

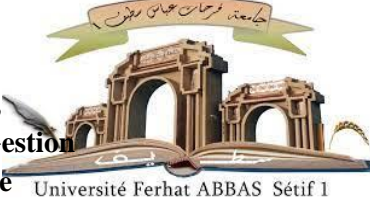
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Science Économique



جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية
-دراسة تطبيقية مقارنة-

المشرف:
أ.د. شوقي بورقبة

إعداد الطالب:
يوسف بن زيد

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
بوقاعة زينب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	رئيسا
بورقبة شوقي	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
زيتوني هند	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
شلاعي فاتح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
زنكري ميلود	أستاذ	جامعة برج بوعرييج	ممتحنا
الغالي بن براهيم	أستاذ	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من علمني النجاج؛

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى؛

إلى الإنسان الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام؛

إلى مدرستي الأولى في الحياة؛

والدي الغالي على قلبي؛

أسأل الله العظيم أن يجعل في هذه الرسالة علما نافعا في ميزان حسنات والدي

شكر وتقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من اعداد هذا البحث الا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان

الى أستاذنا البروفيسور

شوقي جوقبة

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث العلمي، حيث قدم لي كل النصيح والإرشاد

طيلة فترة الاعداد

فلا مني كل الشكر والتقدير.

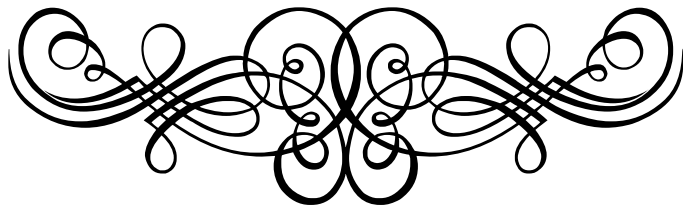
كذلك أتقدم بجزيل الشكر الى أساتذتي الكرام

وكل من ساهم في تعليمنا.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

المَقْصِدُ



تهديد:

يشهد القطاع الاقتصادي والمالي تطورات هامة وتحولات جذرية، ترتبط بشكل وثيق بالتطورات الهيكلية في الأسواق المالية عموماً وبشكل خاص في القطاع المصرفي، خاصة فيما يتعلق بعمليات الاندماج وتحرير تجارة الخدمات المالية، واحدة من القضايا الرئيسية التي ساهمت في زيادة ظاهرة المنافسة المصرفية على المستويين المحلي والدولي، ما جذبت انتباه الباحثين وصناع القرار على حد سواء، في محاولة لدراسة هيكل السوق في القطاع المصرفي.

ولتقييم الوضع الحقيقي في السوق المصرفي من حيث المنافسة، لا بد من معرفة طبيعة هيكل السوق من خلال التركيز المصرفي بصفته من أكثر المحددات تعبيراً وقياساً لنوع وطبيعة السوق المصرفي السائد، لمعرفة نسبة السيطرة التي يمتلكها كل مصرف في السوق، وكذا حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة المصرفية، وبالتالي معرفة فيما إذا كان السوق المصرفي يعمل تحت ظروف المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، الاحتكار التام أو احتكار القلة.

نتيجة للاهتمام المتزايد بالقطاع المصرفي الإسلامي، وفي ظل التغيرات المالية والاقتصادية الحاصلة، تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق عوائد مجزية على أنشطتها وعملياتها الاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها، من أجل تحصيل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وذلك من خلال حيازتها لحصص سوقية تساهم في المحافظة على مكانتها وضمان استمراريتها في ظل المنافسة التي تشهدها الأسواق المصرفية.

من هذا المنطلق كان من الضروري على المصارف بشكل عام تحقيق أعلى استفادة من مواردها وأنشطتها، بحيث أوجب عليها تقديم خدمات مالية متميزة بأقل تكلفة ممكنة، وذلك وفق آليات ومناهج الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي جعلها في بحث مستمر عن الآلية المناسبة لتقدير الكفاءة الاقتصادية، وإيجاد العلاقة التي تربط مدخلات ومخرجات العملية المصرفية من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية لها، وبالتالي تجعلها قادرة على مواجهة المنافسة الشديدة التي يفرضها القطاع المصرفي من جهة، والظفر بحصص سوقية تضمن بقاءها من جهة أخرى في ظل نوع وطبيعة هيكل السوق السائد.

مشكلة الدراسة:

يشكل تأثير هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية تحديًا معقدًا يتطلب تحليلًا دقيقًا وشاملاً، بسبب العوامل المتداخلة فيما بينها، وذلك لصعوبة فهم كيفية تأثير تركيبة المنافسة ودرجة التركيز المصرفي على قدرة المصارف سواء الإسلامية أو التقليدية على تحقيق الكفاءة في تقديم خدماتها المصرفية والمالية. من هذا المنطلق نطرح السؤال الرئيسي:

ما هو أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:

- ما هي طبيعة هيكل السوق في القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي المصارف الأكثر كفاءة اقتصاديا، المصارف الإسلامية أم التقليدية؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة الاقتصادية للمصارف في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات، يمكن صياغتها كالاتي:

- يسود سوق احتكار القلة جميع دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تعتبر المصارف التقليدية أكفأ اقتصاديا من المصارف الإسلامية نظرا للخبرة المكتسبة في المجال المصرفي؛
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من: تركيز الأصول، الودائع المصرفية، القروض/التمويلات الإسلامية والكفاءة الاقتصادية للمصارف؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الحصة السوقية للودائع، القروض/التمويلات الإسلامية والكفاءة الاقتصادية للمصارف.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تساهم في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بهيكل السوق والكفاءة الاقتصادية المصرفية، بهدف معرفة درجة تأثير التركيز المصرفي على كفاءة المصارف خاصة الإسلامية منها، من أجل تشخيص صلابتها وقدرتها على الصمود والاستمرار؛
- تساهم في تقدير معلومات مفيدة تساعد متخذي القرار في الجهات ذات العلاقة للمساعدة في وضع السياسات المصرفية التي تدعم متطلبات الكفاءة المصرفية؛
- تفتح المجال أمام دراسات أخرى لقياس المحددات الأخرى لهيكل السوق؛
- إثراء مكتبة الكلية بموضوع يعتبر من المواضيع الهامة في الدراسات الاقتصادية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- التعرف على أهم محددات هيكل السوق، وكيفية قياسها وتطبيقها في الأسواق المصرفية؛
- التعرف على مصطلح الكفاءة بمفهومها الواسع، واسقاطها على المؤسسات المصرفية؛
- معرفة طبيعة السوق المصرفي السائد في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ومقارنتها؛
- محاولة الربط بين محددات هيكل السوق والكفاءة الاقتصادية للبنوك من خلال بناء نموذج قياسي؛
- الخروج بتوصيات من شأنها أن تؤدي الى ايجاد البيئة المناسبة للعمل المصرفي، وأيضا تحسين كفاءة المصارف الإسلامية ومعالجة الأسباب التي تؤول دون ذلك.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الهكانية

اقتصرت الرسالة على دراسة الأسواق المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال اختيار عينة من المصارف الإسلامية والتقليدية (48 مصرفاً) بناء على نقر المعلومات، موزعين على: الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، البحرين وعمان.

ثانياً: الحدود الزمانية

حددت الفترة الزمنية للدراسة ما بين (2010-2021).

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا على الدراسات والبحوث العلمية المرتبطة بمتغيري الدراسة (هيكل السوق والكفاءة الاقتصادية) في القطاع المصرفي، وجدنا العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع والتي تناولته من زوايا ووجهات نظر مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين بحوث منشورة ورسائل علمية سواء عربية أو أجنبية. وفي الآتي نستعرض أهم هذه الدراسات سواء التي تناولت كلتا متغيري الدراسة أو من جانب واحد فقط:

● دراسة تامر حلمي¹، 2022، بعنوان: "قياس الكفاءة الاقتصادية للبنوك المصرية"، هدفت هذه الدراسة لقياس الكفاءة الاقتصادية لمجموعة من المصارف المحلية والعربية والإسلامية في مصر خلال الفترة من 2010-2016، لعينة مكونة من 22 بنكاً باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة DEA، وذلك لتحديد المصارف الكفؤة التي استطاعت استخدام الحجم الأمثل من المدخلات من أجل إنتاج أقصى المخرجات، إضافة لتحديد المصارف غير الكفؤة.

أظهرت النتائج تسجيل المصارف العربية لمتوسطات عالية لكفاءة التحكم في المدخلات والمخرجات في جذب الودائع، جذب الاستثمارات، الأصول المدرة للدخل، منح القروض وفي صافي الربح. ثم المصارف الإسلامية ثم المحلية، وأوصت الدراسة على رفع مستويات الأداء في المصارف المحلية عموماً والمصارف منخفضة الكفاءة خصوصاً فيما يتعلق بالتطوير والتحديث المستمر وتحسين طرق تقديم الخدمات.

● دراسة لامية العلام²، 2021، بعنوان: "علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية -دراسة حالة: ماليزيا والامارات العربية المتحدة-"، هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي وأداء المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا والامارات خلال الفترة 2011-2018، بحيث تم تحليل هذه العلاقة باستخدام نموذج Berger وفق فرضيتي قوة السوق MP وفرضية هيكل-سلوك-أداء SCP.

¹ تامر حلمي، قياس الكفاءة الاقتصادية للبنوك المصرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، الإسكندرية، مصر، 2022.

² لامية لعلام، علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية -دراسة حالة: ماليزيا والامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2020-2021.

وضمن نتائج الدراسة لم تتحقق أي فرضية من فرضيات نموذج Berger في الدول محل الدراسة، كما وأن زيادة حجم البنك الإسلامي تؤدي الى زيادة الحصة السوقية والتي تؤدي الى زيادة كفاءة الربح البديل، التي بدورها تؤدي الى تحسين مؤشرات الأداء، أما المحدد الرئيسي لأداء المصارف الإسلامية فكان تركيز السوق المصرفي الذي كان له أثر معنوي سالب، وأوصت الدراسة على ضرورة تطوير كفاءة المصارف الإسلامية، وزيادة حجمها وتوسيع نطاق عملياتها، والتحول الى ما يسمى بالصيرفة الشاملة، وكذلك توصي منظمي السوق المصرفي في هذه الدول بتوفير بيئة مصرفية أكثر تنافسية من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحد من تأثير قوة التركيز السوقي.

• دراسة¹ Luis Otero Gonzalez & Others، 2019، بعنوان: "هيكل السوق، الأداء والكفاءة: دراسة حالة القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين هيكل السوق، الربحية والكفاءة والتي تم تقديرها بطريقة حد التكلفة العشوائية، لعينة مكونة من 201 بنكا خلال الفترة من 2005-2012.

وقد أظهرت النتائج أن حيازة المصارف لحصص سوقية MS عالية تحقق بذلك ربحية أعلى وذلك عن طريق تحديد أسعار أعلى، وبالتالي تؤثر كفاءة التكلفة بشكل كبير على ربحية المصارف. ومن جانب آخر خلصت الدراسة على وجود أسواق مفرطة التركيز في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي أثر سلبا على تنافسية النظام المصرفي.

• دراسة بلقاسم ميموني²، 2019، بعنوان: "قياس كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتهما في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016"، هدفت الدراسة الى تقييم كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتهما في المصارف التجارية الجزائرية، لعينة مكونة من 18 بنكا تجاريا خلال الفترة 2010-2016، وقد تم استخدام نسبة هامش الربح لقياس كفاءة التكاليف، ونسبة معدل العائد على الأصول لقياس كفاءة الأرباح، بالإضافة الى تقدير الكفاءة وفق نموذج قياسي.

وقد توصلت الدراسة الى أن المصارف الخاصة أكثر كفاءة من المصارف العمومية سواء من جانب التكاليف أو من جانب الأرباح وفق طريقة النسب المالية، أما من الجانب القياسي فقد توصل الباحث أن نسبة مصاريف

¹ Luis Otero Gonzalez & al, *Market Structure, Performance, and Efficiency: Evidence from the MENA banking sector*, *International Review of economics & Finance*, Vol. 64, November 2019.

² بلقاسم ميموني، قياس كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتهما في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018-2019.

الاستغلال البنكي ونسبة الضرائب (محددات كفاءة التكاليف) كانت ذات دلالة إحصائية، ونسبة القدرة على جذب المدخرات، نسبة سيولة البنك وحجمه (محددات كفاءة الأرباح) كانت ذات دلالة إحصائية أيضا، ومن توصيات الدراسة ترشيد استخدام موارد المصارف العاملة في الجزائر خاصة العمومية منها.

● دراسة رنا جهاد حسن النواس¹، 2018، بعنوان: "هيكل السوق والتنافسية وأثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية"، هدفت الدراسة لاختبار هيكل السوق والتنافسية وأثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، وذلك بالاعتماد على بنكين إسلاميين خلال الفترة 2000-2015، وقد استخدمت الدراسة نموذج Panzar-Rosse لقياس التنافسية من خلال H-Statistic، والنموذج الثاني يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة لقياس الأثر على معدل العائد على الأصول ROA.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود نوع من المنافسة الاحتكارية في السوق المصرفي الإسلامي، وكذلك تسجيل علاقة موجبة بين تكلفة الموظفين وتكلفة الودائع ونسبة التمويلات ونسبة الودائع على نسبة الإيرادات، بينما كان لنسبة الملكية ونسبة الأصول السائلة أثرا سلبا على نسبة الإيرادات، إضافة لتسجيل علاقة موجبة بين كل من: تكلفة الموظفين، تكلفة الودائع، حجم الموجودات، نسبة الودائع، مؤشر هيرشمان وهيرفندال، الحصة السوقية من حيث الموجودات والودائع، على معدل العائد على الأصول. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية لإيجاد صيغ استثمارية جديدة لتعزيز دورها التنافسي في السوق المصرفي.

● دراسة حسن مفتاح²، 2018، بعنوان: "أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر"، هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر هيكل السوق من خلال أبعاده (تركز، عوائق الدخول، تمييز المنتجات والتكامل العمودي) على الكفاءة المصرفية، من خلال التطرق الى مفاهيم تتعلق بهيكل السوق والكفاءة المصرفية، وذلك تحت مجموعة من فرضيات الاقتصاد الصناعي والمتمثلة أساسا في نموذج هيكل-سلوك-أداء SCP، وقد استعملت هذه الدراسة نسب التركيز وعوائق الدخول في تحليل هيكل السوق وتقدير الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية.

¹ رنا جهاد حسن النواس، هيكل السوق والتنافسية وأثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الثاني، المملكة المتحدة، 2018.

² حسن مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين مستويات التركيز واللاكفاءة في المصارف الجزائرية، حيث كلما ارتفع التركيز في القطاع المصرفي الجزائري كلما زادت مستويات اللاكفاءة، وقد أوصت بالعديد من التوصيات أهمها فتح السوق المصرفية الجزائرية وتحريرها على القطاع الخاص، كما يجب الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التكوين والتدريب اللازمين للرفع من كفاءة موظفي المصارف وتحسين مهاراتهم وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة.

● دراسة¹ Ismail Ukav، 2017، بعنوان: "هيكل السوق أساليب قياس التركيز"، هدفت هذه الدراسة الى تحديد الإطار النظري لخصائص هيكل السوق، وأهم طرق قياس التركيز المصرفي، وقد توصلت الدراسة الى اعتبار نسبة التركيز CR، مؤشر هيرشمان وهيرفندال HHI، منحني لورنز، معامل جيني، والعديد من المؤشرات التي ذكرها الباحث كمؤشرات قياس التركيز المصرفي، وأيضا أشار الباحث الى أن كل من نسبة التركيز ومؤشر هيرشمان وهيرفندال كأكثر المؤشرات شيوعا واستخداما وذلك لسهولة حسابها.

● دراسة محمد رضا بوسنة²، 2016، بعنوان: "تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014"، هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية الجزائرية، لعينة مكونة من 13 بنكا، اعتمادا على نموذج Berger، حيث تم تقدير النموذج من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

وقد توصلت الدراسة الى تحقق فرضية القوة السوقية، حيث تم الحصول على أثر موجب ومعنوي للحصة السوقية للبنوك على مؤشرات العائد لها، وبالتالي فان العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر هي علاقة مباشرة، تتم عبر تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء بها، ومن أبرز التوصيات تشجيع المنافسة داخل الصناعة المصرفية في الجزائر من خلال العمل على توفير أكبر قدر ممكن من شروط المنافسة التامة.

● دراسة علي خليل وزينب عمراوي³، 2016، بعنوان: "قياس الكفاءة النسبية للبنوك العربية باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية-"، هدفت

¹ Ismail Ukav, *Market structures and concentration measuring Techniques*, Asian journal of agricultural extension economics & sociology, Vol. 19, No. 4, 20th September 2017.

² محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيبر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

³ علي خليل وزينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك العربية باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية-، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثالث، المجلد الثاني، 2016.

هذه الدراسة الى قياس الكفاءة النسبية للبنوك العربية التقليدية والإسلامية باستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA، وذلك بالاعتماد على نماذج اقتصاديات الحجم الثابتة CRS ونماذج اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS، على عينة مكونة من 24 بنكا للفترة بين 2003-2008.

وقد أظهر الباحثان ضمن النتائج أن سبب عدم الكفاءة في المصارف التقليدية ليس سببه العمليات الداخلية، بل هو راجع الى الظروف البيئية الخارجية، أما سبب عدم الكفاءة في المصارف الإسلامية فيرجع الى عدم كفاءة العمليات الداخلية والخارجية معا، إضافة لذلك تتمتع المصارف محل الدراسة بوفرات حجم إيجابية أي أنها كلما توسعت في النشاط كلما انخفضت تكلفة الوحدة الواحدة، وبالتالي التوسع في نشاطها كفتح فروع جديدة.

● دراسة شريفة جعدي¹، 2014، بعنوان: "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر 2006-2012"، تناولت هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية لعينة مكونة من سبع بنوك خلال الفترة 2006-2012، حيث تم تقدير الكفاءة التشغيلية بطريقة حد التكلفة العشوائية، وكذا دراسة مالية باستخدام مجموعة من المؤشرات.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة تكاليفها من المصارف الكبيرة، كما تم استنتاج أن المصارف تتمتع بالكفاءة من حيث الاحلال بين مدخلاتها، الا أنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم بتكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها، لأنها لم تحقق مرونة طلب سعرية، وأوصت الدراسات على ضرورة مواكبة المصارف العاملة في الجزائر للتقنيات المتطورة المستخدمة في الصناعة المصرفية، بهدف زيادة انتاجيتها والتقليل من تكاليفها، وبالتالي تحقيق الكفاءة.

● دراسة Ety Nurwati & others²، 2014، بعنوان: "هيكل السوق وأداء البنوك: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في إندونيسيا"، هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين هيكل السوق وأداء المصارف الإسلامية في اندونيسيا، للفترة الممتدة بين 1999-2011 باستخدام نموذج قياسي، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز السوق (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وكذا علاقة موجبة بين التمويلات الإسلامية ومعدل العائد على الأصول ROA.

¹ شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر 2006-2012، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص 38.

² Ety Nurwati & al, *Market Structure and Bank Performance: Empirical Evidence of Islamic Banking in Indonesia*, *Assian Social Science*, Vol. 10, No. 10, April 2014.

● دراسة علام محمد حمدان وآخرون¹، 2013، بعنوان: "العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية"، تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية لعينة مكونة من 24 بنكا أردنيا وفلسطينيا خلال الفترة 2005-2010، وقد شملت فرضية قوة السوق، فرضية هيكل-سلوك-أداء، وفرضية الكفاءة التقليدية، حيث تم اختبارها قياسيا من خلال اختبار العلاقة بين مقاييس الربحية للبنوك ومقاييس التركيز والحصص السوقية.

وقد أشارت النتائج الى أن السوق المصرفي يتسم بالتركز والاحتكار من قبل قلة من المصارف، وكذلك رفض فرضية SCP والكفاءة التقليدية في المصارف الأردنية، في حين دعمت فرضية SCP العلاقة بين هيكل السوق والربحية في المصارف الفلسطينية، وكذلك وأوصت الدراسة متخذي القرار بالتوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركيز وتعزيز التنافسية فيه.

● دراسة شوقي بورقبة²، 2011، بعنوان: "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة"، هدفت هذه الدراسة الى تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم في تكاليفها مقارنة بنظيرتها من المصارف التقليدية، من خلال تقدير الكفاءة التشغيلية بطريقة حد التكلفة العشوائية، وكذا دراسة مالية باستخدام مجموعة من المؤشرات، على عينة مكونة من 17 بنكا إسلاميا و15 بنكا تقليديا خلال الفترة من 2000-2008. وقد توصلت الدراسة الى أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد، وأن كلا من المصارف الإسلامية والتقليدية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول الى المخرجات من استعمال الميزج الأمثل لهذه الموارد، وقد قدم الباحث جملة من التوصيات للقائمين على المصارف الإسلامية والهيئات الداعمة لها.

● دراسة محمد الجموعي قريشي³، 2006، بعنوان: "قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003"، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الجانب النظري المحيط بالكفاءة المصرفية وطرق قياسها، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم الباحث مؤشر هامش

¹ علام محمد حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد الثالث، جانفي 2013.

² شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

³ محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

الربح لقياس كفاءة إدارة التكاليف على عينة من المصارف الجزائرية، بالإضافة الى تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية.

وتوصلت الدراسة على أن المصارف الصغيرة أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها من المصارف كبيرة الحجم، كما تتمتع المصارف صغيرة الحجم بوفرات حجم موجبة، بينما المصارف كبيرة الحجم فتتوفر على وفرات حجم معدومة أو سالبة، كما تتمتع جميع المصارف الصغيرة والكبيرة بوفرات النطاق.

● دراسة خالد عبد المصلح عمايرية¹، 2005، بعنوان: "أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003)"، هدفت هذه الدراسة الى تبيان مدى تأثير أداء المصارف العاملة في الأردن وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، وتحليل العلاقة نظريا وتطبيقيا بين مؤشرات تكلفة المدخلات ومؤشرات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح من خلال نموذج قياسي، على عينة مكونة من 14 بنكا تجاريا في الفترة الممتدة من 1994-2003.

وقد خلصت الدراسة أن تكلفة المدخلات كان لها دور بالغ في التأثير على حجم المخرجات، وأن المدخلات والمخرجات كعوامل مستقلة تمثل خصائص البنك وهيكل السوق تؤثر على مستوى كفاءة التكلفة وكفاءة الأرباح، وقد أظهرت النتائج أثرا سلبيا لكل من: نسبة الديون المشكوك فيها الى الديون، الحجم، التكلفة الفعلية على كفاءة التكلفة، وأثرا إيجابيا عاليا على كفاءة الربح، مؤكدا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص (البنك، هيكل السوق) وكل من كفاءة التكلفة وكفاءة الربح في المصارف التجارية الأردنية، وقد أوصى الباحث بإعطاء أهمية أكبر نحو الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية، وتنويع مصادر الإيرادات، إضافة لمواكبة الوسائل التكنولوجية الحديثة.

● دراسة Paolo Coccorese²، 2002، بعنوان: "المنافسة بين الشركات المهيمنة في الأسواق المركزة: دراسة حالة القطاع المصرفي الإيطالي"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة القدرة التنافسية التي تتمتع بها أكبر ثمانية مصارف إيطالية للفترة ما بين 1988-2000.

¹ خالد عبد المصلح عمايرية، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن (1994-2003)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص إدارة مالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005.

² Paolo Coccorese, *Competition Among firms in Concentrated markets: Evidence from the Italian Banking Industry*, Centre for Studies in economics and finance, Working Paper No. 89, November 2002.

وقد أظهرت النتائج أن التركيز العالي للصناعة المصرفية لا يمنع بالضرورة المنافسة بين المصارف، حيث تميزت هذه المصارف بالمنافسة الشديدة فيما بينها رغم وجود تركيز عالي (منافسة منخفضة).

إضافة الدراسة:

تكمن إضافة الدراسة في النقاط التالية:

- حداثة الدراسة وذلك للحيز الزمني التي تمت دراسته 2010-2021، وكبر العينة المدروسة مقارنة مع الدراسات التي جمعت كلتا متغيري الدراسة؛
- اختيار عينة من المصارف التقليدية والإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تشترك في العديد من الأبعاد، للوصول الى أهم الفروقات بين المصارف فيما بينها، وبين الدول فيما يخص التركيز المصرفي أو الكفاءة الاقتصادية.

منهج الدراسة:

من أجل الوصول الى نتائج البحث والامام بجميع أطرافه، سيتم اعتماد المنهج الوصفي وهو المنهج الموافق للإطار النظري والتطبيقي للدراسة، والذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها، وعرضها بشكل تسلسلي والاحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بميكل السوق والكفاءة الاقتصادية، كما سيتم اعتماد المسح بالعينة وأسلوب المقارنة لإبراز مختلف الفروقات بين نتائج التحليل ودراسة الاختلافات حسب: السنة، نوع المصرف وحسب البلد، وكذا الأسلوب التحليلي من خلال اجراء دراسة قياسية على مجموعة من المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما سيتم اعتماد الكتب، الدوريات والمجلات، والبحوث والدراسات العلمية كمصادر لجمع البيانات، بالإضافة الى التقارير المالية السنوية لكل مصرف من جهة، والتقارير السنوية للمصارف المركزية لكل دولة من جهة أخرى.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة تحصيل المعلومات لجميع المصارف محل الدراسة وللفترة الممتدة من (2010-2021)؛
- عدم توفر القوائم المالية والمعلومات اللازمة في الجانب التطبيقي لبعض المصارف لجميع سنوات الدراسة، ما حال لعدم اعتمادها.

خطة الدراسة:

في سبيل الوصول الى أساسيات البحث والامام بجوانبه، ومحاولتنا للإجابة على إشكالية البحث، سيتم تقسيم هذه الدراسة الى أربعة فصول، وفق المنهجية الآتية:

الفصل الأول: ماهية هيكل السوق

يتناول الفصل الأول المفاهيم العامة لهيكل السوق، حيث تم التطرق في المبحث الأول لنظرية هيكل السوق وفق مبادئ الاقتصاد الجزئي من خلال التعرف على عموميات لنموذج هيكل-سلوك-أداء، وأهم التقسيمات التي من خلالها تتحدد طبيعة ودرجة المنافسة داخل السوق.

أما في المبحث الثاني فسيتم التعرف على تركيز السوق من خلال تعريفه والمرور بأهم مؤشرات قياسه، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة فيه، في حين تم تخصيص المبحث الثالث لدراسة المحددات الأخرى لهيكل السوق والتي تتمثل في عوائق الدخول، تمييز المنتجات، التكامل العمودي، من خلال تقديم أهم المفاهيم المتعلقة لهذه المحددات.

الفصل الثاني: الكفاءة الاقتصادية: مفهومها، خصائصها وأساليب قياسها

سيتم تخصيص هذا الفصل للتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالكفاءة والكفاءة المصرفية، حيث سيتم التعرف في المبحث الأول على مصطلح الكفاءة وعلاقتها ببعض المصطلحات الاقتصادية، إضافة لمعرفة أنواعها وخصائصها وأهميتها.

وسيتم ابراز خصوصية الكفاءة في القطاع المصرفي من خلال التعرف على الكفاءة في المصارف الإسلامية وطرق تحديد مدخلات ومخرجات المصارف بصفة عامة، وكذا التعرف على العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية

في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتم تخصيصه من أجل دراسة أساليب تقييم الكفاءة المصرفية، من خلال التعرف على أدوات التحليل المالي، والأساليب المعلمية واللامعلمية في عملية قياس الكفاءة المصرفية.

الفصل الثالث: تحليل هيكل السوق في دول مجلس التعاون الخليجي

وسيتم في هذا الفصل اسقاط المفاهيم النظرية المتعلقة بهيكل السوق على عينة المصارف محل الدراسة، حيث سيتم تحليل النقاط الرئيسية الآتية: الصناعة المصرفية المجمع، الحصة السوقية للقروض والودائع، نسبة تركيز الأصول، القروض والودائع (CR5، HHi).

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وفق الآتي: تطور الصناعة المصرفية المجمع في دول مجلس التعاون الخليجي؛ الحصة السوقية للمصارف عينة الدراسة، تركيز الصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي.

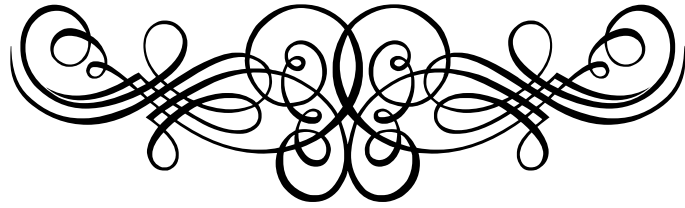
الفصل الرابع: قياس أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الاسلامية

سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، حيث سيتم تخصيص المبحثين الأول والثاني لإسقاط المفاهيم النظرية المتعلقة بالكفاءة على عينة المصارف محل الدراسة، وذلك من خلال تحديد مدخلات ومخرجات المصارف وتحليلها وصفيًا، إضافة الى تقدير الكفاءة الاقتصادية ومقارنتها وذلك حسب السنة، حسب المصرف، وحسب البلد باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة (DEA).

أما المبحث الثالث فسيتم تخصيصه للدراسة القياسية والتي تسمح بقياس أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية والتقليدية، وكذلك تحليل ومناقشة ومقارنة النتائج بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية.

الفصل الأول

ماهية هيكل الله وق



تهيد:

يُعتبر نموذج هيكل-سلوك-أداء واحدا من النماذج الرائدة في التحليل الأساسي للاقتصاد الصناعي، والذي من خلاله تركز الدول المتقدمة على دراسة سلوك المؤسسات فيما يخص الإنتاج، البيع وتحليل هيكل السوق، من أجل فهم آليات المنافسة ودرجة التركيز والتنوع والتكامل الصناعي والاعتماد المتبادل بين المؤسسات، وعليه يتوجب على هذه المؤسسات بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة وضع استراتيجيات مناسبة تحاكي قوى المنافسة داخل السوق، حيث أن الاختلاف في طبيعة ونوعية الأسواق وسلوك المصارف التي تعمل في هذه الأخيرة لا يتغير إلا بتغير هيكل السوق.

ولتقييم الوضع الفعلي في السوق المصرفي من حيث المنافسة لابد من معرفة طبيعة هيكل السوق، وذلك لتحديد فيما إذا كان يعمل تحت الظروف المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، الاحتكار التام أو احتكار القلة. حيث يتم تحديد نوع الهيكل من خلال جملة من الخصائص النوعية مثل: عدد المنتجين في السوق، عوائق الدخول والخروج من وإلى السوق، تمييز المنتجات، التكاملات العمودية بين المصارف داخل السوق المصرفي، توافر المعلومات...

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على العنصر الأول من العناصر المكونة لنموذج SCP ومعرفة مختلف الخصائص التي تحدد هيكل السوق، من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظرية هيكل السوق؛
- المبحث الثاني: تركيز السوق المفهوم والقياس؛
- المبحث الثالث: المحددات الأخرى لهيكل السوق.

البحث الأول: نظرية هيكل السوق

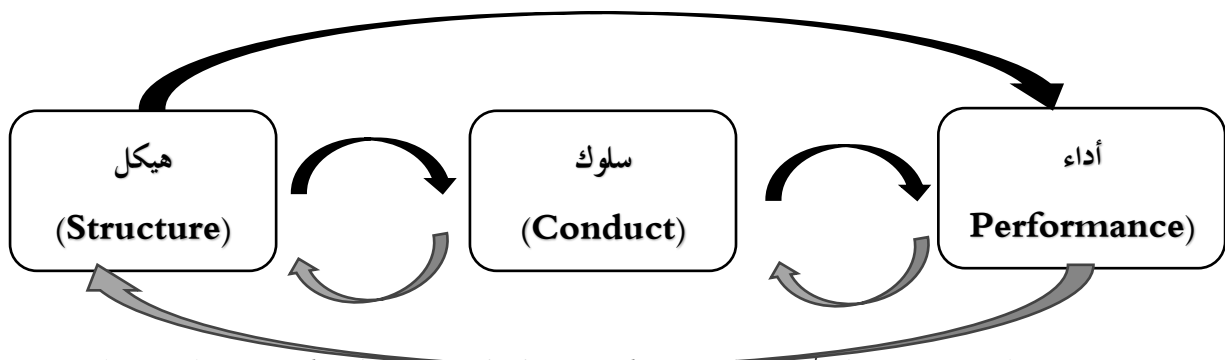
يتحدد مصطلح هيكل السوق على أساس المنافسة وفق النظرية الاقتصادية الجزئية إلى أشكال عديدة تتحدد بناء على طبيعة ودرجة المنافسة، وكذا سلوك المؤسسات داخل السوق. فالأسواق تتباين من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر، ومدى قدرة البائع أو المشتري على التأثير في الأسعار. وفيما يلي نستعرض أهم المفاهيم المرتبطة بهيكل السوق وكذا مختلف أشكاله، انطلاقاً من معرفة عموميات حول نموذج SCP.

المطلب الأول: مدخل لنموذج 'هيكل-سلوك-أداء' SCP

أولاً: ظهور وتطور النموذج

يعتبر الاقتصادي Mason أول من ظهر على يده نموذج 'هيكل-سلوك-أداء' سنة 1937 في لقاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية من أجل تحليل عمل الأسواق، حيث يتم الاعتماد على وجود علاقة بين أداء المؤسسات وهيكل السوق¹. ثم عمل على تطوير النموذج Bain سنة 1956 من خلال ادراج مفهوم الأداء في تحليل العلاقة بين عناصر النموذج، وتحديد العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين عناصره، وأضاف Sherer سنة 1970 فكرة جديدة للنموذج تمثلت في حلقات التغذية العكسية بين مختلف العناصر، أي تتحدد جميعها بصورة مشتركة تحت ظروف معينة للسوق².

الشكل رقم (01): نموذج هيكل-سلوك-أداء.



Source: Paul F. & Glenys J, *Industrial Economics issues and perspectives*, 2nd edition, New York University press, USA, 1994, p: 18.

¹ Jean levet, *Economie industrielle en évolution*, economica, paris, France, 2004, p: 45.

² روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994، ص: 19.

ثانياً: تحليل عناصر نموذج SCP.

1. هيكل السوق **Structure**: عرف Bain هيكل السوق على أنه مجموعة الخصائص التي تنظم السوق، والتي تترك تأثيراً استراتيجياً على طبيعة المنافسة والتسعير داخل ذلك السوق، ويمكن تحديده من خلال مجموعة من العوامل تتمثل أساساً في عوامل المحيط والقواعد والقوانين التنظيمية وشدة المنافسة ومستوى العرض والطلب في السوق، وكذلك حواجز وشروط الدخول إلى السوق، ويمكن أن نميز بين نوعين من هياكل السوق، يتمثل الأول في الهيكل المسطح أو البسيط أين يتم التنظيم داخل السوق (تنافسي)، أما الثاني فيتمثل في الهيكل المعقد أين يتم التنظيم خارج السوق (غير تنافسي)¹. كما يقترح Bain أربعة خصائص رئيسية لهيكل السوق تتمثل فيما يلي²:

- درجة تركيز البائعين: أي عدد المصانع المنتجة لسلعة ما وتوزيعها النسبي من حيث الحجم؛
 - درجة تركيز المشترين: أي عدد المشترين للسلع في السوق وتوزيعهم النسبي؛
 - درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع: أي الفرق بين مستوى نوعية المنتجات العائدة للمصانع المختلفة في السوق؛
 - شروط الدخول والخروج من وإلى السوق: أي مدى السهولة التي يمكن للمصانع الدخول فيها إلى السوق والخروج منه.
- وعليه يمكن تعريف هيكل الصناعة المصرفية على أنه توزيع المصارف في النظام المصرفي من حيث العدد، الموقع والحجم، الأمر الذي يجعل هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق المصرفي، حيث أن هذه الأخيرة تؤثر في أداء المصرف من حيث كمية الخدمة المقدمة وكفاءتها³.

2. سلوك المؤسسات **Conduct**: يعتبر سلوك المؤسسات حسب Bain النمط الذي تتبعه المؤسسات في الأسواق التي تنشط فيها من أجل التأثير على حجم نفوذها وتعزيز مركزها التنافسي داخل المجال الصناعي، حيث تختار المؤسسات استراتيجيتها الخاصة كسياسات التسعير، الإنتاج، الإعلان، التواطؤ...، ويشمل العنصر الثاني من نموذج SCP على العديد من الأساليب التي تمارسها المؤسسات لجذب العملاء كطرق المنافسة السعرية

¹ Abacar Mbengue, *Paradigme SCP théorie évolutionniste et management stratégique, XIV^{ème} conférence Internationale de management stratégique, pays de la Loire, Angers, 2005, P : 03.*

² مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص: 28-29.

³ علام محمد حدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد الثالث، جانفي 2013، ص: 118.

والاغراءات غير السعرية¹. وبما أن السلوك ينطوي على أفعال المؤسسات في السوق، فإن سلوك المؤسسة تحدده الخصائص الهيكلية للصناعة². وفيما يلي نستعرض أهم خصائص سلوك المؤسسات³:

- غالباً ما يتم اشتقاق الهدف الذي تسعى له المؤسسات من الخصائص الهيكلية للصناعة؛
- تؤثر الخصائص الطبيعية أو المتأصلة في المنتج الأساسي للمؤسسة على نطاق المنافسة غير السعرية التي تتمحور حول تصميم المنتج والعلامات التجارية والإعلان والتسويق؛
- يوفر الاستثمار في البحث والتطوير منفذاً للمنافسة غير السعرية بين المؤسسات المتنافسة إلى جانب الإعلان والتسويق؛
- التواطؤ هو خيار آخر متاح للمؤسسات التي ترغب في تجنب الأشكال المباشرة للمنافسة السعرية أو غير السعرية.

3. أداء المؤسسات Performance: حسب Bain يتعامل أداء السوق مع النتائج الإقتصادية التي تتدفق من النظام من حيث كفاءة التسعير والمرونة للتكيف مع الوضع المتغير وما إلى ذلك، بحيث يمثل أداء المؤسسات النتائج الإقتصادية للهيكل والسلوك، من خلال قياس الأرباح الصافية، معدل العائد على حقوق الملكية، الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التخصيصية⁴. بتعبير آخر يمثل الأداء النتيجة النهائية لنشاط المؤسسات بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تختلف باختلاف الهدف من القياس، بحيث تعتبر مؤشرات الربحية والكفاءة من المؤشرات واسعة الاستخدام في قياس أداء المؤسسات داخل الصناعة.

الهطلب الثاني: أنواع هياكل السوق

يمكن تقسيم هيكل السوق حسب حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة، حيث يأخذ السوق هيكلًا واحدًا بين أربع هياكل والتي تتمثل في المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام.

¹ Tesfaye L. & Abdurezak K., *The Structure Conduct Performance Model and competing Hypothesis- A Review of Literature*, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 9, N. 1, 2018, p: 82.

² Mohamed Z & all, *Measuring competition along the supply chain of the Malaysian poultry industry*, International Conference on Social Science Research, Penang, Malaysia, 4-5 June, 2013, p: 1454.

³ Tesfaye L. & Abdurezak K., *op.cit*, p: 82-83.

⁴ Idem.

أولاً: سوق المنافسة التامة Perfect competition

يعرف سوق المنافسة التامة على أنه: السوق الذي يكون فيه عدد الباعة والمشتريين بشكل لانتهائي، وجميعهم ينخرطون بعمليات بيع وشراء منتج متجانس دون أي قيود اصطناعية تفرض عليهم، بالإضافة إلى أنهم يمتلكون معلومات تامة عن السوق في ذلك الوقت. أي أن هيكل السوق في حالة المنافسة التامة يمتاز بغياب المنافسة بين المؤسسات الفردية وتكون المؤسسات متلقيه للأسعار ولا تؤثر فيها، بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من السوق¹. أي إذا رفعت أي منشأة داخل السوق التنافسي التام سعر منتجها ولو بمقدار ضئيل، ستفقد كل مبيعاتها للمتنافسين².

ويتمتع سوق المنافسة التامة أو الكاملة بعدة خصائص نذكر منها³:

1. التماثل والتجانس التام بين وحدات السلعة: والمقصود بهذا الشرط أن جميع المؤسسات تقوم بإنتاج نفس المنتج بمواصفات متطابقة، بحيث يكون منتج احداها مطابقا تماما لمنتج أي منشأة أخرى. تأتي أهمية هذا الشرط من أن أحدا من العملاء لن يشتري من أي منشأة تعرض ذات المنتج بسعر أعلى من غيرها، فاذا ما قبل مستهلك بدفع سعر أعلى لمنشأة أخرى فذلك يعني أن المنتج غير متجانس، أما إذا كانت المنافسة تامة فلا بد أن يكون المنتج متجانسا، والمؤسسة التي ترفع سعرها فوق سعر السوق لن تحقق شيئا الا خسارة الزبائن؛
2. وجود عدد كبير من المشتريين والبائعين في السوق: والعبرة من هذا الشرط ليست في العدد، بل فيما ينجم عن ضخامة عدد المؤسسات وبالتالي نقص حصصها السوقية بحيث تكون المؤسسة المفردة صغيرة إلى حد عدم استطاعتها ممارسة أي تأثير على السعر، ويسمى هذا الأخير بسعر المنافسة؛
3. حرية الدخول من وإلى السوق: أي لا يوجد عوائق من أي نوع لدخول السوق والخروج منها، سواء كانت عوائق قانونية، مالية، تكنولوجية أو غيرها، على أن ذلك لا يعني بالضرورة خروج منشآت من السوق أو دخول

¹ Chinecherem U. & Uju Regina E, *Economic study material "MARKET STRUCTURE"*, Amaka dreams Ltd, Awka, Nigeria, 2018, p: 111.

² Steven A. Greenlaw & David Shapiro, *Principles of microeconomics 2e*, Timothy taylor, 2nd edition, USA, 2011, p: 188.

³ راجع:

- Roderick Hill & Anthony Myatt, *Overemphasis on Perfectly Competitive Markets in Microeconomics Principles Textbooks*, the journal of economic education, Vol. 38, No. 01, 2017, p: 58-77.

- حسن خلف فليح، الاقتصاد الجزئي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 277-279.

- توفيق عبد الرحيم حسن، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص: 398-399.

- علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 154-155.

أخرى جديدة إليه تتم بدون اية تكلفة، بل يعني أن المؤسسة قادرة على استعادة التكاليف التي تكبدتها في دخول السوق إذا ما قررت الخروج منها. فالأراضي والمباني والمعدات التي تم شراؤها عند الدخول يمكن بيعها عند الخروج. ينتج عن هذا الشرط أن أقدمية المؤسسة في السوق لا تعطيها ميزة على المؤسسة الجديدة الداخلة، فالكل يمتلك نفس المعلومات ويقف على قدم المساواة من حيث فرص تحقيق الربح؛

4. العلم والمعرفة التامة بحالة السوق: والتي تتيح الفرصة المتكافئة لمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة بعمل السوق. أي أن تتاح المعرفة التامة بحالة العرض، الطلب، وبالسعر السائد في السوق الذي يتحدد نتيجة التفاعل الحر والتلقائي بين قوى العرض والطلب.

ثانياً: سوق الاحتكار Monopoly

يسود الاحتكار سوق الصناعة عندما تسيطر منشأة واحدة على عملية الإنتاج، بحيث تكون هي المنتجة الوحيدة لهذا المنتج، بمعنى عدم وجود أي بدائل قريبة لهذا الأخير¹. وبالتالي يعتبر سوق الاحتكار نقيض سوق المنافسة التامة. وبسبب نقص المنافسة في السوق الناتجة عن حواجز الدخول (عوائق قانونية، تكنولوجية...) تميل الاحتكارات إلى جني أرباح اقتصادية كبيرة².

ويعتبر سوق سلعة ما احتكار تام إذا تميز السوق بالخصائص التالية³:

- 1. وجود مؤسسة واحدة (بائعة أو منتجة) في السوق بدون أي منافسة:** في هذه الحالة فإن المحتكر هو المنتج أو البائع الوحيد للسلعة، وبالتالي فإن هذا المحتكر يمثل سوق السلعة، فعندما يقوم المحتكر برفع الكمية المعروضة من السلعة، فإن سعر السلعة سوف ينخفض، أما عندما يقوم بتخفيض الكمية المعروضة فإن سعر السلعة سوف يرتفع، ويعتبر المحتكر صانعاً للسعر وليس مستقبلاً للسعر كما في سوق المنافسة الكاملة؛
- 2. عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر:** ما يميز السلعة التي يقوم المحتكر بإنتاجها أو بيعها هو عدم وجود بدائل قريبة للسلعة، وبالتالي تكون مرونة الطلب السعرية لسلعة المحتكر ذات مرونة منخفضة جداً، ويكون معامل المرونة مقارباً للصفر؛

¹ Chinecherem U. & Uju Regina E, op.cit, p: 114.

² Steven A. Greenlaw & David Shapiro, op.cit, p: 216.

³ راجع: - محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الجزئي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص: 215-216.
- محمد البنا وجمال عبد الباقي، الاقتصاد التحليلي 'مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية'، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 286.

3. وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المبتكر: على النقيض من سوق المنافسة، فإن سوق الاحتكار يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي مؤسسة إلى سوق المبتكر فقد تكون هذه العوائق عوائق قانونية (براءات الاختراع والامتياز)، أو عوائق حكومية (قوانين محلية)، أو عوائق إنتاجية (ملكية طريقة الإنتاج أو ملكية عناصر الإنتاج)، أو عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج)، أو عوائق طبيعية.

ثالثاً: سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition

يعتبر هذا السوق قريب من سوق المنافسة التامة، بحيث يتواجد عدد كبير نسبياً من المؤسسات والتي بدورها تقوم بتقديم منتجات متشابهة وليست متطابقة. وعليه يمكن القول على سوق المنافسة الاحتكارية بأنه سوق تنافسي يحتوي على بعض عناصر الاحتكار¹.

ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالخصائص الآتية²:

1. وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة: بحيث كثرة المؤسسات في السوق أو البائعين يجعل كل منهم ضعيف في التأثير على السعر؛
2. تشابه السلع لكنها غير متجانسة: حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة في السوق من حيث النوع والطراز والأسلوب والتعبئة والعلامة التجارية والتصميم؛
3. سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه: أي عدم وجود أي عائق كان قانونياً، حكومياً، تقنياً، طبيعياً... للمؤسسات الداخلة في السوق، وحجم الأرباح هي المحدد لسلوك البائع أو المؤسسة للدخول أو الخروج؛
4. الاعتماد على المنافسة غير السعرية: حيث أن جذب الزبائن يتم بأسلوب آخر وهو التميز السلعي، لذا تعتمد المؤسسات في هذا السوق على الدعاية والاعلان لترويج وبيع منتجاتها.

¹ *Chinecherem U. & Uju Regina E, op.cit, p: 118.*

² راجع: - حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2002، ص: 204.

- توفيق عبد الرحيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 416-417.

- حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 353-356.

رابعاً: سوق احتكار القلة Oligopoly

يسود هذا السوق عدد محدود من المؤسسات التي تستحوذ على معظم السوق، والتي تقوم بالإتفاق على أسعار البيع وبالتالي اجبار بقية المحتكرين على تعديل أسعارهم لتكون في نفس المستوى، والا اضطروا إلى الخروج من السوق¹. ويعتبر هذا السوق شبيه سوق الاحتكار التام، ويتميز سوق احتكار القلة بالخصائص التالية²:

1. وجود عدد قليل من المؤسسات التي تمتلك حصة كبيرة من السوق: يتراوح العدد القليل عادة بين ثلاث أو أربع مؤسسات لها سيطرة تفوق 50% من اجمالي قيمة الإنتاج أو المبيعات؛

2. الاعتماد على المنافسة غير السعرية: لا يلجأ المتنافسون من بائعين أو منتجين في سوق احتكار القلة إلى المنافسة السعرية الا في حالة الدفاع، كما أنهم نادرا ما يشعلون حروب أسعار فيما بينهم، خوفا من الانزلاق لحالة المنافسة القاتلة والتي تعود على الجميع بالخسائر والضرر، ومن أهم أساليب المنافسة غير السعرية الدعاية والاعلان؛

3. وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد: بحيث تمنح هذه الميزة قوة احتكارية للمنتجين إضافة لوجود حوافز للاتفاق بين المنتجين حول بيع المنتج بسعر محدد، أو تقسيم مناطق البيع فيما بينهم؛

4. تكون السلعة المنتجة متميزة: حيث يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع.

ويمكن التمييز بين نوعين من احتكار القلة³، احتكار القلة البحث والذي يتميز بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على انتاج وبيع منتج متجانس، في حين يتميز احتكار القلة المتميز بعدم تجانس المنتجات.

¹ عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2006، ص: 114.

² راجع: - محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص: 238-239.

- Steven A. Greenlaw & David Shapiro, op.cit, p: 244.

³ حسين عمر، اقتصاد السوق طابق الاقتصاد الحر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1999، ص: 143.

الجدول رقم (01): أهم الاختلافات بين هياكل السوق

شكل السوق	نوع السلعة	عدد المنتجين	القدرة على التحكم في الأسعار	حرية الدخول والخروج من وإلى السوق
المنافسة التامة	متجانسة	كبير	لا يوجد	وجود حرية مطلقة
الاحتكار التام	سلعة واحدة	واحد	كبير جدا	لا توجد حرية اطلاقا
المنافسة الاحتكارية	غير متجانسة	كبير	قليل	سهولة الدخول والخروج
احتكار القلة	متجانسة وغير متجانسة	قليل	كبير	وجود عوائق

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات سابقة.

البحث الثاني: تركيز السوق: المفهوم والقياس

يعتبر تركيز السوق* من أهم محددات هيكل السوق وأكثرها استخداما في تحليل تنافسية القطاع داخل السوق، بحيث يعطي فكرة عامة عن توزيع المنتجين، وذلك وفق مؤشرات عديدة تساهم في قياس مقدار المنافسة في الصناعة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تركيز السوق

أولاً: تعريف تركيز السوق

يعرف التركيز بشكل عام على أنه درجة سيطرة المؤسسات الكبيرة على النشاط الاقتصادي¹، ويقصد بتركيز السوق هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا ففي قياس تركيز السوق ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركيز، فإن السوق يكون أكثر تركزا كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد التباين بين حصصها في السوق².

أما فيما يخص التركيز في القطاع المصرفي فيشير مدى تركيز الصناعة المصرفية في عدد معين من المصارف، بحيث أنه كلما ارتفع مستوى التركيز في السوق المصرفي دل ذلك على انخفاض مستوى التنافسية وعلى أن السوق مركز في عدد قليل من المصارف تقوم بالسيطرة على السوق والتحكم في الأسعار السائدة فيه³.

ثانياً: عناصر قياس التركيز

لقياس التركيز الصناعي عنصران أساسيان، يتمثلان فيما يلي⁴:

* نظراً للأهمية البالغة لمحدد تركيز السوق، تم تخصيص مبحث كامل وفصله عن المحددات الأخرى لهيكل السوق.

¹ Sathye Milind, *The impact of foreign banks on market concentration: The case of India*, Applied Econometrics and International development, Vol. 02, No.01, 2002, p: 10.

² روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

³ Tushaj Arjan, *Market concentration in the banking sector: Evidence from Albania*, Bamberg economic research group on government and growth, Bamberg university, working paper No. 73, April 2010, p: 6-7.

⁴ أحمد سعيد بلخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، 1994، ص: 53.

1. عدد أكبر المؤسسات ضخامة في حجم الإنتاج في الصناعة: إذا كان عدد المؤسسات قليل وحجم هذه الأخيرة كبير يؤدي إلى زيادة نسبة اسهام كل مؤسسة في الحجم الكلي للصناعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة درجة الاحتكار وبالتالي زيادة درجة التركيز والعكس صحيح؛
2. حجم كل مؤسسة ونسبة اسهامها في الحجم الكلي للقطاع: أي الحجم النسبي لكل المؤسسات الداخلة في القياس.

ثالثاً: معايير ومقاييس تركيز السوق

قبل التطرق إلى قياس التركيز السوقي، لابد من التعرف أولاً على مختلف معاييرها وذلك للحكم على جودتها، وفيما يأتي نستعرض أهمها¹:

1. أن يكون مقياس التركيز أحادي البعد، أي أنه يعتمد في عملية القياس على جانب واحد فقط من جوانب الصناعة؛
2. أن يكون المقياس مستقلاً عن حجم السوق التي يقيسها، أي أن حجم الصناعة لا يمكن له التأثير على نتيجة القياس؛
3. يجب أن يكون مقياس التركيز حساساً اتجاه التغيرات الحاصلة في الحصة السوقية داخل الصناعة، بمعنى زيادة تركيز السوق يكون حتماً عند زيادة الحصة السوقية لأي مؤسسة على حساب مؤسسة أخرى صغيرة في الصناعة؛
4. إذا تم تقسيم كل المؤسسات داخل الصناعة على K ، فإن تركيز الصناعة ينخفض بـ $(\frac{1}{K})$ ؛
5. إذا احتوت الصناعة على N مؤسسة متساوية الحصة السوقية، فإن تركيز الصناعة يكون دالة متناقصة بعدد المؤسسات؛
6. يجب أن تتراوح قيمة مؤشر التركيز بين الصفر والواحد.

¹ Hall. M & Tideman. N, *Measures of concentration*, Journal of the American statistical association, 1967, P 162-168.

تطرق Hannah & Kay سنة 1977 إلى سبعة معايير عامة أخرى إضافة لما قدمه Hall & Tideman، بحيث تعتبر الأكثر استخداما من قبل الباحثين، خاصة المعايير الأربعة الأولى والتي تعتبر الأكثر أهمية والأكثر استخداما مقارنة بالمعايير الأخرى¹، والتي نستعرضها من خلال الآتي²:

1. معيار ترتيب المنحنيات: يعني أنه إذا كانت لدينا سوقين مختلفين A و B بهما نفس العدد من المؤسسات، نقول عن السوق A أنها أشد تركيزا من السوق B إذا كان المجموع التراكمي للحصص السوقية لـ n أكبر مؤسسة بها (بعد ترتيبها ترتيبا تنازليا من حيث الحصص السوقية لها) أكبر من المجموع التراكمي لـ n أكبر مؤسسة في السوق B، ويتضح ذلك بياضا إذا وقع منحني التركيز للسوق A أعلى من منحني التركيز للسوق B عند كل نقطة من نقاطه؛

2. معيار المبيعات المحولة: وتعني أن تحويل جزء أو كل المبيعات من مؤسسة صغيرة إلى أخرى كبيرة داخل السوق من شأنه أن يزيد من تركيز السوق مقاسا بذلك المقياس؛

3. معيار الدخول إلى الصناعة: يؤدي دخول مؤسسة صغيرة* إلى السوق إلى خفض قيمة تركيز السوق، ويحدث العكس في حالة خروجها من السوق، أي قيمة التركيز سوف تزيد ويلاحظ هنا انطباق هذا الشرط على الحجم الصغير من المؤسسات فقط، فمن الواضح أن دخول مؤسسة ذات حجم كبير نسبيا يؤدي في الواقع إلى زيادة تركيز السوق بدلا من تراجعها؛

4. معيار الدمج: يؤدي اندماج مؤسستين أو أكثر إلى زيادة تركيز السوق، وهي نتيجة حتمية إذا ما أخذ بالاعتبار أن الدمج يمثل تحويلا لمبيعات المؤسسات الصغرى إلى المؤسسة الكبرى ويعني في ذات الوقت خروج مؤسسة صغيرة من السوق؛

5. يجب أن يؤدي تحول العملاء من علامة تجارية إلى أخرى إلى تراجع التركيز داخل السوق؛

6. الانخفاض التدريجي للحصة السوقية لإحدى المؤسسات الجديدة في السوق يجب أن يؤدي إلى تراجع تأثيرها على التركيز؛

¹ لامية لعلام، علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية -دراسة حالة: ماليزيا والامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص: 5.

² روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص: 33-34.

* يقصد بمؤسسة صغيرة تلك التي تكون حصتها السوقية أقل من حد معين يتم تحديده عند القيام بعملية القياس.

7. معيار قانون **Gibrat's**: يجب أن تؤدي العوامل المساهمة في زيادة أحجام المؤسسات إلى زيادة تركيز السوق.

المطلب الثاني: مؤشرات تركيز السوق

تتعدد مؤشرات* قياس درجة تركيز السوق من صناعة لأخرى، وفيما يلي نستعرض أكثر المقاييس شيوعاً.

أولاً: نسبة التركيز 'Cr' Concentration ratio

يعتبر هذا المؤشر الأكثر شيوعاً وأقدمها في قياس نسبة التركيز¹، ويعرف على أنه النسبة المئوية لنصيب أكبر k من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، حيث k عدد اختياري يحدده الباحث، ويحسب مؤشر نسبة التركيز CR_k وفقاً للصيغة التالية²:

$$CR_k = \sum_{i=1}^k \left(\frac{x_i}{x} \right) = \sum_{i=1}^k S_i$$

حيث:

' CR_k ' : نسبة التركيز؛

' X_i ' : إنتاج المؤسسة الواحدة i ؛

' X ' : الإنتاج الكلي للمؤسسات للصناعة؛

' S_i ' : نصيب المؤسسة الواحدة i (الحصة السوقية)؛

' K ' : عدد أكبر المؤسسات في القطاع.

* تنقسم مقاييس التركيز لنوعين: مقاييس التركيز المطلقة (مقاييس المساواة) وتشمل كل من مؤشر نسبة التركيز، مؤشر هيرشمان وهيرفندال، مؤشر H-Statistic، منحى التركيز ومؤشر ليرنر، بالإضافة إلى مقاييس التركيز النسبية (مقاييس اللامساواة) وتشمل كل من منحى لورنر، معامل جيني، معامل الاختلاف وتباين لوغاريتم أحجام المؤسسات.

¹ Ismail Ukav, *Market structures and concentration measuring Techniques*, Asian journal of agricultural extension economics & sociology, 20th September 2017, p: 5.

² Jacob A. Bikker & Katharina Haaf, *Measures of competition and concentration in the banking industry: a Review of the literature*, journal of Economic & financial Modelling, Vol. 09, No. 02, 2002, p: 6-7.

** عدد أكبر المؤسسات هو عدد اختياري يحدده الباحث لا يخضع لأي معايير موضوعية.

تتراوح نسبة التركيز Cr بين الصفر والواحد، حيث تكون حسب الحالات التالية¹:

1. لا يوجد تركيز في حالة نسبة التركيز Cr معدومة ($Cr = 0$)، هذا يعني أننا في سوق يتمتع بالمنافسة التامة أو منافسة احتكارية قليلة الحدة؛
2. تركيز منخفض في حالة نسبة التركيز Cr محصورة بين 0 و 50% أي ($0 < Cr \leq 0,5$)، ويعني ذلك أننا بين سوق المنافسة التامة وسوق المنافسة الاحتكارية؛
3. تركيز متوسط في حالة نسبة التركيز Cr محصورة بين 50% و 70% أي ($0,5 < Cr \leq 0,7$)، ويدل ذلك على سوق احتكار القلة؛
4. تركيز عالي في حالة نسبة التركيز Cr محصورة بين 70% و 100% أي ($0,7 < Cr \leq 1$)، ويدل ذلك على سوق احتكار القلة؛ ويعني ذلك أننا بين سوق احتكار القلة وسوق الاحتكار التام؛
5. تركيز تام في حالة نسبة التركيز Cr تساوي 100% أي ($Cr = 1$)، معناه أننا في سوق الاحتكار التام.

يتميز هذا المؤشر بالبساطة، إلا أنه لا يخلو من بعض المعوقات، نذكر أهمها²:

- يأخذ أكبر المؤسسات حجما فقط ويهمل باقي المؤسسات داخل القطاع؛
- اختيار أكبر المؤسسات حجما في القطاع لا يستند لمعيار موضوعي محدد وإنما يختلف من باحث لآخر؛
- نسبة التركيز والتطور الذي يحدث من فترة إلى أخرى سوف تختلف تبعا لعدد المؤسسات الأكبر حجما.

ثانيا: مؤشر هيرشمان وهيرفندال 'HHI' The Herfindahl-Hirschman Index

يعتبر مؤشر 'HHI' الأفضل في قياس نسبة التركيز حسب العديد من الدراسات، لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر 'Cr'، وتم استعماله لأول مرة من طرف Hirshman سنة 1940 على أنه يساوي الجذر التربيعي لمجموع مربعات الحصص السوقية، ثم تم تعديله من طرف Herfindahl سنة 1950،

¹ Hichem hamza & Safia kachtouli, *Competitive conditions and market power of Islamic and conventional commercial banks*, journal of Islamic accounting & business Research, Vol. 05, No.01, April 2014, p: 34-35.

² روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

وقد استعمل هذا المؤشر بشكل واسع في الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية*، وتعتمد عليه شعبة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأمريكية منذ 1982 كمقياس لتركيز السوق في قضايا مكافحة الاحتكار¹.

ويمكن حسابه بمجموع مربعات حصص جميع المؤسسات العاملة داخل القطاع وفق الصيغة الآتية²:

$$HHI = \sum_{i=1}^k \left(\frac{x_i}{x}\right)^2 = \sum_{i=1}^k S_i^2$$

حيث:

‘HHI’ : مؤشر هيرشمان وهيرفندال؛

‘S_i’ : نصيب المؤسسة الواحدة i (الحصة السوقية).

يعود السبب في تربيع الحصة السوقية في إعطاء وزن أكبر للمؤسسات كبيرة الحجم، مقارنة مع المؤسسات ذات الحصة السوقية الصغيرة، وبالتالي يأخذ هذا المؤشر بالاعتبار دخول مؤسسات جديدة أو خروج بعضها من القطاع، وتأثير ذلك على درجة التركيز ودرجة الاحتكار أو المنافسة، والتطور الذي يحدث عليها³.

يمكن تحليل تركيز السوق وفق مؤشر هيرشمان وهيرفندال حسب الحالات التالية⁴:

- إذا كان $HHI < 0,1$ فيعني وجود تركيز ضعيف (منافسة مرتفعة)؛
- إذا كان $0,1 \leq HHI < 0,18$ فيعني وجود تركيز متوسط (منافسة متوسطة)؛
- إذا كان $HHI \geq 0,18$ فيعني وجود تركيز عالي (منافسة منخفضة).

* بدأ التداول الرسمي لمؤشر هيرشمان وهيرفندال سنة 1964، بعد مقال نشره هيرشمان في مجلة The American Economic Review.

¹ Bin Zhou, *Simulation of the Hirschman-Hirshman Index: The case of the ST.Louis banking geographic market*, journal of Southern Illinois, Vol. 04, No. 01, USA, 2003, p: 17-18.

² راجع: - Jacob A. Bikker & Katharina Haaf, op.cit, p: 07.

- Ismail Ukav, op.cit, p: 07.

³ Jean pierre A, *Economie industrielle : éléments de méthode*, presses universitaires, Grenoble, France, 1991, p : 69.

⁴ راجع: - Michael Parkin, *Economics*, Pearson, Emeritus of university of western ontario, 10th Edition, london, UK, 2012, p :239.

- Hichem hamza & Safia kachtouli, op.cit, p : .

ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المعيار أن إعطاء كل مؤسسة وزنا يساوي نصيبها النسبي من السوق قد لا يكون اجراء ملائما في كل الحالات، فمقدرة المؤسسة في التأثير على السعر في السوق تتحدد بعوامل أخرى قد تزيد أو تقلل من هذا التأثير.

ثالثا: مؤشر *H-Statistic*

تم اقتراح مؤشر *H-Statistic* سنة 1987 من طرف Panzar & Rosse، ويعتبر من بين أشهر المقاييس المستعملة في تحديد هيكل الصناعة، حيث طور الباحثان اختبارا تجريبيا يسمح بالتمييز بين المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، والاحتكار التام على مستوى المصارف، حيث تم تعريف مؤشر *H* على أنه مجموع مرونة الإيرادات فيما يتعلق بأسعار المدخلات، والتحقق من مدى انعكاس التغيرات في أسعار مدخلات عوامل الإنتاج التوازنية، الأمر الذي يسمح باستنتاج نوع المنافسة في السوق¹. ويمكن حساب مؤشر *H-Statistic* وفق الصيغة الآتية²:

$$H = \log R_{it} = \sum_{j=1}^j \partial \log W_{it}^j + \sum_{k=1}^k \beta_k \log S_{it}^k + \sum_{n=1}^n \gamma_n X_{it}^n + \varepsilon_{it}$$

حيث:

R_{it} : الدخل الإجمالي؛

W_{it}^j : مدخلات عمليات الإنتاج؛

S_{it}^k : القدرة التشغيلية للبنك؛

X_{it}^n : عوامل خارجية خاصة بكل بنك؛

i : عدد المصارف؛

t : وحدات الزمن.

¹ Klenio Barbosa & Bruno Rocha, *Assessing competition in the banking industry: A Multi-product approach*, journal of banking & finance, Vol. 50, June 2014, p: 08.

² Olivier de bandt & Philip E. davis, *Competition, contestability and market structure in European banking sectors on the eve of EMU*, journal of banking and finance, Vol. 24, No. 06, 2000, p: 1049-1050.

يمكن الفصل في حالة السوق السائد المصرفي وفق حالات مؤشر H -statistic الآتية¹:

- إذا كان $H = 1$ فإن السوق المصرفي يتمتع بالمنافسة التامة، أي أن الزيادة في تكاليف المدخلات تؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية دون التأثير على توازن الإنتاج؛
- إذا كان $H \leq 0$ فإن السوق المصرفي يتمتع بالاحتكار التام، أي زيادة في تكاليف الدخول تؤدي إلى زيادة التكاليف الحدية مما يغير توازن الإنتاج والإيرادات الكلية؛
- إذا كان $0 < H < 1$ فإن السوق المصرفي يتمتع بالمنافسة الاحتكارية، أي أن الزيادة في تكاليف المدخلات تؤدي إلى زيادة بنسبة أقل للإيرادات الكلية.

رابعاً: مؤشر The Hall-Tideman Index ومؤشر Rosenbluh

مؤشرات التركيز التي وضعها Rosenbluh و Hall & Tideman يتشابهان في الشكل والخصائص، حيث يتم ترجيح الحصة السوقية لكل بنك من خلال ترتيبها، ويتم منح أكبر بنك وزن $i=1$ ، ويتراوح مؤشر HTI بين الصفر والواحد حيث اقتراب المؤشر من الصفر يدل على المنافسة واقترابه من الواحد يدل على الاحتكار²، ويأخذ مؤشر HTI الصيغة التالية:

$$HTI = 1 / \left(2 \sum_{i=1}^n i s_i - 1 \right)$$

خامساً: مؤشر هانا وكاي The Hannah and Kay Index

تم اقتراح هذا المؤشر من طرف Hannah & Kay سنة 1977، حيث يعطى بالصيغة التالية³:

$$\partial > 0 \quad , \partial \neq 1 \quad HKI = \left(\sum_{i=1}^n S_i^\partial \right)^{1/(1-\partial)}$$

حيث:

∂ : مرونة المعلمة، ويقصد بها مرونة التغير في التركيز نتيجة دخول أو خروج المصارف؛

S_i : نصيب المؤسسة الواحدة i (الحصة السوقية).

¹ Hichem hamza & Safia kachtouli, op.cit, p: 36.

² Jacob A. Bikker & Katharina Haaf, op.cit, p: 9-10.

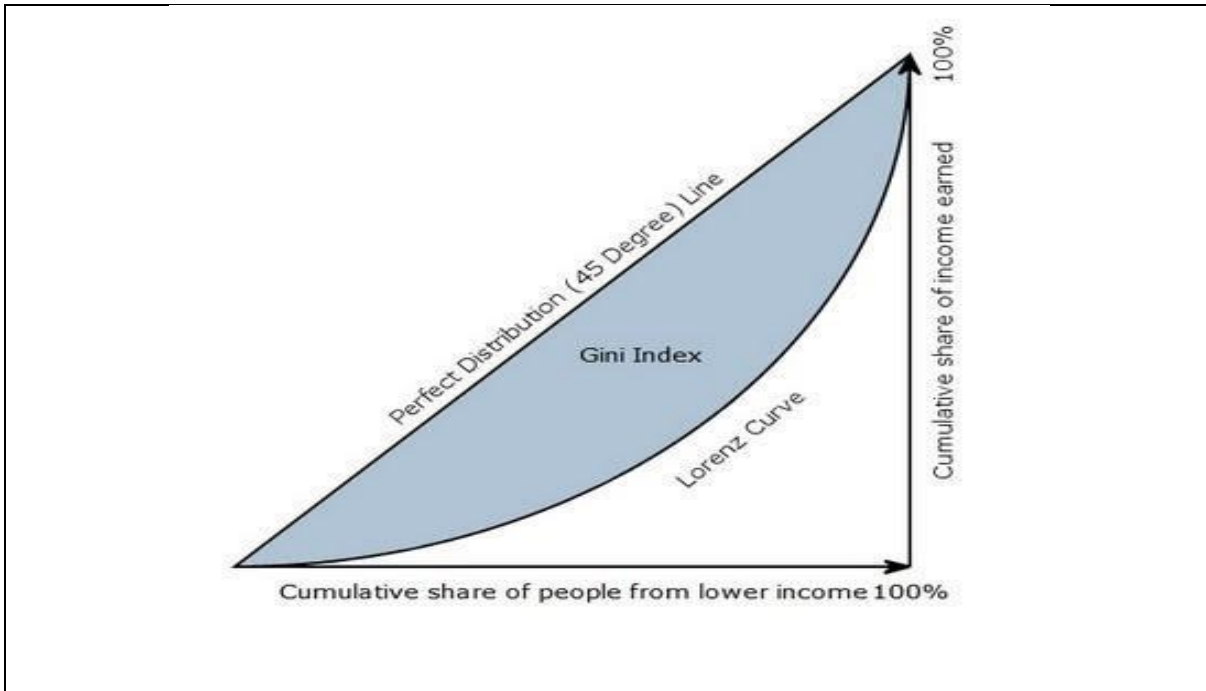
³ Idem, p: 11-12.

يعتبر مؤشر هانا وكاي أشمل من مؤشر هيرشمان هيرفندال كونه يعتمد في عملية القياس على حجم الحصص السوقية، وعدد المؤسسات داخل الصناعة، إضافة لمنحه أوزاناً للحصص السوقية للمنشآت العاملة في الصناعة.

سادساً: منحنى لورنز ومعامل جيني Lorenz Curve & Gini Coefficient

ظهر منحنى لورنز سنة 1905 وذلك من أجل التعبير عن مدى التباين في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع¹، ليتم بعد ذلك استخدام هذا المنحنى في التعبير عن مدى التباين في الحصص السوقية للمنشآت داخل صناعة ما، والشكل رقم 02 يوضح معلمات منحنى لورنز.

الشكل رقم (02): رسم تخطيطي لمنحنى لورنز.



Source: M. O. Lorenz, *Methods of Measuring the Concentration of Wealth*, American Statistical Association, Vol. 9, N. 70, June 1905, P: 218.

يمثل المحور الأفقي لمنحنى لورنز النسبة المئوية التراكمية لعدد المؤسسات مرتبة ترتيباً تنازلياً، أما المحور العمودي فهو يمثل النسبة المئوية التراكمية للحصص السوقية المقابلة لـ n منشأة سابقة، و لهذا فإنه عندما تكون الحصص السوقية لتلك المؤسسات متساوية فيما بينها فإن منحنى لورنز لتلك الصناعة يتمثل في محور الربع الأول من المعلم المرسوم بداخله، وهذا نظراً لكون النسبة مساوية للمجموع التراكمي للحصص السوقية

¹ M. O. Lorenz, *Methods of Measuring the Concentration of Wealth*, American Statistical Association, Vol. 9, No. 70, June 1905, p: 209.

النسبية لـ n منشأة؛ وكلما انحرف منحني لورنز لصناعة ما عن المحور الاول فإن هذا يدل على وجود تباين في الحصص السوقية للمنشآت بتلك الصناعة¹.

أما بالنسبة لمعامل جيني فيمكن استنباطه مباشرة من منحنيات لورنز، حيث يمثل مساحة الجزء المضلل إلى مساحة المثلث، كلما زاد عدم تساوي المؤسسات في أحجامها زادت مساحة الجزء المضلل وبالتالي زيادة قيمة معامل جيني². ويحسب رياضيا بالصيغة التالية:

$$G = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{n=1}^N Si}{0.5(N + 1) \sum_{i=1}^N Si}$$

سابعاً: معامل الاختلاف Coefficient of Variation:

يعتبر معامل الاختلاف من مؤشرات قياس التشتت النسبية وهو عبارة عن النسبة بين الانحراف المعياري لأحجام المؤسسات ومتوسط هذه الأحجام، بحيث لا يتأثر هذا المعامل بوحدة القياس³، حيث يعطى بالصيغة التالية:

$$CV = \frac{\sigma}{\bar{x}}$$

حيث:

σ : الانحراف المعياري لأحجام المؤسسات؛

\bar{x} : المتوسط الحسابي لأحجام المؤسسات.

¹ محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص: 18.

² Ismail Ukav, Op.cit, p: 9-10.

³ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

الجدول رقم (02): ملخص لمقاييس تركيز السوق.

اسم المقياس	الصيغة	الخصوصية	المعالم	مجال المؤشر
نسبة التركيز CR_k	$CR_k = \sum_{i=1}^k \left(\frac{x_i}{x}\right) = \sum_{i=1}^k S_i$	من أبسط المؤشرات استخداما وأبسطها فهما وأسهلها حسابا.	-	$0 < CR \leq 1$
مؤشر هيرشمان وهيرفندال HHi	$HHi = \sum_{i=1}^k \left(\frac{x_i}{x}\right)^2 = \sum_{i=1}^k S_i^2$	من أكثر المؤشرات استخداما، ويعطي أوزانا لكبريات المؤسسات.	-	$0 < HHi \leq 1$
مؤشر هال تيدمان ومؤشر روزنبلوث HTI	$HTI = 1 / \left(2 \sum_{i=1}^n i S_i - 1\right)$	خاصية ترتيب المصارف في السوق، وتعطي وزنا أكبر للبنوك الصغيرة.	-	$0 < HTI \leq 1$
مؤشر هانا وكاي HKI	$HKI = \left(\sum_{i=1}^n S_i^\theta\right)^{1/(1-\theta)}$	تعطي للمؤسسات كبيرة الحجم أوزانا أكبر وذلك بزيادة قيمة θ	$\theta > 0$ $\theta \neq 1$	$\frac{1}{S_1} < HKI \leq N$
مؤشر H-Statistic H	$H = \log R_{it}$	يعتبر من بين أشهر المقاييس المستعملة في تحديد هيكل الصناعة	-	$0 < H \leq 1$
منحنى لورنز ومعامل جيني G	$G = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{n=1}^N S_i}{0.5(N+1) \sum_{i=1}^N S_i}$	يمكن استنباطه مباشرة من منحنيات لورنز، كلما زاد عدم تساوي المؤسسات في أحجامها كلما زادت قيمة معامل جيني.	-	$0 < G \leq 1$
معامل الاختلاف CV	$CV = \frac{\sigma}{\bar{x}}$	يعتبر من مؤشرات قياس التشتت.	-	$0 < CV \leq \sqrt{(N-1)}$

المصدر: لامية لعلم، علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية -دراسة حالة: ماليزيا والامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص: 19.

المطلب الثالث: أهمية قياس مؤشرات التركيز والعوامل المؤثرة فيها

أولاً: أهمية قياس مؤشرات التركيز

يعتبر قياس مؤشرات التركيز السوقي أهمية بالغة للمؤسسات بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة، وفيما يلي نحاول ابراز هذه الأهمية¹:

1. تأثير درجة التركيز الصناعي على شدة المنافسة في الصناعة: يكون هذا التأثير في الغالب سلبياً، وبما أن التركيز هو مقياس لتوزيع الحجم النسبي للمؤسسات في صناعة ما، فإنه مؤشر لوجود اتجاهات احتكارية (تواطؤ أو اتفاق) بين المؤسسات في الصناعة، مما يؤثر على تحديد الأسعار وحجم الإنتاج في الصناعة، وبالتالي تحميل العميل أسعاراً أعلى للمنتجات، إضافة إلى إحداث طاقة إنتاجية فائضة مما يعني سوء استغلال الموارد الإقتصادية في المجتمع من جهة، وإعاقة دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة من جهة أخرى، وبالتالي تعزيز الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة؛

2. القدرة على تفسير العديد من السلوكيات الاستراتيجية وأداء المؤسسات العاملة في الصناعة: تعتبر العديد من الدراسات التي عالجت جوانب السلوك والأداء داخل صناعة ما، كانت تعتمد في ذلك على خاصية التركيز في تفسير تلك السلوكيات الاستراتيجية على غرار التسعير، الإنتاج، الإعلان، البحث والتطوير، حيث حاولت تلك الدراسات التوصل إلى مستوى التركيز الأمثل الذي يسمح بتحقيق أحسن فعالية لتلك السلوكيات إلى جانب العمل على تحديد مدى تأثير التغير في طبيعة تلك السلوكيات، أي أثر السلوكيات على شدة التركيز داخل الصناعة؛

3. علاقة التركيز الصناعي بحجم التوظيف في المجتمع: وذلك من خلال ميل الصناعات المتركزة إلى استخدام طرق إنتاج كثيفة رأسمالياً، أي استخدام الآلات والمعدات بصورة أكثر على حساب الأيدي العاملة من جهة، ومن جهة أخرى فإن رفع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، الأمر الذي يؤثر على مستوى التشغيل في الصناعة؛

4. تأثير درجة التركيز الصناعي على نمط توزيع الدخل في المجتمع: عندما يقترن التركيز بتحقيق أرباح غير عادية ناتجة عن استغلال المزايا الاحتكارية؛

¹ راجع: - أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سبق ذكره، ص: 68-76.

- لامية لعلم، مرجع سبق ذكره، ص: 6-7.

5. تأثير مستوى التركيز الصناعي في صناعة ما على حجم التجارة الخارجية: تؤثر الصناعة المرتكزة على أسعارها المرتفعة سلبا على القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة في الأسواق الخارجية، وبالتالي حجم الصادرات منها، ومن جانب آخر يؤدي إلى زيادة الواردات من هذه السلع خاصة بالنسبة للسلع ذات المرونة العالية، وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التركيز السوقي

يتأثر التركيز السوقي بعدة عوامل، نستعرض أهمها فيما يلي¹:

1. حجم السوق في الصناعة: من أهم العوامل المؤثرة في حجم السوق لقطاع ما هو عدد العملاء ودخلهم، أذواقهم، أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة، واتساع حجم السوق له علاقة بدرجة التركيز حيث يؤثر عليها بطريقتين:

- أن يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة حجم المؤسسات، أو قد تتجه تلك المؤسسات للإنتاج مع بعضها لزيادة حجمها والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير الذي ينعكس على انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة، وفي هذه الحالة سوف ترتفع درجات التركيز في القطاع؛
- أن يؤدي اتساع حجم السوق إلى دخول مؤسسات جديدة في القطاع وبالتالي زيادة عدد المؤسسات فيها، والذي يؤدي إلى انخفاض درجات التركيز.

2. اتجاه المؤسسات نحو الاندماج: يعرف الاندماج على أنه قيام مؤسستين أو أكثر بالاتحاد والاندماج والامتزاج والتحالف لتشكيل كيان اداري أكبر حجما وأوسع نطاقا، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل سواء من خلال تعظيم الفوائد والمردودية والأرباح، أو من خلال اكتساب القدرة على مواجهة المخاطر وتخفيض التكاليف واكتساب تأثير أكبر في السوق². حيث تؤثر الطريقة التي يتم بها النمو أو التوسع في أحجام المؤسسات في الصناعة على كيفية وسرعة تغيير التركيز داخل الصناعة، ولعل أهم هذه الاستراتيجيات هي

¹ أحمد سعيد بلخرومة، مرجع سبق ذكره، ص: 76-77.

² محسن أحمد الخضيري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 26.

عمليات الاندماج والتكامل بين المؤسسات العاملة بالصناعة¹، ويعتبر الاندماج الأفقي* من أكثر الأنواع مساهمة في زيادة درجات التركيز.

3. مستوى أسعار السلع المستوردة: يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة إلى زيادة درجات التركيز في القطاع، لأن انخفاض أسعار السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات من القطاع وتوقفها بسبب عدم قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد المؤسسات المنافسة، والذي بدوره يساهم في زيادة درجات التركيز.

4. عوائق الدخول إلى السوق: يؤدي صعوبة دخول مؤسسات جديدة للقطاع انخفاض عددها ما يؤدي لزيادة درجات التركيز.

¹ Utton M.A., *The Effect of Mergers on Concentration: U.K. Manufacturing Industry, 1954-65*, *The Journal of Industrial Economics*, Vol. 20, No. 01, Nov. 1971, p: 48.

* يعتبر الاندماج الأفقي من بين أنواع الاندماج، حيث نعي به اندماج مؤسستين أو أكثر تنتجان نفس السلعة.

البحث الثالث: المحددات الأخرى لهيكل السوق

تعتبر عوائق الدخول إلى السوق وتمييز المنتجات والتكامل العمودي إلى جانب التركيز السوقي من محددات هيكل السوق، والتي تساهم في تحديد شكل وطبيعة المنافسة داخل الصناعة، وفيما يلي نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بعوائق الدخول إلى السوق سواء الهيكلية أو الاستراتيجية، إضافة لمعرفة مصطلح تمييز المنتجات في السوق وأشكاله وأهم النماذج المفسرة لها، ثم المحدد الرابع لهيكل السوق والمتمثل في التكامل العمودي.

المطلب الأول: عوائق الدخول إلى السوق

أولاً: مفهوم عوائق الدخول إلى السوق

تطرق العديد من الباحثين والاقتصاديين لمفهوم عوائق الدخول، كل حسب منظوره وفكره، وقد تطور مفهوم عوائق الدخول استناداً على التعريف الذي عرفه Bain و Stigler وفيما يلي نستعرض أهم هذه التعاريف:

عرف Bain عوائق الدخول على أنها: "إلى أي حد وفي المدى الطويل يمكن للمؤسسة أن ترفع أسعار مبيعاتها فوق الحد الأدنى لتكلفة الإنتاج وتوزيع الوحدة، دون أن تغري مؤسسات جديدة للدخول إلى الصناعة"¹، أي أنها أفضلية تمتلكها المؤسسات القائمة في القطاع على حساب المؤسسات المحتملة دخولها، تسمح لها برفع أسعار مبيعاتها في الفترة الطويلة كما أشرنا سابقاً فوق التكلفة المتوسطة الدنيا، دون أن يحث ذلك لدخول مؤسسات جديدة².

وعرفها Stigler بأنها: "التكلفة الإضافية التي يجب أن تتحملها المؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق، دون أن تتحملها المؤسسات الناشطة داخل القطاع في الأجل الطويل"³، ويفسر هذه التكلفة الإضافية إلى اختلاف ظروف الطلب أو ظروف التكلفة الخاصة بالمؤسسات المحتملة عن تلك الخاصة بالمؤسسات القائمة.

¹ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² Godefroy Dang Nguyen, *Economie industrielle appliquée*, Vuibert, Paris, France, 1995, p : 314.

³ George J. Stigler, *The Organisation of Industry*, The University Of Chicago Press, Chicago, USA, 1968, p: 67.

من جانب آخر عرفها Ferguson على أنها: "تلك العوامل التي تجعل عملية الدخول إلى الصناعة غير مربحة في الوقت الذي تمارس فيه المؤسسات المتواجدة داخل الصناعة أسعاراً أعلى من التكاليف الحدية، وتحقق بصفة مستمرة أرباحاً للمحتكر"¹.

وأشار Weizsacker على أنها: "تكلفة للإنتاج التي يجب تحملها من طرف المؤسسة التي تبحث في الدخول للصناعة، والذي ينطوي على تغيير في تخصيص الموارد من منظور اجتماعي"².

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن كل سبب يمكن المؤسسات بأن تبيع بسعر أعلى دون جذب مؤسسات جديدة للصناعة، فهي تعتبر عائق دخول، إضافة للتكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسات الجديدة دون المؤسسات القائمة في الصناعة فهي أيضاً عائق دخول. وعليه يمكن أن نفرق وجهات النظر بين Bain و Stigler، فالأول عرف عوائق الدخول من جانب المؤسسات القائمة في السوق، والثاني من جانب المؤسسات المحتمل دخولها، حيث يعتبر هذا الاختلاف أساس تعريف عوائق الدخول إلى السوق من طرف الباحثين والاقتصاديين.

ثانياً: أنواع عوائق الدخول إلى السوق

قسم Salop عوائق الدخول إلى نوعين: هيكلية واستراتيجية، حيث عرف عوائق الدخول الهيكلية على أنها العوائق التي أقيمت بطريقة غير متعمدة وهي نتيجة ثانوية لتعظيم المؤسسات القائمة أرباحها، أما عوائق الدخول الاستراتيجية فهي العوائق التي تهدف إلى إعاقة أو منع دخول مؤسسات جديدة³، نستعرضها فيما يلي:

1. عوائق الدخول الهيكلية: تعتبر عوائق الدخول الهيكلية تلك العوائق التي لا تستطيع المؤسسات القائمة داخل الصناعة ولا المؤسسات المحتمل دخولها التأثير فيها، ويميز Bain ضمن هذا النوع من العوائق ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل في اقتصاديات النطاق، مزايا التكاليف المطلقة وتمييز المنتجات، كما تمت إضافة عوائق الدخول القانونية والجغرافية من طرف المفكرين الاقتصاديين⁴.

¹ Harold Demsetz, *Barriers to Entry*, *The American Economic Review*, Vol. 72, No. 01, 1982, p: 47.

² Carl C. Von Weizsacker, *A welfare analysis of Barriers to entry*, *The Bell Journal of Economics*, Vol. 11, No. 02, 1980, p: 400.

³ Steven C. Salop, *Strategic Entry Deterrence*, *the American Economic Association*, Vol. 69, No. 02, 1979, p: 337.

⁴ محمد رضا بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

● **اقتصاديات النطاق:** نعي باقتصاديات النطاق انخفاض معدلات التكلفة للوحدة الناتجة عن الزيادة في تنوع الإنتاج¹، وتحقق اقتصاديات النطاق اذا كان انتاج سلعة ما ينتج عنه مردوديات متزايدة، بمعنى في حال كانت التكلفة المتوسطة لوحدة الإنتاج تنخفض مع الزيادة في الكمية المنتجة وبالتالي تلعب اقتصاديات السلم دورها كعائق من عوائق الدخول للصناعة*، لأن ذلك يرتبط بالبحث عن المؤسسة ذات الحجم الأدنى والأمثل (الحجم الذي تكون فيه اقتصاديات الحجم أكثر قوة) وبالتالي فالمؤسسات التي دخلت بحجم أقل من الحجم الأمثل سوف تواجه تكاليف أعلى من تلك التي تواجهها المؤسسات القائمة في الصناعة، وبالتالي ستتحمل جزء من الخسائر الناتجة عن استحالة بيع سلعتها بنفس أسعار المؤسسات القائمة².

● **مزايا التكاليف المطلقة:** تتحصل المؤسسات القائمة في الصناعة على مزايا في التكلفة على غرار المؤسسات الأخرى، مما يؤدي لترجيح الكفة لمن يتحكم في مستويات التكلفة التي تؤثر على سعر المنتجات والخدمات وتحديد مكائنها في السوق، كما تعكس مزايا التكاليف المطلقة تكلفة الإنتاج والتوزيع التي تختلف بين المؤسسات المهيمنة (القائمة في الصناعة) والمؤسسات الراغبة في الدخول مع الأخذ في عين الاعتبار حجم الانتاج³. وينتج عن مزايا التكاليف المطلقة منحني متوسط التكلفة الكلية طويل الأجل للمؤسسة القائمة، ويكون أقل من منحني متوسط التكلفة الكلية طويل الأجل للمؤسسة الجديدة، ونظرا لانخفاض متوسط التكلفة في المؤسسة القائمة مقارنة بالمؤسسة الداخلة، فيمكنها أن تضع حاجزا للدخول يكون أقل من متوسط التكلفة بالمؤسسة الداخلة⁴.

● **تمييز المنتجات كعائق دخول:** يؤدي الاختلاف والتمايز بين خصائص المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المتنافسة فيما بينها، وكذا التي ترغب في الدخول بمنتج أو خدمة جديدة، إلى الحصول على مجموعة من المزايا التنافسية التي تحد من تهديد أي منافس، فتظهر عوائق الدخول بسبب وجود الاختلاف

¹ Cliff Pratten, *A Survey of the Economies od Scale, Economic Papers, No. 67, October 1988, p: 07.*

* نشير إلى أن الإطار الذي يتم فيه اعتبار اقتصاديات النطاق على أنها عائق من عوائق الدخول للصناعة، هي افتراضها أن المنتجات متجانسة وقابلة للإحلال، لأنه في حال كان الاحلال غير تام بين السلع المعروضة من طرف المؤسسات القائمة والمعروضة من طرف الداخلين الجدد، يكون تأثير اقتصاديات الحجم أقل، وبالتالي لا يمكن اعتبارها عائقا لأنه يحل فيه أذواق العملاء في هذه الحالة لاتخاذ قرار الشراء.

² خديجة عباسية وصالح مفتاح، واقع عوائق الدخول للسوق على بعض القطاعات في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2021، ص: 78-77.

³ George J. Stigler, *Op.Cit, p: 112.*

⁴ عبيرات مقدم ومحمد الأمين حساب، إستراتيجيات وضع حواجز الدخول أمام تهديد المنافس المحتمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد الرابع، العدد الخامس، 2008، ص 307-308.

بين المنتجات والخدمات نتيجة لعدة عوامل، والتي تؤثر في نفس الوقت على المصادر الأخرى لعوائق الدخول، فالمؤسسات الداخلة الجديدة والتي لا تقوم بتمييز منتجاتها، يشكل خطراً على مستقبلها واستمراريتها، لأنها ببساطة ستتبع سياسات أخرى قد تأخذ شكل أسعار أدنى وتكاليف أعلى في المبيعات¹.

● **عوائق الدخول القانونية:** تعتبر الموانع القانونية من أقدم العوائق وأكثرها فعالية في حماية المؤسسة الاحتكارية من دخول منافس جديد، بحيث تقوم الحكومات بإقامة نظام التراخيص الذي بمقتضاه تحصل المؤسسات على اذن من الحكومة بمزاولة نشاط أو مهنة معينة بهدف تقييد مزاولة العمل في تلك المجالات².

● **عوائق الدخول الجغرافية:** يتعلق هذا النوع من عوائق الدخول بحدود المنطقة الجغرافية التي تنشط بها المؤسسة، حيث تعبر عن المزايا التي تميز المؤسسات المحلية عن المؤسسات الأجنبية التي تحاول الدخول للأسواق المحلية، ومن هذه المزايا: التعريفات والحصص الجمركية والإعانات المقدمة إلى المؤسسات المحلية من قبل السلطات، الجانب الثقافي والوازع الديني³.

2. **عوائق الدخول الاستراتيجية:** تعتبر عوائق الدخول الاستراتيجية العوائق التي تهدف إلى إعاقة أو منع دخول مؤسسات جديدة كما تمت الإشارة سابقاً، وفيما يلي نستعرض بعض أهم العوائق الاستراتيجية:

● **استراتيجية التسعير:** تلجأ المؤسسات الموجودة في الصناعة إلى تخفيض سعر السلعة، بحيث لا يشجع السعر المنخفض المؤسسات الجديدة على الدخول، وأحياناً قد يتبعون سياسة تسعير افتراضية حيث يكون السعر أقل أو يساوي التكاليف المتوسطة للوحدة المنتجة وبالتالي يتعرضون للخسارة بشكل مؤقت (خسارة يمكن تحملها) وذلك بهدف منع دخول مؤسسات جديدة منافسة لهم في الصناعة، ثم يلجؤون لرفع السعر مرة أخرى لاستغلال أوضاعهم الاحتكارية⁴.

● **الطاقة الإنتاجية الفائضة:** يمكن تعريفها على أنها فائض الإنتاج على الطلب، وتعتبر عائقاً للدخول كون زيادة العرض يقلل من سعر بيع المنتج، إلى أن يصبح غير مربح للمؤسسات الراغبة في الدخول،

1 المرجع السابق، ص: 306-307.

2 خديجة عبايسة وصالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

3 محمد رضا بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

4 مراد خطاب ومبارك فرقب، عواقب الدخول للصناعة وأثرها على تركيز المؤسسات في القطاع، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد السابع، العدد الأول، 2022، ص: 375.

وبالتالي يمكن النظر إليها على أنها استراتيجية عدوانية تهدف للسيطرة على الصناعة، وهي بذلك تشكل تهديدا حقيقيا للمؤسسات الجديدة¹.

● **النفاذ إلى قنوات التوزيع:** تعتبر عملية تسويق المنتجات هدف أي نشاط اقتصادي، والذي بدوره يعتبر عائقا للدخول، باعتبار قنوات ومنافذ التوزيع قد تم استغلالها من قبل المؤسسات القائمة في الصناعة، وبالتالي على المؤسسات الداخلة السعي لإقناع الموزعين الذين تربطهم صلة بالمنتجين المتواجدين لغرض توزيع منتجاتهم مقابل تخفيضات سعوية².

● **شهرة العلامة التجارية:** كثيرا ما يكون الهدف من العلامة التجارية كسب ثقة العميل والحصول على ولائه، مما لا يترك أي مجال للمنافس الجديد في الحصول على ثقة العميل، مما يشكل عائقا دخول أمام المؤسسات الراغبة في دخول الصناعة، لأن دخولها يحتم عليها تحمل تكاليف إضافية لا تتحملها المؤسسات القائمة من أجل كسب ثقة العميل³.

● **البحث والتطوير كعائق من عوائق الدخول:** يسمح البحث والتطوير للمؤسسات بالنمو والابتكار، مما يتيح لها فرصة التميز، ويعتبر عائقا أمام المؤسسات الراغبة في الدخول والتي تستخدم طرقا قديمة، الأمر الذي يفقدها المنافسة مع المؤسسات القائمة⁴.

إضافة لهذه العوائق الاستراتيجية السابقة الذكر، توجد عوائق أخرى لم يتم التطرق لها نذكر منها: الإشهار كعائق من عوائق الدخول للسوق، التكاليف غير قابلة للاسترداد، تمييز المنتجات الاستراتيجي، الإشارة إلى الالتزام...

¹ John C. Hilke, *Excess Capacity and Entry: Some Empirical Evidence*, *The Journal of Industrial Economics*, Vol. 33, No. 02, 1984, p: 233.

² عادل بوعافية، عوائق الدخول والخروج في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، 2018، ص: 325.

³ نفس المرجع.

⁴ خديجة عبابسة وصالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

الشكل رقم (03): ملخص لأهم أشكال عوائد الدخول إلى السوق.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات سابقة.

المطلب الثاني: تمييز المنتجات

أولاً: مفهوم تمييز المنتجات

عرف Chamberlain تمييز المنتجات على أنها: "المنتجات التي تواجه طلب غير مرن بالنسبة للأسعار من طرف مجموعة من الزبائن"¹، ومن جانب آخر يمكن تعريفها على أنها إعطاء المنتج لخصائص مميزة تميزه عن المنتجات المنافسة، وبالتالي انشاء وضعية احتكارية تحوز المؤسسة من خلالها حصص سوقية نتيجة العامل المميز²، وكما نعلم في معايير تصنيف هيكل السوق أن تمييز المنتجات يعتبر من خصائص المنافسة في

¹ Jean levet, Op.Cit, p: 60.

² Jean Lambin & Ruber Chumpitaz, *Marketing stratégique et opérationnel*, 5ém édition, Paris, France, 2002, p : 266.

الأسواق الاحتكارية، عكس أسواق المنافسة التي تعتبر المنتجات فيها متجانسة، ويمكن النظر إلى تمييز المنتجات على أنها قدرة المؤسسة على تقديم منتجات متميزة لها قيمة لدى العميل مقارنة بمنتجات منافسيها (جودة أعلى، خدمات ما بعد البيع..)، الأمر الذي يجعل العميل يصنف تلك المنتجات على أنها بدائل قريبة غير تامة، ويكون مستعد لدفع ثمن أعلى إذا اقتنع أن هذا المنتج متميز عن غيره، وبالتالي فالمؤسسات ذات المنتجات المتميزة عن منتجات منافسيها تمتلك القدرة على المنافسة¹.

أما في القطاع المصرفي فتعتبر هذه الصناعة ذات منتجات وخدمات شبه متجانسة من حيث جوهر الخدمات المقدمة من قبل المصارف، غير أن التمييز بين منتجاتها وخدماتها يتأتى من الخصائص الأخرى الإضافية للخدمة كالجودة وطريقة أدائها والسرعة في الحصول عليها، بالإضافة إلى خصائص الموظف الذي يقدمها، وموقع المصرف الذي تقدم فيه هذه الخدمة².

ثانيا: أشكال تمييز المنتجات

يمكن تقسيم تمييز المنتجات حسب معيارين أساسيين هما: معيار نطاق التمييز ومعيار مصدر التمييز، نستعرضهما من خلال الآتي:

1. تمييز المنتجات حسب معيار النطاق: يمكن تمييز منتجات المؤسسة من خلال نموذج المنتج وتصميمه، ويوجد ثلاثة أنواع من التمييز بخصائص المنتجات، نستعرضها من خلال الآتي:

- **التمييز الأفقي:** يركز على اقتراح نفس المنتج بمظاهر مختلفة، حيث تتطلب بعض المنتجات نفس القدر من الموارد لصناعتها، ولكنها تختلف في التصميم، ويمكن إعطاء مثال بالسيارات ذات نفس الحجم والقوة، لكن يوجد بكل تصميم ميزة تؤدي وظيفة مختلفة أو تشبع ذوقا مختلفا مثل اللون³.
- **التمييز العمودي:** في حالة هذا النوع من التمييز بالمنتجات، تصنف وفقا لمستويات معينة من النوعية والجودة⁴، وفي هذه الحالة يكون المنتج ذو النوعية الأحسن، ويمكن إعطاء مثال بالسيارات أيضا من نفس النوع وتكون مرتبة رأسيا حسب معيار معين كالأمان، الصلابة...

¹ لامية لعلام، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

² سميرة عطوي ومحمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج ال SCP، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص: 123.

³ Kim Huynh & Damien Besancenot, *Economie Industrielle*, Rosny : Bréal, Vol.01, Paris, France, 2004, p: 117.

⁴ Ibid..

● **التمييز السعري:** يقصد به قدرة المؤسسة على فرض أسعار مختلفة على نفس المنتج الذي له نفس التكلفة الحدية تحت كل الظروف¹، وبالتالي فإن هذا يجعل من التمييز السعري عبارة عن فرض أسعار مختلفة لنفس المنتج، والذي يكون موجها لفئات سوقية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى تكون الأسعار أيضا مرتبطة بحجم المشتريات لكل فرد، حيث يعد التمييز السعري محاولة لفرض أسعار تتناسب مع حاجات وقدرات كل فئة، ومدى قابلية هذه الفئة على دفع السعر المفروض.

2. **تمييز المنتجات حسب معيار مصدر التمييز:** حسب هذا المعيار يتم تصنيف تمييز المنتجات إلى تمييز طبيعي مصدره عوامل خارجية لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، وتميز استراتيجي ناتج عن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وفيما يلي نستعرض أهمها سواء الطبيعية أو الاستراتيجية²:

● **التباين الجغرافي:** ويتعلق الأمر بالمنتجات التي تتأثر بخصائص الموقع المعروضة فيه، وذلك من حيث قربه وسهولة الوصول اليه، خصوصا في حالة السلع والخدمات واسعة الاستهلاك، والتي تكون عمليات الشراء بها تتم باستمرار.

● **التكنولوجيا الحديثة:** وتتمثل في تكنولوجيات النقل وتقنيات الاعلام والاتصال التي تحاول المؤسسة الاستفادة منها، من أجل إعطاء تمييز لمنتجاتها، أي التكنولوجيا المحيطة بالمؤسسة.

● **الماركات والعلامات التجارية:** تعرف العلامة التجارية على أنها العلامة أو المؤشر الذي يظهر انتماء مجموعة من المنتجات إلى نفس المصدر، وعندما تحظى تلك العلامات بثقة العملاء، فإنها تصبح مصدر من مصادر تمييز المنتجات عن المنتجات المنافسة، وهذا خاصة في حالة كون العملاء لا يستطيعون تمييز الجودة الحقيقية للمنتجات، مما يدفعهم إلى الاعتماد على العلامات التجارية من أجل تمييز تلك المنتجات.

● **أذواق وتفضيلات العملاء:** بما أن تمييز المنتجات يتم بالأساس من وجهة نظر العملاء، خاصة ما تعلق بالتمييز الأفقي للمنتجات، أين تختلف عملية تمييز المنتجات من عميل لآخر، مما يجعل من أذواق العملاء مصدر من مصادر تمييز المنتجات، وبالتالي فإن أي تغيير في أذواق العملاء سوف يغير في درجة تمييز المنتجات لديهم.

¹ Mark Armstrong, *Recent Development in the Economics of Price Discrimination*, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2006, p: 32.

² محمد رضا بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

- الخصائص القومية والوطنية: يمكن أن يتم تمييز المنتجات في بعض الحالات بناء على خصائص دول المنشأ، وهذا راجع في الأساس إلى المزايا التنافسية على مستوى الدول، والتي قد تكون في كثير من الأحيان مفيدة للمنتجين الذين يعملون فوق ترابها، وبالتالي تصبح هذه المنتجات متميزة في نظر العملاء، كتصاميم الأزياء الإيطالية والماكينات الألمانية.
- الاختلاف في عوامل الإنتاج: تعتبر مدخلات عملية الإنتاج من أهم مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة، وتشمل تلك المدخلات كل من الموارد البشرية، المادية والمعنوية، والتي تساهم فيما بينها بخلق القيمة لدى العملاء، وبالتالي تحقيق المزيد من التميز.
- الخدمات التكميلية: أدت زيادة المنافسة بين المؤسسات وتقارب خصائص منتجاتهم إلى ظهور الحاجة إلى عوامل إضافية تسمح بتمييز المنتجات في نظر العملاء، وهذا ما دفع المؤسسات إلى الاهتمام بالخدمات الإضافية من أجل خلق التميز لمنتجاتهم، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة في مجال تسويق المنتجات، مثل مصطلح المنتج الموسع، حزمة المنتج والمنتج الشامل، والتي تشير في مجملها إلى المنتج الأساسي مضافا إليه مجموعة من الخدمات المكملة له.
- استراتيجيات المزيج التسويقي للمنتجات: وهي عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات التي تضعها المؤسسة لكل عنصر من عناصر المزيج التسويقي الخاص بها، وكلما تمكنت المؤسسة من تحليل بيئتها التسويقية وسلوك عملائها، كلما زاد من فعالية المزيج التسويقي الخاص بها.

ثالثا: اهم النماذج الهفسرة لتهييز المنتجات

لتحليل تمييز المنتجات لابد من الاعتماد على النماذج الخاصة بالمنتج من وجهة نظر العميل، وفيما يلي سيتم التطرق لأهمها (نموذج لانكاستر ونموذج سالوب):

1. نموذج Lancaster: تنص نظرية الاستهلاك لـ Lancaster (1966-1979) أن تفضيلات العملاء لا تتعلق بالمنتجات النهائية بحد ذاتها، ولكن بالخصائص الجسدة في تلك المنتجات¹، أي أن العملاء حسب هذا النموذج ينظرون للمنتج على أنها مجموعة من الخصائص المرتبطة بهذا المنتج.

¹ George Norman, *Monopolistic Competition: Some Extensions from Spatial Competition, Regional Science and Urban Economics*, Vol. 19, No. 01, North-Holland, 1989, p: 31.

2. نموذج Salop: يفترض هذا النموذج أن الاقتصاد يتكون من صناعتين، تتميز الصناعة الأولى بالمنافسة الاحتكارية مع العلامات التجارية المتميزة المنتجة باستخدام الوسائل التكنولوجية والتي ساهمت في انخفاض التكلفة المتوسطة، والصناعة الثانية تنتج منتجات متجانسة في ظل المنافسة التامة. ومن أجل تجنب مشاكل نقطة النهاية، يفترض Salop أن يكون السوق هو محيط الدائرة ويساوي الوحدة، والعملاء موزعين بالتساوي على السوق (محيط هذه الدائرة)، حيث يتم تحديد الموقع الجغرافي لكل مستهلك من خلال مواصفات العلامة التجارية الأكثر تفضيلاً، حيث من المفترض أن يشتري كل مستهلك اما وحدة واحدة أولاً لا شيء من السلع المتميزة، ويتم تحديدها من خلال التفضيلات والأسعار¹.

المطلب الثالث: التكامل العمودي (الرأسي)

يعتبر التكامل العمودي المحدد الرابع لهيكل السوق، وفيما يلي نستعرض أهم المفاهيم المرتبطة بهذا المصطلح.

أولاً: مفهوم التكامل العمودي

يعرف Porter التكامل العمودي على أنه: "مزيج من الإنتاج والتوزيع والبيع والعمليات الاقتصادية الأخرى المتميزة تقنيا ضمن نطاق مؤسسة واحدة، وعلى هذا النحو فإنه يمثل قرار المؤسسة لإجراء المعاملات داخليا عوضاً عن معاملات السوق، بغية تحقيق أهدافها الداخلية"².

أشار Clark على أن التكامل العمودي يتمثل في قيام مؤسسة ما بعملية إنتاجية في مراحل متتالية يكمل بعضها البعض، وذلك بغرض الحصول على منتج ما أو توليفة من المنتجات أو توزيعها³، ويعرفه آخرون على أنه: "الوضع الذي تستخدم فيه المؤسسة كل إنتاج، عملية إنتاجية كجزء أو كل من أحد مستلزمات إنتاج عملية إنتاجية أخرى"⁴.

¹ Idem, p: 32.

² Michael E. Porter, *Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors*, The Free Press, New York, USA, 1980, p: 300.

³ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص: 287.

⁴ أحمد سعيد بلخرمة، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

من خلال التعاريف السابقة يمكن حصر مفهوم التكامل العمودي باندماج مؤسسة تنتج منتجا معيناً بحيث يعتبر هذا المنتج مادة أولية في إنتاج مؤسسة أخرى.

ثانياً: أنواع التكامل العمودي

يعتبر التكامل الخلفي والأمامي من أبرز أنواع التكامل العمودي إضافة للتكامل المتوازن. نذكرها وفق الآتي:

1. التكامل الخلفي (التكامل من المنبع): يتمثل هذا النوع في سيطرة مؤسسة ما على عمليات إنتاجية تنتج مدخلات هامة للمنتج الرئيسي الذي تتولى إنتاجه في الوقت الحالي¹، ومن أمثلة التكامل الخلفي أن تمتلك مؤسسة لصناعة الألبان ومشتقاتها لمزارع تربية الأبقار، أو قيام مؤسسات صناعة الهواتف الذكية بإقامة وحدات إنتاج للمعالجات... ويتم اتباع هذه الاستراتيجية من قبل المؤسسات عند²:

- عدم توافر القدرة لدى الموردين على تلبية الاحتياجات من المواد الأولية وقطع الغيار أو ارتفاع أسعارهم؛
- قلة عدد الموردين وكثرة المنافسين، وتجنب الاعتماد على مورد واحد؛
- عندما تكون متطلبات الجودة ضمن مقادير مضبوطة جداً أو غير اعتيادية، لذا يتطلب طرائق معالجة خاصة والتي لا يتوقع من المجهزين توفيرها؛
- السيطرة على أسعار المواد الأولية.

2. التكامل الأمامي: يتمثل هذا النوع في قيام مؤسسة ما بتملك عمليات إنتاجية تهدف إلى تسويق منتجاتها الحالية، مثال ذلك قيام شركة الصلب بإقامة مصانع للسفن، أو قيام شركة استخراج البترول بإنشاء مصنع لتكريره، وقيام شركة دبغ الجلود بإقامة مصانع للأحذية والحقائب، وعليه يعتبر التكامل للأمام نوع من التحرك باتجاه السوق³. وبالتالي يمكن القول أن التكامل الأمامي يهدف للسيطرة على منافذ التوزيع، ويتم اتباع استراتيجية التكامل الأمامي عند⁴:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص: 73.

² سرمد حمزة الشمري ومحمد عيدان الخزرجي، استراتيجية التكامل العمودي وتأثيرها في الخيار التسويقي للشركة -دراسة حالة في شركة بغداد للمشروبات الغازية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد مئة وعشرة، العراق، 2017، ص: 60.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

⁴ سرمد حمزة الشمري ومحمد عيدان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

- وصول المنتج النهائي إلى العميل بأسعار مرتفعة، نتيجة ارتفاع تكلفة الموزعين وصعوبة المنافسة نتيجة أسعار البيع المرتفعة، الأمر الذي يشجع المؤسسة على اتباع استراتيجية التكامل العمودي الأمامي لضمان البيع بأسعار منافسة؛
- محدودية توافر الموزعين ذوي الكفاءة العالية؛
- تنافس المؤسسة في مجال الإنتاج مستمر في النمو ومنتوق الاستمرار بذلك؛
- توافر مقدرة مالية وإدارية لدى المؤسسة لإدارة أعمال جديدة.

إذا التكامل العمودي هو توجه استراتيجي يعتمد على احتلال المؤسسة لمكانة عمودية، وذلك اما بالتحرك نحو مصادر التوريد وهو ما يعرف بالتكامل العمودي الخلفي، واما بالتحرك نحو منافذ التوزيع وهو ما يعرف بالتكامل العمودي الأمامي، أو كليهما، ويمكن اعتبار استراتيجية التكامل العمودي شكل خاص من استراتيجية التنوع في نظام القيمة¹.

3. **التكامل المتوازن:** ويعني اتجاه المؤسسة نحو السيطرة على النشاطات الخلفية والأمامية للنشاط الرئيسي الذي تتموقع فيه في نفس الوقت، أي قيام المؤسسة بالموازنة بين التكامل الأمامي والخلفي في نفس الوقت².
4. **مدى التكامل العمودي:** ويقصد به درجة امتداده، فيمكن أن يتم بشكل تام أو جزئي، نعرفها فيما يلي³:

- **التكامل العمودي التام (الكامل):** يمكن القول أن التكامل العمودي كامل بين مرحلتين أو أكثر من مراحل الإنتاج، عندما يتم نقل كل انتاج المرحلة الأولى إلى المراحل اللاحقة بدون عمليات بيع أو شراء من أطراف أخرى.
- **التكامل العمودي الجزئي:** يظهر التكامل الجزئي عندما لا تكون مراحل الإنتاج مكتفية ذاتيا، أو عندما يتم افتراض الملكية الجزئية فقط للمراحل المتكاملة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن العملة المتجهة

¹ العيد قرشي ولخضر مرغاد، التكامل العمودي كاستراتيجية لتحسين أداء المؤسسات في الصناعة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني عشر، المجلد السابع، الجزائر، 2017، ص: 507.

² حسن مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

³ عبد القادر حران، استراتيجية التكامل العمودي وأثرها على القوة السوقية للمؤسسة الصناعية - حالة مجمع سوناطراك-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الأول، المجلد السادس، الجزائر، 2022، ص: 137.

للخلف تباع جزءا من انتاجها لمشتريين مستقلين أو العملية المتجهة للأمام تشتري جزءا من احتياجاتها من بائعين مستقلين¹.

ثالثا: مزايا وعيوب التكامل العمودي.

للتكامل العمودي مزايا وعيوب، وفي الآتي سنحاول ذكر أهمها²:

1. مزايا التكامل العمودي: يحقق التكامل العمودي مجموعة من الفوائد، نذكر منها:

- التناسق بين العملية الإنتاجية والعملية التسويقية، ووضع جداول الإنتاج والعمل؛
- الرقابة بشكل فعال على الأنشطة التسويقية وتنسيق الجهود لتحقيق الهدف المشترك؛
- انخفاض تكلفة الإنتاج والتسويق وبالتالي توفير السلع للمستهلك بسعر منخفض؛
- الاتصال المباشر مع العميل ومعرفة حاجاته ورغباته؛
- تمكين المؤسسة من وضع عراقيل في وجه المنافسين الجدد؛
- حماية جودة منتجات المؤسسة.

2. عيوب التكامل العمودي: على الرغم من أن استراتيجيات التكاملات العمودية من أنجح الاستراتيجيات

إذا ما طبقت بشكل صحيح وكفؤ، لكن تتخللها بعض العيوب والمعوقات، نذكر منها:

- يتطلب استثمارات كبيرة جدا من أجل تطبيق هذه التكاملات؛
- تعقيد في العملية الإدارية وصعوبة التنسيق، وانشغال المؤسسة عن عملها الأصلي؛
- يؤدي إلى زيادة استثمار رأس مال المؤسسة في الصناعة وزيادة المخاطر التجارية؛
- حصر المؤسسة داخل وضع عميق من الصناعة.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

² سرمد حمزة الشمري ومحمد عيدان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

خلاصة الفصل:

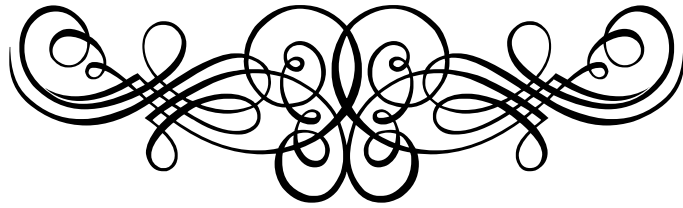
من خلال ما تم عرضه حول نظرية هيكل السوق في الاقتصاديات الجزئية، إضافة لمعرفة أبرز المصطلحات المحيطة بمحدداته، خلص الفصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر هيكل السوق المكون الأول لنموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP)، ويشير إلى طبيعة ودرجة المنافسة في سوق السلع والخدمات، أي أن هيكل السوق يتحدد تبعاً لطبيعة المنافسة السائدة؛
- يقسم هيكل السوق حسب حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة، حيث يأخذ السوق هيكلًا واحدًا بين أربع هياكل والتي تتمثل في: المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام؛
- يعتبر التركيز السوقي، عوائق الدخول إلى السوق، تمييز المنتجات والتكامل العمودي محددات هيكل السوق؛ أي أنها تساهم في تحديد شكل وطبيعة المنافسة داخل الصناعة، بحيث يعتبر تركيز السوق أهم محدد وأكثره استخدامًا في تحليل تنافسية القطاع داخل السوق، من خلال توفير فكرة عامة عن توزيع المنتجين، وذلك وفق مؤشرات عديدة تساهم في قياس مقدار المنافسة داخل الصناعة؛
- تعتبر نسبة التركيز CR ومؤشر هيرشمان وهيرفندال HHi؛ من أكثر المؤشرات شيوعًا واستعمالًا في قياس نسبة التركيز، وذلك لسهولة حسابها وجمع بياناتها؛
- تعتبر عوائق الدخول إلى السوق المحدد الثاني لهيكل السوق، حيث يمكن اعتبار عائق دخول: كل مؤسسة تقوم ببيع منتجها بسعر أعلى دون جذب مؤسسات جديدة للصناعة، أو كل مؤسسة تتحمل تكاليف إضافية لا تتحملها المؤسسات القائمة في الصناعة، وتنقسم عوائق الدخول إلى عوائق هيكلية وأخرى استراتيجية؛
- يتميز القطاع المصرفي بشبه تجانس المنتجات والخدمات؛ وذلك من حيث جوهر هذه الخدمات المقدمة من قبل المصارف، غير أن التمييز بين منتجاتها وخدماتها يتأتى من الخصائص الأخرى الإضافية للخدمة، كالجودة وطريقة أدائها والسرعة في الحصول عليها، بالإضافة إلى خصائص الموظف الذي يقدمها، وموقع المصرف الذي تقدم فيه هذه الخدمة.

الفصل الثاني

الكفاية الإقتصافية: مفهومها، خصائصها وأساليب

قياسها



تهديد:

تعتبر الكفاءة من بين أكثر المصطلحات الإقتصادية أهمية، نظرا للتطور العالمي والاندماج المتزايد للاقتصاد الدولي، إضافة إلى زيادة حدة المنافسة؛ الأمر الذي أوجب على المؤسسات تخفيض تكاليفها وتعظيم أرباحها لضمان بقائها واستمراريتها، وذلك وفق آليات ومناهج الكفاءة الإقتصادية.

وفي ظل التغيرات العالمية التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي، تبحث المصارف بصفة خاصة عن المنهج والآلية المناسبة لتقدير الكفاءة المصرفية وإيجاد العلاقة التي تربط مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، للحفاظ على حصصها السوقية وضمان مكانتها في السوق المصرفي.

من خلال هذا الفصل سنحاول الامام بمفاهيم الكفاءة والكفاءة المصرفية، وكذا مختلف آليات ومناهج قياسها، حيث سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية الكفاءة؛**
- **المبحث الثاني: الكفاءة في القطاع المصرفي؛**
- **المبحث الثالث: أساليب تقييم الكفاءة المصرفية.**

المبحث الأول: ماهية الكفاءة

سنترك في هذا المبحث لمختلف المفاهيم المتعلقة بمصطلح الكفاءة وعلاقتها ببعض المصطلحات الاقتصادية، إضافة لمعرفة أنواعها وخصائصها وأهميتها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الكفاءة

أولاً: تعريف الكفاءة Efficiency

تعرف الكفاءة لغة بالحالة التي يكون عليها الشيء مساوياً لشيء آخر¹، وجاء في لسان العرب: "تكافأ الشيطان أي تماثلاً، كافأه مكافأة وكفاء أي ماثله، والكفء هو النظير والمساوي وكذلك الكفاء والكفوء"².

أما اصطلاحاً فقد ارتبط مفهومها في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة، بحيث تعود جذور مصطلح الكفاءة إلى الاقتصادي الإيطالي 'vilfredo Pareto' الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف بأمثلية باريتو التي تنص على أن أي تخصيص ممكن للموارد فهو تخصيص كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة³، وأن التخصيص يكون فعالاً إذا جعل من الأفراد أفضل حالاً، كما أضاف باريتو في نظريته مصطلح قوة الرضا واللامبالاة ووضع الأساس في اقتصاديات الرفاهية الحديثة⁴.

وعرفها 'Drucker' على أنها: "قدرة المؤسسات على الوصول لأعلى مخرجات بأقل مدخلات ممكنة، أي أنها مقياس الفعالية في الحد من اهدار الوقت والجهد"⁵، وأشار 'Shephard' على: "أنها أقصى نسبة محتملة بين المخرجات وتطوير مدخلات العملية الإنتاجية، والتي توضح التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للوصول لأعظم إنتاج"⁶.

¹ معجم المعاني الجامع.

² ابن منظور، معجم لسان العرب، الجزء الأول، ص 139.

³ شوقي بوقري، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص: 37-38.

⁴ Megan Martorana, *Jargon alert: Pareto Efficiency*, *Econ focus*, issue win 8, Vol. 11, 2007, p: 8.

⁵ Peter Drucker, *Managing for business Effectiveness*, *Harvard Business Review*, USA, May-June 1963, p: 53-60.

⁶ Ronald W. Shephard, *Lecture Notes in Economics and Mathematical Systems: cost and production Functions*, Princeton University Press, USA, 1953, p: 10.

أما مصطلح اللاكفاءة أو غير كفاء فتطلق على العملية الإنتاجية إذا كانت تستخدم كمية أكبر من عناصر الإنتاج أو من عنصر واحد على الأقل ولكن ليس أقل من بقية العناصر لإنتاج نفس الكمية من المخرجات التي تنتجها عملية إنتاجية أخرى، أي أن المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات مقارنة بالمؤسسات الأخرى بنفس الموارد¹.

وبالتالي يمكن تعريف الكفاءة على أنها استخدام الحد الأدنى من المدخلات لإنتاج أقصى المخرجات، أي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتوليد أفضل المنتجات بأقل تكلفة ممكنة.

ثانياً: الكفاءة من منظور إسلامي

يقصد بالكفاءة استغلال موارد المجتمع الطبيعية والبشرية والمالية بما يحقق إحراز أكبر ناتج ممكن من الحاجات الحقيقية للمجتمع. والسعي لتحقيق هذا المقصد يعد من الرشد والحكمة التي ينشدها الإسلام في مجال التعامل مع الموارد، دلت على ذلك أحكام كثيرة أوجبت استغلال الموارد البشرية فمنعت التعطل وأوجبت العمل وحببت فيه وجعلت الحرف المختلفة من فروض الكفاية، كما دعت لاستغلال الموارد الطبيعية عبر أحكام الإحياء والإقطاع والاستزراع والتعدين، ودعت لاستثمار الموارد المالية كذلك فمنعت الاكتناز والربا والمضاربة في النقد وشرعت المشاركات وصيغ التمويل المختلفة لهذا الغرض، وأصول كل ذلك ظاهر في التشريع الاقتصادي الإسلامي²، من جانب آخر فإن الكفاءة من منظور إسلامي محكومة بالعدل ومرجعية الشريعة الإسلامية، فأسعار الموارد في السوق تتحدد وفقاً لكفاءتها الاقتصادية وبشكل عادل، دون تدخل من أي جهة³.

ثالثاً: خصائص الكفاءة

أشار المفكرون إلى العديد من المميزات والخصائص لمفهوم الكفاءة، وفيما يلي سيتم استعراض أبرزها في النقاط التالية⁴:

¹ محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للمصارف الجزائرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص: 8.

² عبد الجبار السهباني، الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار العلوم الهندسية، الطبعة الأولى، اربد، الأردن، 2014، ص: 37.

³ جاسم الفارس وأحمد إبراهيم منصور، الكفاءة الاقتصادية في المنظور الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 98، 2010، ص: 343-344.

⁴ أنيس كشاط وتوفيق برباش، التحول من الكفاءة الفردية إلى الكفاءة الجماعية ضمن الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد الثاني، المجلد 8، ديسمبر 2017، ص: 303-304.

- الكفاءة ذات غاية ومرتبطة بنشاط محدد: حيث يتم تشغيل توليفات مختلفة قصد تحقيق هدف محدد أو تنفيذ نشاط معين؛
- للكفاءة عناصر متفاعلة ومتداخلة: إذ تتم صياغتها بطريقة ديناميكية، حيث أن كل العناصر المكونة لها تتفاعل في حلقة متكاملة؛
- الكفاءة ذات طبيعة سياقية (موقفية): تتغير تركيبها وخصوصيتها وأهميتها من مكان وزمان لآخر؛
- الكفاءة تركيبية تتشكل بطريقة مستمرة ودائمة؛ بمعنى دائمة التغيير والتحسين؛
- الكفاءة قابلة للتحويل: أي قابلة للتحويل من توليفة لأخرى؛
- الكفاءة غير ملموسة: تعتبر الكفاءة مفهوما مجردا ومستترا، حيث يمكن ملاحظة الوسائل المستعملة والأنشطة الممارسة فقط إضافة للنتائج المحققة؛
- الكفاءة حقيقة ديناميكية تتعلق بالموارد وبالهدف المحدد مسبقا، أي أنها عملية تبدأ من كيفية استخدام إلى غاية الوصول للأهداف المسطرة بأقل التكاليف.

رابعا: أهمية الكفاءة

يمكن تقسيم أهمية الكفاءة لعدة مستويات نذكرها فيما يلي¹:

1. أهمية الكفاءة على مستوى الفرد تتجلى أهمية رفع الكفاءة على مستوى الفرد في زيادة اقبال العامل على العمل واهتمامه به، حيث تظهر في النقاط التالية:
 - تنمية الشعور في ذاته بأن مصلحته ومصلحة الإنتاج شيء واحد والذي يعتبر دافع لبذل الجهود المتوقع للوصول للنتائج المطلوبة؛
 - أداء العامل لدوره بكفاءة نحو رؤسائه ومرؤوسيه؛ والدور عبارة عن مجموعة من التوقعات التي يحملها الآخرون نحو الفرد والذي يشمل المعايير المحددة في العملية الإنتاجية.
2. أهمية الكفاءة على مستوى المؤسسة: تتمثل أهمية الكفاءة بالنسبة للمؤسسة في العديد من الجوانب، نذكر منها:

- الكفاءة تؤثر على نجاح المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها؛
- تعتبر الكفاءة وسيلة للمؤسسة في تحقيق النتائج المطلوبة والوصول للأرباح التي تطمح إليها؛

¹ صالح السعيد، تحسين الكفاءة الفنية والاقتصادية بالمؤسسة الإنتاجية -دراسة اقتصادية قياسية-، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، ص: 41-44.

• تعتبر الكفاءة سببا لدخول المؤسسة لمجالات عمل جديدة.

3. أهمية الكفاءة على مستوى الاقتصاد ككل:

- تساهم الكفاءة في انخفاض معدلات التضخم من خلال انخفاض التكلفة الاجمالية للمنتجات نتيجة حسن استخدامها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار والبعد عن الركود الاقتصادي؛
- تؤدي إلى أفضل عائد لرأس المال وتحفز الاستثمار؛ الأمر الذي يدفع إلى توسيع أنشطة المؤسسات، وبالتالي نمو الاقتصاد وتوفير المزيد من الأعمال؛
- تعتبر الكفاءة المحدد الرئيسي للمنافسة في الأسواق العالمية؛
- لها أبعاد كثيرة أخرى؛ فهي تمثل كفاءة الدولة في انتاج السلع والخدمات والأفكار التي يتطلع إليها المجتمع، كما أنها تعتبر مؤشر لمدى استغلال المجتمع لموارده المتاحة.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة

توجد عدة مستويات لتصنيف الكفاءة، وفيما يلي نستعرض أهم هذه التصنيفات:

أولاً: التصنيف الرأسي

يعتمد هذا التصنيف على التدرج من كفاءة المؤسسة (الكفاءة الاقتصادية) إلى كفاءة الصناعة (الكفاءة الهيكلية للصناعة) إلى الكفاءة على مستوى الاقتصاد ككل (كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد).

1. الكفاءة الاقتصادية: تعرف الكفاءة الاقتصادية على أنها تمثل "قابلية المؤسسة على انتاج مخرجات محددة بشكل جيد وبأقل التكاليف"¹، ويعتبر مفهوم الكفاءة الاقتصادية مفهوما نسبيا مرنا وديناميكيا في نفس الوقت، بمعنى ان مقومات الكفاءة الاقتصادية يجب أن تركز على ظروف وامكانيات كل مؤسسة على حدة، وتتشكل وفقا لأهدافها، كما يجب تعديلها كلما انتقلت المؤسسة من مرحلة لأخرى². واعتبر 'Farrel' الكفاءة الاقتصادية على أنها مزيج بين الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية³؛ نذكرها فيما يلي:

¹ نبيل إبراهيم الطائي، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الإنتاجية والكفاءات- التغير التقني-العمل ورأس المال، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 59.

² أحمد يوسف الشحات، التخصص والكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر، دون طبعة، مصر، 2001، ص: 36.

³ Kent Matthews, *Banking Efficiency in Emerging Market Economies*, Cardiff Economics working papers, No. E2010/12, UK, p: 02.

● **الكفاءة التقنية:** عرفها 'koopmans' على أنها الحالة التي من خلالها كل: "تخفيض لأي مدخل (مورد) يتطلب زيادة مدخل واحد آخر على الأقل أو تخفيض مخرج واحد على الأقل"¹، بمعنى آخر هي قدرة المؤسسة على تحقيق أقصى إنتاج ممكن (المخرجات) من استخدام كمية معينة كمية معينة من الموارد (عناصر الإنتاج أو المدخلات) بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار بيع الوحدات المنتجة، وعليه عند الوصول للكفاءة التقنية لا يمكن زيادة إنتاج سلعة ما إلا عن طريق تخفيض إنتاج سلعة أخرى، وتتحقق الكفاءة التقنية عند الوصول للحجم الأمثل. ويوجد أكثر من معيار للحكم على مدى تحقق الكفاءة التقنية في الإنتاج، كمعيار الحجم الأمثل، معيار التخصيص ومعيار تكاليف الإنتاج، ومن أهم المقاييس المستخدمة للكفاءة التقنية دالة الإنتاج والتي يتم التعبير عن مدخلاتها بعوامل الإنتاج ومخرجاتها بحجم الناتج بصورة كمية².

● **الكفاءة التخصيصية:** تعرف على أنها الحالة التي تصل فيها المؤسسة الإنتاجية إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد، أما تخصيص الموارد فهي الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها مع مراعاة تكاليف هذه الموارد³، إذا يمكن القول أن الكفاءة التخصيصية تشير إلى الاستخدام الصحيح والأمثل لتوليفة المدخلات والمخرجات في ظل أسعار الموارد.

من خلال ما سبق يمكن القول أن توصل المؤسسة إلى أقصى ناتج ممكن من الناحية التقنية، وأفضل تخصيص للموارد من الناحية التخصيصية، فيتم بذلك توصل المؤسسة إلى ما يسمى بالكفاءة الإقتصادية⁴.

2. الكفاءة الهيكلية للصناعة: عرف 'Farrel' الكفاءة الهيكلية على أنها: "انعكاس كفاءة المؤسسات المكونة للصناعة، بحيث تقيس مدى مواكبة الصناعة لأداء المؤسسات الأكثر كفاءة، وأضاف 'Salter' على أنها الاختلاف بين متطلبات المدخلات في المؤسسات ذات الممارسة المتوسطة وأفضل المؤسسات ممارسة وقدم عدة فرضيات تتعلق بمحددات هذا الاختلاف"⁵، بحيث يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.

¹ نفس المرجع السابق.

² صالح السعيد، الكفاءة الإقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية - بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم -، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، خنشلة، الجزائر، العدد 12، 2012، ص: 123.

³ نبيل إبراهيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

⁴ صالح السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

⁵ Rolf Fare & al, *The Measurement of Efficiency of Production*, Springer Dordrecht, *Studies in Productivity Analysis*, New-York, USA, 1985, p: 09.

وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب 'Farrell' بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة.

معامل الكمية لكل مؤسسة = المخرجات المحققة (الإنتاج الفعلي) / المخرجات القياسية أو المخططة وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات.

الكفاءة الهيكلية للصناعة = (الكفاءة التقنية للمؤسسات × معاملاتها) / عدد المؤسسات

بينما يرى 'Forsund' و'Hjalmarsson' أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفاء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفاء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة¹.

وتنقسم الكفاءة الهيكلية للصناعة إلى ما يلي²:

● الكفاءة التقنية الهيكلية: وهي انتاج أقصى مستوى من المخرجات لعوامل الإنتاج المتاحة، وتقيس مستوى الادخار في المدخلات.

● الكفاءة الهيكلية للحجم: وهي التغير النسبي للمخرجات المحققة إلى التغير النسبي للمدخلات، وتقيس مدى زيادة الإنتاج على مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة.

3. كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل: يقصد بتخصيص الموارد للاقتصاد عملية توزيع الموارد البشرية والمادية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع³، وأشار آدم سميث في "ثروة الأمم" أن الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين يلاحقون ويعظمون مصالحهم الخاصة، وفي ظل وجود سوق تنافسية حرة فإن هناك يد خفية تقود الاقتصاد إلى تعظيم هذه المصالح وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.

وفي ظروف تتسم بالمنافسة التامة ومستوى عالي من الكفاءة فيما يتعلق بالتسعير والتكاليف وتحديد المنتجات، إضافة لعدم وجود قيود على الدخول إلى السوق؛ يظهر الاقتصاد بكفاءة عالية فيما يخص تخصيص

¹ محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² تامر حلمي، قياس الكفاءة الاقتصادية للمصارف المصرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، الإسكندرية، مصر، 2022، ص: 18.

³ مصباح حراق، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ميله، الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 35.

الموارد وبالتالي تحقيق أمثلة باريتو، في المقابل يظهر الاقتصاد في حالة اللاكفاءة فيما يخص تخصيص الموارد بسبب حالة الاحتكار التام ووجود قيود على إمكانية الدخول للسوق¹. ويرى معظم الاقتصاديين على أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، ويعتمد تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة².

الشكل رقم (04): أنواع الكفاءة حسب التصنيف الرأسي



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات السابقة.

ثانيا: التصنيف الأفقي

يعتمد هذا التصنيف* على دراسة دقيقة للكفاءة الاقتصادية، حيث يهدف لقياس كفاءتها من عدة جوانب رئيسية تتمثل في التكاليف والايادات والأرباح، والالمام بهذه الجوانب يعتبر بدوره هدف كل مؤسسة. إضافة لبعد آخر للكفاءة الاقتصادية والذي يمكن أن تحققه المؤسسة؛ ويتمثل في اقتصاديات الحجم واقتصاديات النطاق، حيث تركز الأولى على الحجم الأمثل للمؤسسة وتهتم الثانية على التنوع في منتجاتها. وفيما يلي نستعرض أنواع الكفاءة حسب هذا التصنيف:

¹ لويس يحي صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والسبعون، بغداد، العراق، 2009، ص: 174-170.

² محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

* يعتمد معظم الباحثين في دراساتهم على قياس الكفاءة في القطاع المصرفي حسب هذا التصنيف، وهو ما سيتم اعتماده في قياس الكفاءة المصرفية في الدراسة التطبيقية.

1. كفاءة التكاليف: تعرف كفاءة التكاليف على أنها: " إلى أي مدى تختلف تكاليف الإنتاج لمؤسسة فردية عن تكاليف الإنتاج لأفضل مؤسسة داخل نفس الصناعة وتعمل في ظروف مماثلة وتنتج نفس المخرجات"¹، حيث تفترض دالة تكاليف الإنتاج الكلية للمؤسسات الفردية كمتغير تابع لأسعار المدخلات والتي تتمثل في رأس المال والعمل، وأي متغيرات إضافية أخرى للبيئة أو الظروف الخاصة للمؤسسات الفردية، حيث تسمح دالة التكلفة بقياس نسب المدخلات الأقل تكلفة وبذلك تتيح معرفة الكفاءة الاقتصادية والتوليفة المثلى من المدخلات.

2. كفاءة الإيرادات: يقيس هذا النوع من الكفاءة التغيرات الحاصلة في الإيرادات بالنسبة للإيرادات المقدرة أو الممكنة من عملية انتاج مجموعة من المخرجات والتي تحقق أفضل أداء، ولا يتم قياس هذا النوع من الكفاءة بشكل مباشر، وإنما يتم اشتقاقها من خلال فجوة الإنتاج. تنشأ كفاءة الإيرادات عندما تتمكن المؤسسات من تحميل المستهلكين أسعاراً أعلى لمنتجات وخدمات ذات جودة عالية بوجود قوة سوقية على استقطاب جانب إضافي من فائض المستهلك، ويتمثل قصور كفاءة الإيرادات في تركيزها فقط على الوضع المالي للمؤسسة ويهمل العوامل المتعلقة بارتفاع التكاليف الناجمة عن تقديم خدمات ذات جودة أعلى².

3. كفاءة الأرباح: يقصد بها التغير في أرباح المؤسسة مقارنة بالأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات، حيث أنها تقيس مدى اقتراب المؤسسة من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات³. وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة الأرباح مفهوم أوسع من كفاءة التكاليف وذلك لشموله كل من التكاليف والإيرادات في العملية الإنتاجية⁴، وبالتالي توفر معلومات أشمل تفيد في تحليل كفاءة المؤسسة؛ فالدراسات التي تنظر بشكل جزئي لنتائج كفاءة التكلفة، يمكن أن يشير إلى عدم كفاءة المؤسسة مع إهمال احتمالية التغير النسبي الحاصل في الإيرادات أكبر منه في التكاليف، وبالتالي تكون النتائج غير دقيقة. ويمكن تمييز نوعين من كفاءة الأرباح نذكرها فيما يلي⁵:

¹ John Ashton, *Cost Efficiency, Economies of Scale & Economies of scope in the British retail banking sector, Working Paper Series, No. 13, Bournemouth University, UK, 1998, p: 07.*

² ياسمينه إبراهيم سالم، دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015-2016، ص: 127.

³ بلقاسم ميموني وآخرون، قياس كفاءة الأرباح وتحليل محدداتها لعينة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر، دفاتر MECAS، العدد الثاني، المجلد 16، الجزائر، ديسمبر 2020، ص: 295.

⁴ Joaquin Maudos & al, *Cost & Profit Efficiency in European Banks, Journal of International Financial Markets institutions and money, Vol. 12, No. 1, Spain, February 2002, p: 38.*

⁵ نضال الفيومي وعزالدين الكور، كفاءة التكلفة والربح في المصارف التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، المجلد 35، الأردن، 2008، ص: 26-27.

• **كفاءة الأرباح المعيارية (القياسية):** يفترض حد الربح المعياري وجود تنافس كامل في أسواق المدخلات والمخرجات، وفي ظل هذا التنافس تحاول المؤسسات تعظيم أرباحها كلما زاد الفرق بين أسعار المخرجات وأسعار المدخلات. ولأن الربح المعياري يفترض وجود قوة سوقية في التسعير، فإن المؤسسات تعمل على تعظيم أرباحها من خلال تعديل مقادير المدخلات والمخرجات.

• **كفاءة الأرباح البديلة:** يفترض الربح البديل وجود قوة السوق الممارسة على الأسعار، الأمر الذي يستبعد المنافسة في أسواق المدخلات والمخرجات. وعلى هذا الأساس يتم الاعتماد على دخل المؤسسة لحساب الربح البديل؛ أي تعظم الأرباح كلما زاد الفرق بين دخل المؤسسة وقيمة المدخلات. يعتبر مفهوم الكفاءة الاقتصادية من خلال كفاءة التكاليف والأرباح حسب 'Berger & Mester' أحسن أساس اقتصادي لتحليل كفاءة المؤسسات المالية لأنها تركز على تعظيم رد الفعل الاقتصادي على أسعار السوق والمنافسة، بدلا من التركيز فقط على استخدام التكنولوجيا¹.

4. **كفاءة وفورات الحجم:** تعرف وفورات الحجم على أنها: "النسبة بين تغير حجم الإنتاج وتغير حجم عوامل الإنتاج، أي تكون هناك وفورات حجم عندما يرتفع الإنتاج بشكل نسبي أكبر من التكاليف، وتقاس وفورات الحجم من خلال انخفاض التكلفة الوحيدة الناتجة عن ارتفاع حجم الإنتاج"². أما كفاءة الحجم فتشير إلى توفير التكاليف عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة؛ وعليه يمكن القول في هذا النوع أن زيادة الكفاءة أو انخفاضها مبني على الحجم، وتمثل اقتصاديات الحجم أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة؛ حيث يعتبر توسع المؤسسة وكبر حجم عملياتها يمنحها فرصة الحصول على تكاليف أقل من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع³.

5. **كفاءة وفورات النطاق:** تقوم نظرية وفورات النطاق على المقارنة بين تكاليف الإنتاج لكل منتج على حدا وتكلفة إنتاج مجموعة من المنتجات، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة منتجات أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منها على حدا يقال أن لديها اقتصاديات النطاق، حيث يتم تحليل وفورات النطاق لمعرفة المزيج الأمثل من المنتجات؛ وعليه يمكن القول أن وفورات النطاق تعني بانخفاض المعدل الإجمالي لتكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع عدد المنتجات⁴.

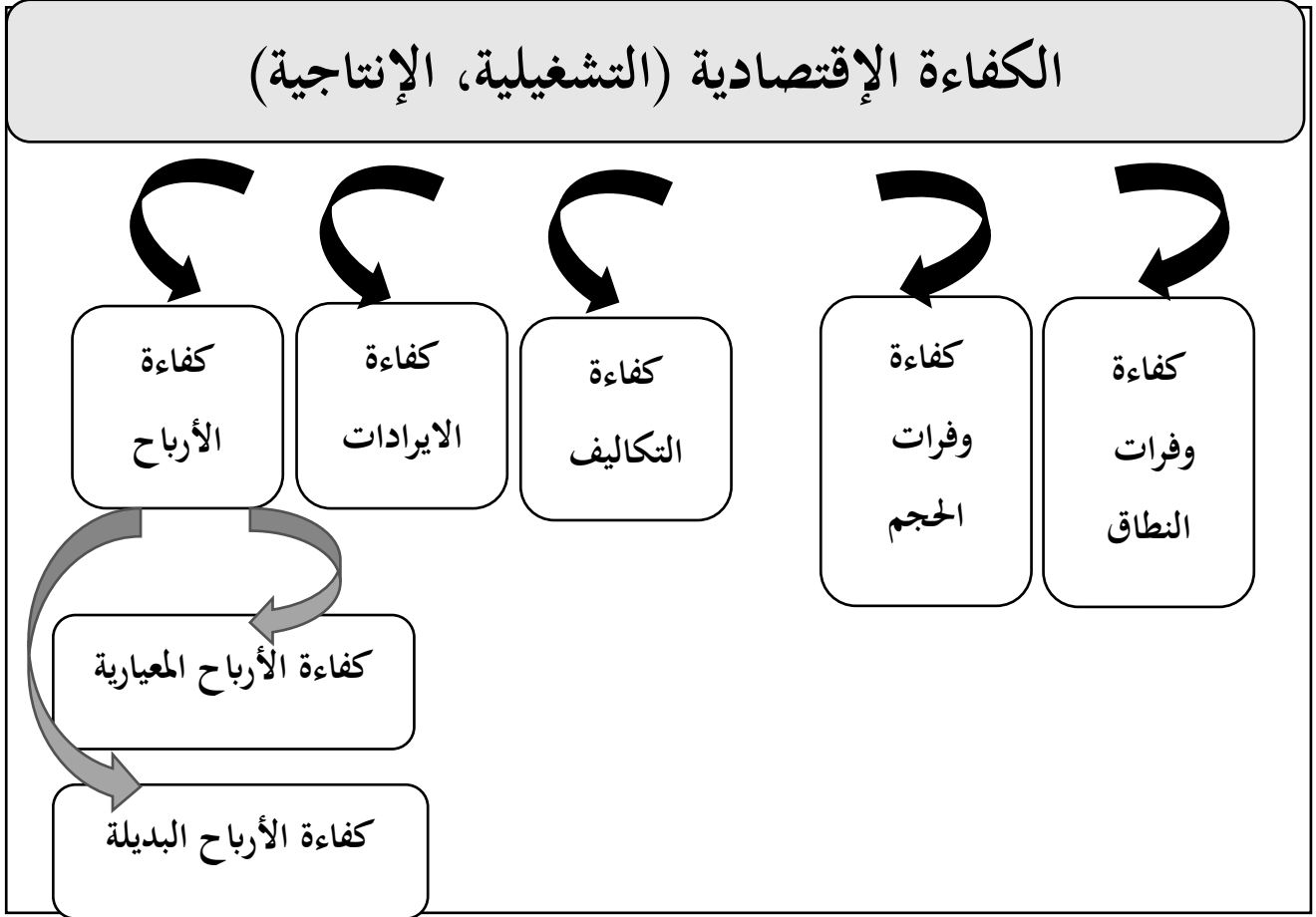
¹ لامية لعلام، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² Gary Wolff, *Economies of Scale & scope in River Basin Management, Final paper for IDE, The pacific Institute, Oakland California, USA, November 2004, p: 07.*

³ حدة رايس وفاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية -دراسة حالة المصارف الجزائرية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، المجلد الأول، فلسطين، 2012، ص: 62.

⁴ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

وعليه يمكن القول أن كفاءة وقرات النطاق منوطة بمدى كفاءة المؤسسة في تنويع منتجاتها.
الشكل رقم (05): أنواع الكفاءة حسب التصنيف الأفقي.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات السابقة.

ثالثا: أنواع أخرى للكفاءة

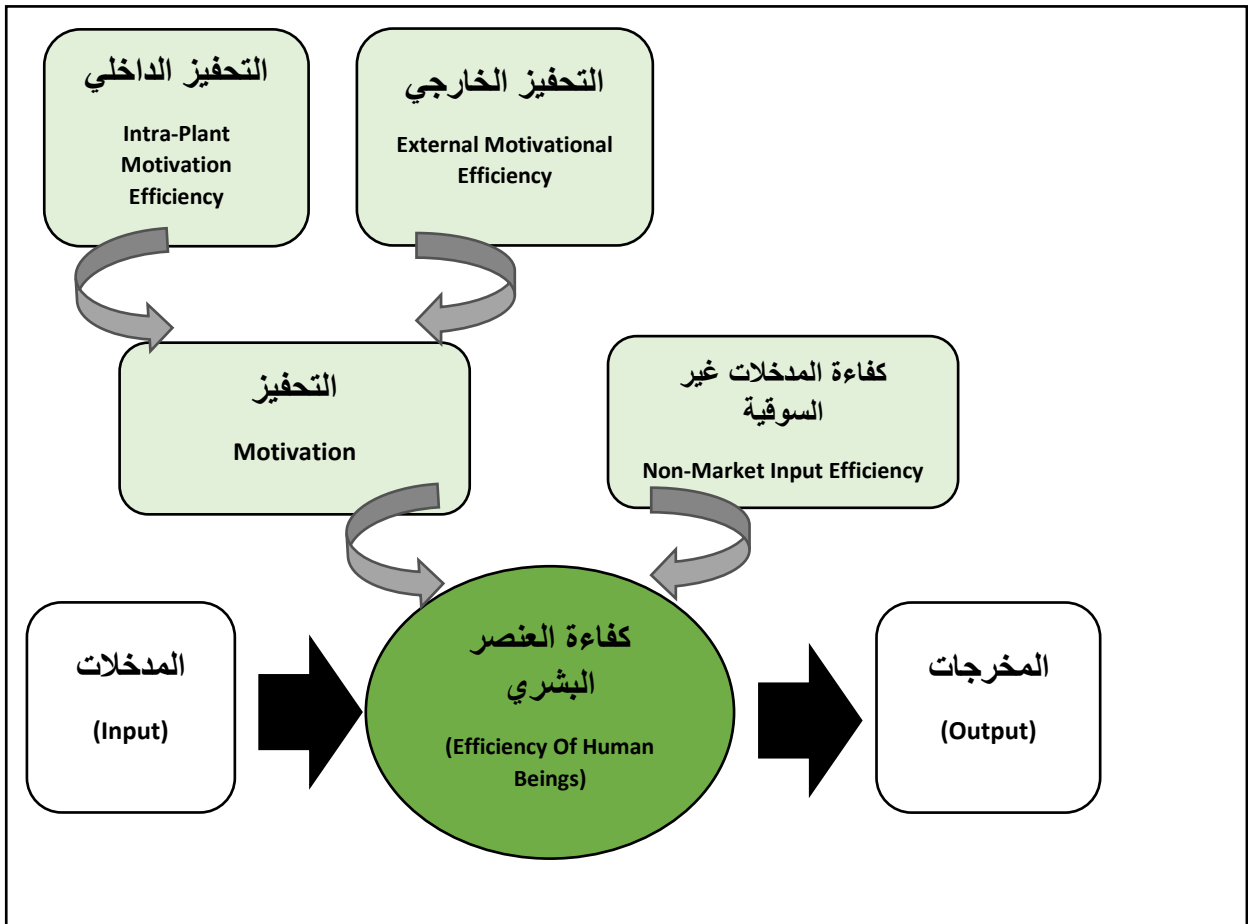
سيتم استعراض بعض أنواع الكفاءة التي لم يتم التطرق لها سابقا، وتتمثل في الكفاءة X والكفاءة النسبية، إضافة للكفاءة الاستاتيكية والديناميكية.

1. الكفاءة اكس 'X-Efficiency': يعتبر الاقتصادي Leibenstein أول من جاء بمصطلح الكفاءة اكس وذلك في مقاله سنة 1966 بعنوان الكفاءة التخصيضية ضد الكفاءة اكس، وتسمى أيضا بعدم الكفاءة اكس. حيث تقوم نظرية الكفاءة اكس على أساس أن المؤسسة لا تستغل مواردها بالطريقة المثلى؛ الأمر الذي جعل كل المؤسسات تبدو متشابهة لكن على مستوى الإنتاجية تختلف بالرغم من تماثل نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج على مستوى المؤسسات، وفسر ذلك Leibenstein بوجود مجهول X

غير عوامل الإنتاج المعروفة ويتمثل في الاختيارات التنظيمية¹، تقيس الكفاءة آس مدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل؛ ويرجع السبب وراء هذا الانحراف لوجود عوامل أخرى تؤثر في عناصر الإنتاج كالمهارة الإدارية والتكنولوجيا المستخدمة لنظم الحوافز والأجور، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الكفاءة آس في مؤسسة يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر والتي يعبر عنها بأنها مقياس إضافي لمدى تخصيص الموارد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة، فمستوى كفاءة المؤسسة يعود بالدرجة الأولى إلى مستوى الحوافز المقدمة إضافة لكفاءة العنصر البشري والنظام الإداري لكل وحدة، وتقاس بالفرق بين الكفاءة القصوى للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاستخدام الفعلي لها².

درجة الكفاءة X = (الكفاءة القصوى لتخصيص الموارد - الاستخدام الفعلي للموارد)

الشكل رقم (06): رسم تخطيطي يوضح نظرية الكفاءة آس.



Source: Michael Huil, *Critical view on Leibenstein's X-Efficiency Theory*, International Business Administration, University of Twente, Netherland, 2014, p: 04.

¹ Michael Huil, *Critical view on Leibenstein's X-Efficiency Theory*, International Business Administration, University of Twente, Netherland, 2014, p: 02.

² تامر حلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

2. الكفاءة النسبية: تعرف الكفاءة النسبية على أنها: "معدل مجموع المخرجات الموزونة إلى مجموع المدخلات الموزونة لكل مؤسسة على حدة"؛ أي هي مقارنة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة، وتتم هذه الفرضية في ظل توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات من خلال مقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج¹. ويعتبر هذا النوع مقياس للكفاءة سواء كانت تقنية أو سعرية.

الطلب الثالث: الكفاءة وعلاقتها ببعض المصطلحات الاقتصادية

أولاً: الكفاءة والإنتاجية Efficiency & Productivity

تعرف الإنتاجية على أنها نسبة المخرجات إلى المدخلات بمفهومها البسيط، ليضيف عليها الاقتصادي 'Knight' سنة 1933 بإدراج الأوزان التي تتضمن أسعار السوق²، في حين تعبر الكفاءة عن كيفية الاستغلال الأمثل للمدخلات من أجل تعظيم المخرجات. وعليه يكمن الاختلاف في أن الإنتاجية تشير إلى معدل انتاج المنتجات وتنفيذ المهام وتركيزها على عدد المخرجات التي تنتجها وحدة واحدة من المدخلات، في حين تركز الكفاءة على انتاج أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من المدخلات مع مراعاة جودة استخدام الموارد.

ثانياً: الكفاءة والفعالية Efficiency & Effectiveness

تعرف الفعالية عموماً على أنها المؤشر الذي يقيس نسبة تحقيق النتائج المسطرة، أي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المعلنة، حيث يعتقد 'Drucker' أنه لا توجد كفاءة بدون فعالية، وتعتبر العلاقة بين الكفاءة والفعالية كعلاقة جزء بالكل، بمعنى آخر الفعالية شرط ضروري لتحقيق الكفاءة³. إذا يمكن القول ان تحقيق المؤسسة لأهدافها ونتائجها المسطرة لا يكون الا بالاستخدام الأمثل للموارد، من جانب آخر يعتبر تحقيق الأهداف المسطرة غاية كل من الكفاءة والفعالية، فيحين تشتت الكفاءة الوصول إلى هذه الأهداف بأقل تكلفة ممكنة.

¹ محمد الجموعي قرينشي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² Harold O. Fried & ll, *The Measurement of Productive Efficiency and Productivity Change*, Oxford University Press, 2nd issue, 2008, p: 6-7.

³ Diana Marieta M & al, *Efficiency, Effectiveness and Performance of the Public Sector*, Romanian Journal of Economic Forecasting, Vol. 4, 2010, p: 136.

ثالثاً: الكفاءة والانداء Efficiency & Performance

يعتبر شيوع مصطلح الأداء في القطاع الاقتصادي وكثرة استعماله في البحوث، لم تؤدي إلى توحيد مختلف وجهات النظر حول مدلوله، فهو يستخدم للتعبير عن مدى انجاز المهام أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه¹.

يعرف الأداء على أنه "تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"²، أي أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهام بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة، وفي تعريف آخر على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية البشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"³، كما يرى بعض الاقتصاديين على أنه "مجموع آثار العمل، لأنها تربط الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ورضا العميل والمساهمات الإقتصادية"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء هو المخرجات والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال مهام وواجبات تقوم بها الموارد البشرية، واستغلالها بكفاءة وفاعلية. وعليه نخلص على أن الكفاءة أحد مقاييس الأداء مثلها مثل بقية مقاييس الإنتاجية أو الفعالية، حيث تعتبر عملية قياس الكفاءة للمؤسسة عملية جزئية في تقييم أدائها.

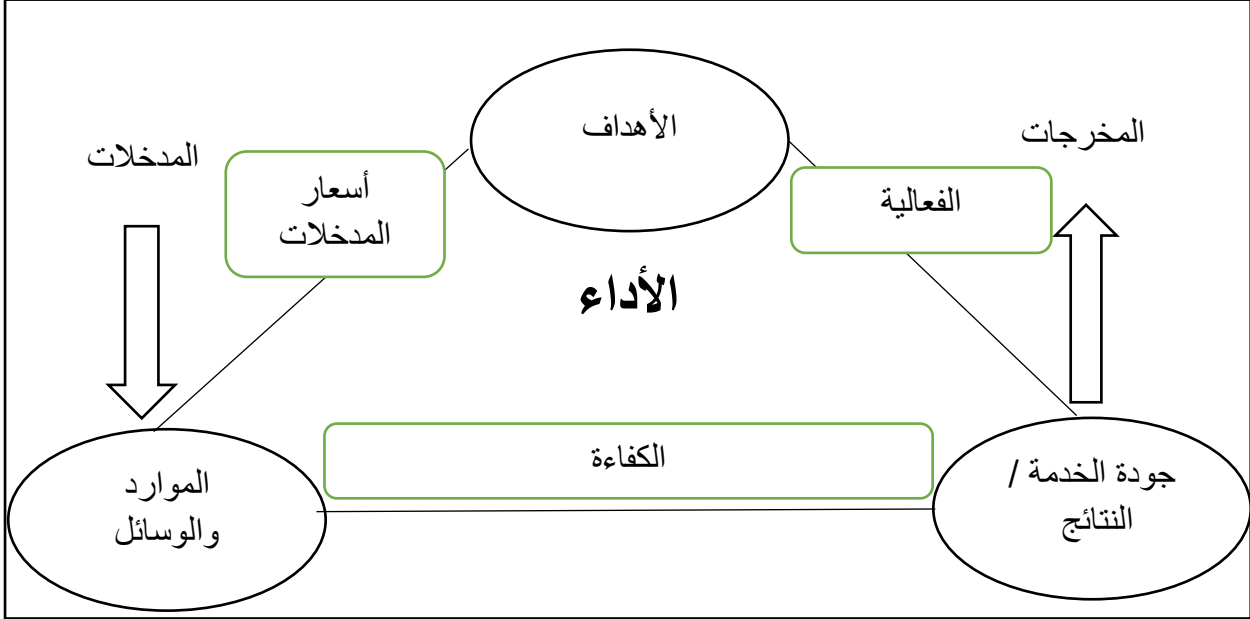
¹ عبد الملك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص: 86.

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010، ص: 218.

³ فلاح حسن، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص: 231.

⁴ Maria Criveanu & Ion Elena, I, *Organizational Performance: A Concept that Self-Seeks to find itself*, Academica Brancusi, University of Targu jiu, Issue 4, 2016, p: 180.

الشكل رقم (07): رسم تخطيطي يوضح تعريف الأداء (مثلث الأداء).



Source: Maria Criveanu & Ion Elena I, *Organizational Performance: A Concept that Self-Seeks to find itself*, Academica Brancusi, University of Targu jiu, Issue 4, 2016, p: 181.

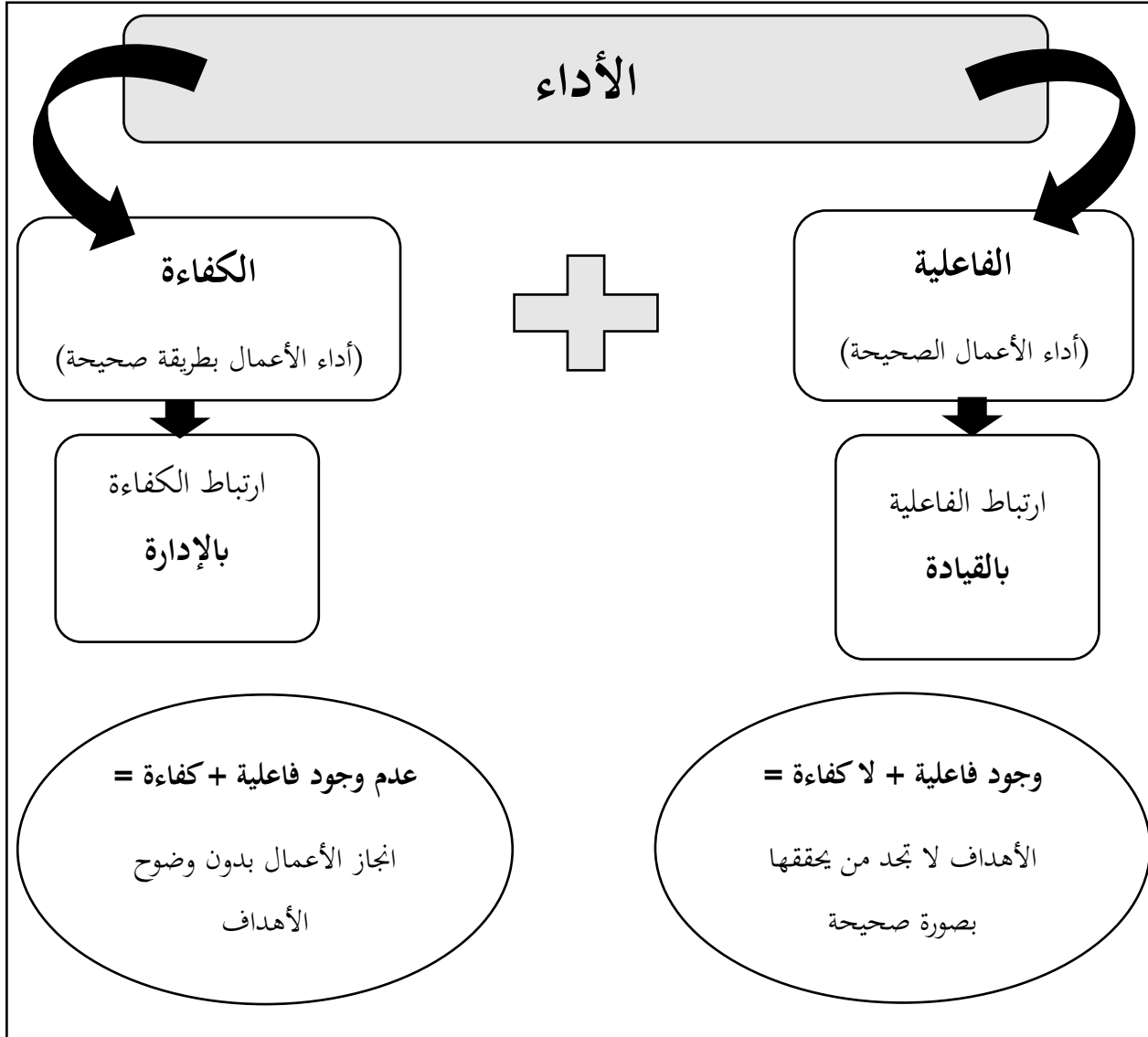
رابعاً: العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء

تعرف الفعالية بأنها مدى تحقيق الأهداف أي العلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة، فيحين يقصد بالكفاءة القدرة على تقليص مستويات الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة¹، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤيا واضحة وأهداف وإستراتيجيات محددة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما يكون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن بدون وضوح الأهداف².

¹ عبد المللك مزهوده، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

الشكل (08): العلاقة بين الكفاءة والفاعلية والأداء



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات السابقة.

خاتمة: الكفاءة والتنافسية

يمكن تفسير الكفاءة على أنها مستوى القدرة التنافسية للمؤسسة، ويتضح من خلال تفسير الباحثين للقدرة التنافسية على أنها القدرة على إنتاج سلعة او خدمة بجودة عالية وتكلفة منخفضة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، أي لا تكون المؤسسة قادرة على المنافسة ما لم تكن أسعار المدخلات (التكاليف الكلية) منخفضة¹.

¹ خالد عبد الملح عمارة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005، ص: 46.

المبحث الثاني: الكفاءة في القطاع المصرفي

تعتبر الكفاءة المصرفية اسقاط مباشر لمفاهيم الكفاءة على المصارف باعتبارها مؤسسات اقتصادية، حيث يكتسي القطاع المصرفي خصوصية تجعله يختلف عن باقي المؤسسات الإقتصادية لاختلاف طبيعة المدخلات والمخرجات.

من هذا المنطلق سيتم ابراز خصوصية الكفاءة في القطاع المصرفي من خلال التعرف على الكفاءة في المصارف الإسلامية وطرق تحديد مدخلات ومخرجات المصارف بصفة عامة، دون إعادة التطرق لمختلف المفاهيم التي تم تناولها في المبحث الأول من مفهوم وأنواع الكفاءة؛ والتي تعتبر نفسها باعتبار المصارف مؤسسات مالية اقتصادية. وكذا التعرف على العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية.

الطلب الأول: الكفاءة في المصارف الإسلامية

يعتبر أهم ما يميز المصارف الإسلامية هو اعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في معاملتها، وذلك تماشياً مع الشريعة الإسلامية مع تجنب التعامل بالربا عكس نظيرتها التقليدية والتي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذاً وعطاءً.

من هذا المنطلق ونظراً لاختلاف المصارف الإسلامية عن التقليدية من حيث المبدأ تسعى مصارف المشاركة لاستخدام مواردها الإقتصادية وتوجيهها نحو تمويل استثمارات مختلفة بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل التكاليف، وذلك من خلال الإدارة الرشيدة للطاقت المادية والبشرية، أي أن خصوصية الكفاءة في المصارف الإسلامية تبرز من خلال الكفاءة في الاستثمار؛ الكفاءة في تخصيص الموارد المالية؛ الكفاءة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والكفاءة في تحقيق التنمية البشرية، والتي يمكن توضيحها فيما يلي¹:

أولاً: الكفاءة في الاستثمار

تعتبر المصارف الإسلامية وسيط استثماري بين أصحاب المدخرات وطالبي التمويل، بحيث يعتبر العائد المنتظر من وحدات الفائض المالي يتحدد تبعاً لنجاح المشروع الاستثماري، حيث يرتبط العائد في المصارف الإسلامية مباشرة بالنشاط الإنتاجي، فقد يتميز إما بالارتفاع أو الانخفاض، مما يحتم عليه إيجاد فرص استثمارية

¹ شوقي بوقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 55-57.

ذات مخاطر وعوائد مقبولة تقوم بإشباع رغبات أصحاب المدخرات، كما نجد أن الربح في المصارف الإسلامية يتغير بمرونة أكبر مقارنة بأسعار الفائدة في المصارف التقليدية، ومنه يمكن اعتبار المصارف الإسلامية أكفأ من الناحية الاستثمارية ومن ناحية جذب المدخرات.

ثانيا: الكفاءة في تخصيص الموارد

تتمثل الكفاءة في تخصيص الموارد في المصارف الإسلامية على عدم اعتمادها على ملاءة العميل في منح استثماراتها، وذلك لشراكة المصرف في الربح والخسارة (الغنم بالغرم)، فهي تفاضل في تمويل المشروعات التي تدر عائدا أعلى عكس المصارف التقليدية التي تعتمد على ملاءة العميل في تمويل الاستثمارات من أجل ضمان الفائدة وقيمة القرض، الأمر الذي جعلها تهتم بتمويل كبريات الشركات والعملاء على حساب صغار المستثمرين.

وعليه يمكن اعتبار المصارف الإسلامية أكفأ من نظيرتها التقليدية في تخصيص مواردها لارتكازها على أسس سليمة وأسباب موضوعية.

ثالثا: الكفاءة في تحقيق الاستقرار

يعتبر التعامل بألية سعر الفائدة في توجيه الاقتصاد الرأسمالي وتوريق الديون والزيادة المفرطة في الابتكارات المالية من بين أسباب الأزمة المالية لسنة 2008، حيث تعتبر هذه الأسباب محرمة في الفكر الإسلامي ولا يجوز للمصارف الإسلامية العمل بها، الأمر الذي يجعلها كفؤة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا تم مقارنتها بالمصارف التقليدية.

رابعا: الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية

يعتبر العمل المصرفي الإسلامي القائم على نظام المشاركة أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، حيث أن جميع الأطراف تشارك وتفكر وتقدم وتفتح، فيحين تقوم المصارف التقليدية القائمة على نظام الفائدة تقوم بخلق فئة تعيش دون بذل جهد أو مشقة.

المطلب الثاني: طرق تحديد مدخلات ومخرجات المصارف

تعرف الكفاءة المصرفية بمفهومها الواسع على أنها الاستخدام الأمثل للبنك لموارده المتاحة من أجل تعظيم مخرجاته وبأقل تكلفة ممكنة إذا ما تم اسقاط مفهوم الكفاءة على القطاع المصرفي باعتبارها مؤسسات اقتصادية، أي لا يختلف مفهوم الكفاءة في القطاع المصرفي عن الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى من حيث المبدأ والذي يعنى بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبأقل تكلفة ممكنة، ولكن يكون الاختلاف في مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، حيث يعتبر تحديد هذه الأخيرة في المؤسسات الاقتصادية غير المصرفية بسيط وواضح، فحين يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلا وما يمكن اعتباره مخرجا في المصارف، وذلك لإنتاجها خدمة مصرفية غير ملموسة تختلف من بنك لآخر، فعلى سبيل المثال هل يمكن اعتبار الودائع ضمن مدخلات المصرف أو مخرجاته؟

من هذا المنطلق اقترح الاقتصاديون عدة مناهج يتم من خلالها تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية.

أولاً: منهج الإنتاج

يعتبر Benston أول من قام بتقديم هذا المنهج سنة 1965 وأكد على أن منهج الإنتاج يركز على النشاط التشغيلي للبنك، حيث تشمل المدخلات ضمن منهج الإنتاج على المتغيرات المادية المتعلقة بتكاليف التشغيل، ويتم قياس المخرجات من خلال عبء العمل التشغيلي¹، من جانب آخر يتم التعامل مع المصارف في منهج الإنتاج على أنها مؤسسات تستخدم رأس المال والعمل لإنتاج عدة حسابات متمثلة في القروض والودائع، حيث تقاس المخرجات بعدد هذه الحسابات أو عدد المعاملات المنفذة على كل حساب، فحين تعتبر التكاليف الاجمالية هي جميع تكاليف التشغيل المستخدمة لإنتاج هذه المخرجات². وقد اتفق معظم الباحثين أن لمنهج الإنتاج عيبين رئيسيين يتمثل الأول في تجاهله لتكاليف الفوائد والثاني تطلبه لمعلومات دقيقة ومفصلة عن عدد الحسابات وتخصيص التكاليف³.

¹ Ana Maria C., *Performance Measurement and Improvement in the management of bank branch networks using Data Envelopment Analysis*, PhD thesis, Unpublished, Warwick Business School, University of Warwick, England, September 1999, p: 67.

² Colwell R. J. & Davis E. P., *Output and Productivity in Banking*, *The Scandinavian Journal of Economics*, Vol. 94, 1992, p: 113.

³ أحمد رحمان، قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات -دراسة حالة بعض المصارف العربية-، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018-2019، ص: 146.

ثانيا: منهج الوساطة

يعتبر منهج الوساطة* الأكثر استخداما في دراسات قياس الكفاءة، فقد تم تقديم هذا المنهج ونشره من قبل Sealey & Lindley سنة 1977، حيث ينظر للمصارف على أنها وسيط للخدمات المالية بدلا من منتجين للقروض والودائع، حيث يعتبر هذا المنهج قيمة القروض والاستثمارات مقياسا للمخرجات، والعمل ورأس المال كمدخلات للعملية الإنتاجية المصرفية، وبالتالي التكاليف الاجمالية تشمل تكاليف الفائدة إضافة لتكاليف التشغيل، أما الودائع فقد تكون اما مدخلا أو مخرجا في العملية المصرفية¹. وأشار بعض الباحثين أن الهدف الرئيسي للمصارف هو تحويل الودائع إلى قروض، فنهج الوساطة يفترض أن الهدف الرئيسي للمصارف هو خلق مخرجات والمتمثلة في القروض والاستثمارات وهذا باستخدام الودائع والعمل ورأس المال كمدخلات²، وبالتالي يرجح القول الثاني في كون الودائع في هذا المنهج كمدخلات مثلها مثل رأس المال والعمل وذلك لقابلية المصارف في تحويل ودائعها إلى قروض.

ثالثا: منهج الأصول

تم اقتراح هذا المنهج أيضا من طرف Sealey & Lindley حيث يتم حصر دور المصرف ضمن هذا المنهج كوسيط مالي بين المودعين والمقرضين؛ أي يتم تعريف المدخلات على أنها الودائع المصرفية والخصوم الأخرى إلى جانب العمل ورأس المال، فيحين يعتبر الأصول المصرفية على أنها مخرجات المصرف، حيث تتميز خصوم المصرف بخصائص المدخلات في كونها توفر المادة الأولية للأموال القابلة للاستثمار، وأصول المصرف تتميز بخصائص المخرجات لأنها تولد الجزء الأكبر من الإيرادات المباشرة³. اذا يمكن القول أن مخرجات المصرف تقاس بقيمة القروض أو الأصول الناتجة من الفوائد المحصل عليها من توظيف الودائع، فيحين تقاس مدخلاته بالودائع إلى جانب الخصوم الأخرى.

رابعا: منهج التكلفة المستخدمة

تم اقتراح منهج التكلفة المستخدمة من قبل Hancock سنة 1985 حيث يتم وفق هذا المنهج تصنيف أي منتج مالي للبنك على أنه من المخرجات إذا كانت مساهمته الصافية في دخل المصرف موجبة،

* يعتبر منهج الوساطة من أكثر المناهج اتباعا في قياس الكفاءة المصرفية من قبل الباحثين، حيث سيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة التطبيقية لسهولة قياس مدخلات ومخرجات العملية المصرفية مقارنة مع منهج الإنتاج الذي يفرض معلومات دقيقة حول الحسابات وعددها.

¹ Colwell R. J. & Davis E. P., *op.cit*, p: 113.

² Boda M. & Zimkova E., *Efficiency in the Slovak banking Industry: A comparison of Three Approaches*, Prague Economic Paper, Vol. 04, No. 24, 2015, p: 436.

³ Ana Maria C., *op.cit*, p: 71.

ويصنف على أنه من المدخلات إذا كانت مساهمته في دخل المصرف سالبة؛ أي يتم تصنيف أصول المصرف على أنها مخرجات إذا كان العائد المالي على الأصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، وتصنيف الخصوم المصرفية على أنها مخرجات إذا كانت التكلفة المالية للالتزام أقل من تكلفة الفرصة البديلة¹.

خامساً: منهج القيمة المضافة

يحدد منهج القيمة المضافة فئات ميزانية المصرف (الأصول والخصوم) التي تساهم بشكل كبير في خلق قيمة مضافة للبنك، بحيث يعتبر ضمن هذا المنهج الودائع (تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع الادخارية) والقروض (مثل الرهون العقارية والقروض التجارية) على أنها مخرجات مهمة في خلق القيمة المضافة، في حين يعتبر رأس المال والعمل مدخلات للعملية الإنتاجية للبنك، غالباً ما يتم إهمال أعمال المصرف خارج الميزانية نظراً لصغر مساهمتها في خلق القيمة المضافة².

يمكن النظر لمنهج الأصول ومنهج التكلفة المستخدمة والقيمة المضافة على أنها متغيرات لمنهج الوساطة، لتوافقها حول تحديد مخرجات المصرف، حيث يعتبر الكثير من الباحثون على أن هذه المناهج الثلاث السابق ذكرها على أنها طرق لقياس مخرجات المصرف وفق منهج الوساطة.

الطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

تواجه المصارف بصفة عامة مجموعة من العوامل والتي بدورها تؤثر على وصول المصرف لأهدافه المتعلقة برفع مستوى كفاءته، بحيث تكون هذه العوامل سواء داخلية تتعلق بالمصرف بحد ذاته أو عوامل خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية للبنك. على هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية لعوامل داخلية وعوامل خارجية، نستعرضها فيما يلي:

أولاً: العوامل الداخلية

تشكل البيئة الداخلية للمصارف عاملاً أساسياً في تطوير كفاءتها أو تراجعها، بحيث تتأثر كفاءة هذه الأخيرة بهذه العوامل والتي يختلف تأثيرها من بنك لآخر، وفيما يلي نستعرض أهم العوامل الداخلية المؤثرة على كفاءة المصارف:

¹ راجع: - محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

- Ana Maria C., op.cit, p: 72.

² Allen N. Berger & David B. Humphrey, *Output Measurement in the Service Sectors: Chapter Title: Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking*, University of Chicago Press, The National Bureau of Economic Research, USA, January 1992, p: 250.

1. إدارة المصرف: تتأثر كفاءة المصارف بمدى قدرة إدارة هذه الأخيرة على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على¹:

- إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد وإدارة الاستخدامات) بكفاءة عالية لأن ذلك يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية المصارف وتعظيم ثروتها، والذي يعتبر معيارا أساسيا يعكس مدى كفاءتها؛
- اتخاذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية المصارف من الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان، لأن عدم التحكم في هذه المؤشرات والموازنة بينها سيؤثر مباشرة على كفاءتها؛
- انتهاج سياسات فعالة في عمليات التوظيف (الكفاءات البشرية) وإعطاء أهمية لمتابعة الأهداف الاستراتيجية من خلال دراسة سلوك العاملين واهتمامهم بالعمل، بحيث تكون سياسة التوظيف بعيدة عن الاعتبارات الشخصية، وذلك لتجنب انخفاض الروح المعنوية للموظفين الناتجة عن المحاباة والقفز على سلم الدرجات والرواتب، وبالتالي تديني مستوى كفاءة المصرف².

2. الربحية: تعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء عمل المصرف واستمراره، وغاية يتطلع إليها المساهمون. وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا نجد أن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر³. والربحية تعتبر هدف للبنك ومقياسا للحكم على كفاءته على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، حيث يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الموجودات) التي ساهمت في

1 أحمد رحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

2 شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من المصارف العاملة في الجزائر 2006-2012، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص: 38.

3 فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فاينانشل للنشر، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 41.

تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح وحقوق الملكية¹، وبما أن الربحية مقياس للحكم على مدى كفاءة المصرف توجد العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف ومنها كفاءته، نذكر منها:

● **حجم المصرف:** يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكلما كبر حجمه مقاساً بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة حجم موجودات المصارف يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها ومن ثم زيادة كفاءتها، وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات الغير موزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية².

● **عمر المصرف:** إن زيادة عمر المصرف يلعب دوراً كبيراً في التأثير على كفاءته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، هذا بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى. بصفة عامة كلما زاد عمر المصرف من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة معدل ربحيته، وبالتالي ارتفاع كفاءته وذلك لأن المصرف مع مرور الزمن يكتسب المهارة والكفاءة المتزايدة في تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق له أكبر عائد ممكن³، وكذا تكوين قاعدة عريضة للعملاء.

¹ مراد تهمان وزين الدين شروقي، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العاملة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، العدد الأول، أبريل 2014، ص: 33.

² منذر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل متعدد المتغيرات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، العدد الثاني، المجلد 36، 2014، ص: 336.

³ منذر مرهج وآخرون، المرجع السابق، ص: 337.

● **نسبة السيولة:** تبين نسب السيولة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل فهي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال بهدف الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية¹. وتبين هذه النسب قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة، فالمصرف الذي يحتفظ بدينار واحد من أصولها المتداولة لكل دينار مستحق عليها، لا بد أن تكون في وضع جيد من ناحية الوفاء بسداد المبالغ المستحقة عليها².

ان السيولة والربحية هدفان متلازمان للمصرف ولكنهما في نفس الوقت متضادان، وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر، فمن المتوقع أن اهتمام الإدارة وتوظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس على مؤشرات سيولتها³.

3. درجة المخاطرة: تعرف المخاطرة على أنها احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجلين القصير أو الطويل، والخطر هو عنصر ريب وشك وتردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي أو سياق العملية الاقتصادية⁴، ونظرا لطبيعة عمل المصارف بصفة عامة والتي تتسم بالعديد من المخاطر، وجب عليها التكيف مع هذه المخاطر وادارتها من أجل تعظيم أرباحها وبالتالي الرفع من كفاءتها، وفيما يلي نستعرض بعض المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء، والتي تؤثر سلبا على كفاءتها إذا لم يتم ادارتها بشكل سليم:

● **مخاطر تشترك فيها مع المصارف التقليدية:** من خلال الآتي نستعرض بعض المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وكذا المصارف التقليدية:

● **المخاطر الائتمانية:** تعرف بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، وتشمل كل من مدفوعات الفوائد والمبالغ المطلوب استردادها من أصل الدين، كما تشمل قروض المستهلكين والعمليات المتعلقة بالمبادلات وخطابات الضمان والاعتمادات⁵.

¹ فيصل علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، الكوفة، العراق، العدد الثاني، المجلد 13، 2014، ص: 208.

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 129-130.

³ بسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة البعث، دمشق، سوريا، العدد 33، المجلد 38، 2016، ص: 88.

⁴ مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 27، جوان 2007، ص: 228.

⁵ محمد عبد العليم، تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني عشر، جامعة الأزهر، مصر، يوليو 2014، ص: 489.

● **مخاطر السيولة:** تعرف بأنها الحالة التي لا تتوفر لدى المصرف الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها، وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل¹، وتنشأ هذه الأخيرة من سياسة المصرف الائتمانية غير العقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة، مما يؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الاستحقاق للقروض والتمويلات الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى المصرف من جانب، ومن جانب آخر عندما لا يكون حجم السيولة لدى المصرف كافياً لمقابلة التزاماته².

● **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية والاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، بحيث يؤدي الخطأ أو التأخير في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب إلى خسائر مالية جسيمة، أو ممارسة العمل المصرفي بدون الالتزام بالقواعد المحددة³.

إلى جانب هذه المخاطر توجد العديد من المخاطر التي تشترك فيها المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كمخاطر السوق ومخاطر أسعار الصرف وغيرها.

● **مخاطر تتفرد بها المصارف الإسلامية:** تتضمن طبيعة عمل المصارف الإسلامية شريكا في مجالات الاستثمار والتمويل، وأي مشروع مهما كانت جدواه فإنه يتضمن الربح والخسارة، ولا بد ان تصاحبه مخاطر ناشئة عن المشروع نفسه او منتجه او ادارته او التشريعات المرتبطة به، وتتضمن المخاطر التعاقدية ما يلي⁴:

● **مخاطر التمويل بالمراجحة:** ان المخاطر التي تعترض هذه الصيغة التمويلية تتمثل في ان الصيغة الموحدة لعقد المراجحة قد لا تكون مقبولة شرعا لجميع علماء الشريعة، وهذا ما يعرف بمخاطر الطرف الآخر في العقد، ووفقا لقرار مجمع الفقه الإسلامي فإن الوعد في عقد المراجحة قد يكون ملزما لطرف واحد، وهو بالنسبة للمجمع ملزم للزبون، لكن فقهاء آخرين اعتبروه غير ملزم للزبون. وهذا يعني أن بإمكان الزبون التراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد ان يصدر عنه الوعد وبعد ان يقوم بدفع العربون؛

● **مخاطر التمويل بالسلم:** تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في وقته، او عدم تسليمه تماما او تسليم نوعية مختلفة عما تم الاتفاق عليه في عقد السلم. وبما ان عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون، كما

¹ محمد خلف، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، 2017، ص: 407.

² مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

³ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 173.

⁴ عبد الكريم قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل للهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، 2012، ص: 15-16.

انه لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة او خارجها، فهي اتفاق بين طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها. وهذه السلع تحتاج إلى تخزين وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على المصرف الذي يمتلك هذه السلعة بموجب عقد السلم.

● **مخاطر التمويل بالاستصناع:** عندما يقدم المصرف التمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وتشمل الآتي:

● مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها المصارف والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعاً حيث انها تشبه مخاطر السلم، وعليه فالخطر يكمن في إمكانية فشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها، أو انها سلعة رديئة...؛

● مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف؛

● إذا اعتبر عقد الاستصناع عقداً جائزاً غير ملزم -وفق بعض الآراء الفقهية- فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه؛

● وان تمت معاملة الزبون في عقد الاستصناع معاملة الزبون في عقد المراجعة، وان تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها المصرف الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.

● **مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:** تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة وذلك للأسباب التالية:

● إذا كان المصرف الإسلامي يتلقى الأموال باعتباره عامل مضاربة لاستثمارها، فإن من العقود التي يلجأ إليها في استثماراته عقد المضاربة، هذا يعني في هذه الحالة أنه يصبح صاحب رأس المال، والزبون المشارك يكون عامل مضاربة. وهنا تكمن المخاطرة الأخلاقية؛

● عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي؛

● الانتقاء الخاطيء للزبائن؛

● ضعف كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها.

إضافة للمخاطر التعاقدية، تواجه المصارف الإسلامية مجموعة من المخاطر الأخرى نذكر منها¹:

● **المخاطر التجارية المنقولة:** تنشأ نتيجة ضغوط تجارية عند دفع معدلات عوائد عالية لأصحاب

حسابات الاستثمار للاستمرار في استثمار أموالهم بدلا من سحبها؛

● **مخاطر فقدان الثقة:** تحدث هذه المخاطر نتيجة الإهمال أو التقصير أو سوء التصرف في تنفيذ عقود

الاستثمار، كما تحدث مخاطر الثقة لعدم الالتزام الكلي بالمتطلبات الشرعية في كل العقود.

ثانيا: العوامل الخارجية

تواجه المصارف مجموعة من المخاطر الخارجية المرتبطة ببيئة عملها والتي تؤثر على مستوى كفاءتها، نذكر منها:

1. درجة المنافسة: يقصد بدرجة المنافسة قدرة المصرف على انتاج سلعة أو خدمة بجودة عالية وبأقل تكلفة

ممكنة، حيث تكمن قوة المصرف في قدرته على تخفيض التكاليف، الأمر الذي يحول دون دخول منافسين

جدد للسوق المصرفي، ومن بين العوامل المؤثرة على درجة المنافسة سعر الفائدة بين المصارف، حيث كلما

زادت حاجة المصرف للأموال لا بد عليه من زيادة نسبة الفائدة المدفوعة للمودعين، وكلما زاد الفائض لدى

المصارف انخفضت أسعار الفائدة².

من جانب آخر فالمصارف التي لها القدرة على المنافسة في السوق المصرفي سينعكس ذلك إيجابا على

كفاءتها وذلك لتقديمها خدمات ذات جودة عالية، وفي حالة العكس فإنها تفقد قاعدة عريضة من عملائها

الأمر الذي ينعكس سلبا على أرباحها ويجعلها تفتقد للكفاءة، وبذلك فهي مهددة بالإفلاس وترك مكانتها

لمصارف أخرى في السوق المصرفي³.

2. الظروف الاقتصادية والسياسية: تتأثر كفاءة المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية

والسياسية في الدولة، والدول المجاورة وخصوصا تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية واقتصادية قوية، فكلما

اتجهت الظروف السياسية والاقتصادية نحو الاستقرار كلما زادت الظروف المناسبة لتحقيق الكفاءة المصرفية.

3. التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بشكل كبير على

أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي

¹ محمد عبد الكريم فضل، المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وآليات مقترحة للحد منها، الندوة العلمية الدولية لمخبر الشراكة والاستثمار بعنوان: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 18-20 أبريل: 2010، ص: 29-30.

² شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

³ أحمد رحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال العملاء، الأمر الذي يترتب التزامات إضافية على بعض المصارف. تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها¹، وبالتالي يؤثر على كفاءة المصارف باعتبارها أحد مقاييس الأداء.

4. السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير على كفاءتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسات سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على العرض النقدي من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد².

5. الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي: تؤثر الثقافة الاجتماعية ودرجة الوعي المصرفي على أداء المصارف، فمثلا تحيط بالمصارف الإسلامية في الدول المسلمة ثقافة تحرم العمل الربوي، والذي يرتبط بالفوائد المدينة والدائنة، والتي حرّمها الشريعة الإسلامية، فيتعامل البعض مع المصارف الإسلامية على حساب المصارف التقليدية وذلك خشية الوقوع فيما حرم الله سبحانه وتعالى، وهذا يؤثر إيجابا على الحصة السوقية للمصارف الإسلامية، كما أن انتشار وتنوع المصارف والمؤسسات التجارية التي تعتمد معاملاتها في الغالب على الربا بشكل أساسي دون وضع اعتبار لفئات في المجتمع تتحفظ على تلك التعاملات أو ترى أنها غير شرعية من الناحية الدينية، مما شكل سببا رئيسيا في ابتعاد تلك الفئات عن التعامل مع هذه المصارف³، مما زاد من ربحية المصارف الإسلامية وبالتالي الرفع من كفاءتها.

ففي بداية سنة 2012 قررت الحكومة العراقية فتح نافذة إسلامية في كل بنك من المصارف الحكومية لتواجه الطلب المتزايد من المجتمع الإسلامي العراقي الذي يرفض التعامل مع المصارف الربوية⁴. ونلاحظ أن قوة ومتانة

¹ منذر مرهج وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

² المرجع السابق.

³ عادل صالح مهدي الراوي، مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي في المصارف العراقية الإسلامية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العدد الثالث، العراق، 2011، ص: 01.

⁴ أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، العدد الثاني، المجلد 19، العراق، 2013، ص: 44-45.

الجهاز المصرفي وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع المصارف الإسلامية وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس إيجاباً على ربحيتها والرفع من كفاءتها.

إضافة للعوامل المؤثرة على كفاءة المصارف السابقة الذكر، توجد بعض العوامل الخارجية الأخرى كمستوى التطور التكنولوجي وغيرها.

المبحث الثالث: أساليب تقييم الكفاءة المصرفية

تعتبر عملية قياس الكفاءة المصرفية وتقييمها من أصعب الإشكاليات التي تواجه المصارف بصفة عامة، وذلك لصعوبة تحديد المنهج والطريقة المثلى لقياس مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، الأمر الذي جعل العديد من الباحثين إلى اعتماد التقنيات التقليدية والتي تركز على أدوات التحليل المالي، إضافة لطريقتين تركزان على الطرق الكمية والمعروفة بالأساليب المعلمية واللامعلمية في عملية قياس الكفاءة المصرفية.

المطلب الأول: أدوات التحليل المالي (طريقة النسب المالية)

تستخدم النسب المالية بشكل واسع داخل القطاع المصرفي، لكونها تؤدي وظيفة مهمة لقياس كفاءة وإدارة المصارف في توظيف مواردها واستغلالها، ويظهر ذلك عن طريق المؤشرات التي تبين صحة المركز المالي للمصارف، حيث تكمن أهميتها في تحديد مدى كفاءة المصرف في جمع الأموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى والتحقق من كفاءة النشاط الذي يقوم به، حيث تعتبر مؤشرا على نجاح أو فشل إدارة المصرف في تحقيق أهدافها المسطرة¹. ويمكن تقسيم النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية تتمثل في: نسب النشاط، نسب المردودية، نسب المديونية، نسب السيولة ونسب السوق.

من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى النسب المالية الأكثر تعبيرا على تقييم كفاءة الأرباح والتكاليف في المصارف وفق ما يلي:

أولاً: نسب تقييم كفاءة الأرباح

يمكن اعتبار معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، منفعة الأصول (AU) ومضاعف حقوق الملكية (EM) على أنها أهم النسب المالية في تقييم كفاءة الأرباح وفق العديد من الدراسات والبحوث العلمية، نستعرضها فيما يلي:

1. معدل العائد على الأصول (ROA): Return On Assets يقيس مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام أصوله لتوليد الأرباح، بحيث يبحث المصرف دائما عن زيادة العائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، ويدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية¹، ويقاس هذا المعدل قدرة المصرف على توليد الأرباح من خلال إدارة أصوله الفعلية². ويحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

2. **معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE):** يعرف معدل العائد على حقوق الملكية أيضا باسم العائد على القيمة الصافية وهو عبارة عن حاصل قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق المساهمين، ويستخدم لقياس مقدار الربح المحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين، وبالتالي الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم، وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة المصرف في توظيف أموال المساهمين³. وتسعى المصارف دائما على تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهمو هذه المصارف، ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}) \times 100$$

3. **منفعة الأصول (معدل دوران مجموع الأصول):** يعبر هذا المعدل على مدى كفاءة الإدارة في تسيير الأصول وتوليد إيرادات منها⁴، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{منفعة الأصول} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

¹ إبراهيم علي عبد الله المنصوري، تجربة المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2011، ص: 153-154.

² Rendi Wijaya, *Analysis of Development of Return on Assets & Return On Equity to measure Financial Performance*, Jurnal Ilmu Manajemen, Indonesia, vol. 09, No. 01, 2019, p: 42.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

⁴ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

4. مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية): يقصد بها نسبة القروض سواء قصيرة أو طويلة الأجل إلى مجموع الأصول¹، وتدلل على مدى اعتماد الإدارة على أموال الغير في توليد الأرباح، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = (\text{اجمالي القروض} / \text{اجمالي الأصول}) \times 100$$

ثانيا: نسب تقييم كفاءة التكاليف

سيتم التطرق إلى هامش صافي الربح (PM) ونسبة التكاليف إلى الإيرادات (CTI) باعتبارها أهم النسب المالية في تقييم كفاءة التكاليف، نستعرضها وفق ما يلي:

1. هامش صافي الربح **Net Profit Margin**: تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب من صافي المبيعات او الإيرادات، حيث كلما زادت نسبة هامش صافي الربح دل ذلك على كفاءة الإدارة في السيطرة على التكاليف²، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{هامش صافي الربح} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{اجمالي الإيرادات}) \times 100$$

2. نسبة الإيرادات إلى التكاليف (مؤشر كفاءة النفقة) **Cost Effective Index**: تعتبر هذه النسبة حاصل قسمة اجمالي الإيرادات على اجمالي المصاريف، حيث تقيس مقدار ما يحققه المصرف من إيراد مقابل كل دينار ينفقه، وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{مؤشر كفاءة النفقة} = (\text{اجمالي الإيرادات} / \text{اجمالي المصاريف}) \times 100$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2000، ص: 169.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

الجدول رقم (03): النسب المالية الأكثر شيوعا في تقييم الكفاءة المصرفية.

القانون	اختصار التسمية	المؤشر	الكفاءة
(صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول) × 100	ROA Return On Assets	معدل العائد على الأصول	كفاءة الأرباح
(صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) × 100	ROE Return On Equity	معدل العائد على حقوق الملكية	
(اجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × 100	AU Asset U	منفعة الأصول	
(اجمالي القروض / إجمالي الأصول) × 100	FLI Financial Leverage Index	مضاعف حقوق الملكية	
(صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الإيرادات) × 100	NPM Net Profit Margine	هامش صافي الربح	كفاءة التكاليف
(إجمالي الإيرادات / إجمالي المصاريف) × 100	CEI Cost Effective Index	مؤشر كفاءة النفقة	

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معلومات سابقة *

المطلب الثاني: الأساليب المعلمية Parametric Model

تعتمد الأساليب المعلمية* على تطبيق طرق الانحدار في عملية التحليل، حيث يتم من خلاله تحديد دالة انحدار البيانات الخاصة بعينة الدراسة، ثم يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدات الإنتاج، ومن بين الطرق التي تركز على الأسلوب المعلمي: طريقة حد التكلفة العشوائية، طريقة الحد السميك وطريقة التوزيع الحر.

أولاً: طريقة حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach

تم تقديم طريقة حد التكلفة العشوائية (الحد التصادفي) لأول مرة سنة 1977 من طرف Meeusen & Van den Broeck، ثم تم تحسينها في نفس السنة من طرف Aigner & Lovell & Schmidt، حيث أخذت دالة الإنتاج وفق طريقة حد التكلفة العشوائية الصيغة الآتية¹:

$$y_i = f(x; \beta) \cdot \exp\{v_i - u_i\}$$

$$\varepsilon_i = v_i + u_i$$

حيث:

y_i : إنتاج المصرف (مخرجات)؛

x : المدخلات؛

β : المعلمات المقدرة؛

v_i : مؤشر الخطأ العشوائي؛

u_i : متغير عشوائي ذو قيمة موجبة يمثل حالة نقص الكفاءة.

تعتبر طريقة SFA في قياس الكفاءة النسبية للوحدات محل على نموذج الانحدار الخطي، مع حد اضطراب لا يتبع التوزيع الطبيعي وغير متمائل، حيث تفترض نموذج خطأ مركب مكون من: حد خطأ عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي المتمائل؛ ومن حد الانحرافات النظامية التي تعبر عن عدم الكفاءة وتتبع توزيعاً غير متمائل، ويتوزع الحدان بصورة مستقلة. وبهذا ينبغي تفسير أي اضطراب أو خطأ لا يساوي صفراً، كنتيجة

* الأساليب المعلمية هي أساليب عشوائية تعتمد على التقدير الاحصائي كنموذج معلمي.

¹ Subal C. & Knox L, *Stochastic Frontier Analysis*, The press Syndicate of the University of Cambridge, Cambridge, UK, 2000, p: 08.

لعدم الكفاءة. ووفق هذا المنطق تكون عدم الكفاءة أحادية الجانب ولا يمكن أن تكون سالبة، وبهذا يتم الفصل بين عدم الكفاءة (الانحرافات النظامية) والخطأ العشوائي¹.

ثانيا: طريقة الحد السميك The Thick Frontier Approach

تم تطوير طريقة الحد السميك من طرف Berger & Humphrey سنة 1991 لمعالجة بعض الانتقادات الموجهة لطريقة حد التكلفة العشوائية²، حيث تقسم طريقة TFA عينة المصارف إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة، وعن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة، تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض بالحد السميك³.

ثالثا: طريقة التوزيع الحر Distribution Free Approach

يعتبر Berger من طور هذه الطريقة سنة 1993، حيث تفترض طريقة DFA أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن بينما تميل الأخطاء العشوائية إلى المتوسط، ويمكن تقدير عدم الكفاءة لكل بنك عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للبنك وتطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لفترة معينة أي لأكثر من سنة⁴.

المطلب الثالث: الأساليب اللامعلمية Non Parametric Model

تعتمد الأساليب اللامعلمية على البرمجة الخطية، وتقوم أساسا على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية عند القياس، ومن أهم الطرق التي تركز على الأسلوب اللامعلمي: طريقة تحليل البيانات المغلفة* .DEA

أولا: مفهوم طريقة تحليل البيانات المغلفة Data Envelopment Analysis

تم تطوير طريقة DEA لأول مرة سنة 1957 من طرف Farrel، والذي تم تعديله بواسطة Charnes-Cooper & Rhodes (CCR) سنة 1978، حيث تعتبر طريقة لامعلمية تستخدم

¹ نضال الفيومي وعزالدين الكور، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² Caudill S, SFA, TFA and a new thick Frontier: graphical and analytical comparisons, applied Financial Economics, Vol. 12, No. 05, 2002, p: 310.

³ حدة رايس وفاطمة الزهراء نوي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

⁴ Steven F. & Anita T., Cost Efficiency of banks in transition: Evidence from 289 banks in 15 post-communist countries, Journal of Banking & finance, Vol. 29, No. 01, 2005, p: 68.

* سيتم استخدام طريقة تحليل البيانات المغلفة في تقدير الكفاءة الإقتصادية للمصارف محل الدراسة.

البرمجة الخطية لقياس مستوى الكفاءة من وحدات صنع القرار المماثلة DMU¹. تعتمد طريقة تحليل البيانات المغلفة على مجموعة من البيانات (التكاليف، المخرجات وأسعار المدخلات) لعينة من المصارف، ومن خلال هذه العينة يحدد المصرف الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد وبأقل تكلفة حجم انتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات، ويعرف هذا المصرف بأفضل بنك ممارس وبذلك يشكل حدا للكفاءة يغطي او يغلف المصارف الأخرى في العينة، ويمكن استخدامه لتقييم كفاءة باقي المصارف، فالمصارف التي تقع على الحد هي المصارف الكفوءة، والتي تقع خارج الحد فتعتبر غير كفوءة (انظر الشكل رقم 09). ويعتبر أسلوب تحليل البيانات المغلفة أداة تساعد متخذي القرار على التعرف على الوحدات التي تحتاج إلى تحسين كفاءتها وتحديد مقدار المخرجات الواجب تحقيقها للوصول لأفضل ممارسة². وتتم البرمجة الخطية حسب طريقة DEA وفق الصيغة الرياضية التالية³:

$$\begin{aligned} \text{maximize } \theta &= \frac{\sum_{r=1}^s u_r y_{ro}}{\sum_{i=1}^m v_i x_{io}} \\ DMU = SU_j &= \frac{\sum_{r=1}^s u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^m v_i x_{ij}} \leq 1 \\ u_1, \dots, u_s &> 0 \text{ \& } v_1, \dots, v_m \geq 0 \end{aligned}$$

حيث:

j : عدد وحدات اتخاذ القرار (SU) التي تتم مقارنتها ببعضها البعض في طريقة DEA ؛

SU_j : عدد وحدات القرار j ؛

θ : كفاءة الوحدة التي يتم تقييمها بـ DEA ؛

y_{rj} : قيمة المخرج r المستخدم من قبل وحدة اتخاذ القرار j ؛

x_{ij} : قيمة المدخل i المستخدم من قبل وحدة اتخاذ القرار j ؛

¹ Filzah M & al, *Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector*, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6, No. 03, 2016, p: 912.

² David S. & Joe Z., *Service Productivity Management Improving Service Performance using Data Envelopment Analysis*, Springer Science, USA, 2006, p: 38.

³ Idem, p: 63-64.

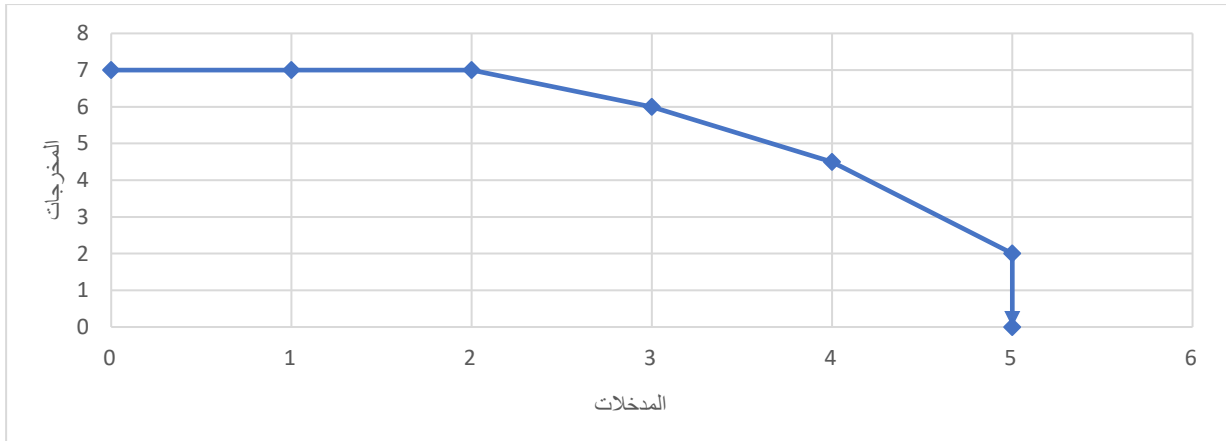
i : عدد المدخلات المستخدمة من قبل وحدة اتخاذ القرار DMU * ؛

r : عدد المخرجات المنتجة من قبل وحدة اتخاذ القرار DMU ؛

u_r : المعامل أو الوزن المخصص من طرف DEA للمخرج r ؛

v_i : المعامل أو الوزن المخصص من طرف DEA للمدخل i .

الشكل رقم (09): طريقة تحليل البيانات المغلفة.



Source: Filzah M & al, Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 06, No. 03, 2016, p: 914.

ثانيا: تطبيقات تحليل البيانات المغلفة

تستخدم طريقة DEA في قياس الكفاءة المصرفية العديد من النماذج، نذكر منها:

1. نموذج DEA-CCR: هو النموذج الأساسي الذي قام بوضعه Charnes-Cooper & Rhodes والذي يمكن وحدة اتخاذ القرار غير الكفؤة من أن تصبح كفؤة، وذلك بإسقاطها على الحدود الكفؤة من خلال التوجه المدخلي والتوجه المخرجي*، فمن التوجه المدخلي يتم تقليص مدخلاتها مع الإبقاء على نفس القدر من الإنتاج، بينما من ناحية التوجه المخرجي تتم تحسين الكفاءة عن طريق زيادة المخرجات مع الإبقاء على نفس المدخلات¹. ويستند هذا النموذج على ثبات العائد على الإنتاج Constant Return to Scale (CRS) أو ما يعرف بثبات غلة الحجم عند الحدود الكفء، أي أن وحدات

* يسمى أسلوب DEA المنشأة المراد قياس كفاءتها بوحدة اتخاذ القرار DMU وهي اختصار لـ (Decision Making Units) والتي تعتبر بشكل عام كل كيان مسؤول على تحويل المدخلات إلى مخرجات إضافة لتوفر الحرية الإدارية في اتخاذ القرارات.

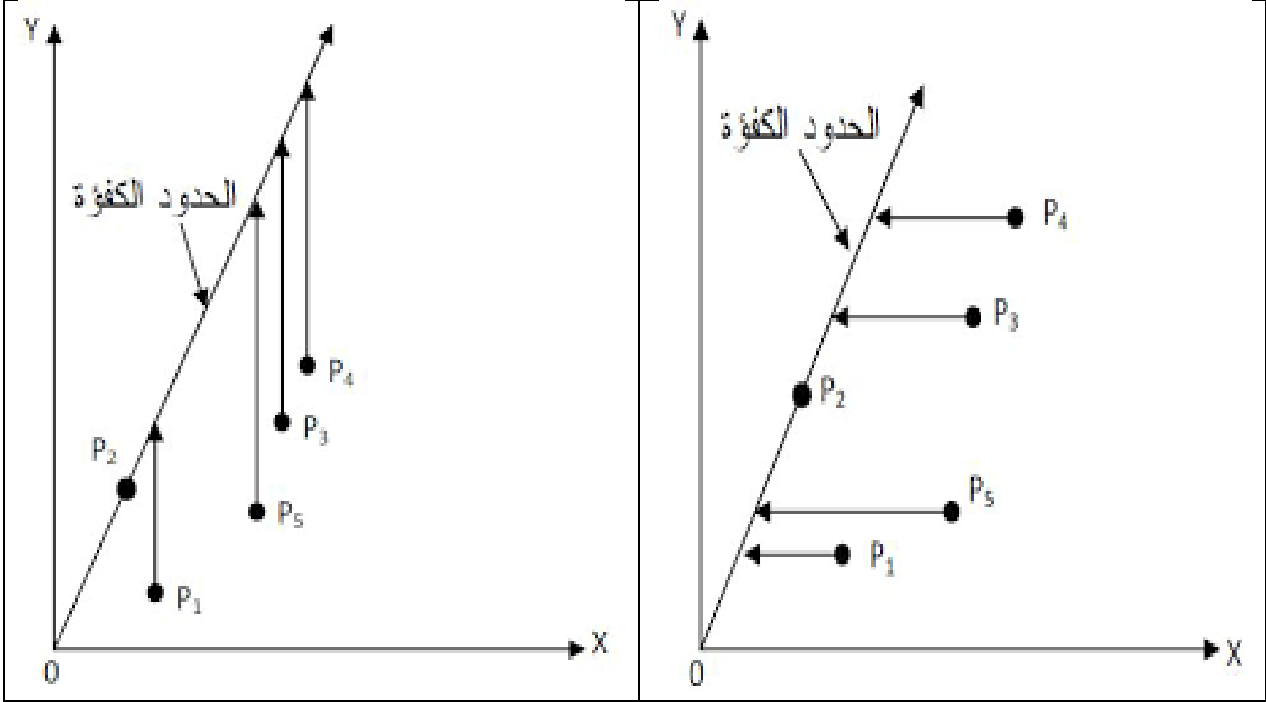
* التوجه المدخلي (Input-Oriented Measures): يوضح هذا التوجيه أن هدف وحدات اتخاذ القرار هو تقليص أو تخفيض عدد وحدات المدخلات إلى أقصى حد ممكن مع المحافظة على نفس المخرجات، أما التوجه المخرجي (Output-Oriented Measures): فيكون هدف وحدات اتخاذ القرار تعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات استهلاك المدخلات الحالية.

¹ Filzah M & al, Op.Cit, p: 913.

اتخاذ القرار المراد قياس كفاءتها يفترض أنها تشتغل عند مستوى غلة حجم ثابتة، والتي تعني الزيادة في وحدات المدخلات بنسبة معينة يترتب عليه زيادة بنفس النسبة في مستويات المخرجات. وتعتبر هذه الخاصية ملائمة فقط عندما تكون جميع الوحدات محل المقارنة تعمل في مستوى أحجامها المثلى، لكن في الواقع قد توجد كثير من العوائق تمنع الوحدات من تحقيق هذه الأحجام كالمنافسة غير التامة، قيود التمويل وغيرها¹.

الشكل رقم: (11) نموذج CCR بالتوجيه المدخلي

الشكل رقم: (10) نموذج CCR بالتوجيه المخرجي



Source : william w. cooper & al, *Data Envelopment Analysis: History, Models, and Interpretations*, Springer Science, first Chapter, Vol. 164, 2nd edition, USA, 2011, p: 15-16.

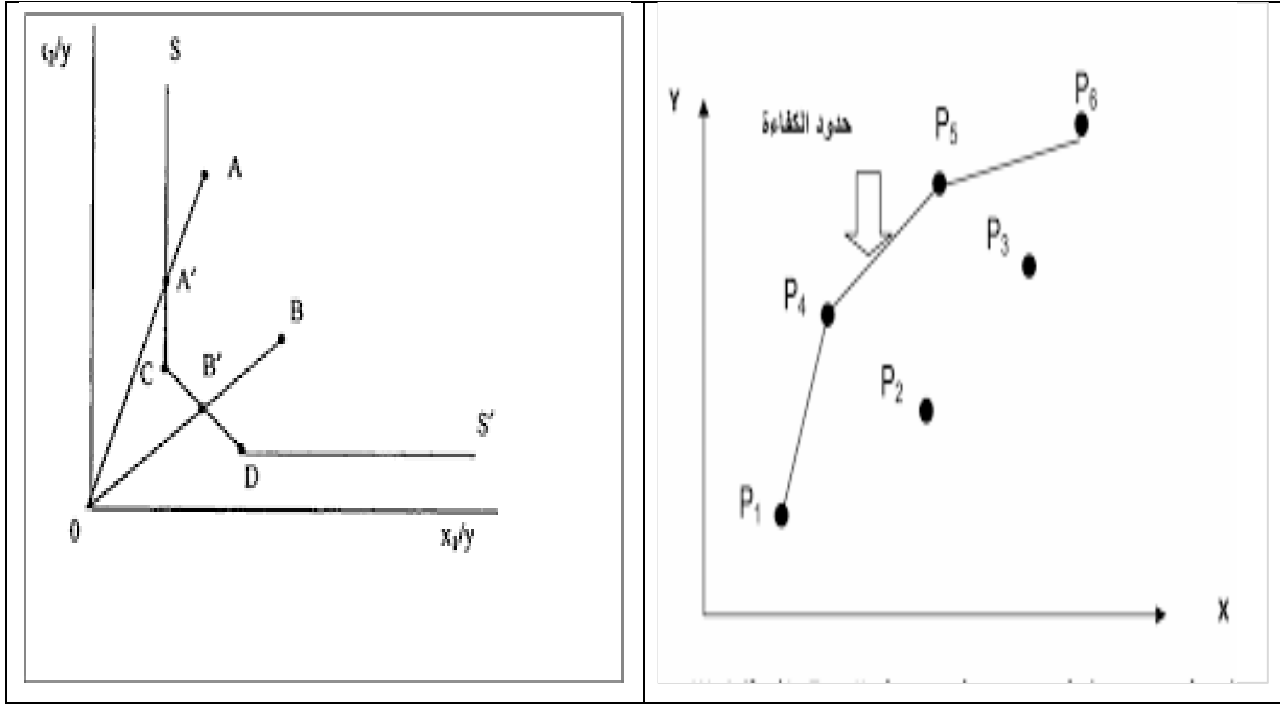
2. نموذج DEA-BCC: قدم هذا النموذج كل من Banker & Cooper & Charener (BCC) سنة 1984م ويختلف هذا النموذج عن نموذج CRS في استناده على فرضية غلة الحجم المتغيرة VRS أي أن العمليات التشغيلية لوحدة اتخاذ القرار يمكن أن تكون عند مستوى غلة حجم متزايدة أو متناقصة أو ثابتة. ويتميز هذا النموذج بنوعين من الكفاءة: الكفاءة الفنية (النسبة بين المخرجات إلى المدخلات) والكفاءة الحجمية لوحدة اتخاذ القرار².

1 علي خليلد وزينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للمصارف العربية باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA -دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية-، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثالث، المجلد الثاني، 2016، ص: 114.

2 نفس المرجع السابق، ص: 116.

الشكل رقم (13): نموذج BCC بالتوجيه المخرجي

الشكل رقم (12): نموذج BCC بالتوجيه المدخلي



Source: Filzah M & al, *Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector*, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 06, No. 03, 2016, p: 914.

ثالثاً: شروط استخدام DEA

تتمثل شروط إجراء عملية تقييم الكفاءة باستخدام أسلوب DEA ما يلي¹:

- اختيار الوحدات المتماثلة: وتتمثل في مجموعة من المصارف التجارية أو مجموعة من المؤسسات المالية؛
- العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات: بمعنى وجود علاقة طردية بين المدخلات والمخرجات، فزيادة المدخلات يجب أن تؤدي إلى زيادة في المخرجات؛
- علاقة المتغيرات بحجم العينة: إذ يجب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيمة. ولنجاح استخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة، يجب تحقق احدي القواعد الثلاثة التالية²:
- يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات، والا فالنموذج لا يمكنه التمييز بين الوحدات الكفؤة وغير الكفؤة؛
- أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد 3؛
- لا يجب أن يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة التامة ثلث العينة المدروسة.

¹ William w Cooper & al, *Data Envelopment Analysis: A comprehensive Text with Models, Applications, References, & DEA-Solver Software*, Springer Science, 2nd edition, USA, 2007, p: 22.

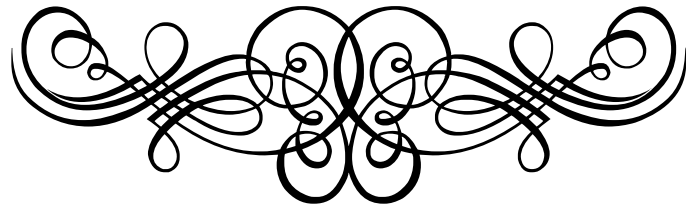
² شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 116-117.

خلاصة الفصل:

- من خلال التطرق لأهم العناصر النظرية المكونة لمفهوم الكفاءة والكفاءة المصرفية، وكذا التعرف على أنواعها وكيفية قياسها، خلص الفصل للنتائج التالية:
- يعتبر تحقيق أقصى المخرجات بأقل تكلفة ممكنة مع المحافظة على نفس الجودة؛ المبدأ الأساسي لمفهوم الكفاءة؛
 - تعتبر الكفاءة المصرفية اسقاط مباشر لمفاهيم الكفاءة على المصارف، أي تنطبق على المؤسسات الإقتصادية والمؤسسات المصرفية نفس مفاهيم الكفاءة من حيث المبدأ، ويظهر الاختلاف في طبيعة المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية؛
 - تعتبر كل من الكفاءة الإقتصادية، الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية مصطلحات تعبر عن نفس المفهوم؛
 - يعتبر أهم ما يميز المصارف الإسلامية هو اعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في معاملتها، وذلك تماشياً مع الشريعة الإسلامية مع تجنب التعامل بالربا عكس نظيرتها التقليدية والتي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذاً وعطاءً، وعليه تبرز خصوصية الكفاءة في المصارف الإسلامية من خلال الكفاءة في الاستثمار، الكفاءة في تخصيص الموارد المالية، الكفاءة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والكفاءة في تحقيق التنمية البشرية؛
 - يعتبر تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية من أصعب المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي، وذلك لإنتاجها خدمة مصرفية غير ملموسة تختلف من مصرف لآخر؛
 - تتأثر الكفاءة المصرفية بعوامل داخلية تتعلق بالمصرف بحد ذاته وتختلف من مصرف لآخر، وعوامل خارجية تشترك فيها جميع المصارف داخل القطاع المصرفي؛
 - تركز عملية قياس الكفاءة المصرفية وتقييمها على أدوات التحليل المالي، إضافة لطريقتين تركزان على الطرق الكمية والمعروفة بالأساليب المعلمية واللامعلمية.

الفصل الثالث

تحليل هيكل السوق في دول مجلس التعاون الخليجي



تهديد:

بعد التعرف على الإطار النظري لمحددات هيكل السوق في الفصل الأول، وأهم المقاييس المستخدمة في قياس نسب التركيز المصرفي، سيتم اسقاط مختلف هذه المفاهيم على عينة مكونة من ستة أسواق مصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، البحرين وسلطنة عمان)، حيث سيتم تحليل أكثر البيانات تعبيراً عن هيكل السوق، وفق المنهجية الآتية:

○ **المبحث الأول: تطور الصناعة المصرفية المجمعّة في دول مجلس التعاون الخليجي؛**

○ **المبحث الثاني: الحصص السوقية للمصارف عينة الدراسة؛**

○ **المبحث الثالث: تركيز الصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي.**

ولإلمام أكثر بالجانب التحليلي للدراسة، ارتأينا الفصل بين الدول لتحليل النقاط السابقة.

المبحث الأول: تطور الصناعات المصرفية المجمع في دول مجلس التعاون

الخليج

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث يتناول كل مطلب دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل التعرف على الجهاز المصرفي لكل دولة، إضافة إلى تحليل تطور كل من: الأصول، الودائع القروض والتمويلات الإسلامية الممعة لكل قطاع.

المطلب الأول: القطاع المصرفي في دولتي الإمارات والسعودية

أولاً: الإمارات العربية المتحدة

1. نظرة عن الهيكل المصرفي الإماراتي: بلغ عدد المصارف التجارية المرخصة في دولة الإمارات 59 مصرفاً بنهاية عام 2021، منها 22 مصرفاً محلياً، تدير شبكة واسعة من الفروع تضم 513 فرعاً، و37 مصرفاً أجنبياً منها 10 مصارف أعمال، كما يضم هيكل القطاع المصرفي الإماراتي 8 مصارف إسلامية و23 برنامج تمويل إسلامي في المصارف التقليدية.

الجدول رقم (05): تطور هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي للفترة 2016-2021.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنة	
22	21	22	22	23	23	عدد المصارف	المحلية
513	603	651	743	771	846	عدد الفروع	
37	37	38	38	39	37	عدد المصارف	الأجنبية
62	68	72	80	82	85	عدد الفروع	

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة (2016-2021).

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ثبات نسبي لعدد المصارف في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 للمصارف المحلية، حيث اندماج كل من بنك الخليج الأول وبنك أبو ظبي الوطني سنة 2017، وكذا اندماج بنك أبو ظبي التجاري مع بنك الاتحاد الوطني سنة 2019، الأمر الذي جعل عدد المصارف ينتقل من 23 إلى 22 بنك سنة 2018 ومن 22 إلى 21 بنك سنة 2020. كما نلاحظ انخفاض مستمر لعدد فروع

المصارف بنسبة 40% للفترة ما بين 2016 و 2021 ويرجع السبب إلى تزايد الرقمنة والاندماج المصرفي، إضافة إلى مخلفات جائحة كورونا في السنوات الأخيرة. أما بالنسبة للمصارف الأجنبية فنلاحظ ثباتها بين 37 و 39 بنك مع خروج بعض المصارف في السنوات الأخيرة لعدم قدرتها على توفير حصص سوقية تضمن لها البقاء في المنافسة، كما يرجع السبب لعدم دخول مصارف جديدة للقيود التي يفرضها مصرف الإمارات العربية المتحدة.

2. تطور الأصول، الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية المجمع في الإمارات: يمثل الجدول أدناه تطور الصناعة المصرفية المجمع في الإمارات للفترة الممتدة بين 2010-2021.

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (14) أدناه: نلاحظ أن القطاع المصرفي الإماراتي حقق نموا كبيرا في الفترة الممتدة بين سنة 2010 إلى سنة 2021، ويشمل هذا النمو المستمر كل من الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض والودائع المجمع. بغض النظر عن انخفاض هذه المعدلات سنة 2020 التي تفسر بمخلفات جائحة كورونا.

بالنسبة للأصول المصرفية المجمع فقد شهدت ارتفاعا سنة بعد سنة بمعدلات نمو متفاوتة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من حوالي 437 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 907 مليار دولار سنة 2021، أي زيادة بلغت 470 مليار دولار بمعدل نمو 48%. كما ارتفعت الودائع من حوالي 286 مليار دولار إلى حوالي 544 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2010 و 2021، حيث بلغت الزيادة 258 مليار دولار؛ أي بزيادة 53%، أما بالنسبة للأشكال (15) و(16) أدناه فتبين أن متوسط ودائع القطاع الخاص يستحوذ على نسبة 63% من إجمالي الودائع المصرفية المجمع، في حين تتوزع نسبة 37% من الودائع المجمع للقطاع المصرفي الإماراتي على القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة للحكومة شاملة المؤسسات المالية غير المصرفية.

الجدول رقم (06): تطور الأصول، الودائع والقروض المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي للفترة 2010-
2021.

الوحدة*: مليون دولار

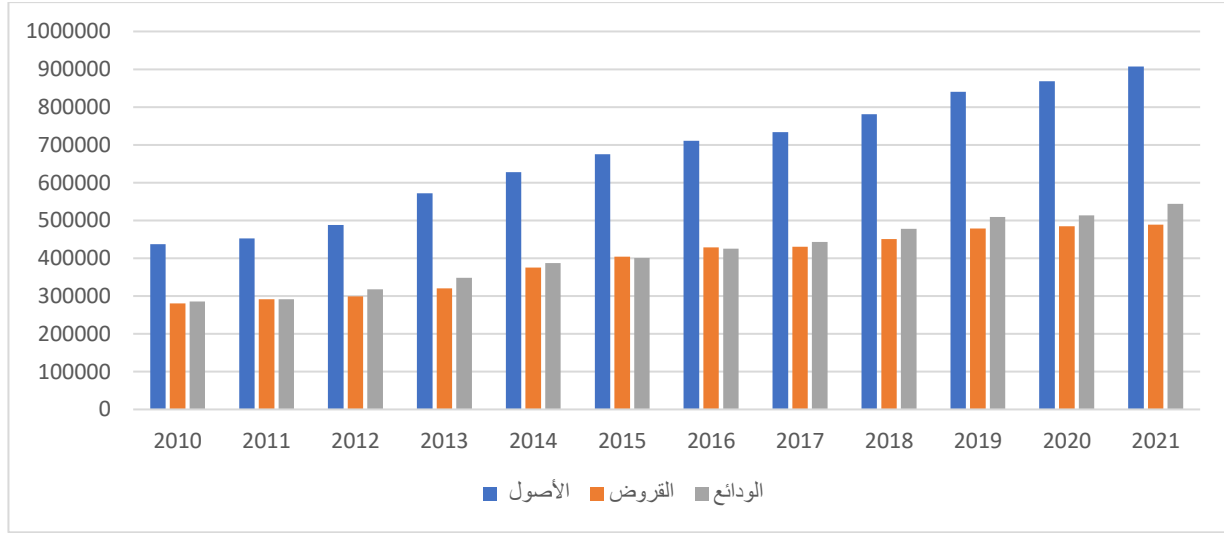
السنة	الأصول	%	الودائع	%	القروض	%
2010	437204,88	-	285806,08	-	280822,99	-
2011	452589,83	3,5	291279,31	1,9	291633,3	3,8
2012	487852,68	4,8	317991,94	6	299284,93	2,4
2013	571911,69	13,1	348081,09	9,5	320578,79	7,1
2014	627624,27	8,5	387019,99	11,1	375229,4	8
2015	674759,4	7,5	400716,68	3,5	404365,5	7,8
2016	710975,3	5,4	425604,9	6,2	428600,2	6
2017	733576,2	4	443032,1	4,1	430234	1,7
2018	781228,7	6,5	478158,8	7,9	450928,8	4,8
2019	840317,8	7,6	509201	6,5	478975,7	6,2
2020	868092,4	3,4	513285,5	0,8	484421,7	1,2
2021	907358,06	4,2	543783,1	5,9	488506,2	0,8
أدنى قيمة	437204,88	-	285806,08	-	280822,99	-
أعلى قيمة	907358,06	-	543783,1	-	488506,2	-
المتوسط	674457,601	-	411996,708	-	394465,126	-

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

* سعر الصرف للدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي (USD) = 0.2723 (AED) 1

الشكل رقم (14): تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي للفترة 2010-2021.

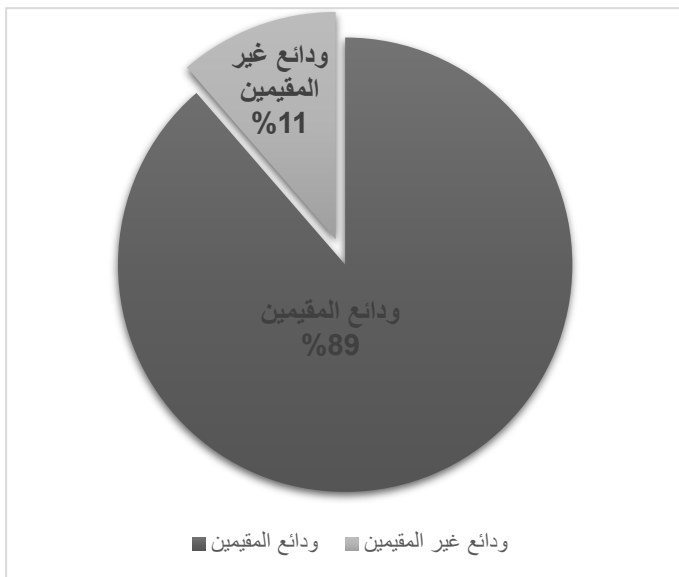
الوحدة: مليون دولار



المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الجدول رقم (06).

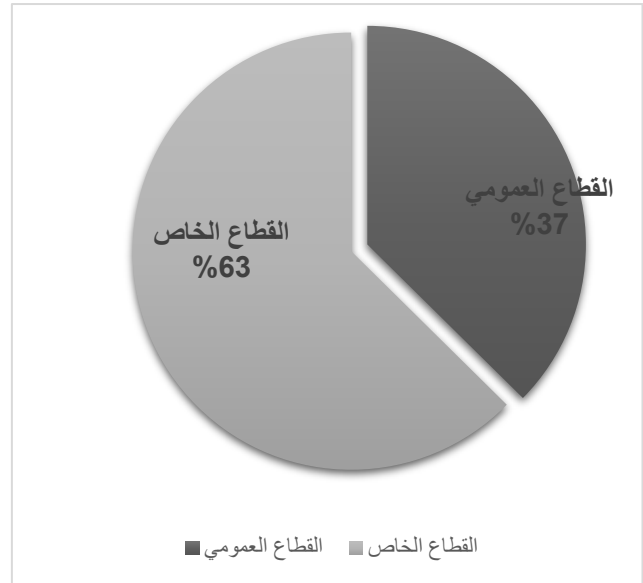
في حين بلغ متوسط ودائع المقيمين نسبة 89% مقابل 11% لغير المقيمين في فترة الدراسة.

الشكل رقم (16): متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب المودعين



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

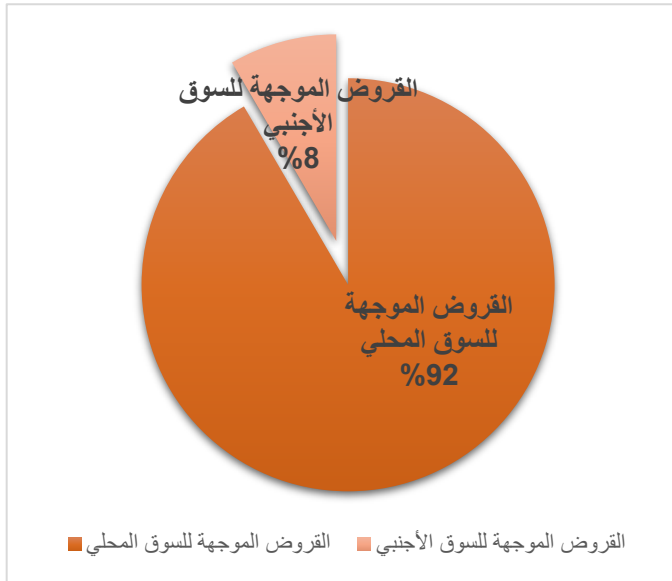
الشكل رقم (15): متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب القطاع



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

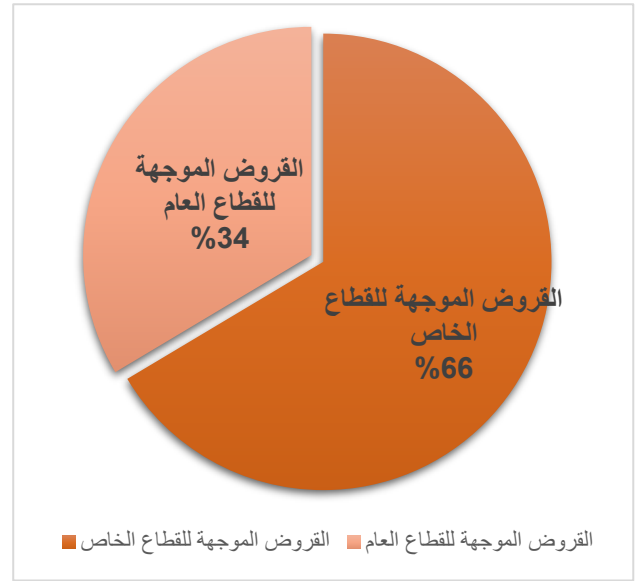
أما فيما يخص القروض * المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي فقد ارتفعت من حوالي 281 إلى 489 مليار دولار في سنتي 2010 و 2021 على التوالي بمعدلات نمو متفاوتة، حيث بلغت الزيادة 208 مليار دولار بمعدل نمو 57%، حيث نلاحظ في السنوات القليلة الأخيرة 2019، 2020، و 2021 انخفاض معدلات نمو القروض المجمعة من 6.2% إلى 1.2% إلى 0.8% على التوالي، ويرجع السبب لانكماش الاقتصادي وتباطؤ نمو الإقراض بسبب إعادة موازنة محفظة القروض وسداد قروض الشركات¹، إضافة لما تطرقنا له سابقا فيما يخص مخلفات الجائحة الصحية. والأشكال (17) و(18) أدناه توضح اكتساح متوسط حجم القروض الممنوحة للسوق المحلي بنسبة 92%، مقابل 8% منها الموجهة للسوق الأجنبي. من جانب آخر سجل القطاع الخاص (ائتمان قطاع الأعمال والقطاع الصناعي والأفراد) نسبة 66% من إجمالي القروض المجمعة في القطاع المصرفي من سنة 2010 إلى 2021، مقابل 34% من القروض الموجهة للقطاع العمومي شاملة كل من الحكومة، المؤسسات التابعة للحكومة والمؤسسات المالية غير المصرفية.

الشكل رقم (18): متوسط القروض الممنوحة حسب نوع السوق



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

الشكل رقم (17): متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

* تشمل القروض المجمعة مختلف التمويلات (المراجه، المشاركة، الاجارة) التي تقوم بها المصارف الإسلامية وكذا النوافذ في المصارف التقليدية.

¹ التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020، ص 25.

ثانيا: المهلكة العربية السعودية

1. لمحة عن الهيكل المصرفي السعودي: بلغ عدد المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية 33 مصرفا، تدير شبكة واسعة من الفروع بلغت 1945 فرع موزعة على جميع المملكة نهاية سنة 2021، حيث تشمل المصارف المرخصة 11 مصرفا محليا و22 مصرفا أجنبيا. في حين يتكون القطاع المصرفي المحلي السعودي من 7 مصارف تقليدية، و4 مصارف إسلامية.

الجدول رقم (07): تطور هيكل الجهاز المصرفي السعودي للفترة 2016-2021.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
المحلية	عدد المصارف	13	13	13	12	11	
	عدد الفروع	2018	2057	2048	2056	1994	1920
الأجنبية	عدد المصارف	11	12	13	15	17	22
	عدد الفروع	11	12	16	20	20	25

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2016-2021).

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ ثبات في عدد المصارف المحلية في الفترة من 2016-2018 ليتناقص عددها سنة 2019 من 13 إلى 12 بنك، وهذا راجع لاندماج البنك الأول مع البنك السعودي البريطاني، وكذا اندماج مجموعة سامبا المالية والبنك الأهلي التجاري* سنة 2021، الأمر الذي يفسر تراجع عدد المصارف من 12 إلى 11 بنك. أما فروعها فتراجع عددها في السنوات الأخيرة نتيجة اتجاه العديد من المصارف إلى الرقمنة ومخلفات جائحة كورونا.

بالنسبة للمصارف الأجنبية فنلاحظ تزايد مستمر لعددها على طول الفترة حيث بلغت 22 بنك سنة 2021 مقابل 11 بنك فقط سنة 2016، وهذا راجع لتخفيف القيود المفروضة للدخول للصناعة المصرفية في المملكة العربية السعودية.

2. تطور الأصول، الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية المجمعة في السعودية: يمثل الجدول أدناه تطور الصناعة المصرفية المجمعة في السعودية للفترة الممتدة بين 2010-2021.

* بعد اندماج مجموعة سامبا المالية والبنك الأهلي التجاري في أبريل 2021 تم ظهور كيان بنكي جديد تحت اسم البنك الأهلي السعودي.

الجدول رقم (08): تطور الأصول، الودائع والقروض المجمعة للقطاع المصرفي السعودي للفترة 2010-
2021.

الوحدة*: مليون دولار

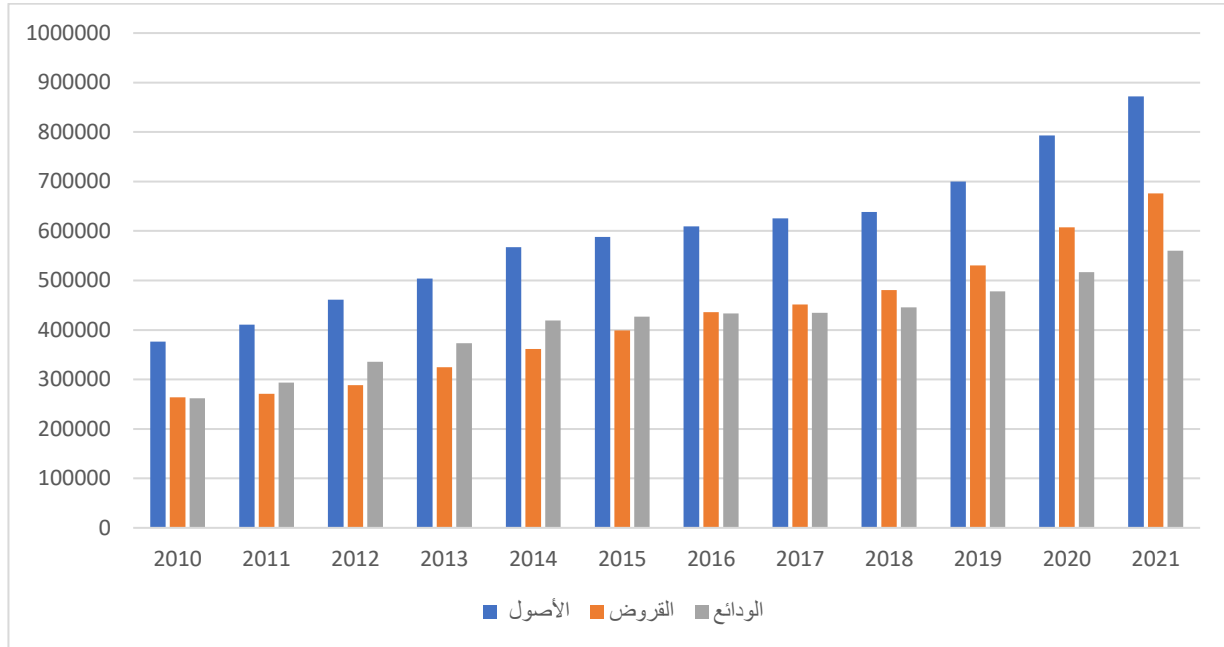
السنة	الأصول	%	الودائع	%	القروض	%
2010	376602,549	-	262068,585	-	263980,247	-
2011	410973,887	9,1	293677,007	12,1	271247,172	2,8
2012	461454,92	12,3	335447,789	14,2	288436,434	6,3
2013	503802,606	9,2	373066,878	11,2	324679,52	12,6
2014	567478,74	12,6	419261,572	12,4	361207,599	11,3
2015	587753,165	3,6	427028,765	1,9	399098,377	10,5
2016	609103,166	3,6	433579,349	1,5	435695,642	9,2
2017	625572,095	2,7	434574,563	0,2	451687,187	3,7
2018	638146,917	2,0	445321,809	2,5	480367,179	6,3
2019	700143,161	9,7	477910,012	7,3	530399,834	10,4
2020	792878,213	13,2	517028,042	8,2	607076,815	14,5
2021	872234,821	10,0	559995,209	8,3	675885,751	11,3
أدنى قيمة	376602,549	2,0	262068,585	0,2	263980,247	2,8
أعلى قيمة	872234,821	13,2	559995,209	14,2	675885,751	14,5
المتوسط	595512,02	8,0	414913,298	8,9	424146,813	7,2

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2010-2021).

* سعر الصرف للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (USD) = 0.2661 (SAR) 1

الشكل رقم (19): تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي السعودي للفترة 2010-2021.

الوحدة: مليون دولار



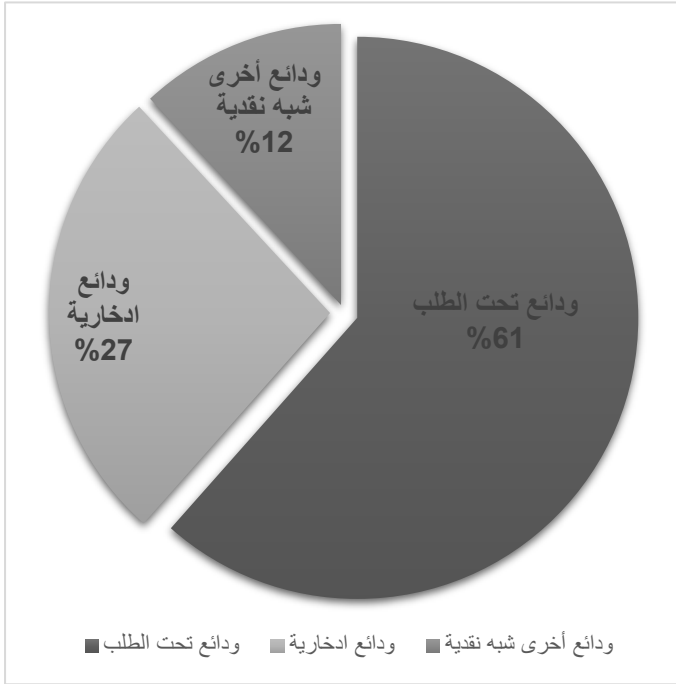
المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الجدول رقم (08)

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (19) نلاحظ ارتفاعا مستمرا بمعدلات نمو متفاوتة لكل من الأصول المجمعة، التمويلات الإسلامية/القروض الممنوحة والودائع المصرفية خلال طول فترة الدراسة، حيث نلاحظ عدم تأثر الصناعة المصرفية بالجائحة العالمية في السنوات الأخيرة.

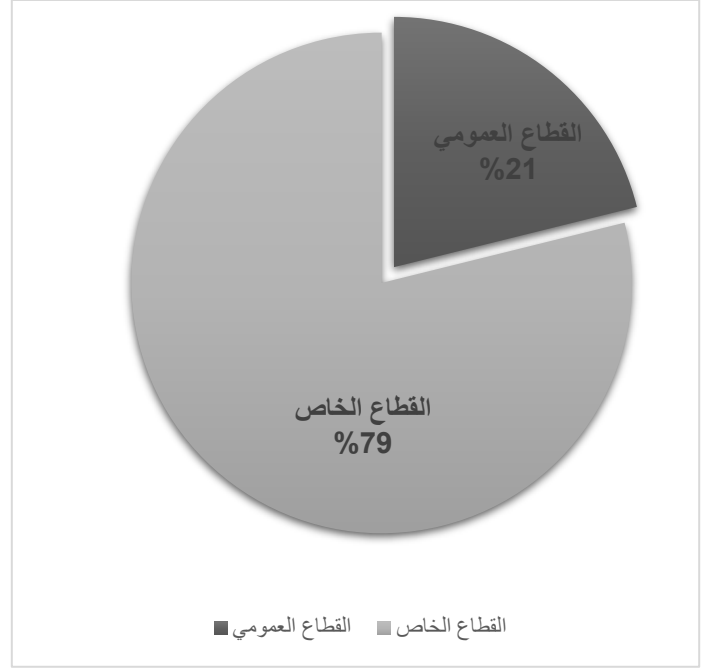
بلغ إجمالي الأصول المجمعة في القطاع المصرفي السعودي سنة 2021 أكثر من 872 مليار دولار مقابل حوالي 377 مليار دولار سنة 2010، أي بزيادة قدرها 495 مليار دولار؛ بمعدل نمو بلغ 131%، إضافة إلى تسجيل مستويات عالية لنمو الأصول المصرفية المجمعة في القطاع في السنوات من 2011 و2014 إضافة إلى سنتي 2020 و2021 مقارنة بالسنوات الأخرى. أما بالنسبة للودائع المصرفية المجمعة فقد بلغت حوالي 560 مليار دولار سنة 2021 مقابل 262 مليار دولار سنة 2010، بزيادة بلغت حوالي 298 مليار دولار أي بمعدل نمو فاق 113%، حيث تشكل الودائع المصرفية المجمعة في القطاع المصرفي السعودي من متوسط 79% من ودايع القطاع الخاص و29% من ودايع القطاع العمومي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2021

(الشكل 20)، كما تعرف ودائع القطاع المصرفي السعودي المجمع توزيعا كالتالي: 61% بالنسبة للودائع تحت الطلب، 27% كودائع ادخارية، و 12% بالنسبة للودائع شبه النقدية، وتشمل هذه النسب متوسط فترة الدراسة (الشكل 21).

الشكل رقم (21): متوسط الودائع المصرفية المجمع حسب النوع



الشكل رقم (20): متوسط الودائع المصرفية المجمع حسب القطاع

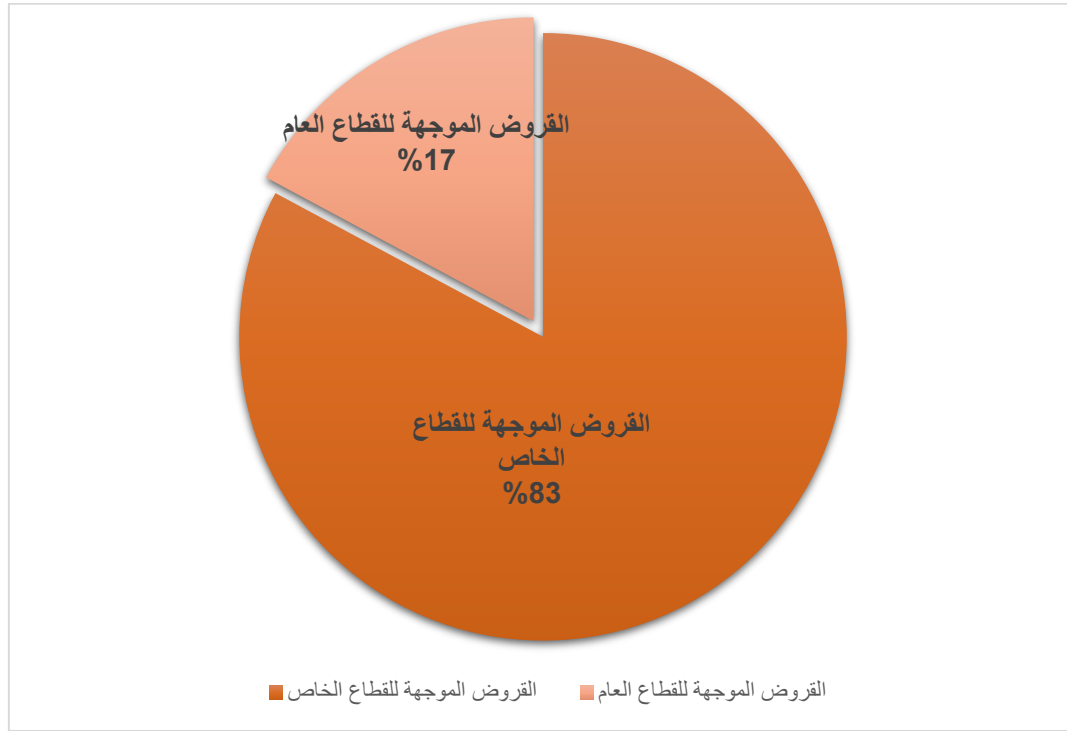


المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2010-2021)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2010-2021)

أما فيما يخص التمويلات الإسلامية/القروض الممنوحة للمجموعة للقطاع المصرفي السعودي فقد بلغت حوالي 264 مليار دولار سنة 2010 لتصل سنة 2021 لأكثر من 675 مليار دولار، بمعدل نمو فاق 155% أي بزيادة قدرها 411 مليار دولار، مع ملاحظة ارتفاع معدلات نمو التمويلات الإسلامية/القروض الممنوحة في السنوات من 2013 إلى 2016 ومن 2019 إلى 2021، والتي تفسر على زيادة الائتمان الممنوح للتجارة بدرجة أولى، الصناعة والإنتاج، الخدمات الصحية والعديد من الأنشطة الأخرى. أما فيما يخص القروض الممنوحة حسب القطاع فالشكل رقم 22 يوضح اكتساح متوسط القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 83%، في حين تمثل 17% فقط كنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص لفترة الدراسة.

الشكل رقم (22): متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (2010-2021)

الهطلب الثاني: القطاع المصرفي في دولتي الكويت وقطر

أولا: الكويت

1. لمحة عن الهيكل المصرفي الكويتي: بلغ عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي الكويتي 23 مصرفا نهاية سنة 2021، منها 11 مصرفا محليا مكونا من 5 مصارف تقليدية، 5 مصارف إسلامية ومصرف متخصص، تدير 353 فرعا، إضافة إلى 12 مصرفا أجنبيا مقسما إلى 11 مصرفا تقليديا ومصرفا إسلاميا.
2. تطور الأصول، الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية المجمعة في الكويت: يمثل الجدول أدناه تطور الصناعة المصرفية المجمعة في الكويت للفترة الممتدة بين 2010-2021.

الجدول رقم (09): تطور الأصول، الودائع والقروض المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي للفترة 2010-2021

الوحدة*: مليون دولار

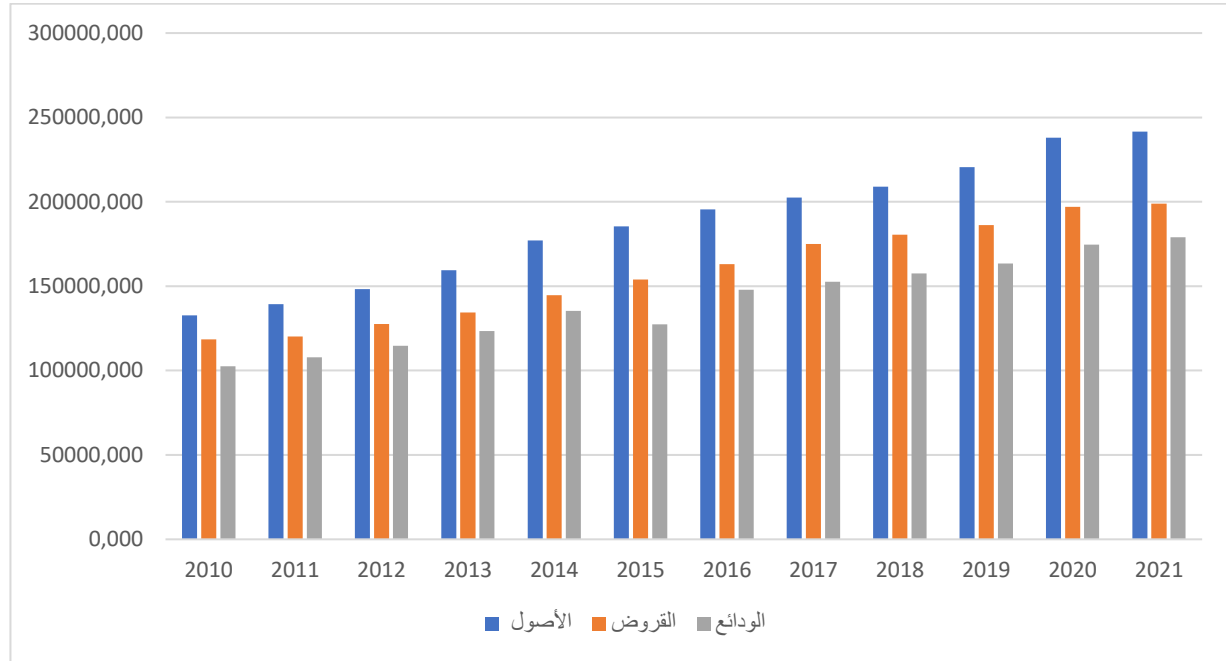
السنة	الأصول	%	الودائع	%	القروض	%
2010	132686,136	-	102466,431	-	118425,666	-
2011	139297,095	5,0	107939,103	5,3	120198,333	1,5
2012	148226,484	6,4	114719,121	6,3	127682,709	6,2
2013	159446,835	7,6	123401,952	7,6	134500,659	5,3
2014	177015,564	11,0	135327,315	9,7	144606,594	7,5
2015	185521,488	4,8	127336,089	-5,9	154026,483	6,5
2016	195519,186	5,4	147829,179	16,1	162994,785	5,8
2017	202600,698	3,6	152663,22	3,3	174996,666	7,4
2018	208875,174	3,1	157592,745	3,2	180498,114	3,1
2019	220500,678	5,6	163458,471	3,7	186133,305	3,1
2020	237970,980	7,9	174658,875	6,9	197025,348	5,9
2021	241639,920	1,5	179090,379	2,5	198948,762	1,0
أدنى قيمة	132686,136	-	102466,431	-	118425,666	-
أعلى قيمة	241639,920	-	179090,379	-	198948,762	-
المتوسط	187441,687	-	140540,240	-	158336,452	-

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الكويت المركزي (2010-2021).

* سعر الصرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (USD) = 3,27(KWD) = 1

الشكل رقم (23): تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي للفترة 2010-2021.

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الجدول رقم (09).

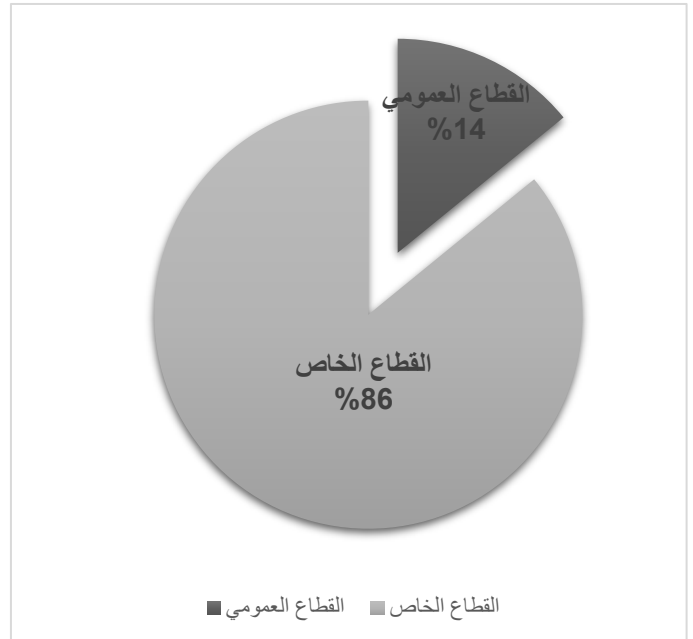
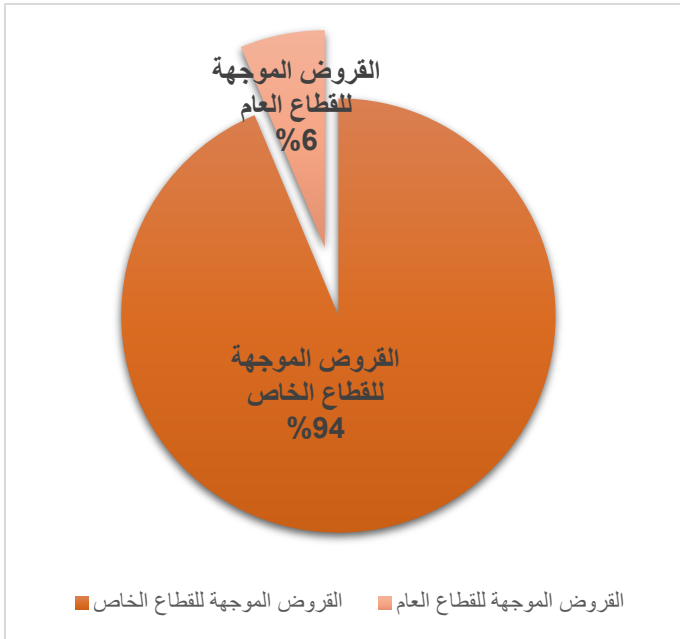
من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (23) نلاحظ أن القطاع المصرفي الكويتي حقق نموا كبيرا في الفترة الممتدة بين سنة 2010 إلى سنة 2021، ويشمل هذا النمو المستمر كل من الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض والودائع المجمعة. بغض النظر عن انخفاض هذه المعدلات سنة 2021، والتي تفسر بمخلفات جائحة كورونا.

بالنسبة للأصول المصرفية المجمعة فقد شهدت ارتفاعا سنة بعد سنة بمعدلات نمو متفاوتة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من حوالي 133 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 242 مليار دولار سنة 2021، أي زيادة بلغت 109 مليار دولار؛ بمعدل نمو 82%. كما ارتفعت الودائع من حوالي 102 مليار دولار إلى حوالي 179 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2010 و2021، حيث بلغت الزيادة 77 مليار دولار؛ أي بزيادة 75%، مع تسجيل تراجع للودائع المجمعة سنة 2015 بمعدل سلب 9,5% وهذا راجع لانخفاض ودائع القطاع الحكومي من 17 مليار دولار سنة 2014 إلى 4 مليار دولار سنة 2015. أما بالنسبة للشكل (24) أدناه فيوضح أن

متوسط ودائع القطاع الخاص يستحوذ على نسبة 86% من اجمالي الودائع المصرفية المجمعة مقابل 14% الخاصة بودائع القطاع الحكومي.

أما فيما يخص التمويلات الإسلامية/القروض المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي فقد ارتفعت من حوالي 118 إلى 199 مليار دولار في سنتي 2010 و 2021 على التوالي بمعدلات نمو متفاوتة، حيث بلغت الزيادة 81 مليار دولار؛ بمعدل نمو 69%، في حين يوضح الشكل (25) سيطرة القطاع الخاص على القروض الممنوحة بنسبة 94% مقابل 6% فقط منها الممنوحة للقطاع العمومي.

الشكل رقم (24): متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب القطاع الشكل رقم (25): متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي الكويتي (2010-2021). المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي الكويتي (2010-2021).

ثانيا: قطر

1. لمحة عن الهيكل المصرفي القطري: بلغ عدد المصارف العاملة في قطر 17 مصرفا نهاية سنة 2021، تخضع جميعها لسيطرة مصرف قطر المركزي، مقسمة إلى 9 مصارف محلية و 8 مصارف أجنبية، حيث تشمل المصارف المحلية؛ 5 مصارف تقليدية و 4 منها إسلامية.
2. تطور الأصول، الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية المجمعة في قطر: يمثل الجدول أدناه تطور الصناعة المصرفية المجمعة في قطر للفترة الممتدة بين 2010-2020.

الجدول رقم (10): تطور الأصول، الودائع والقروض المجمعة للقطاع المصرفي القطري للفترة 2010-2020.

الوحدة*: مليون دولار

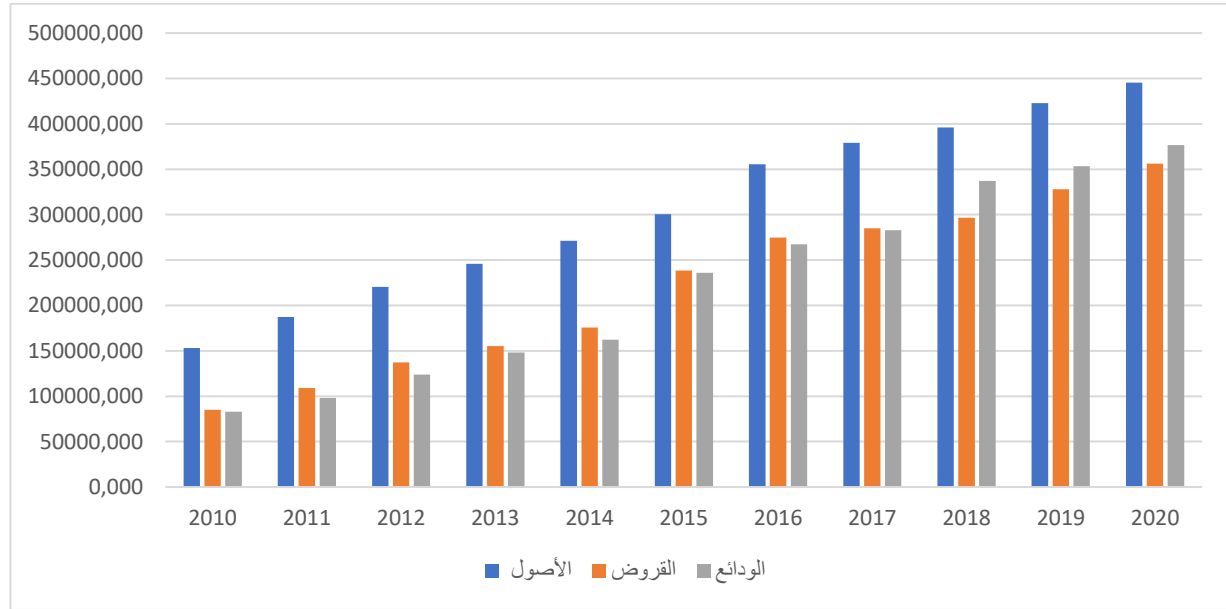
السنة	الأصول	%	الودائع	%	القروض	%
2010	153220,221	-	83115,531	-	84909,735	-
2011	187461,135	22,3	98175,348	18,1	108961,875	28,3
2012	220490,991	17,6	123677,739	26,0	137329,641	26,0
2013	245719,305	11,4	148063,626	19,7	155356,461	13,1
2014	271287,765	10,4	162290,034	9,6	175556,727	13,0
2015	300436,938	10,7	235879,290	8,2	238594,140	35,9
2016	355388,777	18,3	267428,250	11,8	274628,610	15,1
2017	379125,939	6,7	282902,490	13,2	284849,460	3,7
2018	396186,606	4,5	337052,070	3,8	296726,220	4,2
2019	422847,500	6,7	353230,569	9,3	327882,473	10,5
2020	445233,001	5,3	376543,787	11,1	356080,366	8,6
2021	-	-	-	-	-	-
أدنى قيمة	153220,221	-	83115,531	-	84909,735	-
أعلى قيمة	445233,001	-	376543,787	-	356080,366	-
المتوسط	307036,198	-	224396,249	-	221897,792	-

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي (2010-2020).

* سعر الصرف للدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي (1(QAR) = 0.2746(USD)

الشكل رقم (26): تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمع للقطاع المصرفي القطري للفترة 2010-2020.

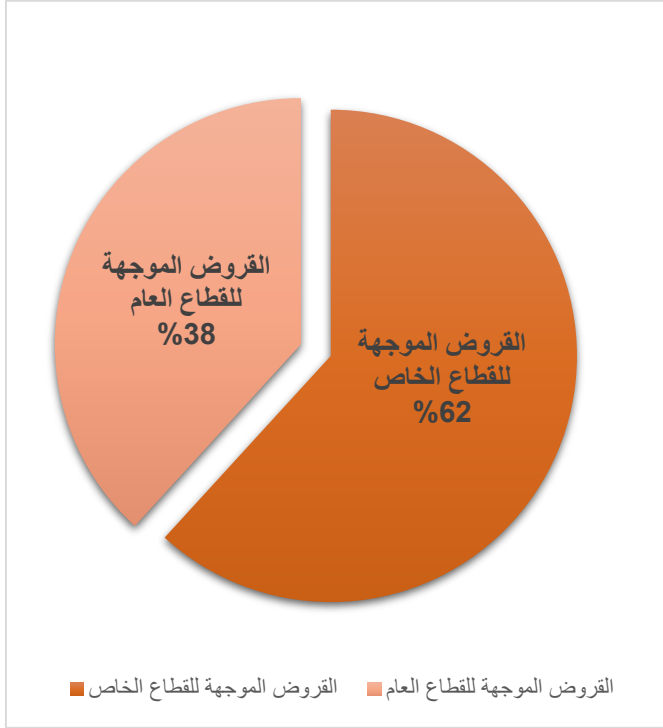
الوحدة: مليون دولار



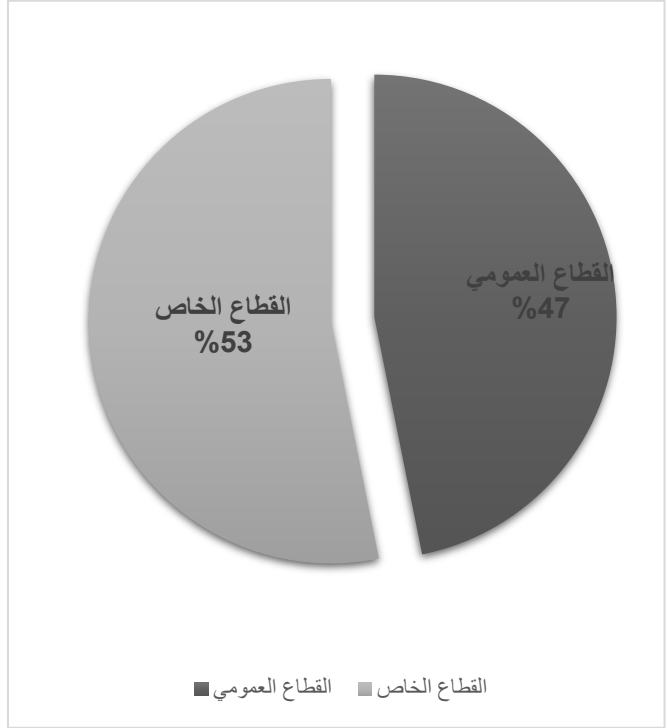
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (10)

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (26) نلاحظ ارتفاعا مستمرا بمعدلات نمو متفاوتة لكل من الأصول المجمع، التمويلات الإسلامية/القروض الممنوحة والودائع المصرفية خلال طول فترة الدراسة، حيث بلغ اجمالي الأصول المجمع في القطاع المصرفي القطري سنة 2020 أكثر من 445 مليار دولار مقابل حوالي 153 مليار دولار سنة 2010، أي بزيادة قدرها 292 مليار دولار؛ بمعدل نمو بلغ 191%، إضافة لارتفاع الودائع المجمع بحوالي 294 مليار دولار من 2010 إلى 2020 بمعدل نمو فاق 354%، بحيث تحوز الحكومة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية على متوسط 47% من الودائع المجمع في القطاع المصرفي القطري، مقابل 53% بالنسبة للقطاع الخاص (الشكل 27). في حين بلغت التمويلات الإسلامية/القروض المجمع 356 مليار دولار سنة 2020 مقابل 84 مليار دولار سنة 2010، بزيادة قدرها 272 مليار دولار على طول فترة الدراسة، حيث تتوزع القروض في القطاع المصرفي القطري بـ 62% موجهة للقطاع الخاص و 38% منها للقطاع العام (الشكل 28).

الشكل رقم (28): متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع



الشكل رقم (27): متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب القطاع



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي (2010-2020).

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي (2010-2020).

المطلب الثالث: القطاع المصرفي في دولتي البحرين وعمان

أولاً: المهلكة البحرينية

1. لمحة عن الهيكل المصرفي البحريني: بلغ عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي البحريني 89 مصرفاً نهاية سنة 2021، 30 منها مصرف تجزئة؛ مقسمة على 13 مصرفاً محلياً، و 17 منها أجنبية، كما تشمل المصارف المحلية على 6 مصارف إسلامية. كذلك يتكون النظام المصرفي البحريني على 59 مصرف جملة* شاملة 10 مصارف إسلامية. إضافة على المصارف سالفه الذكر؛ توجد 271 مؤسسة مالية غير مصرفية تتمثل في شركات الاستثمار وشركات التأمين وغيرها.

* مصارف الجملة (الاستثمار): تتولى تقديم خدمات مالية إلى الشركات والمؤسسات المالية، وأحياناً إلى البلدان أو الحكومات. ومن بين مهامها الأخرى تقديم الاستشارات الاستثمارية والقيام بأعمال الوساطة نيابة عن المستثمرين ذوي الطبيعة المؤسسية، والعمل كوسيط عندما يخطر أحد العملاء في أنشطة الدمج والاستحواذ.

الجدول رقم (11): تطور هيكل الجهاز المصرفي البحريني للفترة 2016-2021.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنة	
13	13	14	14	13	14	مصرف محلي (التجزئة)	
17	17	16	16	16	15	مصرف أجنبي (التجزئة)	
30	30	30	30	29	29	المجموع	
24	24	25	24	23	22	تقليدي	مصارف
6	6	6	6	6	7	اسلامي	التجزئة
49	49	49	53	55	56	تقليدي	مصارف
10	12	14	15	17	19	اسلامي	الجملة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف البحرين المركزي (2016-2021).

من خلال الجدول رقم (11): نلاحظ انتقال عدد مصارف التجزئة من 29 بنك سنة 2016 و 2017 إلى 30 بنك في الفترة الممتدة من 2018 و 2021 مع منح مصرف البحرين المركزي لتراخيص لدخول مصارف جديدة، وانسحاب أخرى على فترات مختلفة سواء أجنبية أو محلية، أما بالنسبة لمصارف الجملة فنلاحظ انخفاضاً مستمراً لعددتها وانسحاب بعض المصارف من النظام المصرفي القطري، ويشمل ذلك كلا من المصارف التقليدية والإسلامية.

2. تطور الأصول، الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية المجمع في البحرين: يمثل الجدول أدناه تطور الصناعة المصرفية المجمع في قطر للفترة الممتدة بين 2010-2020.

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (29) أدناه: نلاحظ نمو إجمالي الأصول المصرفية في القطاع المصرفي البحريني بمعدلات موجبة، حيث بلغت حوالي 99 مليار دولار سنة 2021 مقابل 65 مليار دولار سنة 2010، بزيادة قدرها 34 مليار دولار؛ أي نمو بنسبة 52%، أما فيما يخص الودائع المجمع فقد شهدت معدلات نمو سالبة في السنوات 2016 و 2017 لتراجع ودائع القطاع الحكومي، وكذلك سنة 2020 المفسرة بتداعيات جائحة كورونا، فقد بلغت الودائع سنة 2021 حوالي 50 مليار دولار مقابل 35 مليار دولار سنة 2010 بزيادة قدرها 15 مليار دولار؛ أي نمو بنسبة 41%. في حين بلغ إجمالي التمويلات الإسلامية/القروض

الممنوحة في القطاع 29 مليار دولار سنة 2021 مقابل 15 مليار دولار سنة 2010 بزيادة قدرها 14 مليار دولار؛ أي نمو بنسبة 92%.

الجدول رقم (12): تطور الأصول، الودائع والقروض المجمعة للقطاع المصرفي البحريني للفترة 2010-2021.

الوحدة*: مليون دولار

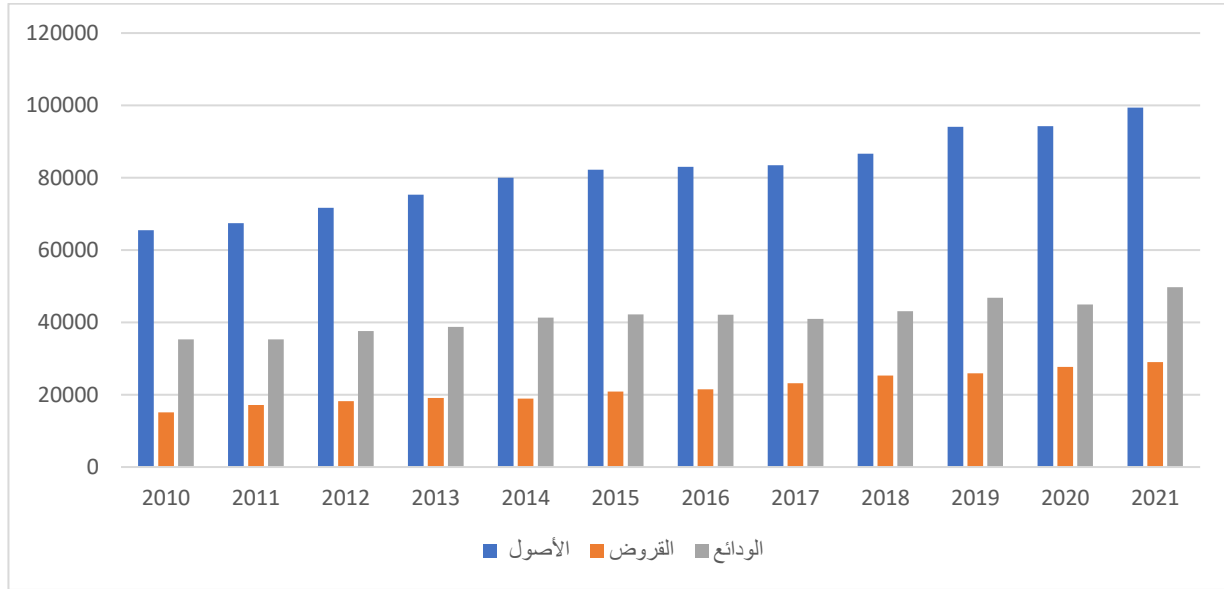
السنة	الأصول	%	الودائع	%	القروض	%
2010	65463,398	-	35273,994	-	15099,756	-
2011	67391,632	2,9	35312,298	0,1	17142,104	13,5
2012	71723,176	6,4	37629,956	6,6	18217,542	6,3
2013	75325,614	5,0	38741,038	3,0	19073,53	4,7
2014	80021,312	6,2	41276,816	6,5	18929,624	-0,8
2015	82200,118	2,7	42191,058	2,2	20869,562	10,2
2016	83027,91	1,0	42115,248	-0,2	21446,782	2,8
2017	83494,74	0,6	40951,498	-2,8	23139,606	7,9
2018	86633,54	3,8	43088,808	5,2	25322,934	9,4
2019	94083,668	8,6	46816,266	8,7	25898,824	2,3
2020	94289,818	0,2	44976,078	-3,9	27700,708	7,0
2021	99414,84	5,4	49753,172	10,6	29010,758	4,7
أدنى قيمة	65463,398	-	35273,994	-	15099,756	-
أعلى قيمة	99414,84	-	49753,172	-	29010,758	-
المتوسط	81922,481	-	41510,519	-	21820,978	-

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على التقارير السنوية لمصرف البحرين المركزي (2016-2021).

* سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي (USD) = 2.6598 (BHD)

الشكل رقم (29): تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي البحريني للفترة 2010-2021.

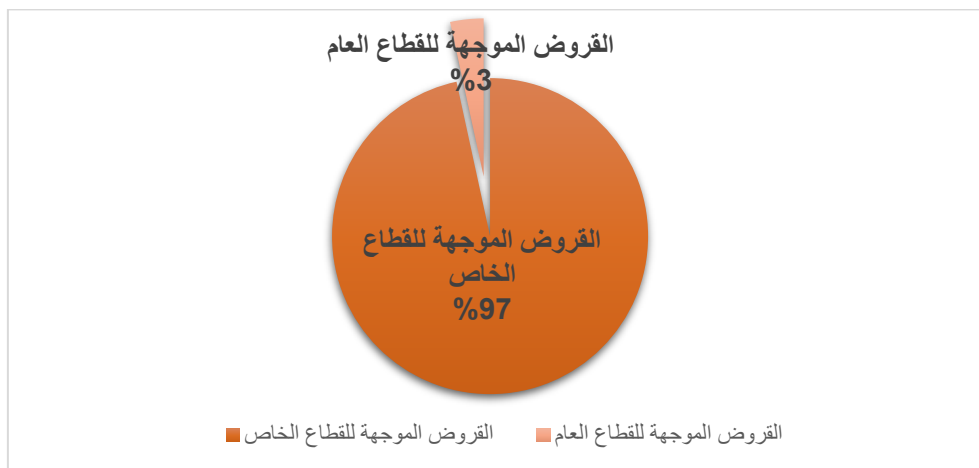
الوحدة: مليون دولار



المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الجدول رقم (12).

من جانب آخر يستحوذ القطاع الخاص شاملا قطاع الأشخاص وقطاع الأعمال 97% من القروض المجمعة في القطاع المصرفي البحريني، مقابل 3% منها الموجهة للقطاع العام متمثلة في قطاع الحكومة (الشكل 30).

الشكل رقم (30): متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع



المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على التقارير السنوية لمصرف البحرين المركزي (2010-2021).

ثانيا: سلطنة عمان

1. لمحة عن الهيكل المصرفي العماني: بلغ عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي العماني 20 مصرفا نهاية سنة 2021، 16 منها مصرفا تقليديا ومصرفين إسلاميين، إضافة لمصرفين متخصصين*، في حين ينقسم القطاع المصرفي العماني لـ 10 مصارف محلية و10 مصارف أجنبية.

الجدول رقم (13): تطور هيكل الجهاز المصرفي العماني للفترة 2016-2021.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنة	
16	16	16	16	16	16	عدد المصارف	تقليدية
463	453	435	449	436	470	عدد الفروع	
2	2	2	2	2	2	عدد المصارف	اسلامية
96	91	84	81	76	70	عدد الفروع	
2	2	2	2	2	2	متخصصة	

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العماني (2016-2021).

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ ثبات تام لعدد المصارف في السلطنة، سواء المصارف التقليدية أو الإسلامية، ويرجع السبب في ذلك للقيود الصارمة التي يفرضها المصرف المركزي على دخول مصارف جديدة في القطاع المصرفي، أما فيما يخص فروعها فنلاحظ ارتفاع مستمر لفروع مؤسسات الصيرفة الإسلامية، عكس فروع المصارف التقليدية التي شهدت تذبذبا في عددها على مر السنوات.

2. تطور الأصول، الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية المجمعة في عمان: يمثل الجدول أدناه تطور الصناعة المصرفية المجمعة في قطر للفترة الممتدة بين 2010-2020.

* يعتبر كل من بنك الإسكان العماني وبنك التنمية العماني بنكان متخصصان في السلطنة وكلاهما مملوكات للحكومة، ويتمثل النشاط الرئيسي لبنك الإسكان العماني في منح القروض الاسكانية الميسرة لمختلف شرائح المجتمع العماني مع النظر إلى ضمان ديمومة قطاع الانشاءات والتنمية في السلطنة، في حين يقوم بنك التنمية العماني بتقديم التمويل للمشروعات التنموية المصنفة ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبرى، ويتضمن ذلك قطاع الزراعة والثروة السمكية والسياحة والتعليم والصحة.

الجدول رقم (14): تطور الأصول، الودائع والقروض المجمعة للقطاع المصرفي العماني للفترة 2010-2021.

الوحدة*: مليون دولار

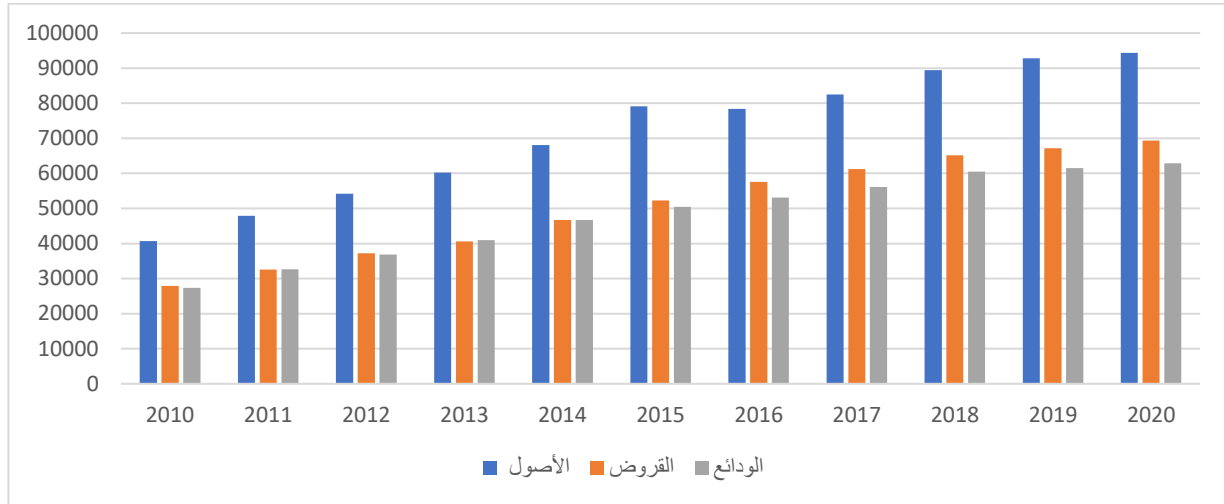
السنة	الأصول	%	الودائع	%	القروض	%
2010	40684,02	-	27343,68	-	27883,18	-
2011	47859,76	17,6	32690,58	19,6	32538,74	16,7
2012	54224,82	13,3	36846,42	12,7	37230,96	14,4
2013	60244,08	11,1	40971,06	11,2	40590,42	9,0
2014	68099,98	13,0	46716,28	14,0	46664,54	15,0
2015	79151,8	16,2	50472,24	8,0	52252,2	12,0
2016	78341,64	-1,0	53101,1	5,2	57539,3	10,1
2017	82488,64	5,3	56081,74	5,6	61215,7	6,4
2018	89422,32	8,4	60463,78	7,8	65149,76	6,4
2019	92796,6	3,8	61508,72	1,7	67159,04	3,1
2020	94327,48	1,6	62830,3	2,1	69357,86	3,3
2021	-	-	-	-	-	-
أدنى قيمة	40684,02	-	27343,68	-	27883,18	-
أعلى قيمة	94327,48	-	62830,3	-	69357,86	-
المتوسط	27539,9	-	18497,40909	-	19495,86364	-

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العماني (2010-2020).

* سعر صرف الريال العماني مقابل الدولار الأمريكي (USD) = 2.5980 (OMR) = 1

الشكل رقم (31): تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي العماني للفترة 2010-2020.

الوحدة: مليون دولار



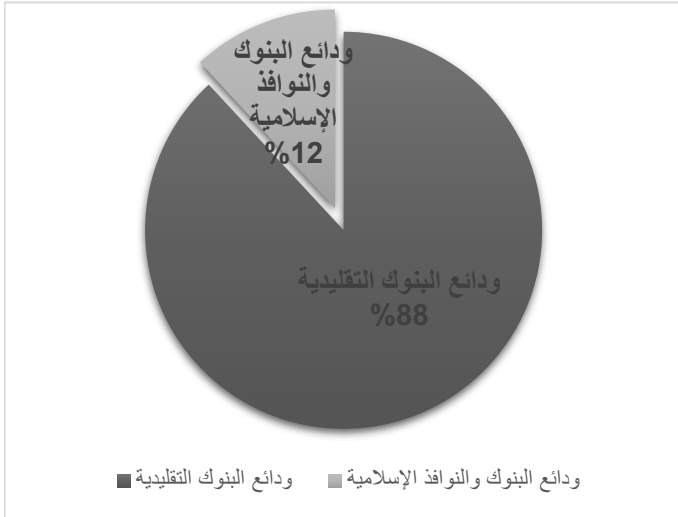
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (14).

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (31) نلاحظ أن القطاع المصرفي العماني حقق نموا كبيرا في الفترة الممتدة بين سنة 2010 إلى سنة 2020، ويشمل هذا النمو المستمر كل من الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض والودائع المجمعة، مع تسجيل تباطؤ لمعدلات النمو في السنوات الأخيرة، والتي تفسر بالجائحة كورونا.

بالنسبة للأصول المصرفية المجمعة فقد شهدت ارتفاعا سنة بعد سنة بمعدلات نمو متفاوتة ماعدا سنة 2016 التي سجلت تراجع طفيف، حيث ارتفعت من حوالي 41 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 94 مليار دولار سنة 2020، أي زيادة بلغت 53 مليار دولار بمعدل نمو 129%. كما ارتفعت الودائع من حوالي 27 مليار دولار إلى حوالي 63 مليار دولار على نفس الفترة بزيادة قدرها 36 مليار دولار؛ أي بمعدل 133%، حيث يجوز القطاع الخاص على متوسط 66% من وداائع القطاع المصرفي العماني، في حين تحوز الحكومة والمؤسسات العمومية على 26% و6% على التوالي، أما غير المقيمين فقد بلغ المتوسط 2% من اجمالي الودائع المجمعة في القطاع (الشكل 32)، من جانب آخر تسيطر المصارف التقليدية على متوسط 88% من وداائع

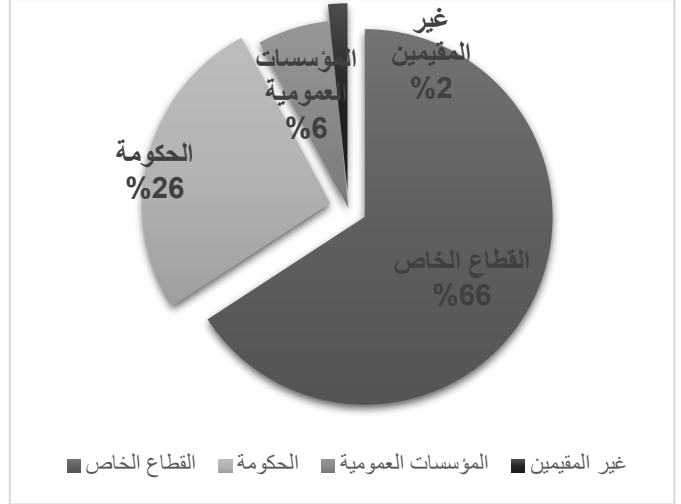
القطاع المصرفي العماني، و12% كودائع لدى المصارف الإسلامية، دون أن ننسى نصيب النوافذ الإسلامية التابعة المصارف التقليدية من هذه النسبة (الشكل 33).

الشكل رقم (33): متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب الجهة



المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العماني (2010-2020).

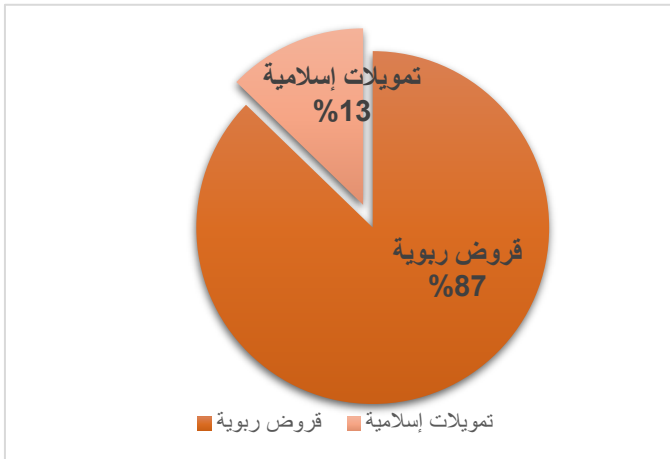
الشكل رقم (32): متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب القطاع



المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العماني (2010-2020).

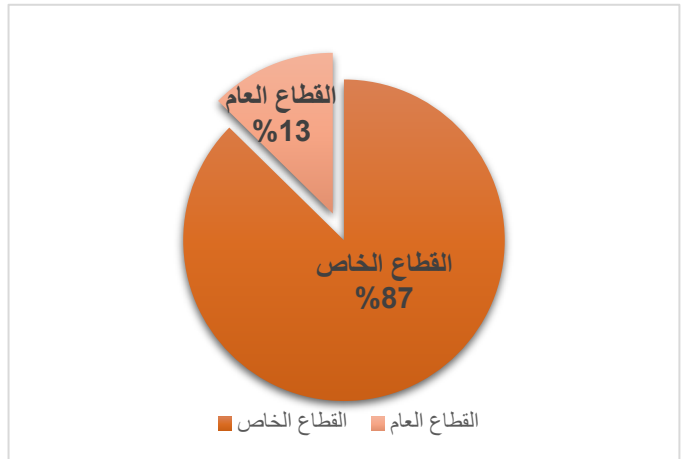
أما فيما يخص القروض المجمعة للقطاع المصرفي العماني فقد ارتفعت من حوالي 28 إلى 69 مليار دولار في سنتي 2010 و2021 على التوالي بمعدلات نمو متفاوتة، حيث بلغت الزيادة 41 مليار دولار بمعدل نمو 146%، والأشكال (34) و(35) أدناه توضح اكتساح متوسط حجم القروض الربوية الممنوحة في القطاع العماني بنسبة 87%، مقابل 13% كتمويلات إسلامية. من جانب آخر سجل القطاع الخاص متوسط نسبة 87% من إجمالي القروض المجمعة في القطاع المصرفي من سنة 2010 إلى 2020، مقابل 13% من القروض الموجهة للقطاع العمومي شاملة كل من الحكومة، المؤسسات العمومية، وكذا القروض الممنوحة لغير المقيمين.

الشكل رقم (35): متوسط القروض الممنوحة والتمويلات الإسلامية



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العماني (2010-2020).

الشكل رقم (34): متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العماني (2010-2020).

البحث الثاني: النصى السوقي للمصارف عينخ الدراسة

سيتم الاعتماد على 48 مصرفاً؛ 25 منها تقليدياً و23 مصرفاً إسلامياً في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، البحرين وسلطنة عمان) في الفترة الممتدة بين (2010-2021)، لمعرفة نصيب كل مصرف من اجمالي الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض والودائع المصرفية.

وتحسب الحصة السوقية للمصارف كما يلي:

الحصة السوقية = قيمة (الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض أو الودائع) لدى المصرف /
(الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض أو الودائع) المجمعة لدى القطاع المصرفي ككل

المطلب الأول: الحصص السوقية للمصارف العاملة في دولتي الإمارات والسعودية

أولاً: الإمارات العربية المتحدة

سيتم اعتماد 10 مصارف كعينة لدراسة السوق المصرفي الإماراتي، مكونة من خمسة مصارف تقليدية (بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبو ظبي التجاري، بنك الشارقة، بنك أبو ظبي الأول وبنك المشرق) إضافة إلى خمس مصارف إسلامية (بنك دبي الإسلامي، بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك رأس الخيمة، بنك الشارقة الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي)، للفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 (انظر الجدول رقم 15).

الجدول رقم (15): متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة

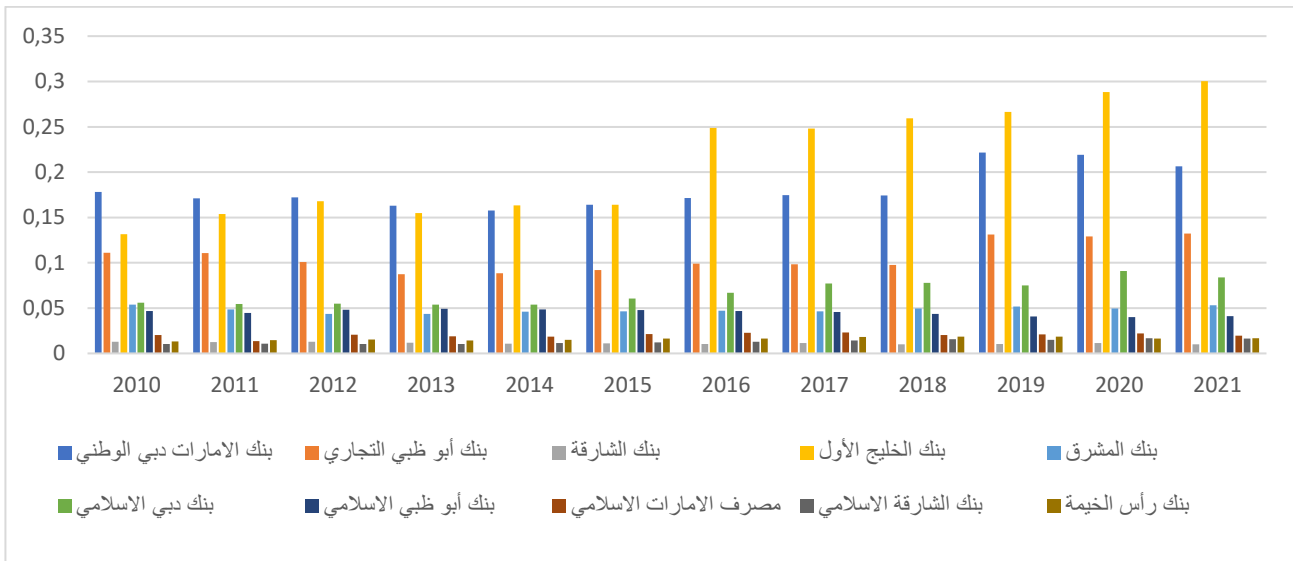
متوسط الحصص السوقية			عينة الدراسة في السوق المصرفي الإماراتي	
الودائع	القروض	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف
0,201	0,199	0,181	E-NBD	بنك الإمارات دبي الوطني
0,104	0,115	0,106	ADCB	بنك أبو ظبي التجاري
0,012	0,010	0,011	BOS	بنك الشارقة
0,211	0,181	0,212	FGB	بنك الخليج الأول
0,047	0,040	0,048	MASQ	بنك المشرق
0,578	0,536	0,559	مجموع الحصص السوقية	
الودائع	التمويلات	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف
0,078	0,072	0,067	DIB	بنك دبي الاسلامي
0,057	0,048	0,045	ADIB	بنك أبو ظبي الاسلامي
0,023	0,019	0,020	EIB	مصرف الإمارات الاسلامي
0,012	0,007	0,012	SIB	بنك الشارقة الاسلامي
0,018	0,018	0,016	RAK	بنك رأس الخيمة
0,189	0,166	0,161	مجموع الحصص السوقية	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

من خلال الجدول رقم (15) والأشكال رقم (36-37-38): نلاحظ حيازة بنك الخليج الأول على ما بين 18% و 21% من اجمالي الأصول، القروض والودائع في القطاع المصرفي الإماراتي، فقد سجل هذا الأخير حصصا سوقية بين 25% و 30% في السنوات بين 2018 و 2021، وتعني هذه الحصص المرتفعة باندماج بنك الخليج الأول وبنك أبو ظبي الوطني سنة 2017. يليه بنك الإمارات دبي الوطني بمتوسط حصص سوقية تتراوح بين 18% و 20% من اجمالي الصناعة المصرفية، فقد حقق أعلى قيمة له سنة 2020 بحصص سوقية تتجاوز 24% لكل من القروض والودائع. في حين بلغ متوسط الحصص السوقية لبنك أبو ظبي

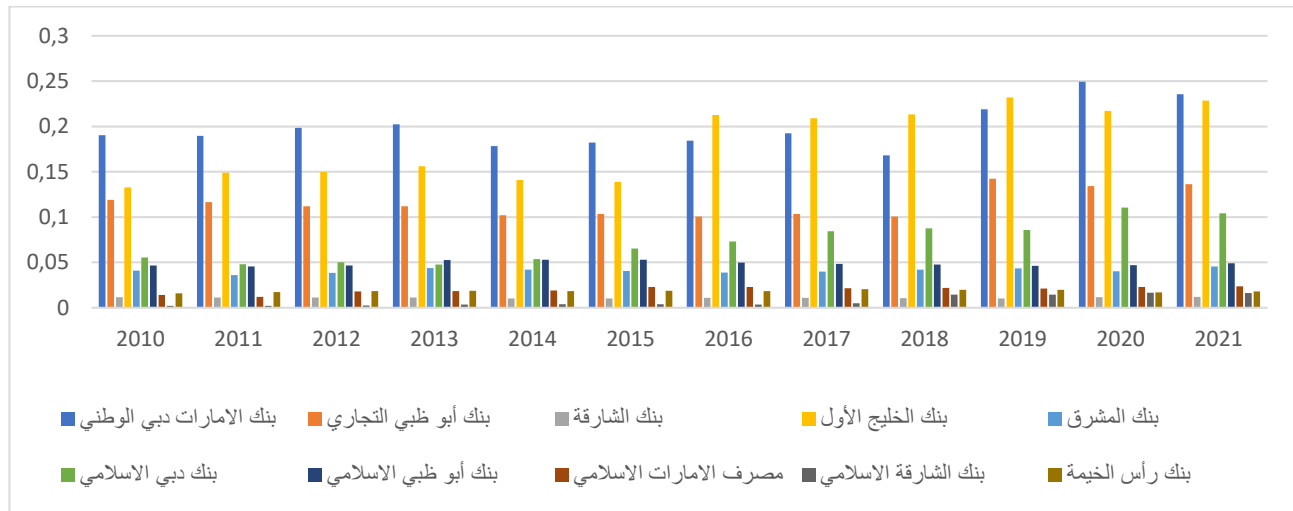
التجاري بين 10% و 12%، وبين 6% و 8% بالنسبة لبنك دبي الإسلامي. أما فيما يخص المصارف الأخرى فقد سجلت حصصا سوقية متفاوتة، صغيرة إلى حد بعيد إذا تم مقارنتها بالمصارف التي سبق ذكرها، فقد تم تسجيل أصغر حصص سوقية بنسب تتراوح بين 0,2% و 1% لبنك الشارقة الإسلامي خلال السنوات الأولى من الدراسة، أما أكبر حصص سوقية فقد تم تسجيلها لبنك المشرق وبنك أبو ظبي الإسلامي سنة 2021 بنسب تتراوح بين 4% و 5%.

الشكل رقم (36): تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



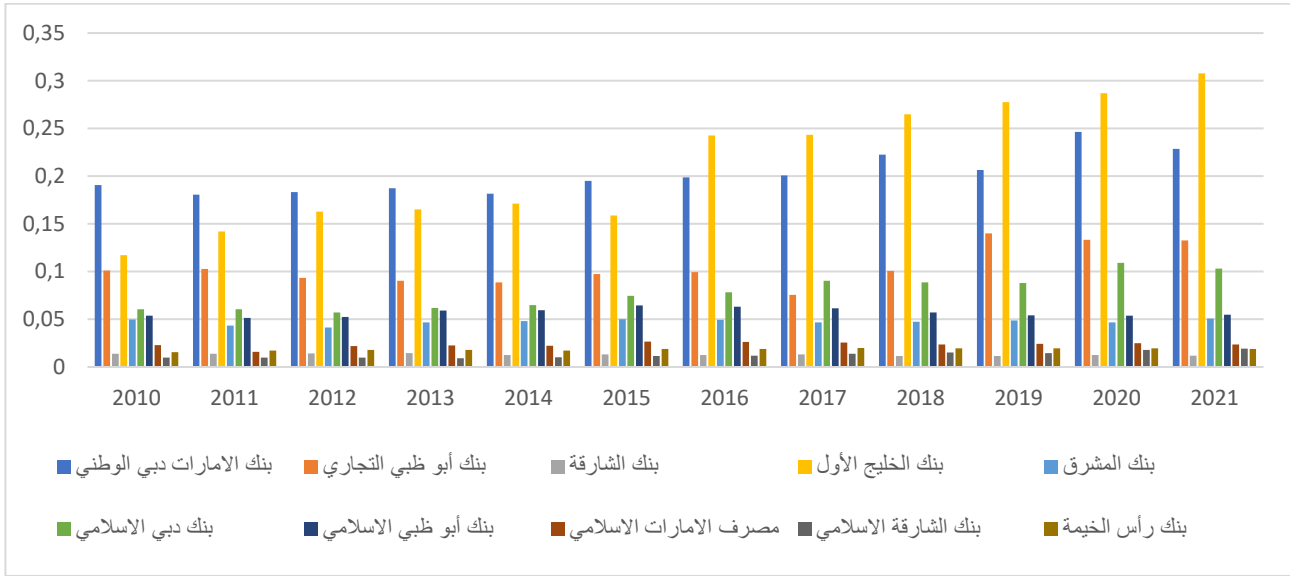
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

الشكل رقم (37): تطور الحصة السوقية للقروض المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

الشكل رقم (38): تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة (2010-2021).

عموما نلاحظ سيطرة المصارف التقليدية على الصناعة المصرفية بصفة عامة، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية لديها حوالي 56% بالنسبة للأصول، 54% بالنسبة للقروض الممنوحة، و58% فيما يخص الودائع المصرفية، مقابل سوى ما بين 16% و17% بالنسبة للأصول والتمويلات، و19% بالنسبة للودائع فيما يخص المصارف الإسلامية.

اما مجملا، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية للأصول 72% لجميع المصارف عينة الدراسة من اجمالي الأصول المصرفية في القطاع المصرفي الإماراتي، 70% من القروض و76% من الودائع المصرفية، مقابل 28%، 30% و24% كحصة سوقية لباقي المصارف في القطاع المصرفي الإماراتي لكل من الأصول، القروض والودائع على الترتيب.

ثانيا: الهلكتة العربية السعودية

سيتم الاعتماد على 9 مصارف كعينة لدراسة السوق المصرفي السعودي، مكونة من خمسة مصارف تقليدية متمثلة في: البنك الأهلي السعودي، البنك الأول، البنك العربي الوطني، بنك الرياض والبنك السعودي البريطاني. إضافة لأربعة مصارف إسلامية متمثلة في: مصرف الراجحي، مصرف الانماء، بنك الجزيرة وبنك البلاد للفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 (انظر الجدول رقم 16).

الجدول رقم (16): متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (2010-2021)
(2021)

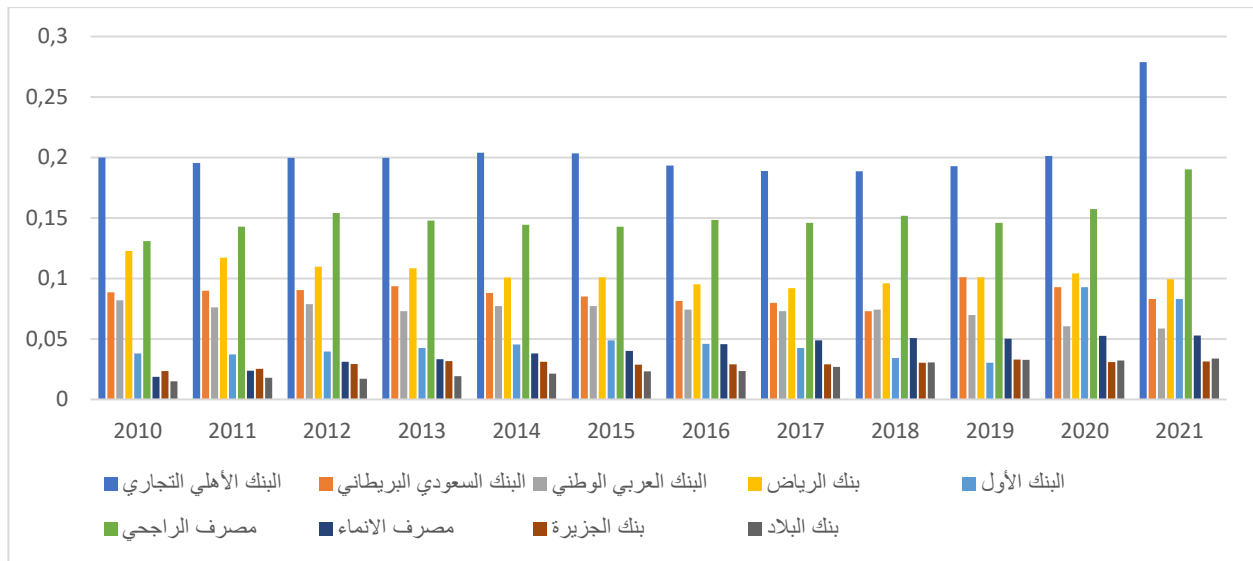
متوسط الحصص السوقية			عينة الدراسة في السوق المصرفي السعودي		
الودائع	القروض	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف التقليدية
0,213	0,153	0,204	SNB	البنك الأهلي التجاري	
0,092	0,076	0,087	SAAB	البنك السعودي البريطاني	
0,080	0,067	0,072	ANB	البنك العربي الوطني	
0,107	0,094	0,103	RIAD	بنك الرياض	
0,044	0,039	0,040	AWAL	البنك الأول	
0,536	0,429	0,506	مجموع الحصص السوقية		
الودائع	التمويلات	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف الاسلامية
0,174	0,151	0,150	ALRAJHI	مصرف الراجحي	
0,041	0,039	0,040	ALINMA	مصرف الانماء	
0,032	0,025	0,029	ALJAZIRA	بنك الجزيرة	
0,027	0,022	0,024	ALBILAD	بنك البلاد	
0,274	0,237	0,243	مجموع الحصص السوقية		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي السعودي (2010-2021).

من خلال الجدول رقم (16) إضافة إلى الأشكال (39-40-41) أدناه، نلاحظ سيطرة البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي) على متوسط حصص بين 15% و 21% من اجمالي كل من الأصول، القروض والودائع في القطاع المصرفي السعودي، حيث تم تسجيل أعلى حصص سوقية سنة 2021 نتيجة اندماج مجموعة سامبا المالية مع البنك الأهلي التجاري، وذلك بأكثر من 27% بالنسبة للأصول والودائع المجمعة، و 19% بالنسبة للقروض الممنوحة، مقابل 20%، 15%، 21% بالنسبة للأصول، القروض والودائع على الترتيب سنة 2020. يليه مصرف الراجحي بمتوسط حصص سوقية تتراوح بين 15% و 17% من اجمالي

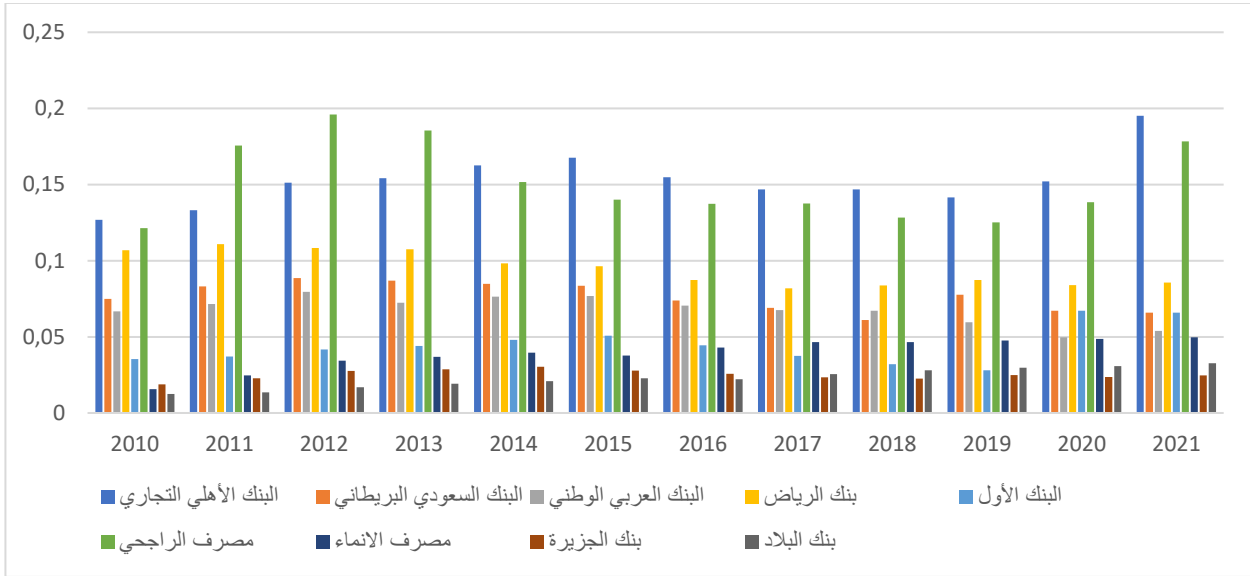
الأصول، التمويلات الممنوحة والودائع المجمعة، حيث حاز هذا الأخير على 19% كأعلى حصة سوقية بالنسبة للأصول سنة 2021، و24% بالنسبة للودائع لنفس السنة، إضافة لـ 20% كأعلى حصة سوقية بالنسبة للتمويلات الممنوحة سنة 2012. في حين بلغ متوسط الحصة السوقية لبنك الرياض بين 9% و10% من إجمالي الصناعة المصرفية ككل، حيث عرف بنك الرياض مستويات ثابتة نسبا للحصص السوقية تتراوح بين 8% و12% على طول فترة الدراسة. كما يحوز البنك السعودي البريطاني على متوسط حصص سوقية تتراوح بين 7% و9%، حيث تعتبر 10% أكبر حصة سوقية بالنسبة للأصول والودائع سجلها هذا المصرف سنة 2019، و8% بالنسبة للقروض الممنوحة في السنوات من 2011 إلى 2015. أما بالنسبة للبنك العربي الوطني فيحوز على متوسط 6% و8% من إجمالي الحصة السوقية للصناعة المصرفية السعودية، فقد حافظ هذا المصرف على هذه الحصة السوقية ليفقد جزءا منها في السنوات الأخيرة، حيث بلغت أدناها 5% بالنسبة للأصول والقروض المجمعة. أما فيما يخص المصارف الأخرى فقد سجلت حصصا سوقية متفاوتة، صغيرة إلى حد ما إذا تم مقارنتها بالمصارف التي سبق ذكرها، فقد تم تسجيل أصغر حصص سوقية بنسب تتراوح بين 1% و3% بالنسبة لبنكي الجزيرة والبلاد على طول فترة الدراسة، في حين عرف البنك الأول ومصرف الإنماء متوسط حصص تتراوح بين 3% و4% من إجمالي الأصول، والقروض والتمويلات الممنوحة، إضافة للودائع المجمعة في القطاع المصرفي السعودي.

الشكل رقم (39): تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



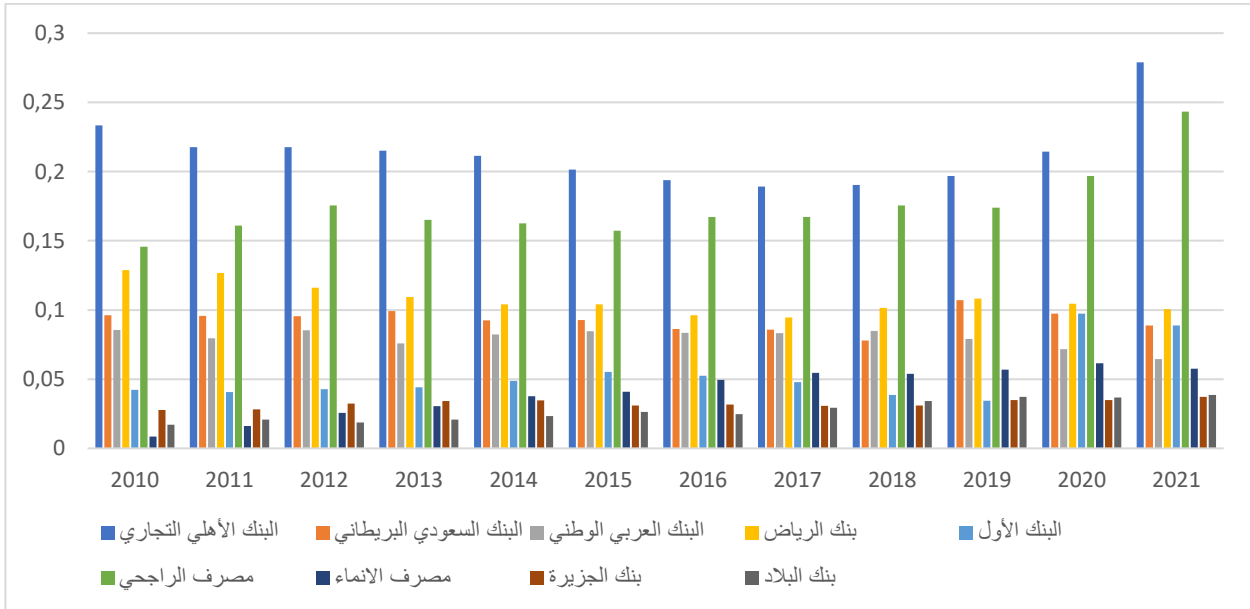
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي السعودي (2010-2021).

الشكل رقم (40): تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي السعودي (2010-2021).

الشكل رقم (41): تطور الحصة السوقية للودائع للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي السعودي (2010-2021).

عموما نلاحظ سيطرة المصارف التقليدية على الصناعة المصرفية بصفة عامة، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية لديها حوالي 51% بالنسبة للأصول، 43% بالنسبة للقروض الممنوحة، و54% فيما يخص الودائع

المصرفية، مقابل سوى 24% بالنسبة للأصول والتمويلات، و27% بالنسبة للودائع فيما يخص المصارف الإسلامية. اما مجملا، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية للأصول 75% لجميع المصارف عينة الدراسة من اجمالي الأصول المصرفية في القطاع المصرفي السعودي، 67% من القروض و81% من الودائع المصرفية، مقابل 25%، 33% و19% كحصة سوقية لباقي المصارف في القطاع المصرفي السعودي لكل من الأصول، القروض والودائع على الترتيب.

الهطلب الثاني: الحصص السوقية للمصارف العاملة في دولتي الكويت وقطر

أولاً: الكويت

سيتم الاعتماد على 9 مصارف كعينة لدراسة السوق المصرفي الكويتي، مكونة من أربعة مصارف تقليدية متمثلة في: بنك الكويت الوطني، البنك التجاري الكويتي، البنك الأهلي الكويتي وبنك برقان. إضافة لخمسة مصارف إسلامية متمثلة في بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربة، البنك الأهلي المتحد وبنك الكويت الدولي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول رقم (17) والأشكال رقم (42-43-44) أدناه: نلاحظ سيطرة بنك الكويت الوطني على متوسط حصص سوقية تراوحت بين 27% و33% من الأصول، القروض والودائع المجمعة في القطاع المصرفي الكويتي، فقد عرف مستويات عالية من الحصص السوقية خاصة في السنوات الأخيرة بحيث سجل 38% 32% 33% كحصة سوقية للأصول، القروض والودائع على الترتيب نهاية 2021، يليه بيت التمويل الكويتي بمتوسط حصص سوقية تتراوح بين 20% و26% من اجمالي الصناعة المصرفية، فقد حقق أعلى حصص سوقية في الفترة ما بين 2012 و2015 بالنسبة للأصول ومختلف التمويلات الإسلامية، والسنوات الأخيرة فيما يخص الودائع المجمعة (29%). في حين حاز بنك برقان على متوسط حصص سوقية بين 8% و10% بحيث سجل سنة 2013 حصص فاقت 12% من اجمالي الأصول والودائع المجمعة، وبنسبة أقل فيما يخص حصة القروض الممنوحة، أما بالنسبة لكل من البنك التجاري الكويتي، البنك الأهلي الكويتي، البنك الأهلي المتحد وبنك بوبيان فقد حازت على متوسط حصص سوقية متقاربة إلى حد كبير تراوحت بين 5% و6% من اجمالي الصناعة المصرفية. في حين تم تسجيل أصغر حصص سوقية لبنك وربة وبنك الكويت الدولي خاصة في السنوات الأولى من الدراسة.

الجدول رقم (17): متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (2010-2021)

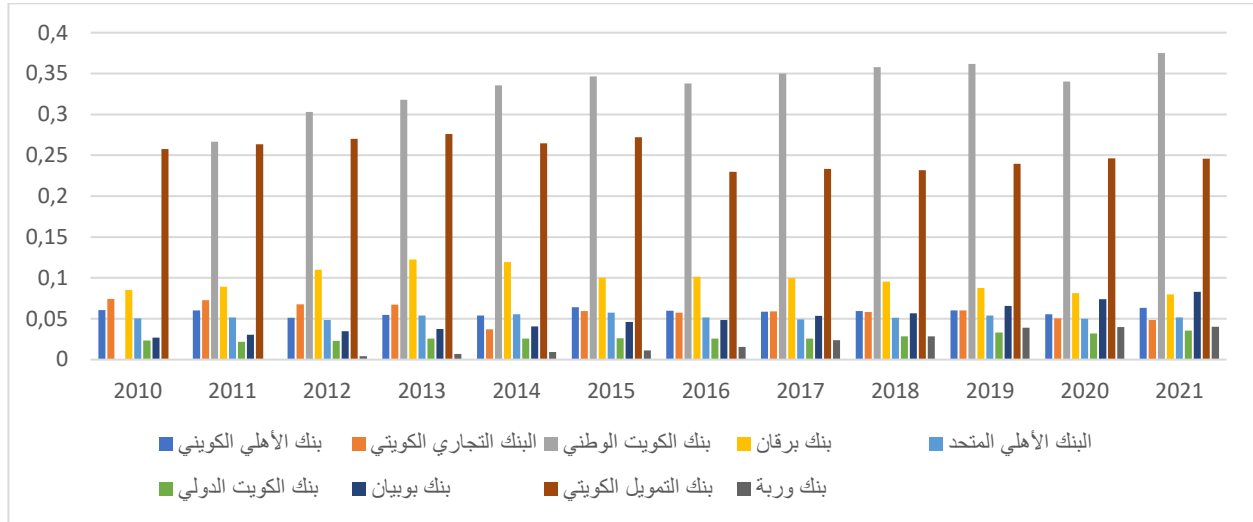
متوسط الحصص السوقية			عينة الدراسة في السوق المصرفي الكويتي		
الودائع	القروض	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف التقليدية
0,289	0,274	0,335	NBK	بنك الكويت الوطني	
0,091	0,079	0,097	BURGAN	بنك برقان	
0,056	0,048	0,059	CBK	البنك التجاري الكويتي	
0,061	0,056	0,058	ABK	البنك الأهلي الكويتي	
0,497	0,457	0,549	مجموع الحصص السوقية		
الودائع	التمويلات	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف الإسلامية
0,263	0,204	0,252	KFH	بيت التمويل الكويتي	
0,054	0,051	0,052	AHLIUNITED	البنك الأهلي المتحد	
0,026	0,026	0,027	KIB	بنك الكويت الدولي	
0,063	0,050	0,049	BOUBYAN	بنك بوبيان	
0,020	0,020	0,021	WARBA	بنك وربة	
0,426	0,351	0,401	مجموع الحصص السوقية		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي الكويتي (2010-2021).

عموما نلاحظ تقارب الحصص السوقية للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، فقد بلغ متوسط الحصص السوقية حوالي 55% بالنسبة للأصول، 46% بالنسبة للقروض الممنوحة، و50% فيما يخص الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف التقليدية، مقابل ما بين 40% و43% بالنسبة للأصول والودائع، و35% بالنسبة للتمويلات فيما يخص المصارف الإسلامية. اما مجملا، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية للأصول 95% لجميع المصارف عينة الدراسة من اجمالي الأصول المصرفية في القطاع المصرفي الكويتي، 81% من

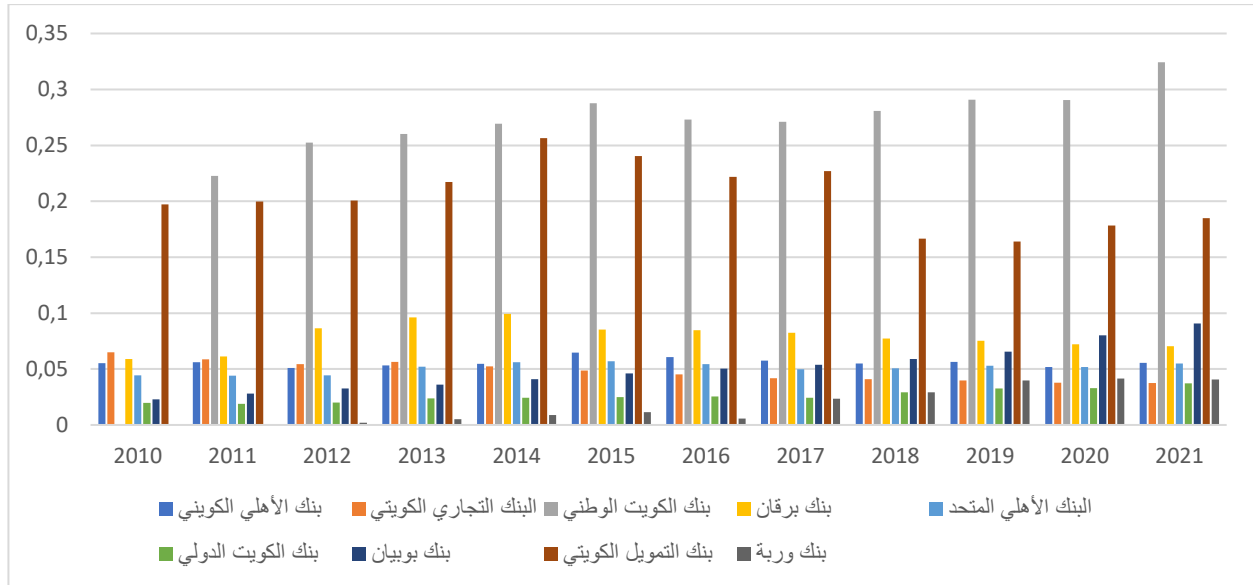
القروض و92% من الودائع المصرفية، مقابل 5%، و19% و8% كحصص سوقية لباقي المصارف في القطاع المصرفي الكويتي لكل من الأصول، القروض والودائع على الترتيب.

الشكل رقم (42): تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



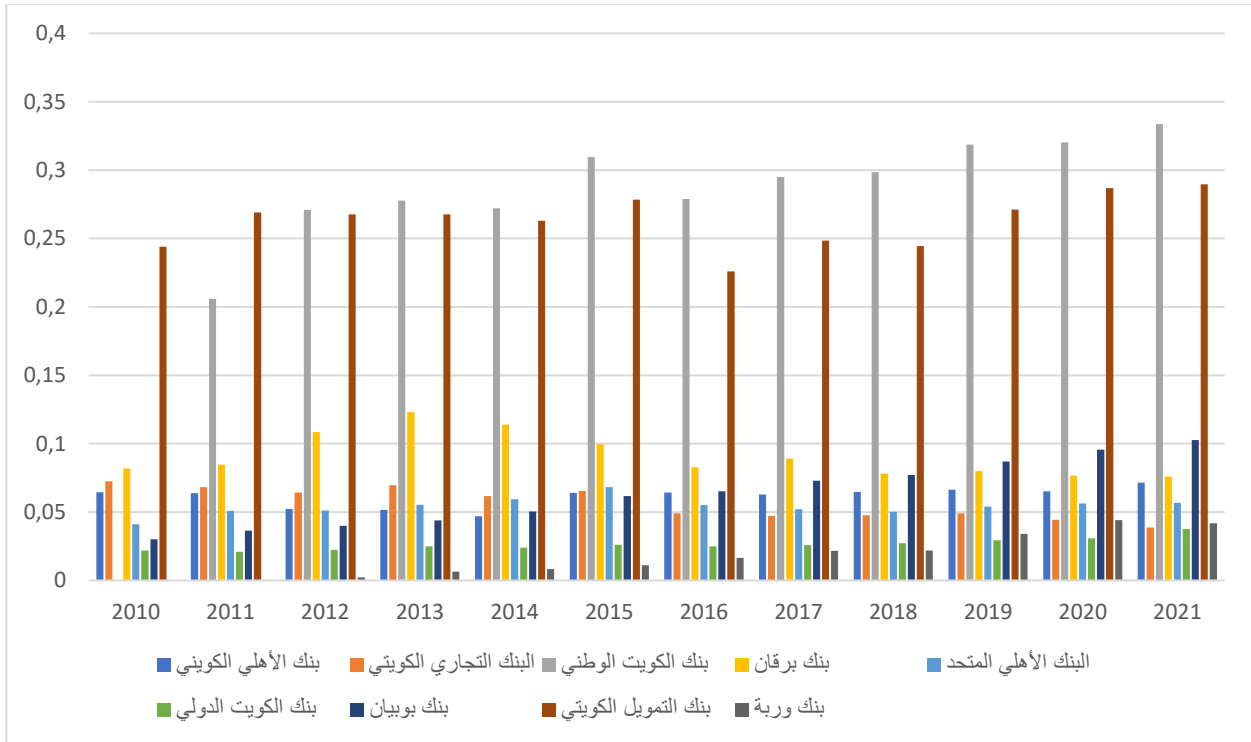
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي الكويتي (2010-2021).

الشكل رقم (43): تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي الكويتي (2010-2021).

الشكل رقم (44): تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي الكوئني (2010-2021).

ثانيا: قطر

سيتم الاعتماد على 7 مصارف كعينة لدراسة السوق المصرفي القطري مكونة من ثلاثة مصارف تقليدية (بنك قطر الوطني، بنك قطر التجاري وبنك الدوحة) إضافة إلى أربعة مصارف إسلامية (بنك قطر الإسلامي، بنك الدخان 'بروة'، بنك قطر الدولي الإسلامي ومصرف الريان) للفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 (انظر الجدول رقم 18).

من خلال الجدول رقم (18) إضافة إلى الأشكال (45-46-47) أدناه، نلاحظ اكتساح وسيطرة بنك قطر الوطني على القطاع المصرفي القطري ككل، بحيث يجوز هذا الأخير على متوسط حصص سوقية تتراوح بين 51% و66% فيما يخص كل من الأصول، القروض والودائع المجمعة، مع تسجيل حصص سوقية قياسية فاقت 88% في السنوات الأخيرة من الدراسة بالنسبة للودائع، يليه بنك قطر التجاري وبنك قطر الإسلامي بمتوسط حصص سوقية تتراوح بين 9% و10%، و2% فقط كحصة سوقية فيما يخص الودائع المجمعة الإسلامية، ثم بعد ذلك بنك الدوحة بمتوسط حصص سوقية تتراوح بين 6% و7% فيما يخص الأصول، القروض والودائع فنلاحظ حيازة هذا المصرف على أعلى حصص سوقية سنة 2010 بنسبة 9% ليفقد جزءا من حصصه مع

مرور السنوات، يليه مصرف الريان بمتوسط حصص سوقية تجاوزت 7% فيما يخص الأصول والتمويلات الإسلامية مع تدهور واضح لحصته السوقية فيما يخص الودائع الإسلامية 0,8%، أما لبنك الدخان وبنك قطر الدولي الإسلامي فتراوحت حصصهم السوقية بالنسبة للأصول ومختلف التمويلات الإسلامية بين 3% و4% دون ذكر حصة الودائع التي تشهد انخفاضا حادا التي لم تتجاوز 1% في معظم سنوات الدراسة.

الجدول رقم (18): متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (2010-2020)

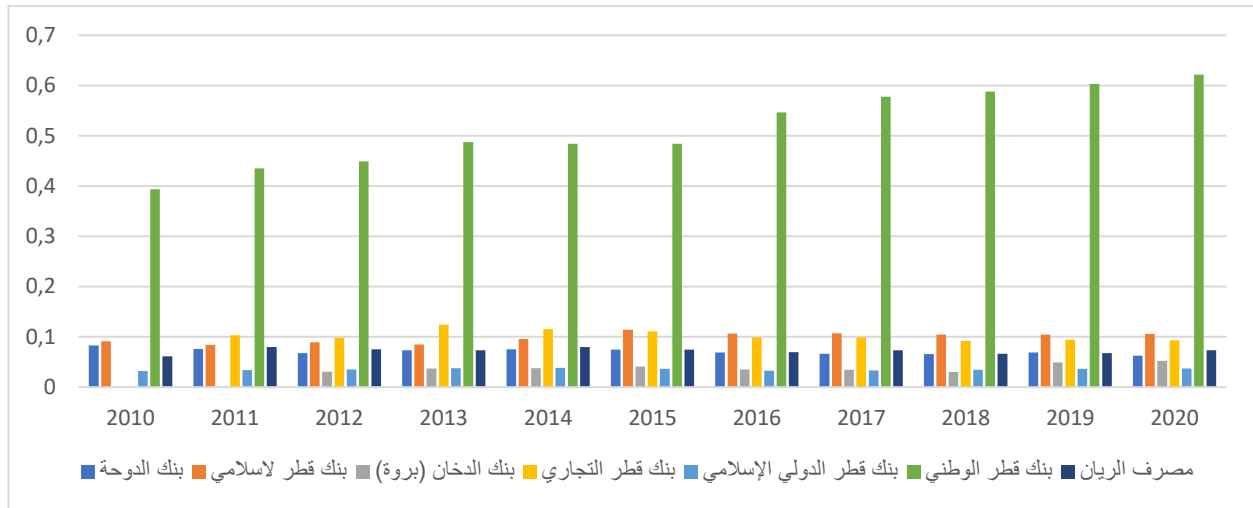
متوسط الحصص السوقية			عينة الدراسة في السوق المصرفي القطري		
الودائع	القروض	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف التقليدية
0,663	0,511	0,515	QNB	بنك قطر الوطني	
0,098	0,089	0,102	CBQ	بنك قطر التجاري	
0,076	0,064	0,071	DOHABANK	بنك الدوحة	
0,837	0,667	0,688	مجموع الحصص السوقية		
الودائع	التمويلات	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف الإسلامية
0,021	0,090	0,098	QIB	بنك قطر الإسلامي	
0,003	0,033	0,038	DUKHAN	بنك الدخان	
0,010	0,029	0,035	QIIB	بنك قطر الدولي الإسلامي	
0,008	0,073	0,072	RAYAN	مصرف الريان	
0,042	0,225	0,243	مجموع الحصص السوقية		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف قطر المركزي (2010-2020).

عموما نلاحظ سيطرة المصارف التقليدية على الحصص السوقية في القطاع المصرفي القطري خاصة الودائع المجمعة، فقد بلغ متوسط الحصص السوقية حوالي 69% بالنسبة للأصول، 67% بالنسبة للقروض الممنوحة، و84% فيما يخص الودائع، مقابل ما بين 22% و24% بالنسبة للأصول ومختلف التمويلات الإسلامية، و4% فقط بالنسبة للودائع في المصارف الإسلامية. اما مجملا، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية للأصول 93%

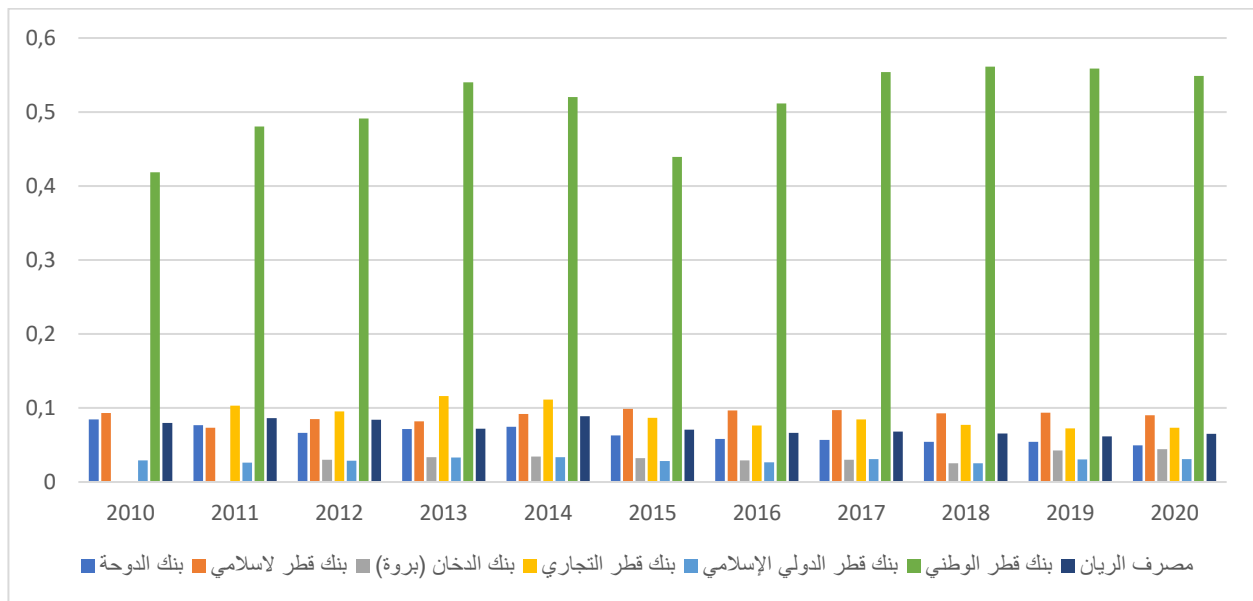
لجميع المصارف عينة الدراسة من اجمالي الأصول المصرفية في القطاع المصرفي القطري، 89% من القروض و88% من الودائع المصرفية، مقابل 7%، 11% و12% كحصة سوقية لباقي المصارف في القطاع المصرفي القطري لكل من الأصول، القروض والودائع على الترتيب.

الشكل رقم (45): تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2020).



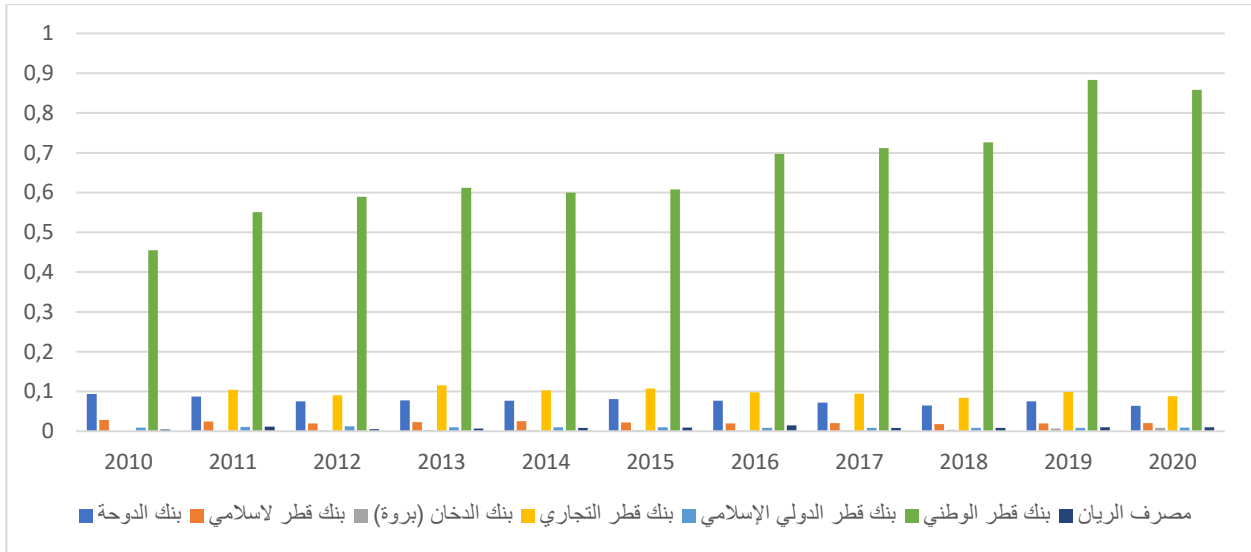
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف قطر المركزي (2010-2020).

الشكل رقم (46): تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2020).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف قطر المركزي (2010-2020).

الشكل رقم (47): تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2020).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف قطر المركزي (2010-2020).

المطلب الثالث: الحصص السوقية للمصارف العاملة في دولتي البحرين وعمان

أولاً: المهلكة البحرينية

سيتم الاعتماد على 6 مصارف كعينة لدراسة السوق المصرفي البحريني، مكونة من ثلاثة مصارف تقليدية متمثلة في: المصرف الأهلي المتحد، بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت. إضافة لثلاثة مصارف إسلامية متمثلة في بنك البحرين الإسلامي، بنك البركة الإسلامي ومصرف السلام، للفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 (انظر الجدول رقم 19).

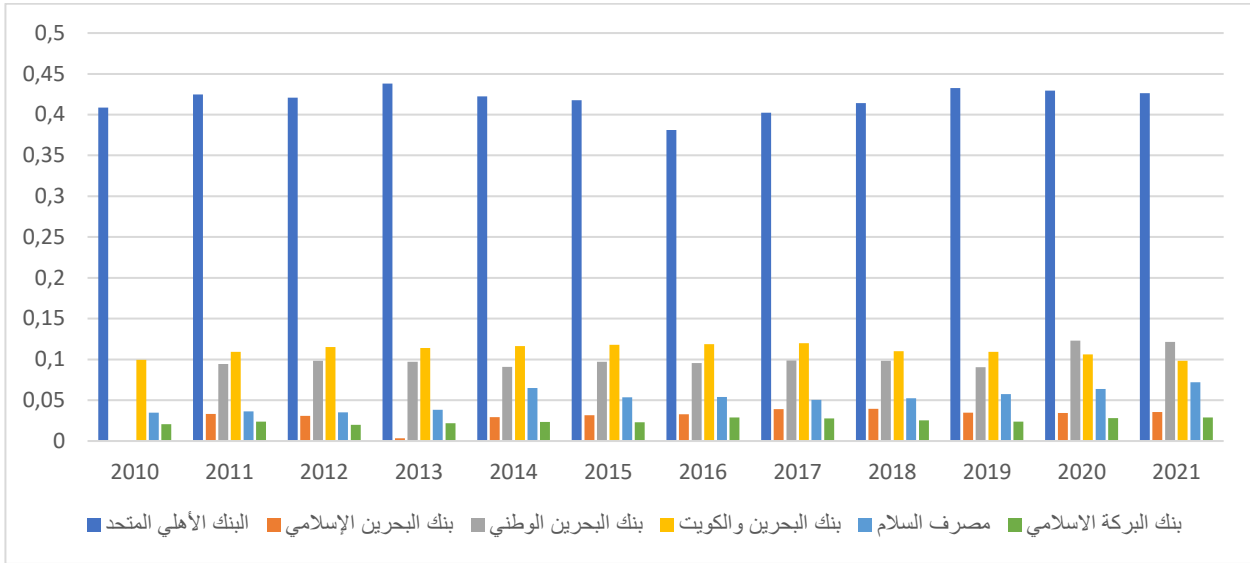
الجدول رقم (19): متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (2010-2021).

متوسط الحصص السوقية			عينة الدراسة في السوق المصرفي البحريني		
الودائع	القروض	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف التقليدية
0,531	0,370	0,418	AHLIUNITED	المصرف الأهلي المتحد	
0,144	0,144	0,100	NBB	بنك البحرين الوطني	
0,146	0,203	0,111	BBK	بنك البحرين والكويت	
0,821	0,717	0,629	مجموع الحصص السوقية		
الودائع	التمويلات	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف
0,008	0,073	0,031	BISB	بنك البحرين الاسلامي	
0,005	0,019	0,024	ALBARAKA	بنك البركة الاسلامي	
0,013	0,080	0,051	ALSALAM	مصرف السلام	
0,026	0,172	0,106	مجموع الحصص السوقية		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف البحرين المركزي (2010-2021).

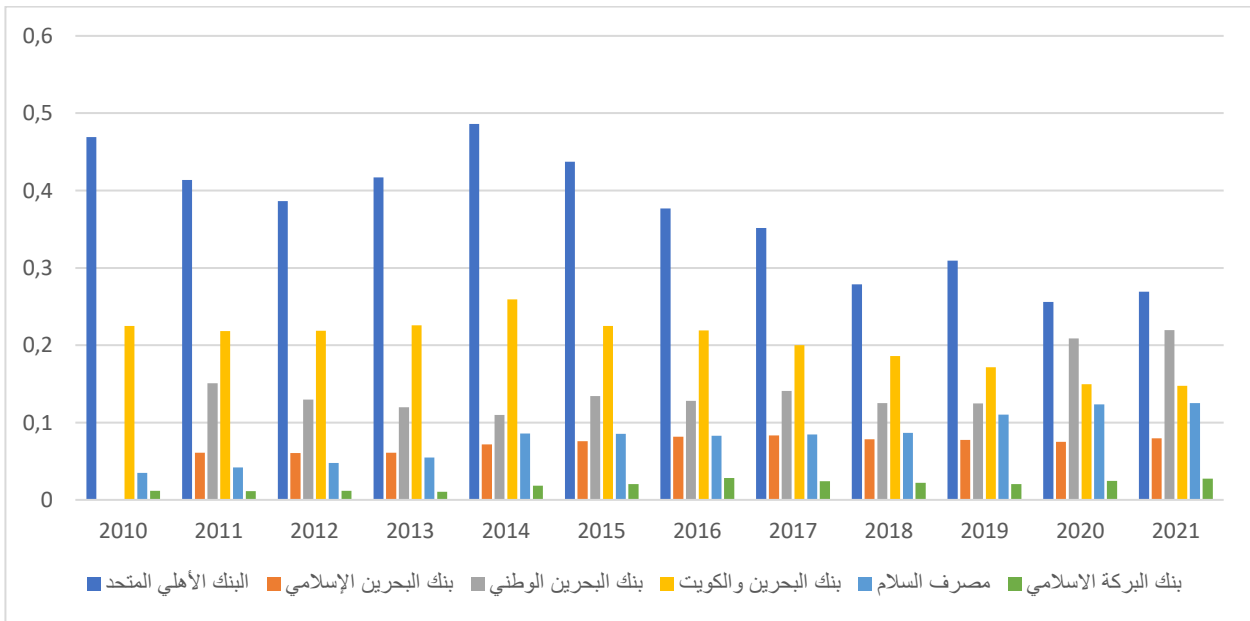
من خلال الجدول رقم (19) والأشكال رقم (48-49-50) أدناه: نلاحظ سيطرة المصرف الأهلي المتحد على متوسط حصص سوقية تراوحت بين 37% و 53% من الأصول، القروض والودائع المجمعة في القطاع المصرفي البحريني، فقد عرف مستويات عالية من الحصص السوقية خاصة حصته من الودائع فقد تجاوزت عتبة 57% في سنتي 2013 و 2020 من اجمالي ودائع القطاع، يليه بنك البحرين والكويت بمتوسط حصص تراوحت بين 11% و 20%، حيث حقق أعلى حصص سوقية في الفترة من 2012 إلى 2017 خاصة حصصه المتعلقة بالقروض الممنوحة، ثم بنك البحرين الوطني بمتوسط حصص سوقية تراوحت بين 10% و 14%، حيث بلغت حصته السوقية سنة 2021 ذروتها (22%) بالنسبة للقروض الممنوحة و 12%، 17% بالنسبة للأصول والودائع على الترتيب، في حين يحوز كل من بنك البحرين الإسلامي وبنك المصرف البركة الإسلامي ومصرف السلام بمجموعة متوسط حصص بين 2% و 17%، حيث تعرف هذه المصارف حصص منخفضة جدا خاصة بالنسبة للودائع..

الشكل رقم (48): تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



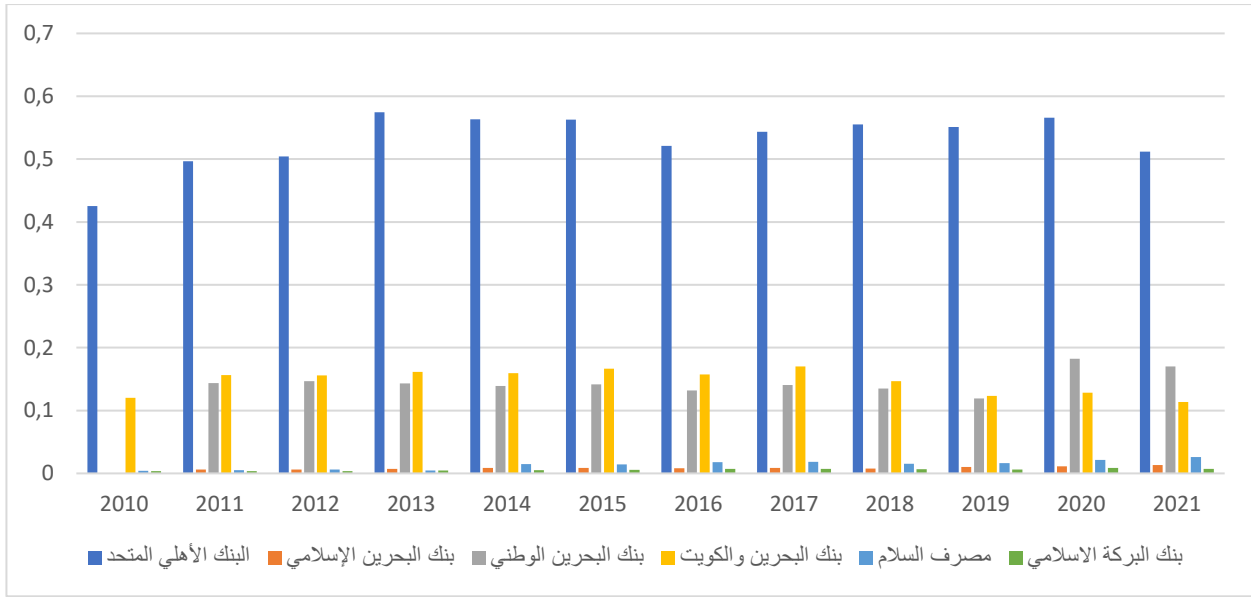
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف البحرين المركزي (2010-2021).

الشكل رقم (49): تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف البحرين المركزي (2010-2021).

الشكل رقم (50): تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2021).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير مصرف البحرين المركزي (2021-2010).

عموما نلاحظ سيطرة المصارف التقليدية على الصناعة المصرفية بصفة عامة، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية لديها حوالي 63% بالنسبة للأصول، و72% بالنسبة للقروض الممنوحة، و82% فيما يخص الودائع المصرفية، مقابل 10%، و17% على نفس الترتيب، و2% فقط بالنسبة للودائع فيما يخص المصارف الإسلامية. اما مجملا، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية للأصول 74% لجميع المصارف عينة الدراسة من اجمالي الأصول المصرفية في القطاع المصرفي البحريني، و89% من القروض و85% من الودائع المصرفية، مقابل 26%، و11% و15% كحصة سوقية لباقي المصارف في القطاع المصرفي البحريني لكل من الأصول، القروض والودائع على الترتيب

ثانيا: سلطنة عمان

سيتم الاعتماد على 7 مصارف كعينة لدراسة السوق المصرفي العماني، مكونة من خمسة مصارف تقليدية متمثلة في: المصرف الوطني العماني، بنك ظفار، بنك صحار، بنك عمان العربي وبنك مسقط. إضافة لمصرفين إسلاميين: بنك العز وبنك نزوى، للفترة الممتدة من 2010 إلى 2020. (انظر الجدول 20).

الجدول رقم (20): متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (2010-2020).
(2020).

متوسط الحصص السوقية			عينة الدراسة في السوق المصرفي العماني		
الودائع	القروض	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	المصارف التقليدية
0,127	0,125	0,117	DHOFAR	بنك ظفار	
0,117	0,120	0,110	NBO	البنك الوطني العماني	
0,084	0,084	0,083	SOHAR	بنك صحار	
0,081	0,072	0,068	OAB	بنك عمان العربي	
0,359	0,366	0,368	MUSCAT	بنك مسقط	
0,768	0,767	0,746	مجموع الحصص السوقية		
الودائع	التمويلات	الأصول	رمز المصرف	اسم المصرف	الاسلامية
0,001	0,009	0,013	ALIZZ	بنك العز	
0,003	0,005	0,019	NIZWA	بنك نزوى	
0,004	0,014	0,032	مجموع الحصص السوقية		

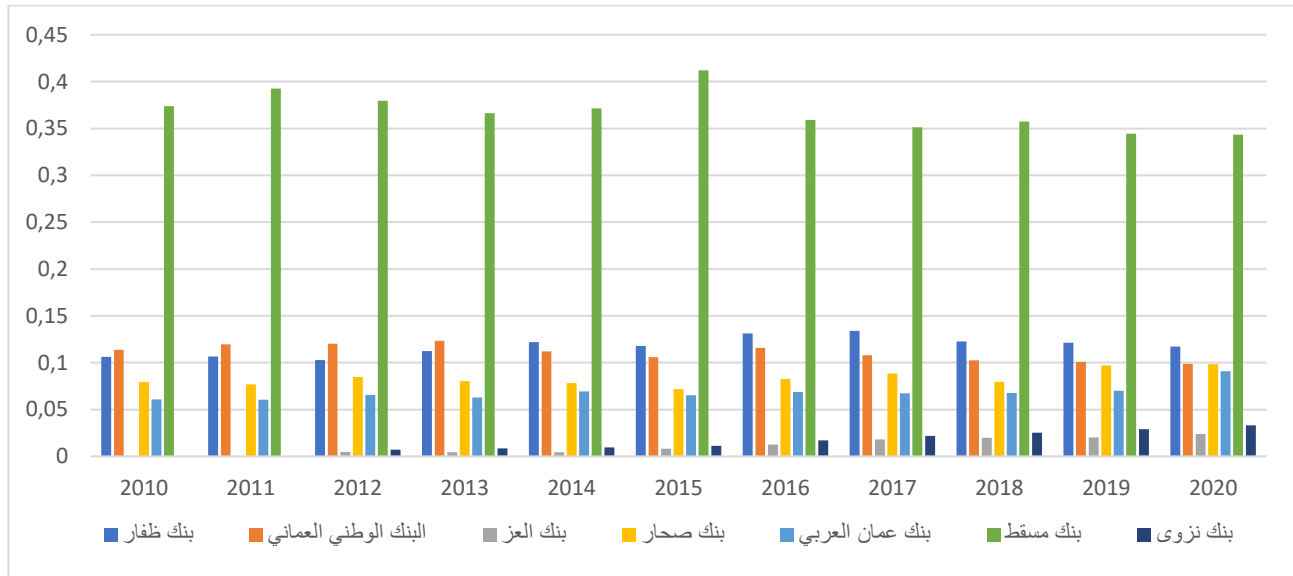
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي العماني (2010-2020).

من خلال الجدول رقم (20) إضافة إلى الأشكال (51-52-53) أدناه، نلاحظ سيطرة بنك مسقط على متوسط حصص 36% من إجمالي كل من الأصول، القروض والودائع في القطاع المصرفي العماني، حيث عرف هذا المصرف حصص عالية على طول فترة الدراسة تجاوزت 41% سنة 2015 بالنسبة للحصة السوقية من الأصول المصرفية، يليه بنك ظفار والمصرف الوطني العماني بمتوسط حصص سوقية متقاربة لحد بعيد تراوحت بين 11% و12%، حيث عرفت الفترة 2016 و2017 تسجيل بنك ظفار لأعلى حصص سوقية فاقت 14% بالنسبة للودائع، وفقده لبعض من حصصه السوقية في السنوات الأخيرة. ثم بعد ذلك بنك صحار وبنك عمان العربي بمتوسط حصص بين 7% و8%، حيث سجل هذين المصرفين أعلى حصص سوقية سنة 2021، ويشمل كل من الأصول، القروض والودائع. من جانب آخر عرف بنك العز وبنك نزوى أدنى متوسط حصص

سوقية في القطاع المصرفي العماني، تراوحت بين 0,1% و2% والتي تعتبر مستويات جد منخفضة إذا تم مقارنتها بباقي المصارف في القطاع.

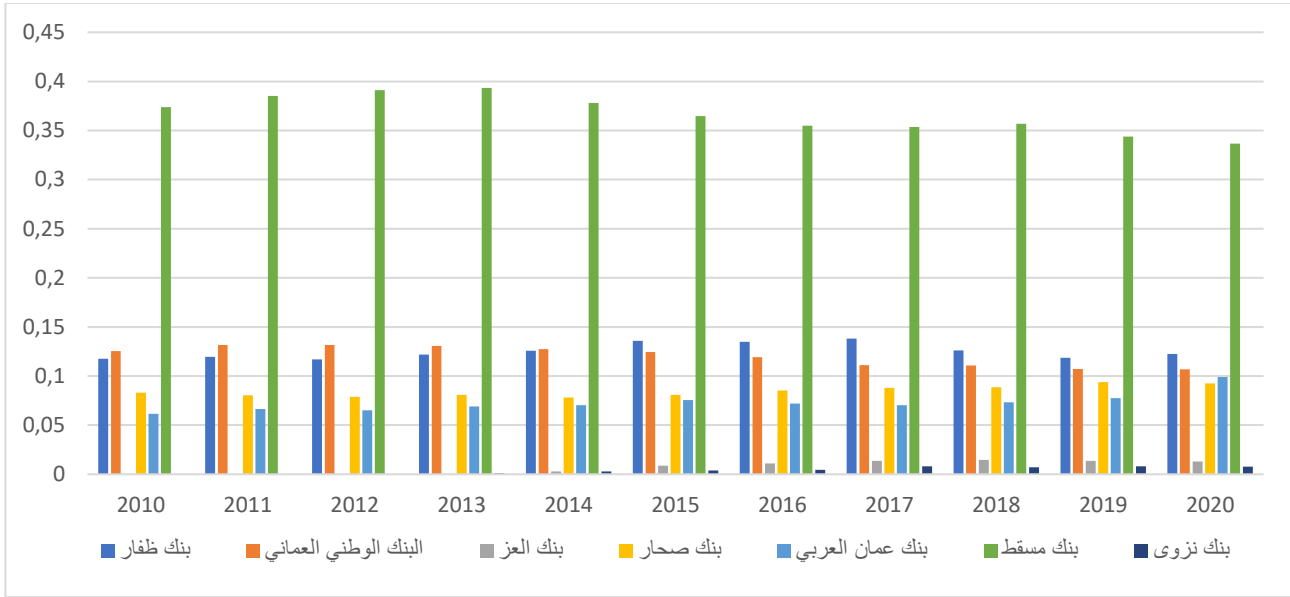
عموما نلاحظ سيطرة المصارف التقليدية على الصناعة المصرفية بصفة عامة، فقد بلغ متوسط الحصص السوقية لديها حوالي 75% بالنسبة للأصول، 77% بالنسبة للقروض الممنوحة والودائع المصرفية، مقابل 3%، 1% و0,4% على نفس الترتيب فيما يخص المصارف الإسلامية. اما مجملا، فقد بلغ متوسط الحصة السوقية للأصول 78% لجميع المصارف عينة الدراسة من اجمالي الأصول والقروض المصرفية في القطاع المصرفي العماني، و77% من الودائع المصرفية، مقابل 22% و23% كحصص سوقية لباقي المصارف.

الشكل رقم (51): تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2020).



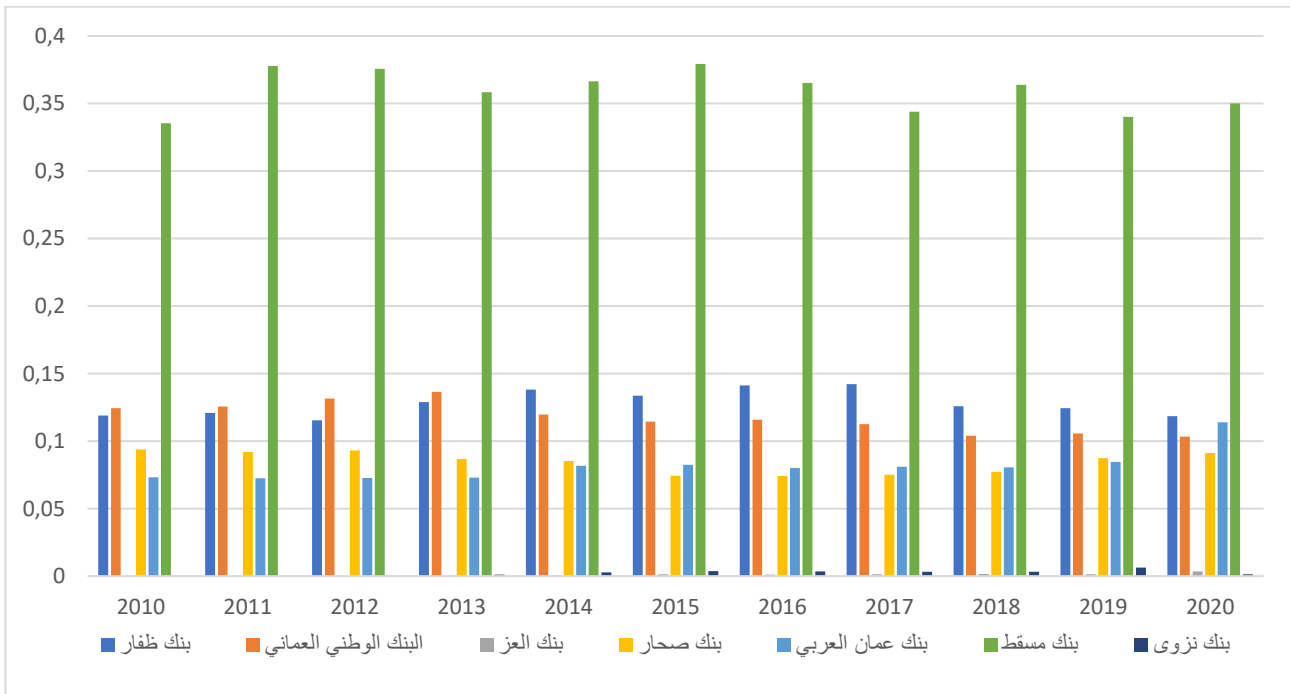
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي العماني (2010-2020).

الشكل رقم (52): تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2020).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي العماني (2010-2020).

الشكل رقم (53): تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة للفترة (2010-2020).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وتقارير البنك المركزي العماني (2010-2020).

البحث الثالث: تركيز الصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي

لحساب تركيز الصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، سوف نستخدم على حساب نسبة تركيز الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض الممنوحة، ونسبة تركيز الودائع المجمعة من خلال نسبة التركيز * (CR₅) ومؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) باعتبارها المؤشرين** الأكثر استخداما في حساب نسب التركيز، حيث سيتم فصل كل دولة وفق المنهجية الآتية:

المطلب الأول: تركيز الصناعة المصرفية في دولتي الإمارات والسعودية

أولاً: الإمارات العربية المتحدة

يعتبر كل من بنك الخليج الأول، بنك دبي الإمارات الوطني، بنك أبو ظبي التجاري، بنك دبي الإسلامي، بنك المشرق، عينة الدراسة لحساب نسب التركيز باعتبارها أكبر المصارف من حيث إجمالي الأصول في القطاع المصرفي الإماراتي.

يمثل الجدول رقم (21) تطور نسب تركيز الصناعة المصرفية للقطاع الإماراتي، وذلك بحساب نسبة تركيز كل من: الأصول، التمويلات الإسلامية/القروض والودائع من خلال نسبة التركيز (CR₅) ومؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2021.

* سيتم اختيار أكبر 5 مصارف من كل قطاع لحساب نسبة التركيز، وذلك لاتفاق العديد من الدراسات حول اختيار عدد المصارف أو المؤسسات (أكبر خمسة مصارف) باعتبارها النتيجة الأكثر تعبيراً عن قياس نسب التركيز، في حين تبقى هذه المسألة اختيارية لكل باحث لا تخضع لأي معايير موضوعية.

** تذكر: تحسب نسبة التركيز CR وفق الصيغة الآتية: $CR_5 = \sum_{i=1}^5 \left(\frac{x_i}{x}\right) = \sum_{i=1}^5 S_i$ ، ويتم حساب مؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) وفق الصيغة:

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2 = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

الجدول رقم (21): نسب التركيز للقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة (2010-2021)

تركيز الودائع		تركيز القروض		تركيز الأصول		السنة
HH _I	CR ₅	HH _I	CR ₅	HH _I	CR ₅	
0,0664	0,5193	0,0727	0,5382	0,0675	0,5308	2010
0,0689	0,5293	0,0753	0,5392	0,0705	0,5388	2011
0,0738	0,5383	0,0784	0,5490	0,0729	0,5393	2012
0,0766	0,5515	0,0820	0,5618	0,0629	0,5024	2013
0,0767	0,5546	0,0668	0,5173	0,0643	0,5089	2014
0,0809	0,5764	0,0691	0,5303	0,0681	0,5272	2015
0,1168	0,6684	0,0962	0,6094	0,1077	0,6332	2016
0,1156	0,6568	0,1002	0,6291	0,1097	0,6443	2017
0,1400	0,7242	0,0931	0,6108	0,1157	0,6589	2018
0,1494	0,7607	0,1311	0,7219	0,1455	0,7458	2019
0,1749	0,8226	0,1413	0,7518	0,1584	0,7768	2020
0,1777	0,8229	0,1391	0,7497	0,1600	0,7755	2021
0,0664	0,5193	0,0668	0,5173	0,0629	0,5024	أدنى قيمة
0,1777	0,8229	0,1413	0,7518	0,1600	0,7768	أعلى قيمة
0,1098	0,6438	0,0954	0,6090	0,1003	0,6152	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب

بالنسبة ل (CR₅) نلاحظ زيادة مستمرة لمستويات التركيز للصناعة المصرفية ككل مع تسجيل انخفاض طفيف في بعض السنوات، ففي الفترة من 2010-2015 فاقت نسب التركيز ككل 50%، لترتفع لأكثر من 60% في الفترة 2016-2017، لتصل في السنوات الأخيرة من الدراسة لذروتها حيث فاقت 70% بالنسبة للأصول والقروض، في حين تجاوزت 80% بالنسبة للودائع. وعليه فإن المصارف الخمسة تسيطر على ما بين 50% و 77% من الأصول المصرفية المجمعة، وبين 51% و 75% من القروض الممنوحة، و 51%، 82% من الودائع المجمعة لسنوات مختلفة لفترة الدراسة.

من خلال نسبة التركيز (CR_5) يمكن القول أن السوق المصرفي الإماراتي يسوده سوق احتكار القلة في السنوات من 2010-2018 لانحصار نسبة التركيز بين 50% و70%، وبين احتكار القلة وسوق الاحتكار التام* في السنوات الأخيرة لانحصار نسبة التركيز بين 70% و100%.

أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) فقد عرف ارتفاعاً مستمراً على طول فترة الدراسة، حيث تراوحت قيمته بين 0,06 و0,1 في السنوات من 2010-2015، الذي يعني وجود تركيز ضعيف بالنسبة لكل من الأصول المجمعة، القروض والودائع وبالتالي منافسة مرتفعة، لترتفع قيمة المؤشر لتتراوح بين 0,1 و0,17 في الفترة بين 2016 و2021 والذي يعني بوجود تركيز متوسط، وبالتالي تعرف الصناعة المصرفية الإماراتية منافسة متوسطة في هذه الفترة.

ثانياً: الهلكة العربية السعودية

سيتم اعتبار كل من البنك الأهلي التجاري، مصرف الراجحي، بنك الرياض، البنك السعودي البريطاني والبنك العربي الوطني كعينة لحساب تركيز الصناعة المصرفية للسوق السعودي باعتبارها أكبر المصارف من حيث الأصول.

الجدول رقم (22): نسب التركيز للقطاع المصرفي السعودي خلال الفترة (2010-2021).

تركيز الودائع		تركيز القروض		تركيز الأصول		السنة
HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	
0,1088	0,6894	0,0523	0,4967	0,0867	0,6242	2010
0,1048	0,6805	0,0728	0,5742	0,0862	0,6214	2011
0,1080	0,6900	0,0872	0,6239	0,0900	0,6326	2012
0,1010	0,6644	0,0825	0,6067	0,0876	0,6225	2013
0,0972	0,6529	0,0721	0,5739	0,0862	0,6140	2014
0,0918	0,6400	0,0699	0,5647	0,0852	0,6095	2015
0,0891	0,6268	0,0609	0,5240	0,0805	0,5924	2016
0,0869	0,6200	0,0564	0,5026	0,0771	0,5796	2017

* نشير إلى أن سوق "بين احتكار القلة والاحتكار التام" ينتج عند انحصار نسب التركيز CR_5 بين 70% و100%، ونعني بذلك سيطرة عدد قليل جداً من المصارف على القطاع المصرفي مقارنة بسوق احتكار القلة العادي (نسب التركيز CR_5 بين 50% و70%).

0,0906	0,6304	0,0532	0,4870	0,0786	0,5834	2018
0,0984	0,6651	0,0529	0,4913	0,0837	0,6104	2019
0,1102	0,6847	0,0562	0,4910	0,0883	0,6159	2020
0,1591	0,7760	0,0844	0,5788	0,1342	0,7103	2021
0,0869	0,6200	0,0523	0,4870	0,0771	0,5796	أدنى قيمة
0,1591	0,7760	0,0872	0,6239	0,1342	0,7103	أعلى قيمة
0,1039	0,6684	0,0668	0,5430	0,0887	0,6181	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب.

يمثل الجدول رقم (22) تطور نسب تركيز الصناعة المصرفية للقطاع السعودي، من خلال حساب نسبة التركيز (CR_5) ومؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI)، لكل من الأصول، القروض والودائع للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2021.

بالنسبة ل (CR_5) نلاحظ ارتفاع نسبي لنسب التركيز في الفترة من 2010 إلى 2012 بمعدلات نمو متفاوتة، حيث تم تسجيل أعلى نسبة تركيز القروض بـ 62% في هذه الفترة. ثم نلاحظ انخفاض مستمر سنة 2013 إلى غاية 2018 حيث عرفت هذه الفترة تسجيل أدنى مستويات نسب التركيز، وذلك لكل من تركيز الأصول، القروض والودائع المجمعة، لترتفع بعد ذلك في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسب التركيز لذروتها سنة 2021 حيث تسيطر المصارف الخمسة محل الدراسة على أكثر من 75% و 77% للأصول والودائع المجمعة على الترتيب.

من خلال نسبة التركيز (CR_5) يمكن القول أن السوق المصرفي السعودي يسوده سوق احتكار القلة لانحصار نسبة التركيز بين 50% و 70%، وبين احتكار القلة وسوق الاحتكار التام سنة 2021 لانحصار نسبة التركيز بين 70% و 100% بالنسبة للأصول والودائع المجمعة.

بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) فقد عرف ارتفاع نسبي مستمر حيث تراوحت قيمته بين 0,05 و 0,1 في السنوات من 2010-2012، الذي يعني وجود تركيز ضعيف بالنسبة لكل من الأصول المجمعة، القروض والودائع وبالتالي منافسة مرتفعة، لتتخفف قيمة المؤشر بعد ذلك في الفترة من 2013 إلى 2020 مع تسجيل أدنى مستويات لهذا المؤشر، أما سنة 2021 فقد عرف هذا المؤشر أعلى مستوياته، فقد

بلغ 0,13 و 0,15 بالنسبة للأصول والودائع المجمعة، والذي يعني بوجود تركيز متوسط، وبالتالي تعرف الصناعة المصرفية السعودية منافسة متوسطة سنة 2021 باستثناء القروض المجمعة.

المطلب الثاني: تركيز الصناعة المصرفية في دولتي الكويت وقطر

أولاً: الكويت

سيتم اعتبار كل من بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي، بنك برقان، البنك التجاري والأهلي الكويتي كعينة لحساب تركيز الصناعة المصرفية للسوق الكويتي باعتبارها أكبر المصارف من حيث الأصول.

الجدول رقم (23): نسب التركيز للقطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة (2010-2021)

تركيز الودائع		تركيز القروض		تركيز الأصول		السنة
HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	
0,1181	0,6690	0,0992	0,5990	0,1539	0,7444	2010
0,1307	0,6917	0,0998	0,5986	0,1572	0,7518	2011
0,1638	0,7640	0,1171	0,6451	0,1842	0,8017	2012
0,1714	0,7897	0,1300	0,6829	0,1996	0,8377	2013
0,1621	0,7573	0,1539	0,7322	0,2009	0,8102	2014
0,1917	0,8170	0,1544	0,7267	0,2119	0,8423	2015
0,1422	0,7008	0,1367	0,6855	0,1841	0,7863	2016
0,1629	0,7427	0,1367	0,6795	0,1940	0,8011	2017
0,1614	0,7334	0,1172	0,6202	0,1978	0,8027	2018
0,1883	0,7851	0,1219	0,6264	0,2032	0,8095	2019
0,1969	0,7932	0,1255	0,6306	0,1887	0,7737	2020
0,2077	0,8096	0,1488	0,6726	0,2138	0,8124	2021
0,1181	0,6690	0,0992	0,5986	0,1539	0,7444	أدنى قيمة
0,2077	0,8170	0,1544	0,7322	0,2138	0,8423	أعلى قيمة
0,1664	0,7545	0,1284	0,6583	0,1908	0,7978	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب.

يمثل الجدول رقم (23) تطور نسب تركيز الصناعة المصرفية للقطاع الكويتي، من خلال حساب نسبة التركيز (CR_5) ومؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI)، لكل من الأصول، القروض والودائع للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2021.

بالنسبة ل (CR_5) نلاحظ ارتفاع مستمر لنسب التركيز في الفترة من 2010 إلى 2015 بمعدلات نمو متفاوتة، ويشمل هذا التزايد كل من الأصول، القروض والودائع، حيث عرفت هذه الفترة أدنى مستويات نسب التركيز في السنوات الأولى، لتصل إلى ذروتها سنة 2014 بنسبة 73% بالنسبة للقروض، و84% بالنسبة للأصول، و82% بالنسبة للودائع سنة 2015، لتشهد بعدها تذبذب في تركيز الصناعة المصرفية ككل، ثم ترتفع من جديد في السنوات الأخيرة من الدراسة. وعليه تسيطر المصارف الخمسة محل الدراسة سنة 2021 على 81% من الأصول والودائع المجمعة في القطاع المصرفي الكويتي، و67% من القروض الممنوحة.

يسود السوق المصرفي الكويتي بين سوق احتكار القلة وسوق الاحتكار التام لانحصار نسبة التركيز بين 70% و100% بالنسبة للأصول والودائع المجمعة، وسوق احتكار القلة فيما يخص القروض الممنوحة.

أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) فقد عرف ارتفاعا مستمرا في الفترة من 2010 إلى 2015 بحيث شهد هذا المؤشر أعلى مستوياته فقد بلغ 0,21 بالنسبة للأصول و0,19 بالنسبة للودائع إضافة إلى 0,15 بالنسبة للقروض سنة 2015، الأمر الذي يدل على وجود تركيز عالي (منافسة منخفضة)، وتركيز متوسط فيما يخص سوق القروض الممنوحة، لينخفض بعد ذلك قيمة المؤشر نسبيا ثم يعاود الارتفاع في السنوات الأخيرة خاصة سنة 2021. عموما يعرف السوق المصرفي الكويتي تركيزا عاليا فيما يخص الأصول والودائع المجمعة (منافسة منخفضة)، وتركيز متوسط فيما يخص سوق القروض الممنوحة (منافسة متوسطة) في الفترة الأخيرة من الدراسة.

ثانيا: قطر

سيتم اعتبار كل من بنك قطر الوطني، بنك قطر التجاري، بنك قطر الإسلامي، بنك الدوحة ومصرف الريان كعينة لحساب تركيز الصناعة المصرفية للسوق القطري باعتبارها أكبر المصارف من حيث الأصول.

الجدول رقم (24): نسب التركيز للقطاع المصرفي القطري خلال الفترة (2010-2020).

تركيز الودائع		تركيز القروض		تركيز الأصول		السنة
HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	
0,2277	0,6861	0,2082	0,7796	0,1846	0,7326	2010
0,3222	0,7783	0,2603	0,8203	0,2190	0,7782	2011
0,3618	0,7803	0,2693	0,8222	0,2297	0,7799	2012
0,3943	0,8342	0,3221	0,8816	0,2709	0,8433	2013
0,3764	0,8116	0,3048	0,8871	0,2687	0,8497	2014
0,3879	0,8274	0,2193	0,7585	0,2708	0,8589	2015
0,5016	0,9049	0,2848	0,8093	0,3296	0,8903	2016
0,5206	0,9062	0,3312	0,8606	0,3646	0,9232	2017
0,5393	0,9019	0,3372	0,8516	0,3733	0,9158	2018
0,5761	0,9155	0,3331	0,8408	0,3930	0,9389	2019
0,5487	0,9002	0,3214	0,8273	0,4156	0,9567	2020
-	-	-	-	-	-	2021
0,2277	0,6861	0,2082	0,7585	0,1846	0,7326	أدنى قيمة
0,5761	0,9155	0,3372	0,8871	0,4156	0,9567	أعلى قيمة
0,4324	0,8406	0,2902	0,8308	0,3018	0,8607	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب.

يمثل الجدول رقم (24) تطور نسب تركيز الصناعة المصرفية للقطاع القطري، من خلال حساب نسبة التركيز (CR₅) ومؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI)، لكل من الأصول، القروض والودائع للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2020.

بالنسبة لـ (CR₅) نلاحظ ارتفاع مستمر لنسب التركيز بمعدلات نمو متفاوتة، ويشمل هذا التزايد كل من الأصول، القروض والودائع، مع تسجيل انخفاض طفيف لهذه النسب في فترات مختلفة من الدراسة، حيث عرفت السنوات الأولى مستويات أقل ارتفاعاً مقارنة بالسنوات الأخيرة فيما يخص نسب التركيز، فنلاحظ سيطرة

المصارف الخمسة محل الدراسة على 96% من الأصول المصرفية، 83% من القروض الممنوحة و90% من الودائع المجمعة سنة 2020 بالنسبة لأجمالي الصناعة المصرفية القطرية.

يسود السوق المصرفي القطري بين سوق احتكار القلة وسوق الاحتكار التام* لانحصار نسبة التركيز بين 70% و100% بالنسبة للأصول، القروض والودائع المجمعة.

أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) فقد عرف ارتفاعا مستمرا على طول فترة الدراسة، حيث بلغ مستويات عالية جدا خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة بالنسبة للودائع حيث تجاوزت قيمة المؤشر 0,57 سنة 2019 وهي قيمة كبيرة جدا إذا تم مقارنتها مع 0,18. عموما يعرف السوق المصرفي القطري مستويات عالية من التركيز (منافسة منخفضة جدا) ويشمل ذلك كل الصناعة المصرفية على طول فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تركيز الصناعة المصرفية في دولتي البحرين وعمان

أولاً: المهلكة البحرينية

سيتم اعتبار كل من المصرف الأهلي المتحد، بنك البحرين الوطني، بنك البحرين والكويت، مصرف السلام وبنك البحرين الإسلامي كعينة لحساب تركيز الصناعة المصرفية للسوق البحريني باعتبارها أكبر المصارف من حيث الأصول.

* نذكر إلى أن سوق "بين احتكار القلة والاحتكار التام" ينتج عند انحصار نسب التركيز CR₅ بين 70% و100%؛ ونعني بذلك سيطرة عدد قليل جدا من المصارف على القطاع المصرفي مقارنة بسوق احتكار القلة العادي (نسب التركيز CR₅ بين 50% و70%).

الجدول رقم (25): نسب التركيز للقطاع المصرفي البحريني خلال الفترة (2010-2021).

تركيز الودائع		تركيز القروض		تركيز الأصول		السنة
HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	
0,2158	0,6996	0,2983	0,9407	0,1880	0,6702	2010
0,2916	0,8079	0,2471	0,8858	0,2038	0,6979	2011
0,3001	0,8190	0,2198	0,8431	0,2024	0,7007	2012
0,3770	0,8915	0,2460	0,8782	0,2159	0,6910	2013
0,3624	0,8850	0,3281	0,9545	0,2054	0,7240	2014
0,3650	0,8942	0,2729	0,9574	0,2017	0,7179	2015
0,3139	0,8363	0,2200	0,8885	0,1726	0,6819	2016
0,3444	0,8813	0,1978	0,8611	0,1902	0,7109	2017
0,3481	0,8600	0,1415	0,7548	0,1977	0,7142	2018
0,3333	0,8200	0,1589	0,7934	0,2119	0,7246	2019
0,3706	0,9092	0,1523	0,8127	0,2162	0,7567	2020
0,3049	0,8351	0,1643	0,8406	0,2124	0,7530	2021
0,2158	0,6996	0,1415	0,7548	0,1726	0,6702	أدنى قيمة
0,3770	0,9092	0,3281	0,9574	0,2162	0,7567	أعلى قيمة
0,3273	0,8449	0,2206	0,8676	0,2015	0,7119	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب.

يمثل الجدول رقم (25) تطور نسب تركيز الصناعة المصرفية للقطاع المصرفي البحريني، من خلال حساب نسبة التركيز (CR₅) ومؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI)، لكل من الأصول، القروض والودائع للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2021.

بالنسبة لـ (CR₅) نلاحظ ارتفاع مستمر لنسب التركيز في الفترة من 2010 إلى 2015، ويشمل هذا التزايد كل من الأصول، القروض والودائع، حيث عرفت القروض مستويات قياسية من نسب التركيز (95% سنتي 2014-2015)، لتتخفف بعدها سنة 2016 ثم تعاود الارتفاع مجدداً إلى نهاية فترة الدراسة، حيث

شهدت نسب تركيز الأصول والودائع في هذه الفترة ذروتها، أي أن المصارف الخمسة عينة الدراسة تسيطر على أكثر من 75% من إجمالي الأصول، و90% من الودائع في القطاع المصرفي البحريني.

من خلال نسبة التركيز (CR_5) يمكن القول أن السوق المصرفي البحريني بين احتكار القلة وسوق الاحتكار التام 70% و100%.

أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) فقد شهد مستويات قياسية خاصة المتعلقة بالودائع، كما نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر أقل من 0,18 في السنوات من 2018 إلى 2021 الخاصة بالقروض، عموماً يعرف السوق المصرفي البحريني مستويات عالية من التركيز (منافسة منخفضة جداً)، ويشمل ذلك كل الصناعة المصرفية باستثناء الفترة من 2018 إلى 2021 التي عرفت تركيز متوسط (منافسة متوسطة) في سوق القروض الممنوحة.

ثانياً: سلطنة عمان

سيتم اعتبار كل من بنك مسقط، بنك ظفار، البنك الوطني العماني، بنك صحار وبنك عمان العربي كعينة لحساب تركيز الصناعة المصرفية للسوق العماني باعتبارها أكبر المصارف من حيث الأصول.

يمثل الجدول رقم (26) تطور نسب تركيز الصناعة المصرفية للقطاع العماني، من خلال حساب نسبة التركيز (CR_5) ومؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI)، لكل من الأصول، القروض والودائع للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2020.

الجدول رقم (26): نسب التركيز للقطاع المصرفي العماني خلال الفترة (2010-2020).

تركيز الودائع		تركيز القروض		تركيز الأصول		السنة
HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	HH ₁	CR ₅	
0,1562	0,7455	0,1800	0,7615	0,1741	0,7345	2010
0,1868	0,7885	0,1908	0,7831	0,1894	0,7560	2011
0,1857	0,7883	0,1945	0,7840	0,1804	0,7526	2012
0,1764	0,7832	0,1980	0,7958	0,1724	0,7453	2013
0,1815	0,7911	0,1860	0,7796	0,1763	0,7531	2014
0,1871	0,7842	0,1792	0,7815	0,2043	0,7726	2015
0,1786	0,7766	0,1710	0,7666	0,1711	0,7571	2016
0,1634	0,7550	0,1692	0,7612	0,1654	0,7490	2017
0,1715	0,7514	0,1686	0,7553	0,1641	0,7295	2018
0,1570	0,7420	0,1585	0,7408	0,1577	0,7333	2019
0,1685	0,7768	0,1582	0,7578	0,1593	0,7487	2020
-	-	-	-	-	-	2021
0,1562	0,7420	0,1582	0,7408	0,1577	0,7295	أدنى قيمة
0,1871	0,7911	0,1980	0,7958	0,2043	0,7726	أعلى قيمة
0,1739	0,7711	0,1776	0,7697	0,1740	0,7483	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب.

بالنسبة لـ (CR₅) نلاحظ تذبذب طفيف لنسب التركيز، تراوحت بين 72% و 79% على طول فترة الدراسة وتشمل كل من الأصول والقروض والودائع، حيث شهدت الفترة 2013 و 2014 أعلى مستويات لنسب التركيز.

من خلال نسبة التركيز (CR_5) يمكن القول أن السوق المصرفي العماني يسوده بين احتكار القلة وسوق الاحتكار التام* لانحصار نسبة التركيز بين 70% و 100% على طول فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال (HHI) فيمكن تقسيم تركيز الصناعة المصرفية العمانية لفترتين: من 2010 إلى 2016 فقد شهد السوق المصرفي العماني مستويات عالية من التركيز (منافسة منخفضة)، ويشمل ذلك كل الصناعة المصرفية، أما ابتداء من سنة 2017 إلى نهاية فترة الدراسة فقد شهدت مستويات متوسطة من التركيز (منافسة متوسطة).

خلاصة الفصل:

من خلال اسقاط مختلف المفاهيم المتعلقة بهيكل السوق على ستة أسواق مصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، خلص الفصل للنتائج التالية:

- يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى من حيث اجمالي الأصول والوساطة المالية المجمعة، تليها السعودية ثم قطر ثم الكويت ثم البحرين ثم سلطنة عمان، في حين تعتبر قطر الأكبر نموا في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الصناعة المصرفية؛
- يعتبر القطاع المصرفي البحريني الأكثر تركيزا بالنسبة للوساطة المالية (التمويلات الإسلامية/القروض الممنوحة والودائع)، تليها قطر ثم عمان ثم الكويت ثم الإمارات والسعودية، وبالتالي يعتبر هذا الترتيب من القطاع الأقل منافسة إلى الأكثر؛

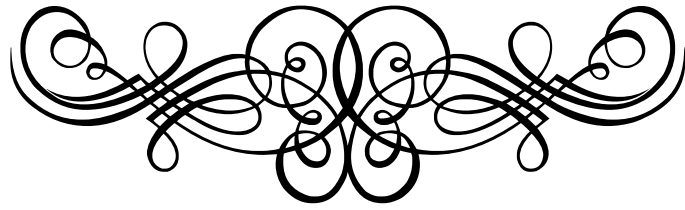
* نذكر أن سوق "بين احتكار القلة والاحتكار التام" ينتج عند انحصار نسب التركيز CR_5 بين 70% و 100%؛ ونعني بذلك سيطرة عدد قليل جدا من المصارف على القطاع المصرفي مقارنة بسوق احتكار القلة العادي (نسب التركيز CR_5 بين 50% و 70%).

- يتميز القطاع المصرفي البحريني والقطري بمستويات عالية من التركيز (منافسة منخفضة جدا) وصلت الى مستويات مفرطة، في حين يشهد القطاع الإماراتي، السعودي، الكويتي والعماني نسب تركيز متوسطة (منافسة متوسطة)؛
- يسيطر القطاع الخاص على نسبة القروض والتمويلات الإسلامية الممنوحة وكذا الودائع المجمعة، إذا تمت مقارنته مع القطاع العمومي، حيث يشمل كل دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تأثر القطاع المصرفي الإماراتي، الكويتي، البحريني، العماني وبصفة أقل بالنسبة للقطاع المصرفي القطري بالجائحة العالمية (كورونا) في السنوات الأخيرة، في حين لم يشهد القطاع السعودي أي تبعات للجائحة فيما يخص نمو إجمالي الأصول والوساطة المالية؛
- يسود القطاع المصرفي الإماراتي والسعودي سوق احتكار القلة؛ وذلك لانحصار نسب التركيز CR_5 بين 50% و 70%، في حين يشهد القطاع المصرفي الكويتي، القطري، البحريني والعماني بين سوق احتكار القلة والاحتكار التام؛ وذلك لانحصار نسب التركيز CR_5 بين 70% و 100%؛ إذا تم اختيار متوسط فترة الدراسة كأداة للفصل في نوع السوق،
- تشهد القطاعات المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي ككل مستويات متفاوتة لعوائق الدخول إلى الصناعة، حيث يعتبر القطاع المصرفي السعودي الأكثر حرية لدخول مصارف جديدة، في حين يعرف القطاع المصرفي البحريني مستويات عالية من عوائق الدخول، يليه القطاع القطري ثم العماني ثم الكويتي ثم الإماراتي؛ حيث تشهد هذه القطاعات كلا من عوائق الدخول الهيكلية والاستراتيجية للصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تعتبر المصارف الإسلامية أقل تركيزا من نظيرتها التقليدية، ويشمل ذلك كل القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تعتبر المصارف الإسلامية الأقل منحاً لمختلف التمويلات واستقطاباً للودائع، نظراً لحصصها السوقية المتواضعة في كل دولة مقارنة بالمصارف التقليدية، باستثناء كبريات المصارف الإسلامية (بنك دبي الإسلامي، مصرف الراجحي، بيت التمويل الكويتي وبنك قطر الإسلامي)؛
- يعتبر الاندماج المصرفي أحد أهم الأسباب المؤدية لزيادة التركيز المصرفي؛
- سيطرة المصارف المحلية على حصص سوقية عالية في أسواقها مقارنة بالأجنبية.

الفصل الرابع

قياس أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية

للمصارف الإسلامية



تهديد:

بعد التعرف على الإطار النظري لهيكل السوق والكفاءة الاقتصادية، إضافة لتحليل أهم البيانات الخاصة بهيكل السوق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى شقين رئيسيين:

نتناول في الأول: قياس الكفاءة الاقتصادية باستخدام أسلوب البيانات المغلفة (*DEA*)، لعينة مكونة من 48 مصرفاً؛ 25 منها تقليدياً و23 مصرفاً إسلامياً في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، البحرين وسلطنة عمان) في الفترة الممتدة بين (2010-2021)، حيث سيتم تحليلها ومقارنتها من خلال عدة مستويات (حسب السنة، حسب المصرف، حسب البلد)؛

أما في الشق الثاني فسيتم قياس الأثر بين متغيرات هيكل السوق والمتمثلة في نسب التركيز (*HHI*)، الحصة السوقية (*MS*) والكفاءة الاقتصادية (*CE*) للمصارف محل الدراسة، من خلال تقدير نماذج *Panel* (السلاسل الزمنية المقطعية).

وسيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الكفاءة الاقتصادية؛**
- **المبحث الثاني: تقدير الكفاءة الاقتصادية؛**
- **المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية.**

المبحث الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الكفاءة الاقتصادية

سيتم في هذا المبحث تقديم المصارف عينة الدراسة وتحديد منهج الكفاءة؛ من خلال الفصل في مدخلات ومخرجات المصارف، إضافة إلى تحليل أبرز متغيرات الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الأول: هجئوع الدراسة وتحديد هذخلاتها وهزجاتها

أولاً: عرض هجئوع الدراسة.

تتكون العينة المدروسة من 48 مصرفاً تم اختيارها على أساس توافر البيانات، والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لهذه المصارف خلال الفترة الممتدة (2010-2021)، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين: مجموعة المصارف التقليدية ومجموعة المصارف الإسلامية، ويتضمن الجدول رقم (27) أدناه 48 مصرفاً؛ موزعاً على دول مجلس التعاون الخليجي (10 مصارف من الإمارات العربية المتحدة، 9 مصارف من المملكة العربية السعودية، 7 مصارف من دولة قطر، 9 مصارف من الكويت، 6 مصارف من مملكة البحرين، 7 بنوك من سلطنة عمان) حيث تتضمن هذه العينة 25 مصرفاً تقليدياً و23 مصرفاً إسلامياً، مع الإشارة أنه قد تم استبعاد المصارف المتخصصة لاختلاف طبيعة الخدمات المقدمة من طرف هذه الأخيرة.

الجدول رقم (27): مجتمع الدراسة

الرمز	اسم المصرف	نوع	البلد	الرمز	اسم المصرف	نوع	البلد
SNB	المصرف الأهلي التجاري	تقليدي	المملكة العربية السعودية	ENB	بنك الإمارات دبي الوطني	تقليدي	الإمارات العربية المتحدة
SAB	المصرف السعودي البريطاني			ADC	بنك أبو ظبي التجاري		
ANB	المصرف العربي الوطني			BOS	بنك الشارقة		
RIA	بنك الرياض			FGB	بنك الخليج الأول		
AWA	المصرف الأول			MAS	بنك المشرق		
ALR	مصرف الراجحي	إسلامي		DIB	بنك دبي الإسلامي	إسلامي	
ALI	مصرف الانماء			ADI	بنك أبو ظبي الإسلامي		
ALJ	بنك الجزيرة			EIB	مصرف الإمارات الإسلامي		
ALB	بنك البلاد			SIB	بنك الشارقة الإسلامي		
				RAK	بنك رأس الخيمة		

AHU	المصرف الأهلي المتحد	تقليدي	مملكة البحرين	NBK	بنك الكويت الوطني	تقليدي	الكويت
NBB	بنك البحرين الوطني			BUR	بنك برقان		
BBK	بنك البحرين والكويت			CBK	المصرف التجاري الكويتي		
BIS	بنك البحرين الإسلامي	إسلامي		ABK	المصرف الأهلي الكويتي	إسلامي	
ALB	بنك البركة الإسلامي			KFH	بيت التمويل الكويتي		
ALSA	مصرف السلام			AHL	المصرف الأهلي المتحد		
DHO	بنك ظفار	تقليدي	سلطنة عمان	KIB	بنك الكويت الدولي	إسلامي	
NBO	المصرف الوطني العماني			BOB	بنك بوبيان		
SOH	بنك صحار			WAR	بنك وربة		
OAB	بنك عمان العربي			QNB	بنك قطر الوطني	تقليدي	
MUS	بنك مسقط			CBQ	بنك قطر التجاري		
ALI	بنك العز			DOH	بنك الدوحة		
NIZ	بنك نزوى	إسلامي	QIB	بنك قطر الإسلامي	إسلامي	قطر	
			DUK	بنك الدخان			
			QIIB	بنك قطر الدولي الإسلامي			
			RAY	مصرف الريان			

المصدر: من اعداد الطالب.

ثانياً: تحديد مدخلات ومخرجات المصارف

سيتم اختيار مجموعة من المدخلات والمخرجات في العملية المصرفية وفق منهج الوساطة وذلك لمعرفة

كفاءة كل وحدة (مصرف) وكذا الوحدات المرجعية، حيث تم تقسيمها إلى:

1. مدخلات العملية المصرفية (Inputs): وتتضمن العمل ورأس المال العيني والنقدي.

- العمل: وهو عبارة عن المصاريف الاجمالية للموظفين؛
- رأس المال العيني: وهو عبارة عن الأصول الموجودة في المصرف ويعبر عنه بالأصول الثابتة؛
- رأس المال النقدي: وهو عبارة عن الأموال النقدية الموجودة في المصرف ويعبر عنه بمجموع الودائع.

2. مخرجات العملية المصرفية (Outputs): وتتمثل في القروض الممنوحة والاستثمار.

- القروض*: تتضمن جميع القروض والسلف التي تمنحها المصارف للأفراد والمؤسسات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة؛
- الاستثمار**: ويتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية من خلال الأسهم والسندات إضافة إلى الاستثمار في المشاريع الحقيقية عن طريق الاستثمار في شركات زميلة.

الجدول رقم (28): مدخلات ومخرجات المصارف.

المتغير	الرمز	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
العمل	x_1	اجمالي مصاريف الموظفين	اجمالي مصاريف الموظفين
	p_1	مصاريف الموظفين / عدد الموظفين	مصاريف الموظفين / عدد الموظفين
رأس المال العيني	x_2	الأصول الثابتة	الأصول الثابتة
	p_2	مجموع الاهتلاكات / الأصول الثابتة	مجموع الاهتلاكات / الأصول الثابتة
رأس المال النقدي	x_3	اجمالي الودائع (ودائع العملاء + مستحقات للمصارف)	اجمالي الودائع (ودائع العملاء + مستحقات للمصارف)
	p_3	أرباح موزعة لأصحاب الودائع / اجمالي الودائع	فوائد موزعة لأصحاب الودائع / اجمالي الودائع
مخرجات العملية المصرفية وأسعارها	y_1	صيع المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع	اجمالي القروض الممنوحة ومنتجات إسلامية ان وجدت
		صيع المضاربة والمشاركة إضافة للاستثمارات في الصكوك الإسلامية والاستثمارات في الفروع والشركات الزميلة	الاستثمارات في الأوراق المالية إضافة للاستثمارات الخاصة والاستثمارات في الفروع والشركات الزميلة

المصدر: من اعداد الطالب

* يقابل هذا المخرج في المصارف الإسلامية القيمة الاجمالية لعقود المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع.
** يقابل هذا المخرج في المصارف الإسلامية (الاستثمار في الأوراق المالية) القيمة الاجمالية لصيع المضاربة والمشاركة.

الهطلب الثاني: التحليل الوصفي لمدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية

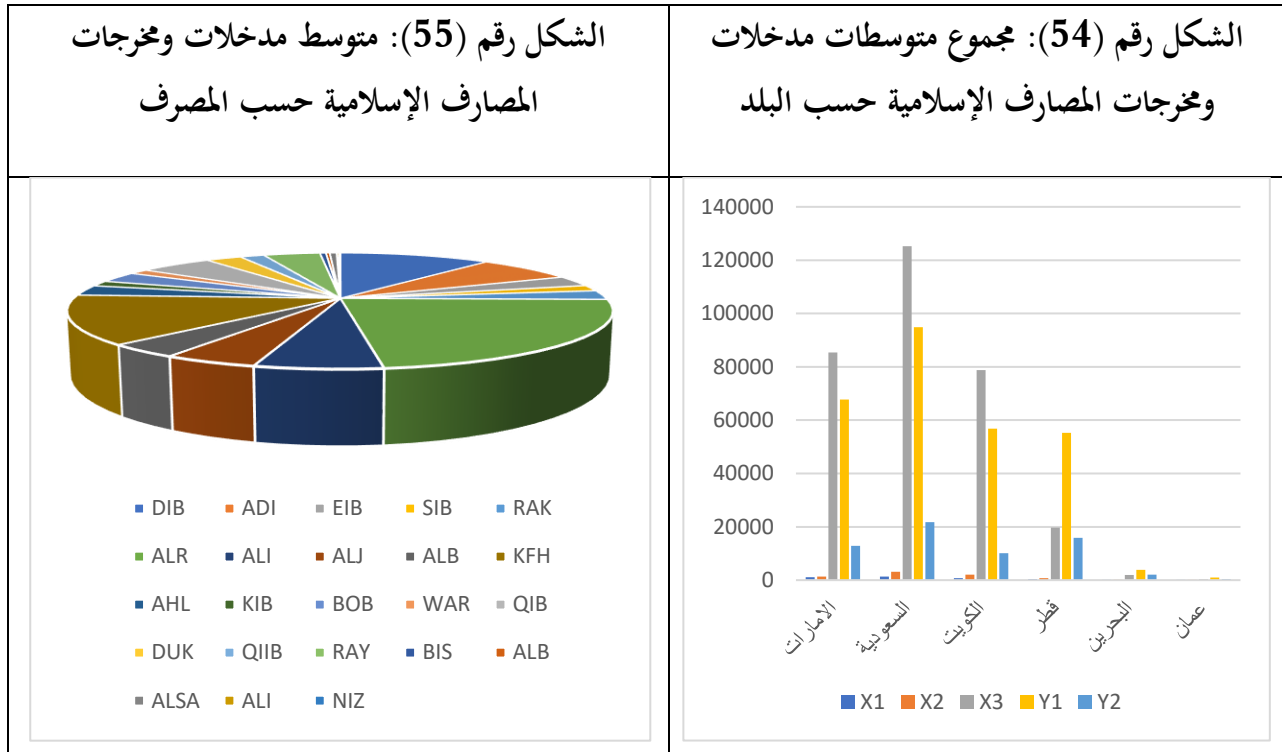
سنحاول فيما يلي تقديم عرض احصائي لمتوسط مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2021.

الجدول رقم (29): متوسط مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية.

الوحدة: مليون دولار

المخرجات		المدخلات وأسعارها					رمز المصرف	البلد
y_2	y_1	p_3	x_3	p_2	x_2	x_1		
7140,355	29920,100	0,016	35577,645	0,129	259,768	362,946	DIB	
2654,338	19227,201	0,008	24581,236	0,108	519,499	344,978	ADI	
830,100	8093,102	0,011	10667,245	0,226	52,591	135,675	EIB	
964,953	3253,731	0,019	6347,427	0,039	244,437	87,489	SIB	
1298,547	7278,801	0,014	8156,950	0,109	266,495	180,758	RAK	
12888,697	56040,729	0,002	78504,915	0,083	2151,864	750,932	ALR	
3416,569	17711,196	0,006	19380,370	0,099	473,250	194,585	ALI	
4546,404	10618,558	0,011	14873,213	0,145	196,801	206,852	ALJ	
857,974	10488,228	0,004	12462,614	0,163	263,257	220,107	ALB	
7390,358	32058,021	0,018	48546,325	0,138	1610,294	540,059	KFH	
644,860	8150,709	0,014	10163,213	0,072	168,848	64,939	AHL	
366,402	4282,015	0,014	5213,480	0,120	90,230	52,307	KIB	
944,239	8529,580	0,011	10146,192	0,156	132,286	90,624	BOB	
714,329	3801,325	0,017	4677,760	0,216	42,230	41,872	WAR	
6413,587	21608,019	0,044	7154,380	0,094	213,776	142,074	QIB	
3324,491	9733,316	0,013	3752,874	0,049	315,037	88,242	DUK	
1624,260	6807,599	0,010	3255,704	0,068	102,650	39,833	QIIB	
4496,319	17055,804	0,020	5550,449	0,153	90,254	79,144	RAY	
543,480	1664,575	0,104	599,306	0,116	37,961	30,515	BIS	
1061,939	333,324	0,079	340,742	0,129	64,003	33,518	ALB	
399,168	1866,321	0,230	989,373	0,146	60,747	29,797	ALSA	
255,577	634,443	0,059	111,611	0,110	12,713	16,286	ALI	
155,149	329,416	0,035	299,563	0,218	13,528	25,030	NIZ	
62932,095	279486,113	0,759	311352,587	2,886	7382,519	3758,562	المجموع	
155,149	329,416	0,002	111,611	0,039	12,713	16,286	أدنى قيمة	
12888,697	56040,729	0,230	78504,915	0,226	2151,864	750,932	أعلى قيمة	
2736,178	12151,570	0,033	13537,069	0,125	320,979	163,416	المتوسط	

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة.



المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (29).

يوضح الجدول رقم (29) أعلاه متوسط كل من: مصاريف الموظفين، القيمة الاجمالية للأصول الثابتة، اجمالي الودائع، القيمة الاجمالية للتمويل الإسلامي (المرابحة والاجارة والسلم والاستصناع) وكذا الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات في الصكوك للمصارف الإسلامية عينة الدراسة.

من خلال الجدول رقم (29) والأشكال رقم (54 - 55) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للمدخل الأول* (العمل x_1): بلغ مجموع متوسط المصاريف الاجمالية للموظفين في المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 3,758 مليار دولار، حيث تراوحت بين 16,286 مليون دولار في بنك العز العماني و750,932 مليون دولار في بنك الراجحي السعودي، من جانب آخر فقد حازت المصارف الإسلامية السعودية على أعلى متوسط مصاريف الموظفين، فقد تجاوزت عتبة 1,372 مليار دولار تليها المصارف الإسلامية الإماراتية بـ 1,111 مليار دولار، الكويت بـ 789,801 مليون دولار، قطر بـ 349,293 مليون دولار، البحرين بـ 93,83 مليون دولار، لتصل إلى حوالي 41,316 مليون دولار كأقل متوسط مصاريف الموظفين بالنسبة للمصارف الإسلامية العمانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- بالنسبة للمدخل الثاني (رأس المال العيني x_2): بلغ مجموع متوسط الأصول الثابتة للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 7,382 مليار دولار، حيث تم تسجيل أعلى قيمة لبنك الراجحي بحوالي 2,151 مليار دولار، مقابل 12,713 مليون دولار لبنك العز باعتباره أقل قيمة لمتوسط الأصول الثابتة

* تم استبعاد سعر المدخل الأول (سعر العمل P1) لعدم توفر البيانات الخاصة بعدد موظفي المصارف في كل سنوات الدراسة، ويشمل ذلك كل المصارف عينة الدراسة.

مقارنة بالمصارف الإسلامية محل الدراسة. من جانب آخر فقد حازت المصارف الإسلامية السعودية أيضا على أعلى متوسط الأصول الثابتة بحوالي 3,085 مليار دولار، تليها الإمارات بـ 1,342 مليار دولار، الكويت بـ 2,043 مليار دولار، قطر بـ 721,717 مليون دولار، البحرين بـ 162,711 مليون دولار و 26,241 مليون دولار بالنسبة للمصارف العمانية.

● بالنسبة للمدخل الثالث (رأس المال النقدي X_3): تتراوح قيمة متوسط اجمالي الودائع بين 111,611 مليون دولار و 78,504 مليار دولار، تم تسجيلها في بنك الراجحي السعودي كأعلى قيمة وبنك العز العماني كأدنى قيمة، في حين قدر متوسط مجموع ودايع المصارف الإسلامية بـ 311,352 مليار دولار. من جانب آخر تواصل المصارف الإسلامية السعودية تسجيل أعلى متوسط اجمالي الودائع بـ 125,221 مليار دولار، والمصارف الإسلامية العمانية في تسجيل أدنى القيم بـ 411,174 مليون دولار.

● بالنسبة للمخرج الأول (التمويلات الإسلامية Y_1): بلغ مجموع متوسط صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع في المصارف الإسلامية محل الدراسة 279,486 مليار دولار، حيث حاز بنك الراجحي السعودي على أعلى قيمة قدرت بـ 56,040 مليار دولار من مختلف التمويلات الإسلامية وبنك نزوى العماني على أدنى قيمة قدرت بـ 329,416 مليون دولار. كما عرفت المصارف الإسلامية السعودية أيضا تسجيل أعلى متوسط تمويلات إسلامية قدرت بـ 94,858 مليار دولار، تليها الإمارات بـ 67,772 مليار دولار، الكويت بـ 56,821 مليار دولار، قطر بـ 55,204 مليار دولار، ثم البحرين بـ 3,864 مليار دولار، ثم بعد ذلك تسجيل المصارف الإسلامية العمانية أقل مجموع متوسط لمختلف التمويلات الإسلامية قدرت بـ 963,859 مليون دولار في دول مجلس التعاون الخليجي.

● بالنسبة للمخرج الثاني (الاستثمار Y_2): بلغ مجموع متوسط صيغ المضاربة والمشاركة، اضافة لمختلف الاستثمارات الحقيقية والصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية محل الدراسة 62,932 مليار دولار، حيث حاز بنك الراجحي السعودي على أعلى قيمة قدرت بـ 12,889 مليار دولار، وبنك نزوى العماني على أدنى قيمة قدرت بـ 155,149 مليون دولار. من جانب آخر فقد حازت المصارف الإسلامية السعودية على أعلى متوسط لمختلف الاستثمارات، قدرت بـ 21,709 مليار دولار، تليها قطر بـ 15,858 مليار دولار، الإمارات بـ 12,888 مليار دولار، الكويت بـ 10,060 مليار دولار، البحرين بـ 2,004 مليار دولار، لتأتي المصارف الإسلامية العمانية في المرتبة الأخيرة كأدنى حجم استثمارات إذا تمت مقارنتها بمصارف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قدرت بـ 410,726 مليون دولار.

من خلال ما سبق نلاحظ صدارة بنك الراجحي لجميع مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية، ويتشارك بنكي العز ونزوى العمانيين أدنى القيم السابقة الذكر، ومن جانب آخر نلاحظ صدارة المصارف الإسلامية السعودية وتذيل المصارف العمانية لهذا الترتيب مقاسا بالعمل ورأس المال العيني والنقدي إضافة لصيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع وكذا صيغ المضاربة والمشاركة، والاستثمارات في الصكوك الإسلامية والاستثمارات في الفروع والشركات الزميلة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الطلب الثالث: التحليل الوصفي لمدخلات ومخرجات المصارف التقليدية.

سنحاول فيما يلي تقديم عرض احصائي لمتوسط مدخلات ومخرجات المصارف التقليدية عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2021.

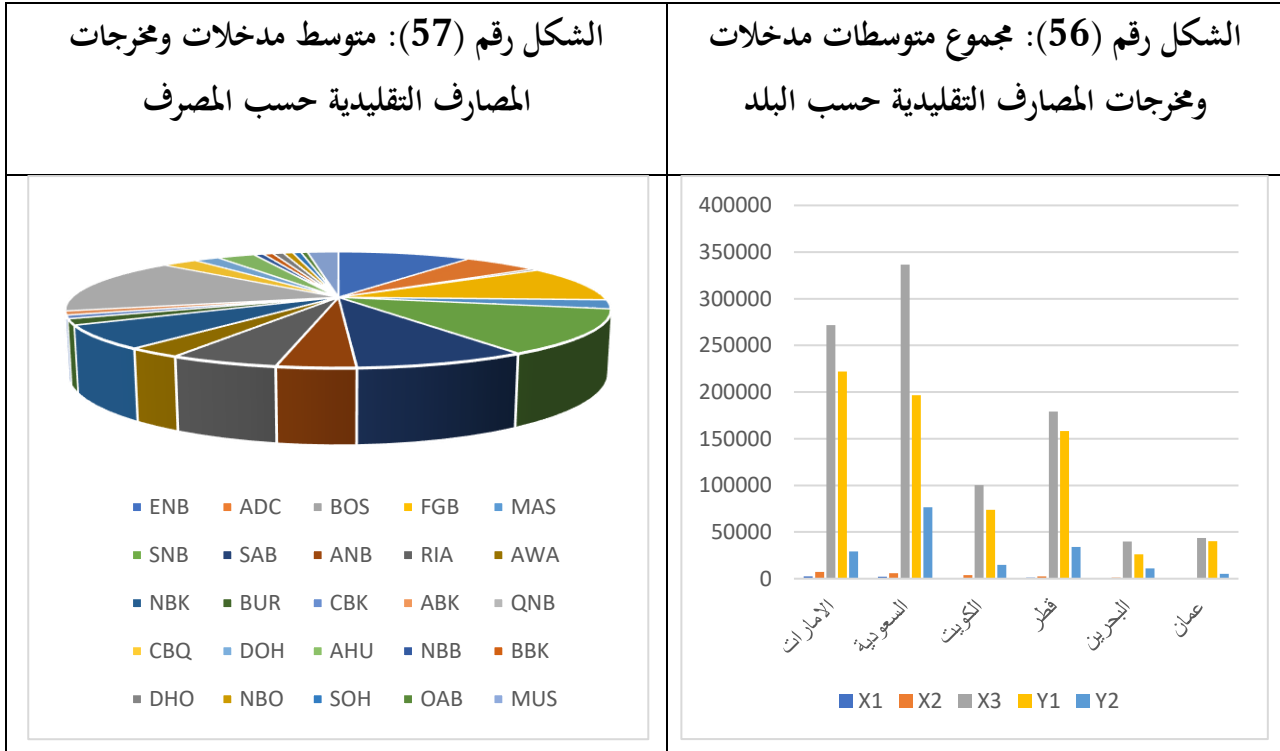
الجدول رقم (30): متوسط مدخلات ومخرجات المصارف التقليدية.

الوحدة: مليون دولار

المخرجات		المدخلات وأسعارها					رمز المصرف	البلد
y_2	y_1	p_3	x_3	p_2	x_2	x_1		
9079,169	79322,799	0,015	91939,969	0,050	2429,371	863,679	ENB	
11307,671	45792,959	0,020	45371,682	0,136	796,075	462,318	ADC	
247,949	4317,396	0,032	5323,433	0,050	180,784	44,256	BOS	
5981,691	74145,553	0,012	103474,892	0,057	3491,946	729,805	FGB	
2690,358	18390,265	0,019	25511,553	0,128	389,243	390,863	MAS	
38348,570	78666,943	0,008	114163,591	0,136	2886,238	948,638	SNB	
10574,343	31614,708	0,005	115744,003	0,115	1202,315	345,130	SAB	
8834,337	27777,875	0,007	34759,074	0,122	469,388	326,051	ANB	
12321,791	39055,131	0,007	47651,520	0,167	517,159	417,706	RIA	
6302,267	19596,952	0,008	24100,293	0,128	817,815	186,247	AWA	
10759,359	45064,985	0,010	63415,421	0,022	2897,814	468,994	NBK	
1515,254	12512,768	0,024	16780,339	0,071	611,089	147,795	BUR	
1382,642	7394,310	0,013	9278,531	0,036	118,513	69,871	CBK	
1025,695	8874,812	0,018	10857,015	0,184	190,164	95,795	ABK	
23835,102	123765,762	0,025	140583,632	0,083	1679,551	682,303	QNB	
5972,368	20632,524	0,027	21699,719	0,081	665,400	195,690	CBQ	
4161,074	13709,312	0,017	16683,048	0,127	198,425	124,429	DOH	
6142,173	18518,019	0,051	26227,452	0,086	850,607	174,006	AHU	
2832,025	3333,193	0,010	6972,145	0,125	89,848	71,699	NBB	
2131,735	4328,211	0,018	6699,439	0,144	76,483	89,228	BBK	
659,089	6583,892	0,021	7042,114	0,278	37,251	126,565	DHO	
504,382	6228,731	0,056	6307,755	0,307	113,071	84,983	NBO	
1025,523	4599,770	0,057	5453,956	0,286	56,815	53,451	SOH	

313,607	4066,282	0,014	4318,329	0,127	79,224	65,869	OAB
2704,949	18820,667	0,016	20473,386	0,185	188,909	154,454	MUS
170653,123	717113,819	0,51	970832,291	3,231	21033,498	7319,825	المجموع
247,949	3333,193	0,005	4318,329	0,022	37,251	44,256	أدنى قيمة
38348,570	123765,762	0,057	140583,632	0,307	3491,946	948,638	أعلى قيمة
6826,12492	28684,5528	0,020	38833,2916	0,129	841,33992	292,793	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة.



المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (30).

يوضح الجدول رقم (30) أعلاه متوسط كل من: مصاريف الموظفين، القيمة الاجمالية للأصول الثابتة، اجمالي الودائع، اجمالي القروض ومختلف التمويلات الإسلامية، وكذا الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات في الأوراق المالية للمصارف التقليدية عينة الدراسة.

من خلال الجدول رقم (30) والأشكال رقم (56 - 57) نلاحظ ما يلي:

● بالنسبة للمدخل الأول (العمل x_1): بلغ مجموع متوسط المصاريف الاجمالية للموظفين في المصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي 7,319 مليار دولار، فقد عرف المصرف الأهلي التجاري السعودي أعلى متوسط لمصاريف الموظفين قدرت بـ 948,638 مليون دولار، في حين تم تسجيل 44,256 مليون دولار لبنك الشارقة الإماراتي كأدنى متوسط في المصارف عينة الدراسة. من جانب آخر فقد حازت المصارف التقليدية الإماراتية والسعودية على أعلى متوسط مصاريف الموظفين بمتوسط بلغ 2,490 و 2,223 مليار دولار على التوالي، تليها المصارف التقليدية القطرية بـ 1,002 مليار دولار، الكويت بـ 782,455 مليون

دولار، عمان بـ 485,322 مليون دولار، لتصل إلى حوالي 334,933 مليون دولار كأقل متوسط مصاريف الموظفين بالنسبة للمصارف التقليدية في البحرين.

● بالنسبة للمدخل الثاني (رأس المال العيني x_2): بلغ مجموع متوسط الأصول الثابتة للمصارف التقليدية عينة الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي 21,033 مليار دولار، حيث تم تسجيل خمسة بنوك تحطت عتبة المليار دولار، تمثلت في بنك الخليج الأول الإماراتي بـ 3,491 مليار دولار كمتوسط أصوله الثابتة شاملة في ذلك الأصول غير الملموسة، المصرف الأهلي التجاري السعودي وبنك الكويت الوطني بحوالي 2,886 مليار دولار، بنك الإمارات دبي الوطني بـ 2,429 مليار دولار، وكذلك بنك قطر الوطني بـ 1,679 مليار دولار، في حين تم تسجيل 37,251 مليون دولار كأقل متوسط الأصول الثابتة لبنك ظفار العماني. أما مجملًا فقد حازت المصارف التقليدية الإماراتية لأعلى متوسط الأصول الثابتة بـ 7,287 مليار دولار، تليها السعودية بـ 5,892 مليار دولار، الكويت بـ 3,817 مليار دولار، قطر بـ 2,543 مليار دولار، البحرين بـ 1,016 مليار دولار، لتأتي المصارف التقليدية العمانية مسجلة أدنى مجموع متوسط الأصول الثابتة بـ 475,27 مليون دولار.

● بالنسبة للمدخل الثالث (رأس المال النقدي x_3): بلغ مجموع متوسط اجمالي الودائع المسجلة من طرف المصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي 970,832 مليار دولار، حيث تم تسجيل 140,583 مليار دولار في بنك قطر الوطني كأعلى حجم للودائع في المصارف عينة الدراسة، وكذلك حيازة بنكي الأهلي التجاري والسعودي البريطاني السعوديين لأكثر من 114 مليار دولار، وبنك الخليج الأول الإماراتي بـ 103,474 مليار دولار، و4,318 مليار دولار سجلت لبنك عمان العربي كأدنى قيمة لإجمالي الودائع. من جانب آخر حققت المصارف التقليدية السعودية الصدارة في حجم الودائع بـ 336,418 مليار دولار، تليها الإمارات بـ 271,621 مليار دولار، قطر بـ 178,966 مليار دولار، الكويت بـ 100,331 مليار دولار، عمان بـ 43,595 مليار دولار، لتصل إلى حوالي 39,899 مليار دولار كأقل متوسط مجموع الودائع بالنسبة للمصارف التقليدية في البحرين.

● بالنسبة للمخرج الأول (القروض y_1): بلغ مجموع متوسط اجمالي القروض الممنوحة والتمويلات الإسلامية في المصارف التقليدية محل الدراسة 717,113 مليار دولار، فقد حاز بنك قطر الوطني على أعلى قيمة من القروض ومختلف التمويلات الإسلامية بمتوسط قدر بـ 123,765 مليار دولار بحيث يعتبر المصرف الوحيد الذي تحطى عتبة 100 مليار دولار مقارنة بباقي المصارف عينة الدراسة، في حين تم اعتبار بنك البحرين الوطني الأقل منحا للقروض بمتوسط قدر بـ 3,333 مليار دولار. من جانب آخر حققت المصارف التقليدية

الإماراتية الصدارة في حجم القروض والتمويلات الإسلامية الممنوحة بمتوسط قدر بـ 221,968 مليار دولار، تليها السعودية بـ 196,711 مليار دولار، قطر بـ 158,107 مليار دولار، الكويت بـ 73,846 مليار دولار، عمان بـ 40,299 مليار دولار، لتأتي المصارف التقليدية البحرينية في المرتبة الأخيرة مسجلة بذلك المصارف الأقل منحا للقروض بمجموع متوسط 26,179 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي.

● بالنسبة للمخرج الثاني (الاستثمار y_2): تراوح متوسط القيمة الاجمالية للاستثمارات في الأوراق المالية والاستثمارات الخاصة والاستثمارات في الفروع والشركات الزميلة لدى المصارف التقليدية عينة الدراسة بين 38,348 مليار دولار سجلت من طرف المصرف الأهلي التجاري السعودي كأعلى متوسط الاستثمارات و247,949 مليون دولار لبنك الشارقة الإماراتي كأقل المصارف استثمارا في الأوراق المالية والاستثمارات الحقيقية، فقد بلغ متوسط مجموع قيمة استثمارات المصارف التقليدية عينة الدراسة 170,653 مليار دولار، أما مجملا فقد حازت المصارف التقليدية السعودية لأعلى مجموع متوسط مختلف الاستثمارات السابقة الذكر بـ 76,381 مليار دولار، تليها قطر بـ 33,968 مليار دولار، الإمارات بـ 29,306 مليار دولار، الكويت بـ 14,682 مليار دولار، البحرين بـ 11,105 مليار دولار، ثم 5,207 مليار دولار كحصيلة مختلف استثمارات المصارف التقليدية العمانية.

من خلال ما سبق يمكن اعتبار المصرف الأهلي التجاري السعودي، المصرف السعودي البريطاني، بنك قطر الوطني، بنكي الخليج الأول والإمارات دبي الوطني، كأكبر المصارف التقليدية في عينة الدراسة، وذلك لتسجيلها متوسط مبالغ قياسية لمدخلاتها ومخرجاتها إذا تمت مقارنتها بباقي المصارف، والمصارف العمانية والبحرينية بصفة عامة كأصغر المصارف.

المبحث الثاني: تقدير الكفاءة الإقتصادية

سنحاول في هذا المبحث قياس كفاءة المصارف محل الدراسة باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة (DEA)، من خلال مخرجات برنامج * (DEAP)، وذلك بالاعتماد على نموذجي CRS (ثبات غلة الحجم)، و VRS (تغير غلة الحجم) وفق التوجيهين المدخلي والمخرجي**، حيث سيتم قياس الكفاءة وفق دالتي الإنتاج والتكاليف، وسيتم تحليل كفاءة المصارف حسب السنة، حسب المصرف، حسب البلد، نستعرضها فيما يلي:

المطلب الأول: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف حسب السنة

سنحاول فيما يلي قياس الكفاءة الإقتصادية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2021، بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP 2.1)، حيث سيتم تقسيم العينة إلى مجموعتين: مصارف إسلامية وتقليدية وفق دالتي الإنتاج والتكاليف.

أولاً: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية حسب السنة.

1. تقدير الكفاءة الحجمية للمصارف الإسلامية حسب السنة في ظل دالة الإنتاج: يمثل الجدول رقم (31) أدناه تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة في ظل دالة الإنتاج***، للفترة الممتدة بين 2010-2021، من خلال دراسة تقدير الكفاءة التقنية في ظل ثبات غلة الحجم (CRS_{TE})، وكذا الكفاءة التقنية في ظل تغير غلة الحجم (VRS_{TE})، إضافة لكفاءة الحجم**** (S_E)، وفق التوجيهين المدخلي والمخرجي.

* (DEAP) Data Envelopment Analysis Program هو برنامج يستخدم البرمجة الخطية لتحديد الميزج الأمثل لمجموعة مدخلات ومخرجات، لوحدات متماثلة

الأهداف بناء على الأداء الفعلي لهذه الوحدات.

** عوائد الحجم الثابتة CRS (Constant Return to Scale) تعني في حالة التغير في كمية المدخلات، فإن هذا التغير سيؤدي إلى نفس نسبة التغير في المخرجات، أما عوائد الحجم المتغيرة VRS (Variable Return to Scale) فتعني في حالة التغير في كمية المدخلات، فإن هذا التغير قد يؤدي إلى زيادة أو نقصان أو ثبات نسبة التغير في المخرجات، ونشير أن مقياس الكفاءة التقنية الناتجة من نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) تعبر عن الكفاءة التقنية الكلية، أما مقياس الكفاءة التقنية الناتجة من نموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS) فتعبر عن الكفاءة الصافية في العمليات الداخلية (الكفاءة التقنية البحتة). أما التوجه المدخلي (Input-Oriented Measures): يوضح هذا التوجيه أن هدف المصارف هو تقليص أو تخفيض عدد وحدات المدخلات إلى أقصى حد ممكن مع المحافظة على نفس المخرجات، أما التوجه المخرجي (Output-Oriented Measures): فيكون هدف المصارف تعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات استهلاك المدخلات الحالية (لتفصيل أكثر راجع الفصل الثاني).

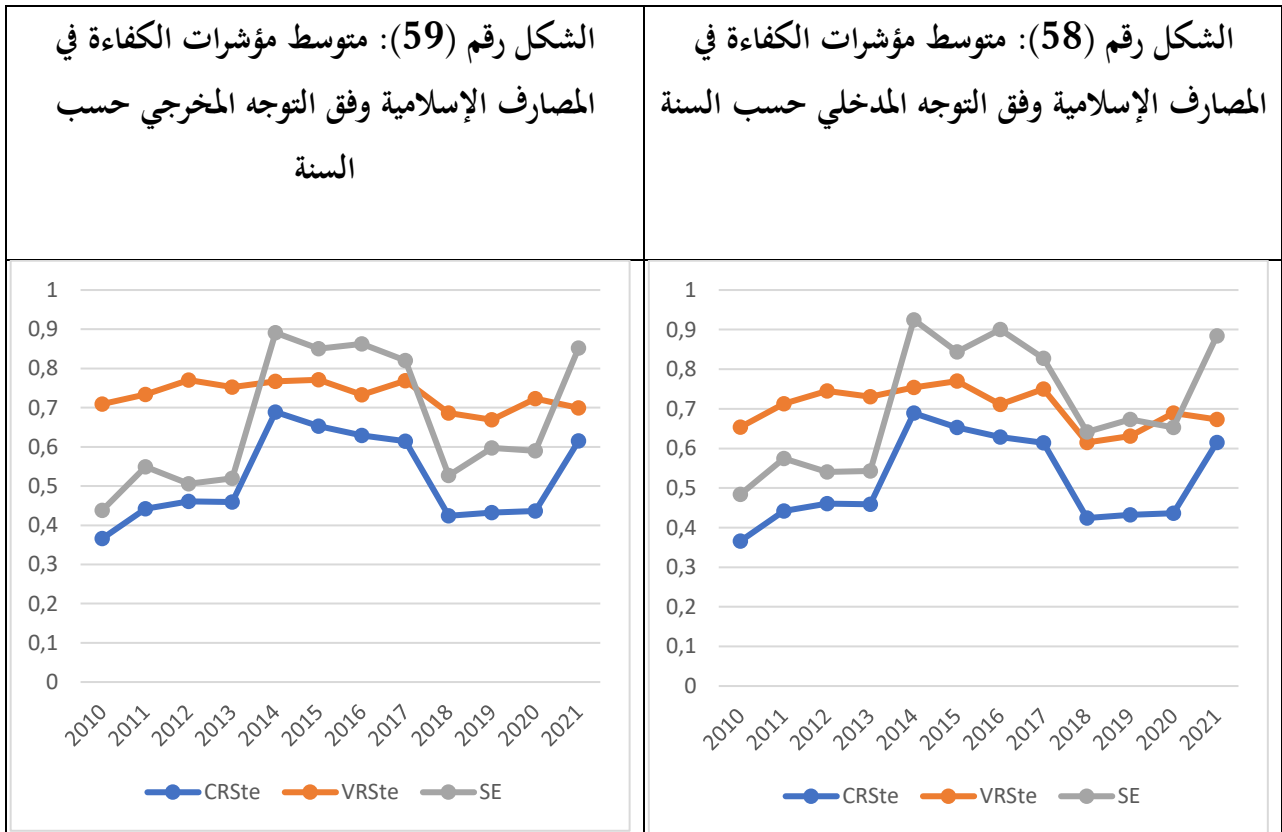
*** يتم ادخال قيمة المدخلات والمخرجات فقط في قياس الكفاءة التقنية وكفاءة الحجم في ظل دالة الإنتاج، دون الأخذ بعين الاعتبار أسعار المدخلات في عملية تقدير الكفاءة، لأن هذه الأخيرة تقيس قدرة البنك على إنتاج أعظم مستوى من المخرجات بأقل مدخلات ممكنة بغض النظر على أسعارها.

**** كفاءة الحجم: هي حاصل قسمة الكفاءة التقنية للبنك في ظل ثبات غلة الحجم (CRS_{TE}) على الكفاءة التقنية للبنك في ظل تغير غلة الحجم (VRS_{TE}).

الجدول رقم (31): تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب السنة.

التوجه المخرجي			التوجه المدخلي			السنة
S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	
0,438	0,709	0,366	0,484	0,654	0,366	2010
0,549	0,734	0,442	0,575	0,713	0,442	2011
0,506	0,770	0,461	0,541	0,745	0,461	2012
0,520	0,752	0,459	0,543	0,731	0,459	2013
0,891	0,767	0,689	0,925	0,754	0,689	2014
0,850	0,771	0,653	0,844	0,770	0,653	2015
0,863	0,733	0,629	0,900	0,711	0,629	2016
0,820	0,769	0,614	0,828	0,750	0,614	2017
0,527	0,686	0,424	0,642	0,615	0,424	2018
0,597	0,669	0,432	0,673	0,631	0,432	2019
0,590	0,723	0,436	0,653	0,689	0,436	2020
0,852	0,699	0,615	0,884	0,673	0,615	2021
0,667	0,732	0,518	0,708	0,703	0,518	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1



المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (31).

من خلال الجدول رقم (31) والأشكال رقم (58-59) أعلاه نلاحظ ما يلي: من جانب تقليص المدخلات إلى أقصى حد ممكن مع المحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي): تراوح متوسط الكفاءة التقنية الكلية للمصارف الإسلامية محل الدراسة بين 36% و68% "الكفاءة التقنية في ظل ثبات عائد الغلة" بمتوسط بلغ 51% أي عدم الكفاءة بنسبة 49%، ويرجع السبب إلى البيئة الخارجية التي تنشط فيها هاته المصارف إذا تم اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي كسوق مصرفي واحد، من جانب آخر سجلت المصارف الإسلامية متوسط كفاءة تقنية بحتة "الكفاءة التقنية في ظل تغير عائد الغلة" تراوح بين 61% و77% على طول الفترة الممتدة بين 2010-2021 بمتوسط 70%، أي سجلت المصارف الإسلامية متوسط لا كفاءة للعمليات الداخلية بنسبة 30% لهذه الفترة، والتي تعنى عموما بالبيئة الداخلية وعلى رأسها تسيير ادارة هاته المصارف. أما كفاءة الحجم فقد بلغت مستويات قياسية خاصة في السنوات من 2014 إلى 2017، إضافة لسنة 2021، فقد تم تسجيل متوسط كفاءة حجمية تجاوزت 92% سنة 2014، أي أن المصارف الإسلامية لا تنقصها سوى 8% ليتناسب حجم نشاطها مع مواردها الفعلية المتاحة في هذه السنة، أما في المتوسط فينقصها 27% لتصل لكفاءة الحجم. أما من جانب تعظيم مستويات المخرجات مع المحافظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي): فنلاحظ تباين طفيف في نسب الكفاءة التقنية والحجمية على طول الفترة الممتدة بين 2010-2021، حيث تفوقت المصارف الإسلامية في ظل التوجه المخرجي لتسجيلها أعلى كفاءة تقنية بحتة ب 3%، وأقل كفاءة حجمية قدرت ب 4% مقارنة بالتوجه المدخلي.

يمكن القول أن المصارف الإسلامية تحقق نسب كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات، في حين تحقق نسب كفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات مع المحافظة على نفس المخرجات.

2. تقدير الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية حسب السنة في ظل دالة التكاليف: يمثل الجدول رقم (32) أدناه تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة في ظل دالة التكاليف* للفترة الممتدة بين 2010-2021، حيث تم تقدير الكفاءة التقنية (T_E)، والكفاءة التخصيصية (A_E)، إضافة لكفاءة التكاليف (C_E)**.

* يعتبر ادراج أسعار المدخلات شرطا أساسيا في عملية تقدير الكفاءة في ظل دالة التكاليف، وذلك لاعتمادها على الكفاءة التخصيصية في عملية التقدير، والتي تعرف على أنها التخصيص الأمثل للموارد (المدخلات) في ظل أسعارها، كما نشير إلى استبعاد مدخل العمل في عملية تقدير الكفاءة في ظل دالة التكاليف لعدم توفر البيانات الخاصة بعدد موظفي المصارف محل الدراسة، وبالتالي عدم توفر سعر مدخل العمل.

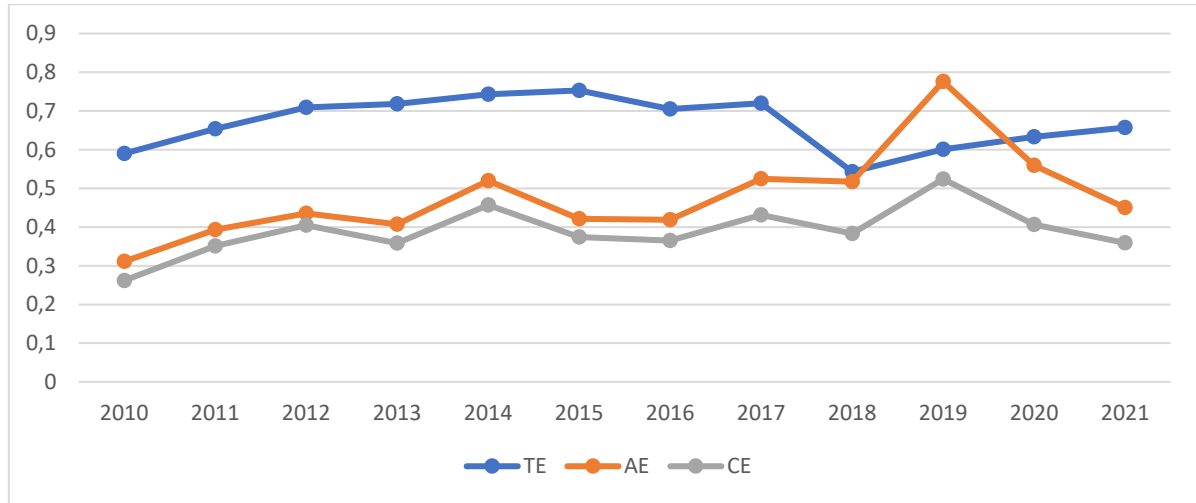
** كفاءة التكاليف (C_E): هي حاصل ضرب الكفاءة التقنية (T_E) في الكفاءة التخصيصية (A_E)، وهي تعبر عن الكفاءة الاقتصادية، حيث يعتبر وصول البنك إلى أقصى ناتج ممكن من الناحية التقنية، وأفضل تخصيص للموارد في ظل أسعارها، فيتم بذلك توصل البنك إلى ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية.

الجدول رقم (32): تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب السنة.

السنة	الكفاءة التقنية (T_E)	الكفاءة التخصيضية (A_E)	كفاءة التكاليف (C_E)
2010	0,590	0,311	0,262
2011	0,654	0,393	0,351
2012	0,709	0,435	0,405
2013	0,718	0,407	0,358
2014	0,743	0,520	0,457
2015	0,753	0,421	0,374
2016	0,705	0,419	0,365
2017	0,720	0,525	0,431
2018	0,543	0,517	0,383
2019	0,601	0,776	0,524
2020	0,633	0,559	0,406
2021	0,657	0,450	0,359
المتوسط	0,668	0,477	0,389

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1

الشكل رقم (60): متوسط مؤشرات الكفاءة الاقتصادية في المصارف الإسلامية حسب السنة



المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (32).

من خلال الجدول رقم (32) والشكل رقم (60) وفي ظل فرضية تغير غلة الحجم : نلاحظ تسجيل المصارف الإسلامية لمتوسط كفاءة تقنية بلغت 67%، أي أن مخرجات هذه المصارف (التمويلات الإسلامية ومختلف الاستثمارات) متأخرة بـ 33% عن الحجم الأمثل مقارنة بنسبة مدخلاتها المشاركة في العملية المصرفية (الأصول الثابتة والودائع)، بتعبير آخر فإن المصارف الإسلامية محل الدراسة تخسر في المتوسط 33% من

المدخلات من أجل الحصول على نفس المخرجات، وكفاءة تخصيصية بلغت في المتوسط 48% مع تسجيل قفزة قياسية سنة 2019 تجاوزت عتبة 77%، وهذا راجع لوصول العديد من المصارف محل الدراسة للكفاءة التامة في الاستخدام الأمثل لعنصري رأس المال النقدي والعيني في ظل سعرهما، أما فيما يخص كفاءة التكاليف فقد سجلت المصارف الإسلامية لمتوسط بلغ 39%، حيث عرف نسبة قياسية سنة 2019 أيضا بلغت 52% لارتفاع نسب الكفاءة التخصيصية للعديد من المصارف كما تمت الإشارة إليها سابقا، أما في المتوسط فنلاحظ أنها بعيدة بـ 59% عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمزج بين هذه الموارد (الكفاءة الاقتصادية).

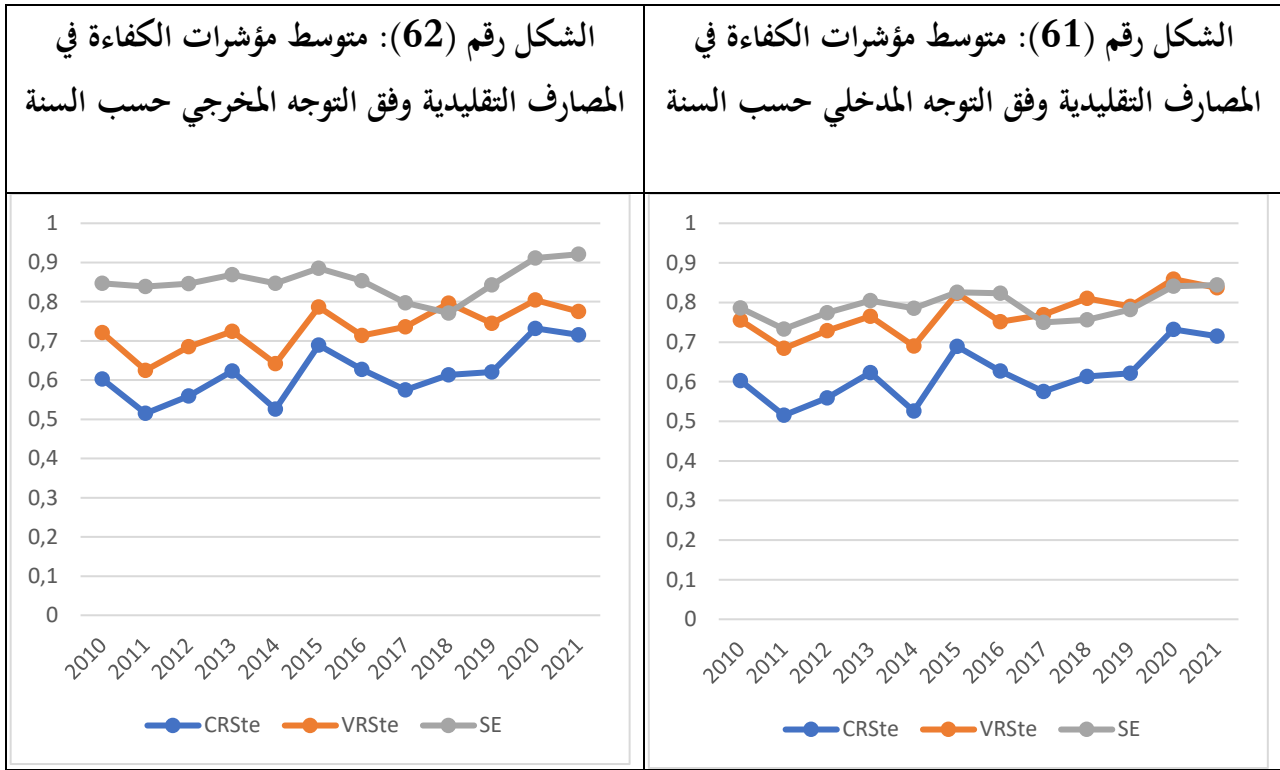
ثانيا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف التقليدية حسب السنة.

1. تقدير الكفاءة الحجمية للمصارف التقليدية حسب السنة في ظل دالة الإنتاج: يمثل الجدول رقم (33) أدناه تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية محل الدراسة في ظل دالة الإنتاج للفترة (2010-2021).

الجدول رقم (33): تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب السنة.

التوجه المخرجي			التوجه المدخلي			السنة
S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	
0,847	0,721	0,603	0,786	0,755	0,603	2010
0,839	0,625	0,515	0,733	0,684	0,515	2011
0,846	0,685	0,559	0,774	0,729	0,559	2012
0,869	0,724	0,623	0,805	0,765	0,623	2013
0,847	0,642	0,526	0,785	0,690	0,526	2014
0,885	0,786	0,689	0,826	0,823	0,689	2015
0,853	0,714	0,627	0,823	0,751	0,627	2016
0,797	0,736	0,575	0,750	0,769	0,575	2017
0,771	0,796	0,613	0,756	0,810	0,613	2018
0,843	0,745	0,621	0,782	0,790	0,621	2019
0,911	0,804	0,732	0,841	0,859	0,732	2020
0,921	0,775	0,715	0,844	0,837	0,715	2021
0,852	0,729	0,617	0,792	0,772	0,617	المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1



المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (33).

من خلال الجدول رقم (33) والأشكال رقم (61-62) نلاحظ ما يلي: من جانب تقليص المدخلات إلى أقصى حد ممكن مع المحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي): تراوح متوسط الكفاءة التقنية الكلية للمصارف الإسلامية محل الدراسة بين 51% و 73% "الكفاءة التقنية في ظل ثبات عائد الغلة" بمتوسط بلغ 61%، وتفسر لا كفاءة المصارف التقليدية (نسبة 39%) للعوامل الخارجية المحيطة بهاته المصارف، من جانب آخر سجلت متوسط كفاءة تقنية بحتة "الكفاءة التقنية في ظل تغير عائد الغلة" تراوح بين 68% و 86% لفترة الدراسة بمتوسط بلغ 77%، أي سجلت المصارف التقليدية متوسط لا كفاءة للعمليات الداخلية بنسبة 23% لهذه الفترة، والتي تعنى عموما بالبيئة الداخلية وعلى رأسها تسيير ادارة هاته المصارف، حيث نلاحظ تراجع نسب الالكفاءة في السنتين 2020 و 2021 حيث بلغت 14% و 16% على التوالي والتي توافقت فترة الجائحة العالمية والتي عرفت تسريح الكثير من الموظفين وترشيد مدخلات العملية المصرفية في المصارف محل الدراسة، الأمر الذي جعلها تحقق نسب كفاءة حجمية مقبولة في هاتين السنتين مقارنة بباقي سنوات الدراسة، فقد عرفت مستويات بلغت 14% و 16% على التوالي في المتوسط، ليتناسب حجم نشاطها مع مواردها الفعلية المتاحة. أما من جانب التوجه المخرجي، فيمكن القول إن المصارف التقليدية تحقق مستويات كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات مع المحافظة على نفس المخرجات. في حين تحقق نسب كفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات.

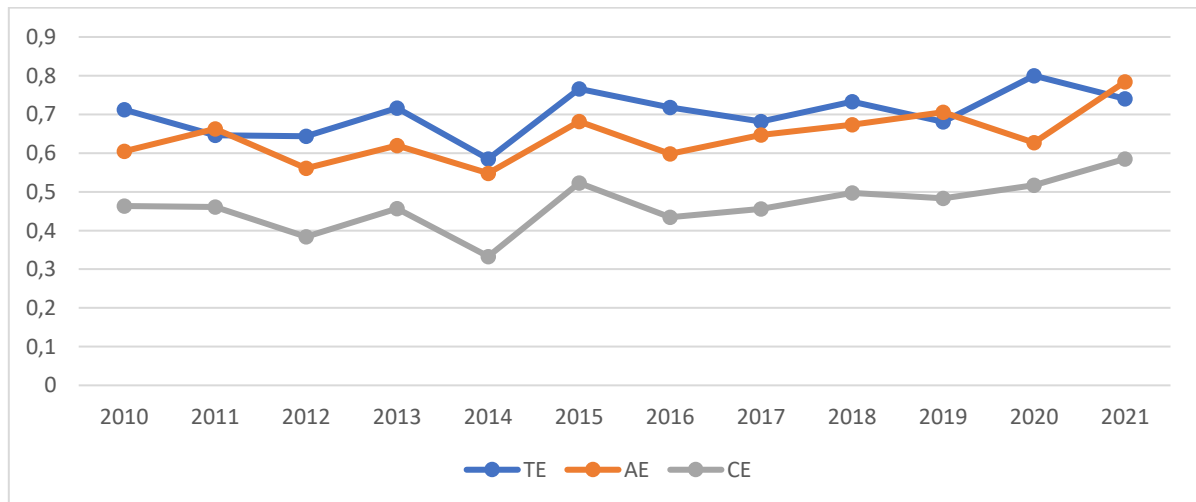
2. تقدير الكفاءة الاقتصادية للمصارف التقليدية حسب السنة في ظل دالة التكاليف: يمثل الجدول رقم (34) أدناه تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية محل الدراسة في ظل دالة التكاليف للفترة الممتدة بين 2010-2021، حيث تم تقدير الكفاءة التقنية (T_E)، والكفاءة التخصيصية (A_E)، إضافة لكفاءة التكاليف (C_E).

الجدول رقم (34): تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب السنة.

السنة	الكفاءة التقنية (T_E)	الكفاءة التخصيصية (A_E)	كفاءة التكاليف (C_E)
2010	0,712	0,605	0,463
2011	0,646	0,663	0,461
2012	0,644	0,561	0,384
2013	0,716	0,620	0,457
2014	0,585	0,548	0,333
2015	0,766	0,682	0,523
2016	0,718	0,598	0,434
2017	0,682	0,647	0,456
2018	0,733	0,673	0,497
2019	0,681	0,706	0,483
2020	0,800	0,627	0,517
2021	0,740	0,784	0,585
المتوسط	0,702	0,643	0,466

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1

الشكل رقم (63): متوسط مؤشرات الكفاءة الاقتصادية في المصارف التقليدية حسب السنة.



المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (34).

من خلال الجدول رقم (34) والشكل رقم (63) وفي ظل فرضية تغير غلة الحجم: نلاحظ تذبذب لمتوسط كل من الكفاءة التقنية، الكفاءة التخصيضية وكفاءة التكاليف على طول فترة الدراسة، حيث سجلت المصارف التقليدية لمتوسط كفاءة تقنية تجاوزت 70%، أي أن هذه الأخيرة تخسر في المتوسط 30% من المدخلات من أجل الحصول على نفس المخرجات، وكفاءة تخصيضية بلغت في المتوسط 64%، بمعنى أن المصارف التقليدية محل الدراسة بعيدة بنسبة 36% عن أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة (الأصول الثابتة وجمالي الودائع) في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد. أما فيما يخص كفاءة التكاليف فقد سجلت المصارف التقليدية لمتوسط بلغ 46%، أي أنها فشلت بنسبة كبيرة في المزج بين الكفاءتين التقنية والتخصيضية.

ثالثاً: مقارنة كفاءة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية (2010-2021).

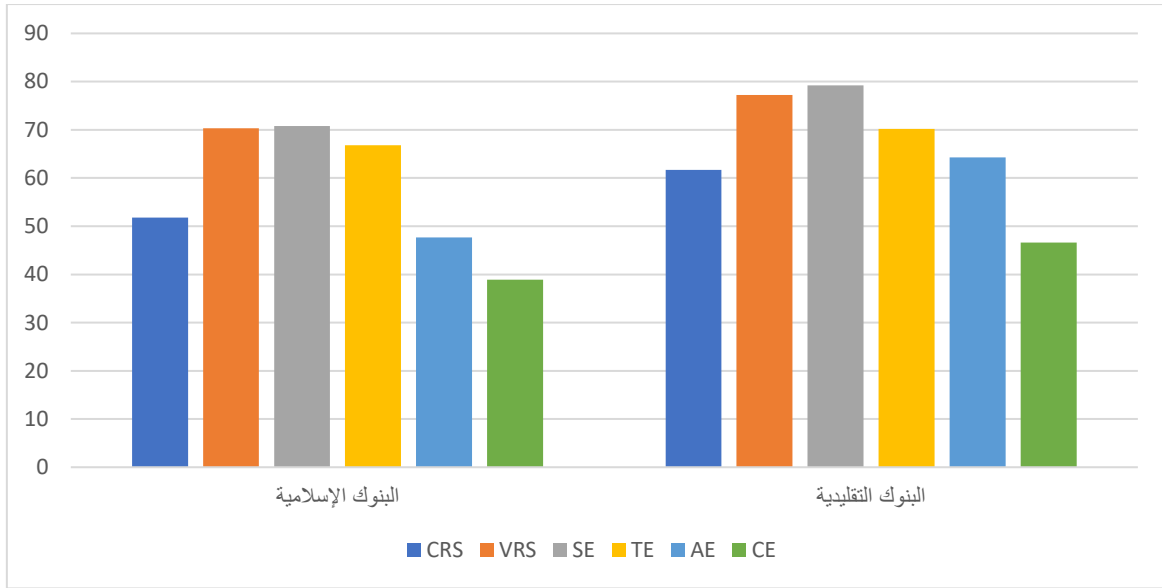
يمثل الجدول رقم (35) مقارنة لكفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية، في ظل دالتي الإنتاج والتكاليف، من خلال مقارنة الكفاءة التقنية في ظل ثبات وتغير الحجم (الكفاءة التقنية الكلية والكفاءة التقنية البحتة)، الكفاءة الحجمية، الكفاءة التقنية، الكفاءة التخصيضية والكفاءة الاقتصادية (كفاءة التكاليف).

الجدول رقم (35): مقارنة كفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية في ظل دالتي الإنتاج والتكاليف.

نوع المصرف	الإحصاء الوصفي	تقدير الكفاءة في ظل دالة الانتاج						تقدير الكفاءة في ظل دالة التكاليف			
		التوجه المدخلي		التوجه المخرجي		فرضية تغير غلة الحجم					
		S_E	VRS_{TE}	S_E	VRS_{TE}	C_E	A_E	T_E			
المصارف الإسلامية	عدد المصارف	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
	أدنى قيمة	0,366	0,615	0,484	0,669	0,438	0,311	0,262	0,543	0,262	0,262
	أعلى قيمة	0,686	0,770	0,925	0,771	0,891	0,776	0,524	0,753	0,524	0,524
	المتوسط	0,518	0,703	0,708	0,732	0,667	0,477	0,389	0,668	0,389	0,389
المصارف التقليدية	عدد المصارف	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
	أدنى قيمة	0,515	0,684	0,733	0,625	0,771	0,548	0,333	0,585	0,333	0,333
	أعلى قيمة	0,732	0,859	0,844	0,804	0,921	0,784	0,585	0,800	0,585	0,585
	المتوسط	0,617	0,772	0,792	0,729	0,852	0,643	0,466	0,702	0,466	0,466

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات سابقة.

الشكل رقم (64): متوسط نسب الكفاءة للمصارف الإسلامية والتقليدية.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (35).

من خلال الجدول رقم (35) والشكل رقم (64) نلاحظ ما يلي:

- تفوق المصارف التقليدية على نظيرتها الإسلامية بشكل واضح لمتوسط كل من: الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية البحتة، الكفاءة الحجمية وفق التوجهين المدخلي والمخرجي باستثناء متوسط الكفاءة التقنية البحتة وفق التوجه المخرجي بفارق بسيط، أي يمكن القول على أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من ناحية التعامل مع العوامل الخارجية وكذا العمليات الداخلية لإدارة هذه المصارف، وأكثر كفاءة أيضا في حجم نشاطها مقارنة مع مواردها الفعلية المتاحة الداخلة في العملية المصرفية.
- تحقق المصارف الإسلامية كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي)، في حين تحقق نسب كفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات والمحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي)، عكس المصارف التقليدية التي عرفت نسب كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات والمحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي)، وكفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي).
- تفوق المصارف التقليدية أيضا لنسب الكفاءة التخصيضية، أي أنها أكثر كفاءة في تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد. وباعتبار تفوق المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية في كلتا الكفاءتين التقنية والتخصيضية*، يمكن القول أن المصارف التقليدية أكفأ من ناحية الكفاءة الاقتصادية.

* حسب 'Farrel' تعرف الكفاءة الاقتصادية على أنها مزيج بين الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيضية (راجع الفصل الثاني).

المطلب الثاني: تقدير الكفاءة المصرفية حسب كل بنك

سنحاول فيما يلي قياس متوسط الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2021 حسب كل بنك، وسيتم تقسيم العينة إلى بنوك إسلامية وتقليدية.

أولاً: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية حسب كل بنك.

1. تقدير الكفاءة الحجمية للمصارف الإسلامية حسب كل بنك في ظل دالة الإنتاج.

الجدول رقم (36): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب كل بنك.

التوجه المخرجي				التوجه المدخلي				المصرف الإسلامي
غلة الحجم	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	غلة الحجم	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	
متناقصة	0,710	0,959	0,681	متناقصة	0,738	0,923	0,681	DIB
متناقصة	0,864	0,442	0,382	متزايدة	0,952	0,401	0,382	ADI
متناقصة	0,852	0,265	0,226	متزايدة	0,671	0,337	0,226	EIB
متناقصة	0,867	1	0,867	متناقصة	0,867	1	0,867	SIB
متناقصة	0,222	0,414	0,092	متناقصة	0,495	0,185	0,092	RAK
متناقصة	0,541	1	0,541	متناقصة	0,541	1	0,541	ALR
متناقصة	0,857	0,621	0,532	متناقصة	0,980	0,543	0,532	ALI
-	1	1	1	-	1	1	1	ALJ
-	1	1	1	-	1	1	1	ALB
-	1	1	1	-	1	1	1	KFH
متناقصة	0,265	0,206	0,055	متزايدة	0,735	0,075	0,055	AHL
متزايدة	0,918	1	0,918	متزايدة	0,918	1	0,918	KIB
متناقصة	0,318	0,260	0,083	متزايدة	0,894	0,093	0,083	BOB
-	1	1	1	-	1	1	1	WAR
-	1	1	1	-	1	1	1	QIB
-	1	1	1	-	1	1	1	DUK
متناقصة	0,258	0,603	0,155	متناقصة	0,374	0,416	0,155	QIIB
متناقصة	0,853	0,876	0,747	متناقصة	0,877	0,852	0,747	RAY
متناقصة	0,850	0,572	0,487	متناقصة	0,993	0,490	0,487	BIS
متناقصة	0,943	0,535	0,504	متناقصة	0,961	0,525	0,504	ALB
-	1	1	1	-	1	1	1	ALSA
-	1	1	1	-	1	1	1	ALI
متزايدة	0,178	1	0,178	متزايدة	0,178	1	0,178	NIZ

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1

يعبر الجدول رقم (36) عن متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة في ظل دالة الإنتاج، حيث تم تقديرها انطلاقاً من متوسط مدخلات ومخرجات هذه المصارف* (الجدول رقم)، حيث نلاحظ حسب التوجهين المدخلي والمخرجي ما يلي:

تسجيل كل من بنك الجزيرة، بنك البلاد، بيت التمويل الكويتي، بنك وربة، بنك قطر الإسلامي، بنك الدخان، مصرف السلام وبنك العز لمستوى كفاءة تامة 100% في ظل متوسط مدخلاتها ومخرجاتها، حسب التوجهين المدخلي والمخرجي، وتشمل الكفاءة المحققة كل من الكفاءة التقنية والكفاءة التقنية البحتة وبالتالي الكفاءة الحجمية**، حيث حققت هذه المصارف الإسلامية كفاءة العمليات الداخلية والخارجية الخاصة بكل بنك، وتجلي ذلك في الاستخدام الأمثل لمواردها الفعلية المتاحة مقارنة بباقي المصارف الأخرى وبالتالي وصولها للحجم الأمثل للأنشطة والخدمات المقدمة مع مدخلاتها المتاحة (Best Practice).

تسجيل كل من بنك الشارقة الإسلامي، مصرف الراجحي، بنك الكويت الدولي وبنك نزوى لمستوى كفاءة تقنية بحتة تامة 100%، أي تحقيق كفاءة العمليات الداخلية المنجزة من طرف إدارة هذه المصارف (الكفاءة الإدارية)، في حين نلاحظ تسجيلها لمستويات كفاءة تقنية متفاوتة، بلغت 92%، 87%، لبنكي الكويت الدولي وبنك الشارقة الإسلامي، وهي مساوية للكفاءة الحجمية، أي أن هاذين المصرفين لا ينقصهما سوى 8% و13% ليتناسب حجم أنشطتهما مع مواردهما المتاحة الفعلية، أي يمكنهما زيادة إنتاجهما بنفس هذه النسب دون زيادة في كمية أو مقدار مواردهما، أما بالنسبة لمصرف الراجحي فعليه التوسع في حجم إنتاجه بـ 46% للوصول إلى الحجم الأمثل وبالتالي تحقيق الكفاءة التامة، في حين عرف بنك نزوى كفاءة تقنية وحجمية بعيدة إلى حد كبير عن مستويات الكفاءة التامة بلغت 18%، وتفسر اللاكفاءة بالعوامل الخارجية المحيطة به وكذا عدم توافق حجم الأنشطة والخدمات التي يقدمها مع موارده، أي يمكنه الرفع من إنتاجه والتوسع في أنشطته من خلال فتح فروع جديدة.

أما بقية المصارف فسجلت متوسطات كفاءة متفاوتة، بحيث يعتبر بنك دبي الإسلامي الأكثر كفاءة بالنسبة للكفاءة التقنية، أما فيما يخص كل من بنك البحرين الإسلامي ومصرف الانماء فلا تنقصها في المتوسط سوى 2% للوصول للكفاءة الحجمية التامة وبالتالي توافق حجم أنشطتها مع مواردها المتاحة، كما

* نشير إلى أن نتائج تقدير متوسط كفاءة المصارف الإسلامية حسب كل بنك (الجدول 36) قد تم الوصول إليها انطلاقاً من ادخال متوسطات مدخلات ومخرجات هذه المصارف في برنامج DEAP مباشرة، وليست متوسطات الكفاءة المسجلة لكل بنك لجميع السنوات.

** تعني بغلة الحجم المتزايدة أن التغير في المدخلات تتبعها زيادة أكبر في المخرجات (مثلاً إذا رفعا نسبة المدخلات بـ 10% سيرتفع الإنتاج بأكثر من 10%)، وبغلة الحجم المتناقصة تشير إلى أن التغير في المدخلات تتبعها زيادة أقل في المخرجات (مثلاً إذا رفعا نسبة المدخلات بـ 10% سيرتفع الإنتاج بأقل من 10%).

نشير أن تحقيق المصارف الإسلامية محل الدراسة لمستويات كفاءة حجمية يكون أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات والمحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي).

2. تقدير الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية حسب كل بنك في ظل دالة التكاليف: يمثل الجدول رقم (38) متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة في ظل دالة التكاليف، حيث تم تقديرها انطلاقاً من متوسط مدخلات ومخرجات هذه المصارف.

الجدول رقم (37): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب كل بنك.

المصرف الإسلامي	الكفاءة التقنية (T_E)	الكفاءة التخصيصية (A_E)	كفاءة التكاليف (C_E)
DIB	0,923	0,812	0,749
ADI	0,387	0,723	0,280
EIB	1	0,592	0,592
SIB	1	1	1
RAK	0,683	0,862	0,589
ALR	1	1	1
ALI	0,543	0,507	0,275
ALJ	1	0,198	0,198
ALB	1	1	1
KFH	1	0,993	0,993
AHL	0,075	0,130	0,010
KIB	1	0,653	0,653
BOB	0,087	0,115	0,010
WAR	1	1	1
QIB	1	1	1
DUK	1	1	1
QIIB	0,328	0,009	0,003
RAY	0,632	0,047	0,029
BIS	0,288	0,020	0,006
ALB	0,311	0,048	0,015
ALSA	1	0,048	0,048
ALI	1	0,005	0,005
NIZ	1	0,022	0,022

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1

من خلال الجدول رقم (37) وفي ظل فرضية تغير الحجم نلاحظ تسجيل كل من بنك الشارقة الإسلامي، مصرف الراجحي، بنك البلاد، بنك وربة، بنك قطر الإسلامي وبنك الدخان مستوى الكفاءة الاقتصادية (100%) في ظل متوسط مدخلاتها ومخرجاتها لفترة الدراسة، أي تعتبر هذه المصارف أكثر كفاءة في تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد وبالتالي كفاءة أكبر في التحكم في التكاليف مقارنة بباقي المصارف محل الدراسة.

أما فيما يخص مصرف الإمارات الإسلامي، بنك الجزيرة، بيت التمويل الكويتي، بنك الكويت الدولي، مصرف السلام، بنك العز وبنك نزوى، فقد وصلت هذه المصارف مستوى الكفاءة التقنية التامة، في حين تفاوتت كفاءتها في تخصيص الموارد والتحكم في التكاليف من بنك لآخر، حيث ينقص بيت التمويل الكويتي أقل من 1% ليصل مستوى الكفاءة الاقتصادية التامة، في حين سجل مصرف السلام وبنك العز ونزوى مستويات كفاءة متدنية جدا فيما يخص الكفاءة التخصيصية وكفاءة التحكم في التكاليف، فقد تراوحت نسب الالكفاءة بين 95% و 99%، أي أن هذه المصارف تعاني بشدة فيما يخص التحكم في تكاليفها وبالتالي فشلها بنسبة كبيرة في تخصيص مواردها في العمليات المصرفية.

أما بالنسبة لبقية المصارف الإسلامية محل الدراسة، فقد سجلت متوسطات كفاءة متفاوتة، حيث عرف بنك البحرين الإسلامي أدنى مستويات كفاءة، فقد عرف فشلا كبيرا في التحكم في التكاليف وبالتالي فشل في تخصيص موارده، حيث بلغت مستويات الالكفاءة 99.4% و 98% على الترتيب، أي أنه بعيد بهذه النسب عن أفضل تحكم في التكاليف وأفضل تخصيص ممكن للموارد اذا تمت مقارنته بباقي المصارف الإسلامية محل الدراسة، وبنك دبي الإسلامي كأعلى مستويات كفاءة، حيث بلغت الكفاءة التقنية 92% و 75% كفاءة التحكم في التكاليف، وبالتالي 81% كفاءة تخصيصية.

ثانيا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف التقليدية حسب كل بنك.

1. تقدير الكفاءة الحجمية للمصارف التقليدية حسب كل بنك في ظل دالة الإنتاج: يعبر الجدول رقم (38) أدناه عن متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية محل الدراسة في ظل دالة الإنتاج، حيث تم تقديرها انطلاقا من متوسط مدخلات ومخرجات هذه المصارف حسب التوجهين المدخلي والمخرجي.

الجدول رقم (38): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب كل بنك.

التوجه المخرجي				التوجه المدخلي				المصرف التقليدي
غلة الحجم	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	غلة الحجم	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	
متناقصة	0,993	0,281	0,279	متزايدة	0,890	0,313	0,279	ENB
متناقصة	0,998	0,686	0,684	متزايدة	0,969	0,706	0,684	ADC
-	1	1	1	-	1	1	1	BOS
متزايدة	0,999	0,526	0,525	متزايدة	0,995	0,528	0,525	FGB
-	1	0,470	0,469	متزايدة	0,787	0,596	0,469	MAS
-	1	1	1	-	1	1	1	SNB
متزايدة	0,975	0,616	0,600	متزايدة	0,886	0,678	0,600	SAB
متزايدة	0,982	0,715	0,702	متزايدة	0,937	0,749	0,702	ANB
متناقصة	0,896	0,993	0,890	متناقصة	0,898	0,991	0,890	RIA
متناقصة	0,997	0,708	0,706	متزايدة	0,949	0,744	0,706	AWA
متناقصة	0,938	0,600	0,563	-	1	0,563	0,563	NBK
متزايدة	0,875	0,291	0,255	متزايدة	0,451	0,564	0,255	BUR
متزايدة	0,410	1	0,410	متزايدة	0,410	1	0,410	CBK
متناقصة	0,959	0,249	0,239	متزايدة	0,512	0,466	0,239	ABK
-	1	1	1	-	1	1	1	QNB
-	1	1	1	-	1	1	1	CBQ
-	1	1	1	-	1	1	1	DOH
-	1	1	1	-	1	1	1	AHU
-	1	1	1	-	1	1	1	NBB
متزايدة	0,999	0,849	0,848	متزايدة	0,903	0,939	0,848	BBK
متناقصة	0,990	0,300	0,296	متزايدة	0,437	0,678	0,296	DHO
متزايدة	0,887	0,228	0,101	متزايدة	0,282	0,716	0,101	NBO
متزايدة	0,672	0,768	0,516	متزايدة	0,551	0,938	0,516	SOH
متزايدة	0,188	1	0,188	متزايدة	0,188	1	0,188	OAB
-	1	0,597	0,596	متزايدة	0,870	0,685	0,596	MUS

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1

من خلال الجدول رقم (38) نلاحظ تسجيل كل من بنك الشارقة، المصرف الأهلي التجاري، بنك قطر الوطني، بنك قطر التجاري، بنك الدوحة، المصرف الأهلي المتحد وبنك البحرين الوطني لمستوى كفاءة تامة 100% في ظل متوسط مدخلاتها ومخرجاتها، حسب التوجهين المدخلي والمخرجي، وتشمل الكفاءة المحققة كل من الكفاءة التقنية والكفاءة التقنية البحتة وبالتالي الكفاءة الحجمية، حيث حققت هذه المصارف

التقليدية كفاءة العمليات الداخلية والخارجية الخاصة بكل بنك، وتجلى ذلك في الاستخدام الأمثل لمواردها الفعلية المتاحة مقارنة بباقي المصارف الأخرى وبالتالي وصولها للحجم الأمثل للأنشطة والخدمات المقدمة مع مدخلاتها المتاحة، إضافة لبنكي الخليج الأول وبنك الكويت الوطني اللذان وصلوا للكفاءة الحجمية التامة دون تحقيق الكفاءتين التقنية والتقنية البحتة وفق التوجه المدخلي، وبنكي المشرق ومسقط وفق التوجه المخرجي.

تسجيل بنكي الكويت الوطني وعمان العربي لمستوى كفاءة تقنية بحتة تامة 100%، أي تحقيق كفاءة العمليات الداخلية المنجزة من طرف إدارة هذين المصرفين (الكفاءة الإدارية)، في حين نلاحظ تسجيلهما لمستويات كفاءة تقنية وحجمية بلغت 41% و18% على الترتيب، أي يمكنهما الرفع من إنتاجهما بنسب أكبر من 59%، 82% دون زيادة في المدخلات من أجل الوصول للحجم الأمثل، وكذلك نلاحظ قصور نسبي لإدارة هذين المصرفين في التحكم بالعوامل الخارجية المحيطة بهما، خاصة بنك عمان العربي.

أما بالنسبة لبقية المصارف التقليدية محل الدراسة، فقد سجلت متوسطات كفاءة حجمية عالية وفق التوجه المخرجي* فقد تراوحت بين 67% و99%، في حين عرفت مستويات كفاءة تقنية وتقنية بحتة متفاوتة، 10% و22% كأدنى مستوى كفاءة بالنسبة للبنك الوطني العماني، و89%، 99% كأعلى مستوى كفاءة بالنسبة لبنك الرياض.

2. تقدير الكفاءة الإقتصادية للمصارف التقليدية حسب كل بنك في ظل دالة التكاليف: يمثل الجدول رقم (39) متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية محل الدراسة في ظل دالة التكاليف، حيث تم تقديرها انطلاقاً من متوسط مدخلات ومخرجات هذه المصارف.

* نذكر أن تحقيق المصارف التقليدية لمستويات كفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والحفاظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي).

الجدول رقم (39): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب كل بنك.

المصرف التقليدي	الكفاءة التقنية (T_E)	الكفاءة التخصيصة (A_E)	كفاءة التكاليف (C_E)
ENB	0,283	0,843	0,238
ADC	0,511	0,511	0,261
BOS	1	1	1
FGB	1	0,137	0,137
MAS	0,650	0,786	0,510
SNB	1	1	1
SAB	0,693	0,826	0,572
ANB	0,678	0,867	0,588
RIA	1	0,895	0,895
AWA	0,650	0,258	0,168
NBK	0,580	0,991	0,575
BUR	0,565	0,455	0,257
CBK	1	0,238	0,238
ABK	0,369	0,259	0,096
QNB	1	0,376	0,376
CBQ	0,682	0,221	0,151
DOH	0,914	0,890	0,813
AHU	1	1	1
NBB	1	0,214	0,214
BBK	0,774	0,213	0,165
DHO	0,511	0,108	0,055
NBO	0,525	0,049	0,026
SOH	0,723	0,044	0,032
OAB	0,805	0,018	0,014
MUS	0,735	0,891	0,656

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج DEAP 2.1

من خلال الجدول رقم (39) وفي ظل فرضية تغير الحجم نلاحظ تسجيل كل من بنك الشارقة، المصرف الأهلي التجاري والمصرف الأهلي المتحد لمستوى الكفاءة الاقتصادية (100%) في ظل متوسط مدخلاتها ومخرجاتها لفترة الدراسة، أي تعتبر هذه المصارف أكثر كفاءة في تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية.

كما تم تسجيل كل من بنك الخليج الأول، بنك الرياض، المصرف التجاري الكويتي، بنك قطر الوطني وبنك البحرين الوطني لمستوى الكفاءة التقنية التامة، في حين تفاوتت كفاءتها في تخصيص الموارد والتحكم في التكاليف من بنك لآخر، حيث يعتبر بنك الرياض الأكفأ من ناحية التحكم في التكاليف وتخصيص موارده بنسبة كفاءة فاقت 85% مقارنة بالمصارف سالفة الذكر والتي عرفت متوسط مستويات كفاءة متدنية تراوحت بين 14% و 38%، أي أن هذه المصارف بعيدة عن أفضل تخصيص ممكن للموارد وأفضل تحكم في التكاليف بنسب لا كفاءة تراوحت بين 62% و 86%.

أما بالنسبة لبقية المصارف التقليدية محل الدراسة، فقد سجلت متوسطات كفاءة متفاوتة، حيث عرف بنك عمان العربي أدنى مستويات كفاءة، فقد عرف فشلا كبيرا في التحكم في التكاليف وبالتالي فشل في تخصيص موارده، حيث فاقت مستويات اللاكفاءة 98%، في حين سجل متوسط كفاءة تقنية مقبولة إلى حد بعيد مقارنة بباقي المصارف محل الدراسة، من جانب آخر حاز بنك الدوحة على أعلى كفاءة تخصيص الموارد وتحكم في التكاليف في هذه المجموعة، حيث بلغت الكفاءة التقنية 91% و 81% كفاءة التحكم في التكاليف، وبالتالي 89% كفاءة تخصيصية.

المطلب الثالث: تقدير الكفاءة المصرفية حسب البلد

أولاً: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية حسب البلد.

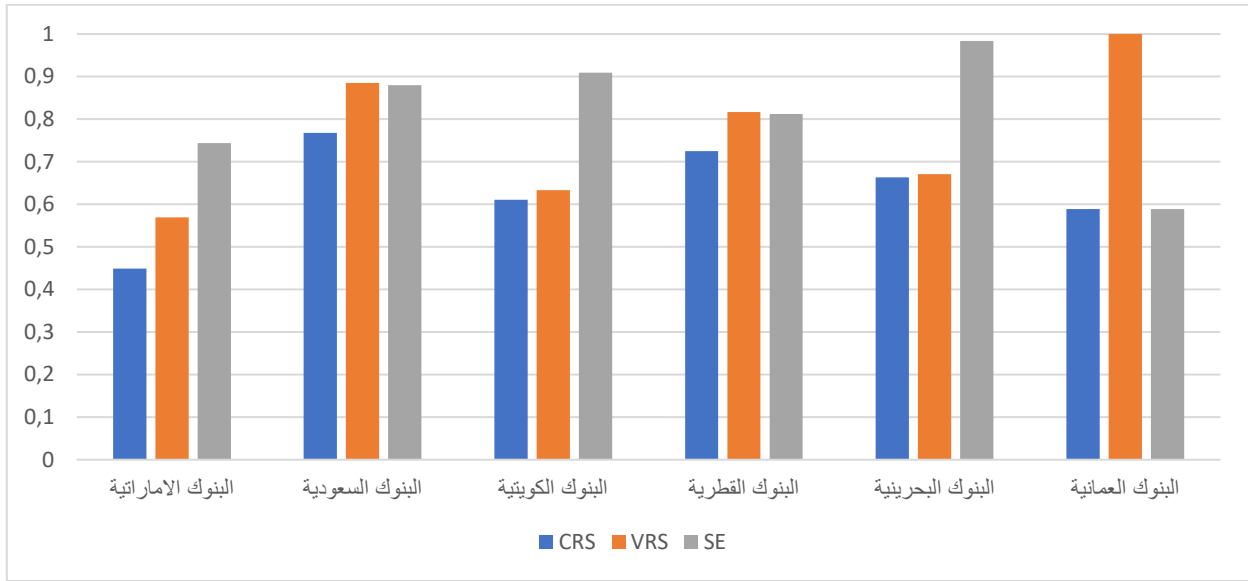
1. تقدير الكفاءة الحجمية للمصارف الإسلامية حسب كل بنك في ظل دالة الإنتاج.

الجدول رقم (40): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد.

التوجه المخرجي			التوجه المدخلي			البلد
S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	
0,703	0,616	0,449	0,744	0,569	0,449	المصارف الإماراتية
0,849	0,905	0,768	0,880	0,885	0,768	المصارف السعودية
0,700	0,693	0,611	0,909	0,633	0,611	المصارف الكويتية
0,777	0,869	0,725	0,812	0,817	0,725	المصارف القطرية
0,931	0,702	0,663	0,984	0,671	0,663	المصارف البحرينية
0,589	1	0,589	0,589	1	0,589	المصارف العمانية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 36.

الشكل رقم (65): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد حسب التوجه المدخلي.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 40.

من خلال الجدول رقم (40) والشكل رقم (65) أعلاه نلاحظ ما يلي:

تعتبر المصارف الإسلامية السعودية أكفأ* المصارف محل الدراسة تقنياً بمتوسط كفاءة تقنية قاربت 77%، أي أن هذه المصارف تعتبر الأكفأ في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص مواجهة العوامل الخارجية التي تواجهها، بينما حازت المصارف الإسلامية العمانية (بنكي العز ونزوى) على الكفاءة التقنية البحتة التامة 100%، أي أن هذين المصرفين حازا على أفضل ممارسة ممكنة للعمليات الداخلية، في حين تعتبر المصارف الإسلامية البحرينية الأكفأ فيما يخص الكفاءة الحجمية بمتوسط تجاوز 98% في ظل التوجه المدخلي، أي يتناسب حجم نشاطها مع مواردها الفعلية المتاحة. من جانب آخر عرفت المصارف الإسلامية الإماراتية متوسط مستويات لا كفاءة عالية مقارنة بباقي الدول محل الدراسة ويشمل ذلك كلا من الكفاءتين التقنية والتقنية البحتة، بتعبير آخر تعتبر المصارف الإماراتية الإسلامية الأقل كفاءة في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص العمليات الداخلية والخارجية المرتبطة بنشاط هذه المصارف. أما فيما يخص المصارف الإسلامية الكويتية والقطرية فقد عرفت متوسطات كفاءة مقبولة إلى حد بعيد مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، وتشمل كلا من الكفاءتين التقنية والتقنية البحتة والكفاءة الحجمية.

* نذكر أن معيار الحكم على الكفاءة وقياسها هو متوسط مدخلات ومخرجات المصارف محل الدراسة للفترة الممتدة بين 2010-2021.

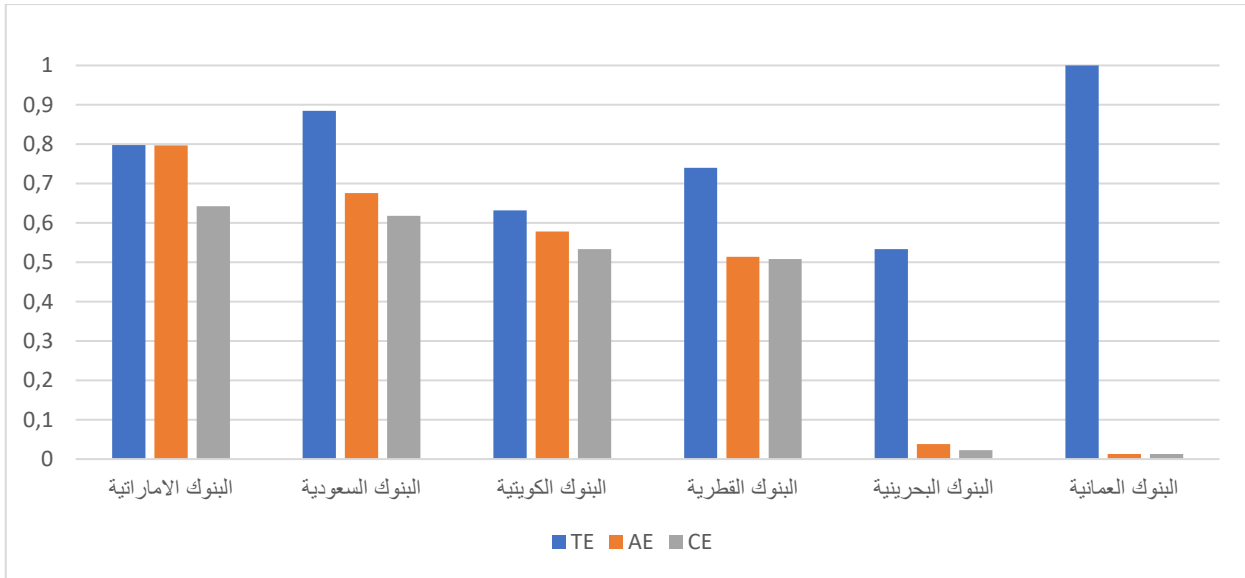
2. تقدير الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية حسب كل بنك في ظل دالة التكاليف.

الجدول رقم (41): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.

البلد	الكفاءة التقنية (T_E)	الكفاءة التخصيصة (A_E)	كفاءة التكاليف (C_E)
المصارف الإماراتية	0,798	0,797	0,642
المصارف السعودية	0,885	0,676	0,618
المصارف الكويتية	0,632	0,578	0,533
المصارف القطرية	0,740	0,514	0,508
المصارف البحرينية	0,533	0,038	0,023
المصارف العمانية	1	0,013	0,013

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 37.

الشكل رقم (66): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 41.

من خلال الجدول رقم (41) والشكل رقم (66) أعلاه، وفي ظل فرضية تغير الحجم نلاحظ ما يلي:

تعتبر المصارف الإسلامية العمانية أكفأ تقنيا كما تم الإشارة لها سابقا في دالة الإنتاج، لكنها تعاني بشدة فيما يخص كفاءة تخصيص الموارد وكفاءة التحكم في التكاليف، بحيث سجلت مستويات لا كفاءة قياسية بلغت أكثر من 98%، من جانب آخر تعتبر المصارف الإسلامية الإماراتية ثم السعودية الأكفأ في تخصيص الموارد وبالتالي التحكم في التكاليف، أما المصارف الكويتية والقطرية فقد سجلت مستويات كفاءة

متوسطة إذا تمت مقارنتها بباقي الدول محل الدراسة، أما فيما يخص المصارف الإسلامية البحرينية فتعتبر الأقل كفاءة تقنياً، والأقل كفاءة فيما يخص تخصيص الموارد والتحكم في التكاليف بعد المصارف الإسلامية العمانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف التقليدية حسب البلد.

1. تقدير الكفاءة الحجمية للمصارف التقليدية حسب كل بنك في ظل دالة الإنتاج.

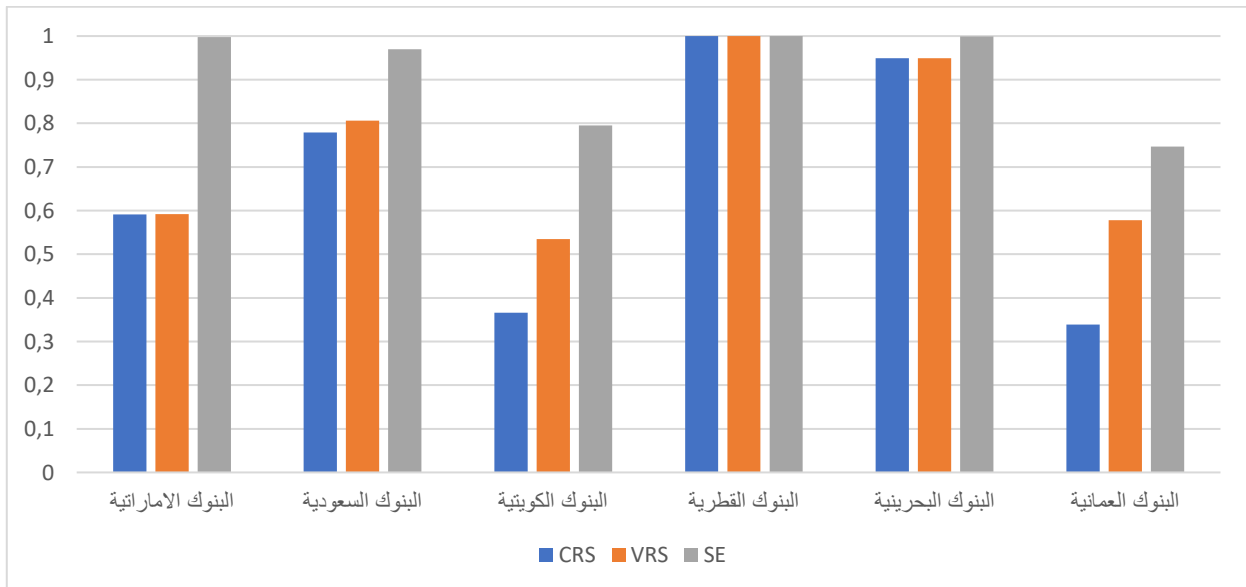
الجدول رقم (42): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد.

التوجه المخرجي			التوجه المدخلي			البلد
S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	S_E	VRS_{TE}	CRS_{TE}	
0,998	0,592	0,591	0,928	0,628	0,591	المصارف الإماراتية
0,970	0,806	0,779	0,934	0,832	0,779	المصارف السعودية
0,795	0,535	0,366	0,593	0,648	0,366	المصارف الكويتية
1	1	1	1	1	1	المصارف القطرية
0,999	0,949	0,949	0,967	0,979	0,949	المصارف البحرينية
0,747	0,578	0,339	0,465	0,803	0,339	المصارف العمانية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 38.

الشكل رقم (67): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد حسب التوجه

المخرجي.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 42.

من خلال الجدول رقم (42) والشكل رقم (67) أعلاه نلاحظ ما يلي:

تسجيل المصارف التقليدية القطرية للكفاءة التامة*، حيث يشمل ذلك كلا من الكفاءتين التقنية والتقنية البحتة، إضافة للكفاءة الحجمية، أي وصول المصارف القطرية لأفضل ممارسة ممكنة للنشاط المصرفي مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، لتأتي المصارف التقليدية البحرينية في المرتبة الثانية من ناحية الكفاءة في إدارة العمليات الداخلية والخارجية الخاصة بماتة المصارف، إضافة لوصولها للحجم الأمثل من الخدمات حسب التوجه المخرجي، ثم المصارف السعودية بمستويات كفاءة تقنية تراوحت بين 78% و83%، أي لا يتوجب عليها بذل جهود كبيرة لبلوغ حدود الكفاءة التامة في ادارتها لعملياتها التشغيلية، ولا ينقصها سوى 3% لبلوغ الكفاءة الحجمية التامة، من جانب آخر عرفت المصارف التقليدية العمانية والكويتية مستويات كفاءة تقنية وتقنية بحتة متدنية إلى حد بعيد مقارنة بباقي الدول، حيث سجلت نسب لا كفاءة وصلت إلى غاية 66%، الأمر الذي يجعلها غير كفؤة في إدارة عملياتها الداخلية والخارجية، وبالتالي عدم تناسب حجم الأنشطة والخدمات المقدمة مع الموارد الفعلية في أغلب هذه المصارف. أما المصارف الإماراتية فقد عرفت مستويات كفاءة تقنية مقبولة، ووصولها للحجم الأمثل وفق التوجه المخرجي.

2. تقدير الكفاءة الاقتصادية للمصارف التقليدية حسب كل بنك في ظل دالة التكاليف.

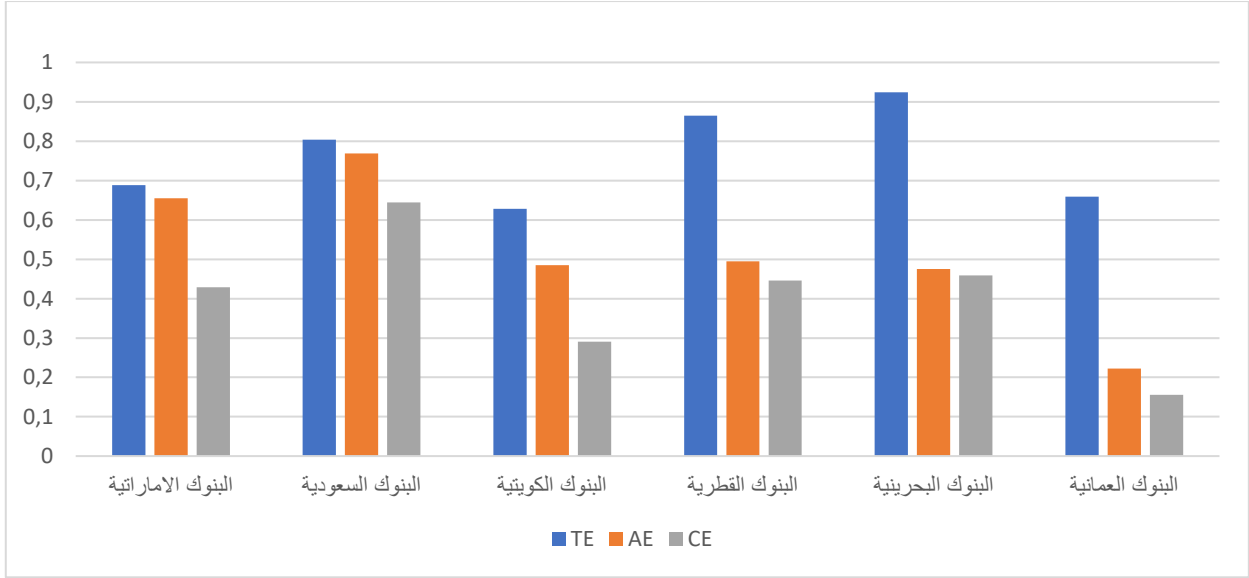
الجدول رقم (43): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.

البلد	الكفاءة التقنية (T_E)	الكفاءة التخصيصة (A_E)	كفاءة التكاليف (C_E)
المصارف الإماراتية	0,688	0,655	0,429
المصارف السعودية	0,804	0,769	0,644
المصارف الكويتية	0,628	0,485	0,291
المصارف القطرية	0,865	0,495	0,446
المصارف البحرينية	0,924	0,475	0,459
المصارف العمانية	0,659	0,222	0,156

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 39.

* نذكر أن تقدير وقياس الكفاءة جاء نتيجة ادخال متوسط مدخلات ومخرجات المصارف محل الدراسة للفترة الممتدة بين 2010-2021 في برنامج الكفاءة DEAP.

الشكل رقم (68): متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 43.

من خلال الجدول رقم (43) والشكل رقم (68) أعلاه، وفي ظل فرضية تغير الحجم نلاحظ ما يلي:

تعتبر المصارف التقليدية البحرينية أكفأ المصارف تقنيا، والمصارف الكويتية أقلها كفاءة (تقنية)، أما فيما يخص الكفاءة في تخصيص الموارد في ظل أسعارها والكفاءة في التحكم في التكاليف، فتعتبر المصارف التقليدية السعودية الأكفأ بنسب 77%، 64% على التوالي، ثم المصارف الإماراتية بنسب 65%، 43%، أما القطرية والبحرينية فقد شهدت مستويات متوسطة للكفاءة التخصيصية وكفاءة التكاليف، في حين عرفت المصارف التقليدية العمانية لمستويات لا كفاءة قياسية مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، فقد بلغت نسب الالكفاءة 78% تخصيصيا و84% كنسبة لا كفاءة في التحكم في التكاليف، أي فشلها بنسبة كبيرة في استخدام مواردها في ظل أسعارها وبالتالي فشلها أيضا في المزج بين الكفاءتين التقنية والتخصيصية.

المبحث الثالث: دراسات قياسية لأثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية.

سيتم في هذا المبحث معرفة متغيرات الدراسة، إضافة للطريقة والأدوات المستخدمة في قياس أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية، وصولاً إلى تحليل ومناقشة النتائج بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية.

المطلب الأول: وصف متغيرات ونهوض الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

تتكون العينة المدروسة* من 48 بنكا تم اختيارها على أساس توافر البيانات، والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لهذه المصارف خلال الفترة الممتدة (2010-2021)، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين: مجموعة المصارف التقليدية ومجموعة المصارف الإسلامية، موزعة على دول مجلس التعاون الخليجي (10 بنوك من الإمارات العربية المتحدة، 9 بنوك من المملكة العربية السعودية، 7 بنوك من دولة قطر، 9 بنوك من الكويت، 6 بنوك من مملكة البحرين، 7 بنوك من سلطنة عمان) حيث تتضمن هذه العينة 25 بنكا تقليديا و23 بنكا إسلاميا.

ثانياً: متغيرات الدراسة

سيتم بناء الجانب القياسي من الدراسة على متغير تابع والمتمثل في الكفاءة الاقتصادية للمصارف محل الدراسة ومجموعة من المتغيرات المفسرة لهيكل السوق، إضافة لبعض متغيرات المراقبة، نستعرضها فيما يلي:

1. المتغير التابع: ويتمثل في الكفاءة الاقتصادية للمصارف مقاسا بكفاءة التكاليف CE .

2. المتغيرات المفسرة: سيتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات المفسرة لهيكل السوق، وهي كالاتي:

- التركيز السوقي من الأصول HHI_a : يحسب مؤشر هيرشمان وهيرفندال بجمع مربعات الحصص السوقية من الأصول؛
- التركيز السوقي من الودائع HHI_d : يحسب مؤشر هيرشمان وهيرفندال بجمع مربعات الحصص السوقية من الودائع؛
- التركيز السوقي من القروض والتمويلات الإسلامية $HHI_{I/f}$: يحسب مؤشر هيرشمان وهيرفندال بجمع مربعات الحصص السوقية من القروض والتمويلات الإسلامية (مراجعة، سلم، اجارة، استصناع)؛
- الحصة السوقية من الودائع MS_d : تحسب من خلال قسمة ودايع كل بنك على اجمالي الودائع المجمعة لدى كل قطاع مصرفي؛

* راجع الجدول رقم (28).

- الحصة السوقية من القروض والتمويلات الإسلامية $MS_{l/f}$: تحسب من خلال قسمة قروض كل بنك على إجمالي القروض والتمويلات الإسلامية المجمعة لدى كل قطاع مصرفي.
- 3. متغيرات المراقبة: سيتم إضافة بعض المتغيرات من أجل ضبط النموذج، وهي كالتالي:
 - حجم المصرف SZE : يحسب باللوغاريتم العشري لإجمالي الأصول؛
 - الناتج المحلي الإجمالي GDP : وهو عبارة عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة.

لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات، سيتم الفصل بين المصارف الإسلامية والتقليدية وفق النماذج التالية:

• النموذج الأول:

CE_{it} (Islamic)

$$= \mu + \beta_1 HHI_{a\ it} + \beta_2 HHI_{d\ it} + \beta_3 HHI_{l/f\ it} + \beta_4 MS_{d\ it} + \beta_5 MS_{l/f\ it} + \beta_6 SZE_{it} + \beta_7 GDP_{it} + v_i + \varepsilon_{it}$$

• النموذج الثاني:

CE_{it} (Convencional)

$$= \mu + \beta_1 HHI_{a\ it} + \beta_2 HHI_{d\ it} + \beta_3 HHI_{l/f\ it} + \beta_4 MS_{d\ it} + \beta_5 MS_{l/f\ it} + \beta_6 SZE_{it} + \beta_7 GDP_{it} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- v_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج؛
- ε_{it} : الخطأ العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية، ويكون مستقلاً وموزعاً بشكل طبيعي.

الجدول رقم (44): متغيرات الدراسة "تسميتها واختصارها".

القانون	الاختصار	التسمية	المتغير التابع
/	CE	Cost Efficiency	كفاءة التكاليف
القانون	الاختصار	التسمية	المتغيرات المفصلة
$HHI_a = \sum_{i=1}^k Si^2$	HHI_a	The Herfindahl-Hirschman Index (Assets)	التركز السوقي من الأصول
$HHI_d = \sum_{i=1}^k Si^2$	HHI_d	The Herfindahl-Hirschman Index (Deposits)	التركز السوقي من الودائع
$HHI_{l/f} = \sum_{i=1}^k Si^2$	HHI_{l/f}	The Herfindahl-Hirschman Index (Loans / Islamic Financing)	التركز السوقي من القروض والتمويلات الإسلامية
$MS_a = \frac{deposit}{\sum DEPOSITS}$	MS_d	Market Share (Deposits)	الحصة السوقية من الودائع
$MS_{L/F} = \frac{loans}{\sum LOANS}$	MS_{l/f}	Market Share (Loans / Islamic Financing)	الحصة السوقية من القروض والتمويلات الإسلامية
القانون	الاختصار	التسمية	متغيرات المراقبة
$\text{Log } \sum \text{Assets}$	SZE	Bank size	حجم المصرف
/	GDP	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من اعداد الطالب.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة القياسية

تستخدم نماذج البانل في العديد من الدراسات البحثية نظراً للناتج الدقيقة التي تسمح بالوصول لها، وذلك لأنه يأخذ في عين الاعتبار أثر التغيرات الزمنية والمقطعية بين الوحدات. من هذا المنطلق سوف يتم بناء نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وفق الخطوات التالية:

- اختبار التجانس (Hsiao)؛
- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية؛
- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية؛
- اختيار وفحص مدى ملاءمة النموذج المناسب؛
- تحليل نتائج تقدير النموذج.

وفيما يلي نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بهذه الخطوات:

1. مفهوم بيانات بانل (السلاسل الزمنية المقطعية) Panel Data: تم تداول نماذج بانل لأول مرة في ورقة بحثية قدمها الباحثان Balestra و Nerlove سنة 1966، من خلال تقدير الطلب الديناميكي على الغاز الطبيعي في كل المباني السكنية والصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتمدا في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ل يتم بعد ذلك استخدام نماذج بانل ببطء في الستينيات والسبعينيات، وبشكل واسع خلال التسعينيات¹، وتعرف على أنها: "المشاهدات المقطعية المسجلة عبر مدة من الزمن خلال فترة محددة، بحيث تتيح دراسة ونمذجة الاختلافات والفوارق السلوكية لمجموعة من الأفراد"².

2. النماذج الأساسية لتحليل نماذج بيانات البانل (السلاسل الزمنية المقطعية): توجد ثلاثة أشكال رئيسية لنماذج بيانات البانل، نستعرضها فيما يلي³:

● **نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) PRM:** يعتبر هذا

النموذج ابسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات (α_i, β_j) ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن. وتعطى صيغة نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$

¹ Arne Henningsen & Géraldine Henningsen, *Analysis of Panel Data Using R, Panel Data Econometrics: Theory*, 2019, P: 346.

² William H. Greene, *Econometric Analysis*, New York University, 5th Edition, 2002, P: 284.

³ راجع: - عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثالث والأربعون، العدد الثاني، 2023، ص: 169-170.

- زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، 2012، ص: 270-273.

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS).

• **نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) FEM:** يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه يأخذ النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$\text{حيث: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ و } Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية **Least Squares Dummy variable (LSDV)** وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها $(N-1)$ ، ليصبح النموذج وفق الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث يمثل المقدار: $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع α

• **نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) REM:** في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساويا لـ σ^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية، حيث يعامل معامل القطع α_i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ .

$$\alpha_i = \mu + v_i, \quad i = 1, 2, \dots, N$$

وبذلك يأخذ نموذج التأثيرات العشوائية الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث: v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS).

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية: بعد التأكد من إمكانية استخدام نماذج البانل، تأتي الخطوة الثانية وهي التأكد من سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير ساكنة فإن استخدامها في التقدير يؤدي إلى نتائج مضللة وزائفة أحيانا، ومن أجل هذا الغرض سنقوم باستخدام مجموعة من الاختبارات وتطبيقها على كل متغير من متغيرات الدراسة: اختبار LLC المقترح من Levin, Lin, and Chu (2002) واختبار IPS المقترح من Shin and Im (2003) واختبار ADF-Fisher.

وتتمثل فرضية العدم للاختبارات في وجود جذر الوحدة أي السلسلة الزمنية غير ساكنة، أما الفرضية البديلة تتمثل في عدم وجود جذر الوحدة أي السلسلة الزمنية ساكنة، فإذا كانت قيمة P-value أقل من مستوى المعنوية المحدد وهو 0.05 نرفض فرضية العدم أي السلسلة الزمنية ساكنة.

4. اختبار التجانس لـ HSIAO: قام الاحصائي HSIAO سنة 1986 بوضع مخطط يسمح بتحديد الحالة المناسبة لتجانس بيانات بانل وفق ثلاث خطوات¹:

• اختبار فرضية التجانس الكلي (الثوابت والمعاملات) وفق الفرضية التالية:

$$H_0^1: \alpha_{0i} = \alpha_0 \text{ \& } \alpha = \alpha_i \forall i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher، ثم نقارن القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولة، فإذا كانت القيمة الجدولة أكبر نقبل الفرضية H_0^1 ، أي نموذج بانل متجانس كليا. أما إذا تم رفض الفرضية H_0^1 ننتقل إلى الخطوة الثانية والتي تفترض أن مصدر الاختلاف سببه المعاملات α_i ؛

¹ Regis Bourbonnais, *Econométrie : cours & Exercices Corrigés*, Dunod, 9^e Edition, Paris, France, 2015, p: 349-350.

- اختبار فرضية تجانس المعاملات وفق الفرضية التالية: $H_0^2: \alpha = \alpha_i \forall i$ ويتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher. إذا تم رفض فرضية تجانس المعاملات يتم بذلك رفض بنية نموذج بانل، وذلك للاختلاف الكلي في النموذج أي أن الثوابت فقط متجانسة بين المفردات. أما في حالة قبولها فنحتفظ بالنموذج ونبحث عن فرضية تطابق الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات المشتركة.
- اختبار فرضية تجانس الثوابت وفق الفرضية التالية: $H_0^3: \alpha_{0i} = \alpha_0 \forall i$ ويتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher، بحيث إذا تم رفض الفرضية H_0^3 فنقول أن النموذج ذو أثر فردي.

5. **اختبارات التكامل المشترك:** من أجل التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك متزامن بين المتغيرات المستقرة، يجب إجراء اختبار السببية، وفي الآتي نذكر أهم هذه الاختبارات والتي تقوم على فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك للمتغيرات:

- **اختبارات Pedroni:** قدم الاحصائي Pedroni (1999) سبع احصائيات تختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك في نماذج البانل، حيث تسمح بعدم التجانس في البيانات، سواء في الديناميكيات قصيرة المدى وكذلك في معاملات الانحدار على المدى الطويل، عكس تحليل السلاسل الزمنية العادية، والتي لا تأخذ هذه الأداة في الاعتبار عدد علاقات التكامل المشترك، بدلا من ذلك فإن اختبار الفرضية هو ببساطة عدد الأدلة أو عدم وجودها بين متغيرين أو أكثر، أي يتم الحكم على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في حالة وجود ستة احصائيات من أصل أحدا عشر على الأقل وفق هذه المنهجية¹؛

- **اختبار Kao:** يتم استخدام وفق الاحصائي Kao (1999) كلا من DF و ADF (اختبار ديكي فولر الصاعد) لاختبار التكامل المشترك في بيانات البانل بالاعتماد على المنهج القياسي المعتمد في إجراءات الامكانية العظمى، وتقوم فرضية التكامل المشترك لـ Kao على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين وهي فرضية العدم.

¹ Neal Timothy, *Panel cointegration analysis with xtpedroni*, The stata Journal, Vol. 14, No. 03, 2014, p: 685.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية وهشاشة هيكل السوق أولاً: التحليل الإحصائي لهتغيرات الدراسة

من أجل دراسة العلاقة بين متغيرات هيكل السوق والكفاءة للمصارف محل الدراسة وتوضيح خصائصها، لابد من تحليل أبرز البيانات الإحصائية.

الجدول رقم (45): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المتغير	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
CE	0.285659	0.164000	1.000000	0.000000	0.311959	566
HHI_a	0.169155	0.172551	0.415572	0.062900	0.078166	566
HHI_d	0.210145	0.166149	0.796109	0.066425	0.144722	566
HHI_{l/f}	0.259231	0.170950	0.776054	0.066802	0.203380	566
MS_d	0.104983	0.064416	0.883320	2.55E-05	0.135581	566
MS_{l/f}	0.099498	0.066892	0.561541	0.000253	0.105440	566
SZE	4.307998	4.320354	6.000149	2.385324	0.669512	566
GDP	2.32E+16	1.38E+16	8.69E+16	2.57E+10	2.60E+16	566

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

من خلال الجدول رقم (45) نستنتج ما يلي:

- يبلغ متوسط كفاءة التكاليف لجميع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة حوالي 28,56%، أي أن هذه الأخيرة تعاني في التحكم بتكاليفها في المتوسط بنسبة 71,44% إذا تمت معاملة جميع المصارف سواء الإسلامية أو التقليدية على نفس الأساس وتعمل في ظروف مماثلة، حيث تعتبر أعلى قيمة للكفاءة هي الكفاءة التامة (100%)، حيث تم تسجيلها في العديد من المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء، أما أدنى قيمة لكفاءة التكاليف فهي تؤول إلى اللاكفاءة الكلية.
- يبلغ متوسط تركيز الأصول HHI 0,1691 لجميع عينة الدراسة، ف يعني ذلك وجود تركيز متوسط (منافسة متوسطة) إذا تم اعتبار الأسواق المصرفية الستة كسوق مصري واحد، أما أعلى قيمة فقد سجلت سنة

2020 للقطاع المصرفي القطري والتي تجاوزت 0,4155 أي وجود تركيز مرتفع جدا (منافسة جد ضعيفة)، أما أدنى قيمة لهذا المؤشر فقد بلغت 0,0629 والذي يعني بوجود تركيز منخفض (منافسة مرتفعة)؛

• يبلغ متوسط تركز الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية 0,2101، 0,2529 على التوالي لجميع عينة الدراسة، فيعني ذلك وجود تركيز مرتفع (منافسة ضعيفة) للوساطة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت أعلى قيمة له لهذا المؤشر قيما قياسيا فاقت 0,7760 والذي يدل على وجود تركيز مفرط (منافسة ضعيفة إلى حد بعيد)، أما أدنى قيمة لهذا المؤشر فقد بلغت حوالي 0,066 لكلا المؤشرين والذي يعني بوجود تركيز منخفض (منافسة مرتفعة)؛

• تبلغ متوسطات الحصص السوقية من الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية حوالي 10% للمصارف محل الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة 88,33% والتي كانت من نصيب بنك قطر الوطني فيما يخص الودائع و56,15% فيما يخص القروض والتمويلات الإسلامية، أما بالنسبة لأدنى قيمة لهذه الحصص السوقية فقد كانت من نصيب صغريات المصارف الإسلامية والتي تكاد تكون شبه معدومة؛

• يبلغ متوسط اللوغاريتم العشري لحجم المصارف محل الدراسة حوالي 4,3079، بين قيم 6,0001 و2,3853 كأعلى وأدنى قيمة على التوالي؛

أما فيما يخص الانحراف المعياري، فنلاحظ ارتفاع بعض قيمها خاصة فيما يتعلق بمتغيري حجم المصرف وكفاءة التكاليف، والذي تفسر بوجود تباين في مشاهدات هذه المتغيرات بين المقاطع (الدول)، أما بقية المتغيرات فقد عرفت نسب تشتت مقبولة في مشاهداتها خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تحليل الارتباط بين كفاءة التكاليف والمتغيرات المفسرة

بهدف إعطاء تصور مبدئي حول اتجاه العلاقة بين كفاءة التكاليف والمتغيرات المفسرة، سيتم انشاء مصفوفة الارتباط وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (46): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	<i>CE</i>	<i>HHI_a</i>	<i>HHI_d</i>	<i>HHI_{l/f}</i>	<i>MS_d</i>	<i>MS_{l/f}</i>	<i>SZE</i>	<i>GDP</i>
<i>CE</i>	1.0000							
<i>HHI_a</i>	-0.0994	1.0000						
<i>HHI_d</i>	-0.0072	0.9147	1.0000					
<i>HHI_{l/f}</i>	0.2116	-0.1792	-0.0315	1.0000				
<i>MS_d</i>	0.1618	0.1394	0.1452	0.0044	1.0000			
<i>MS_{l/f}</i>	0.1033	0.1929	0.1988	-0.0280	0.9507	1.0000		
<i>SZE</i>	0.1779	-0.2446	-0.1495	0.0904	0.3788	0.3531	1.0000	
<i>GDP</i>	0.2235	-0.5162	-0.3685	0.6800	-0.08188	-0.1607	0.4876	1.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

من خلال الجدول رقم (46): والذي يوضح مصفوفة الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة لجميع عينة الدراسة نجد ما يلي:

- وجود علاقة طردية بنسب ارتباط متفاوتة بين كفاءة التكاليف *CE* وكل من: التركيز السوقي من القروض الربوية والتمويلات الإسلامية *HHI_{l/f}*، الحصة السوقية من الودائع *MS_d*، الحصة السوقية من القروض الربوية والتمويلات الإسلامية *MS_{l/f}*، حجم المصرف *SZE*، والنتاج المحلي الإجمالي *GDP*؛
- وجود علاقة عكسية بنسب ارتباط متفاوتة بين كفاءة التكاليف *CE* وكل من: التركيز السوقي من الأصول *HHI_a*، التركيز السوقي من الودائع *HHI_d*.

ثالثاً: اختبار تجانس بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Hsiao Test)

للتأكد من إمكانية تطبيق السلاسل الزمنية المقطعية من عدمه، تم تطبيق اختبار التجانس لـ Hsiao 1986، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (47): نتائج اختبار التجانس (Hsiao Test).

الفرضيات	المصارف الإسلامية		المصارف التقليدية	
	F-Stat	P-Value	F-Stat	P-Value
H_0^1	5.36532	0.0034	4.43565	0.0235
H_0^2	1.375478	0.1645	2.04643	0.0576
H_0^3	6.62063	0.0015	7.43745	0.0001

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

من خلال الجدول رقم (47): نلاحظ اختبار التجانس الكلي أن القيمة الاحتمالية لفيشر (Fisher) تساوي P-value وهي مقدرة بـ (0.0034 و 0.0235) في المصارف الإسلامية والتقليدية على الترتيب، وهي أقل من 0,05 أي عدم قبول التجانس الكلي بين دول الدراسة، ومنه نرفض الفرضية الصفرية، ومنه نتجه إلى الاختبار الموالي وهو اختبار تجانس المعلمات حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.1645 و 0.0576 وهي أكبر من 0,05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية، ومنه نتقل إلى الاختبار الموالي والأخير ألا وهو اختبار تجانس ثوابت حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.0001 و 0.0015 وهي أقل من 0,05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية.

ومما سبق يتضح بأنه هناك تجانس بين المعلمات، أي أن الاختلاف الذي يوجد بين دول المدروسة يرجع إلى تجانس معلمات النموذج ومنه نستنتج أن نموذج بانل الساكنة هو النموذج الملائم.

رابعا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية للتغيرات

قبل استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، يجب التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج، وذلك بدراسة جذر الوحدة باستخدام الاختبارات الإحصائية (Levin, Lin and Chu (LLC، Im, Pesaran and Shin (IPS)، والجدول الموالي يوضح نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (48): نتائج اختبارات IPS، LLC، دراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة

Im, Pesaran and Shin (IPS)		Levin, Lin and Chu (LLC)				نوع الاختبار		المتغير	
المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية		
فروق 0	فروق 1	فروق 0	فروق 1	فروق 0	فروق 1	فروق 0	فروق 1		
6.17494 (0.0000)	0.5436 (0.2452)	6.5521 (0.0000)	0.73180 (0.2435)	7.8489 (0.0000)	0.7865 (0.2943)	6.0702 (0.0000)	0.60589 (0.3004)	Trend	CE
7.03484 (0.0000)	0.9675 (0.8546)	7.6316 (0.0000)	1.49467 (0.0675)	5.65357 (0.0000)	0.65612 (0.2867)	6.67489 (0.0000)	0.65974 (0.2661)	Drift	
				8.45267 (0.0000)	0.56703 (0.2234)	9.8563 (0.0000)	3.39690 (0.0003)		
9.52853 (0.0000)	1.57341 (0.0604)	7.31807 (0.0000)	0.58179 (0.2245)	6.47217 (0.0000)	0.87680 (0.1574)	5.89135 (0.0000)	2.99655 (0.0014)	Trend	HHI _a
9.3672 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	6.38632 (0.0000)	0.72911 (0.3691)	8.84695 (0.0000)	0.93687 (0.0968)	6.30478 (0.0000)	1.38512 (0.0579)	Drift	
				5.73912 (0.0000)	1.5357 (0.0746)	7.94691 (0.0000)	3.59464 (0.0002)		
6.30478 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	7.8871 (0.0000)	0.16065 (0.5638)	6.38632 (0.0000)	0.56703 (0.2234)	7.90767 (0.0000)	0.05822 (0.4768)	Trend	

	1.5357 (0.0000)	7.9138 (0.0000)	1.28721 (0.0990)	6.30478 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	7.54677 (0.0000)	1.22981 (0.1094)	Drift	HHI_d
				7.8489 (0.0000)	1.38512 (0.0579)	10.0230 (0.0000)	3.16148 (0.0008)		
7.8489 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	5.7667 (0.0000)	0.42902 (0.3340)	9.3672 (0.0000)	1.5357 (0.0746)	4.88875 (0.0000)	0.19917 (0.4211)	Trend	$HHI_{l/f}$
6.30478 (0.0000)	1.38512 (0.0579)	7.0032 (0.0000)	0.03146 (0.4875)	8.84695 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	6.01300 (0.0000)	0.55369 (0.2899)	Drift	
				9.36722 (0.0000)	0.93687 (0.0968)	9.50210 (0.0000)	1.33498 (0.0909)		MS_d
5.73912 (0.0000)	0.93687 (0.0968)	7.94691 (0.0000)	1.5357 (0.0746)	7.8489 (0.0000)	0.56703 (0.2234)	8.84695 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	Trend	
8.84695 (0.0000)	0.9675 (0.8546)	9.3672 (0.0000)	0.60589 (0.3004)	6.30478 (0.0000)	0.72911 (0.3691)	7.94691 (0.0000)	0.42902 (0.3340)	Drift	$MS_{l/f}$
				9.50210 (0.0000)	1.5357 (0.0746)	8.84695 (0.0000)	0.93687 (0.0968)		
6.84695 (0.0000)	0.56703 (0.2234)	7.94691 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	7.8489 (0.0000)	0.42902 (0.3340)	6.30478 (0.0000)	0.72911 (0.3691)	Trend	SZE
5.54695 (0.0000)	0.42902 (0.3340)	9.50210 (0.0000)	0.60589 (0.3004)	8.84695 (0.0000)	0.93687 (0.0968)	8.84695 (0.0000)	0.9675 (0.8546)	Drift	
				6.30478 (0.0000)	0.72911 (0.3691)	5.73912 (0.0000)	0.87680 (0.1574)		GDP
9.05695 (0.0000)	0.93687 (0.0968)	8.84695 (0.0000)	0.56703 (0.2234)	6.85095 (0.0000)	0.87680 (0.1574)	8.84695 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	Trend	
6.30478 (0.0000)	0.65612 (0.2867)	7.8489 (0.0000)	0.60589 (0.3004)	5.73912 (0.0000)	0.42902 (0.3340)	9.50210 (0.0000)	0.9675 (0.8546)	Drift	GDP
				8.84695 (0.0000)	0.87680 (0.1574)	5.93595 (0.0000)	0.72911 (0.3691)		
5.73912 (0.0000)	0.87680 (0.1574)	8.50210 (0.0000)	0.94731 (0.0906)	6.30478 (0.0000)	0.42902 (0.3340)	7.8489 (0.0000)	0.56703 (0.2234)	Trend	
9.20210 (0.0000)	0.72911 (0.3691)	8.84695 (0.0000)	0.9675 (0.8546)	8.78210 (0.0000)	0.60589 (0.3004)	9.50210 (0.0000)	0.93687 (0.0968)	Drift	
				6.30478 (0.0000)	0.56703 (0.2234)	7.8489 (0.0000)	0.42902 (0.3340)		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (القيم الأولى تمثل إحصائية الاختبار، والقيم بين قوسين تمثل قيم P-Value).

تشير النتائج الموضحة في الجدول: (48) وبعد تطبيق الاختبارات (LLC) و (IPS) نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة ($GDP, SZE, MS_f, MS_d, HHI_f, HHI_d, HHI_a, CE$) غير مستقرة عند المستوى 0، حيث تشير إلى غياب جذر الوحدة على مستوى كل المتغيرات، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل المتغيرات أكبر من 0.05 ومنه فهي ليست مستقرة في كلا الاختبارين سواء نموذج المصارف الإسلامية أو التقليدية، مما لجأنا لاختبار استقرارها عند المستوى الأول (1) حيث وجدنا أن كل المتغيرات مستقرة عند هذا

المستوى حيث أن قيمة احتمال (P-Value) لكل نموذج تساوي 0.000، أي أقل من 0.05 ومنه فإن النموذجين مستقرين من الدرجة الأولى في كلا الاختبارين LLC, IPS.

خامسا: دراسة علاقات التكامل المتزامن

عند إجراء اختبار الاستقرار لاحظنا وجود بعض المتغيرات غير مستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والذي كان نموها يتجه بنفس الوتيرة على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة الأجل) وهذا يؤدي بنا لاختبار علاقة التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار Pedroni والذي يهدف إلى اختبار جذر الوحدة للبوقي المقدرة، وفيما يلي ملخص لأهم النتائج:

الجدول رقم (49): نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن للمصارف الإسلامية والتقليدية.

اختبار Pedroni						
المصارف التقليدية			المصارف الإسلامية			داخل المفردات (Com.AR)
الاحتمالية	الإحصائية المرجحة	الاحصائية	الاحتمالية	الإحصائية المرجحة	الاحصائية	
0.8535	-1.352945	-1.231673	0.8452	-1.715374	-1.645132	Panel v-Statistic
0.0000	-8.863865	-8.753893	0.0000	-6.697898	-6.627618	Panel rho-Statistic
0.0000	-7.851896	-7.749421	0.0000	-9.498521	-9.423832	Panel PP-Statistic
0.0000	-9.528849	-9.417233	0.0000	-6.396596	-6.252206	Panel ADF-Statistic
الاحتمالية	الاحصائية		الاحتمالية	الاحصائية		بين المفردات (Indiv.AR)
0.0000	-7.635781		0.0000	-5.942065		Group rho-Statistic
0.0000	-9.745176		0.0000	-10.403672		Group PP-Statistic
0.0000	-5.856195		0.0000	-7.187162		Group ADF-Statistic
اختبار Kao						
0.0000	-8.539613		0.0000	-6.858471		ADF

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (49): أن القيمة الاحتمالية لكل الاختبارات (ADF, PP, rho) أقل من القيمة الاحتمالية 0,05 وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن داخل فرديات السلسلة، أي وجود علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة في كلا المصارف الإسلامية والتقليدية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن اختبار (ADF, PP, rho) يشير إلى

وجود علاقة تكامل متزامن بين فرديات السلسلة المتفاضلة من الدرجة الأولى (1)، ويظهر ذلك من خلال قيمة القيمة الاحتمالية التي هي أقل من 0,05 والذي يدل على رفض الفرضية الصفرية.

وللتأكد أكثر من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات سنعمد على اختبار kao والتي أكدت نتائجه صحة الاختبار السابق وهي رفض الفرضية الصفرية، كما أن القيمة الاحتمالية هي أقل 0,05 ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك، ويشمل ذلك كلا من المصارف الإسلامية والتقليدية.

المطلب الثالث: تقدير نماذج البائل ومناقشة النتائج في المصارف الإسلامية

بعد التأكد من خاصية تجانس المعلمات واستقرارية السلاسل الزمنية في المطلب السابق، سيتم تقدير النماذج الثلاث للمصارف الإسلامية، ثم اختبار صلاحيتها من الناحية الإحصائية، والمفاضلة بين هذه النماذج وفق مجموعة من الاختبارات (فرضية العدم لاختبار LM (المفاضلة بين نموذج التأثير التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة) واختبار هوسمان من أجل المفاضلة بين النموذج تأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية).

أولاً: تقدير نموذج البائل في المصارف الإسلامية

لتقدير نموذج البائل في المصارف الإسلامية، سيتم استخدام ثلاث طرق؛ طريقة المربعات الصغرى المدجة (نموذج الانحدار التجميعي)، طريقة الآثار الثابتة وطريقة التأثيرات العشوائية، والجدول الموالي يوضح نتائج التقدير.

الجدول رقم (50): تقدير النماذج الثلاث لمتغيرات المصارف الإسلامية

نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)		نموذج التأثيرات العشوائية (REM)		نموذج الانحدار التجميعي (PRM)		المتغير
Prob.	β	Prob.	β	Prob.	β	
0.0009	-3.18619	0.0001	-3.56762	0.000	-3.88524	الثابت C
0.9420	0.000921	0.0499	2.054687	0.0000	0.041987	HHI_a
0.9243	0.006887	0.0394	2.013369	0.0148	0.143616	HHI_d
0.0865	0.070073	0.8616	0.087077	0.7370	0.013430	HHI_f
0.790	.0248503	0.015	.2983019	0.000	.1932826	MS_d
0.000	-.621931	0.000	-.151080	0.049	-.0236746	MS_f
0.013	.123768	0.437	.1055278	0.017	.1822658	SZE
0.033	.148413	0.000	.1652787	0.041	.1724415	GDP
0.620783		0.78734		0.582712		معامل التحديد R^2
0.0000	5.963568	0.0000	6.745218	0.0000	5.742791	احصائية فيشر F
0.946413		1.001862		1.633792		قيمة dw

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

من خلال مخرجات الجدول رقم (50) نستنتج ما يلي:

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM): يمكن تحليل هذا النموذج وفق النقاط الآتية:

• **معنوية المعلمات:** يظهر أن جميع المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المفسرة تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها أقل من 0,05، ما عدا المعلمة المرتبطة بمؤشر هيرشمان وهيرفندال الخاص بالتمويلات الإسلامية، والذي أظهر عدم تأثيره على كفاءة التكاليف للمصارف الإسلامية عند درجة حرية 5% وبالتالي ليست لها دلالة احصائية (القيمة الاحتمالية 0.7370 أكبر من 0,05).

• **المعنوية الكلية:** تقدر احصائية فيشر بـ $F = 5,74$ باحتمال خطأ قدره $Prob. = 0,0$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض فرضية العدم ونقر بوجود على الأقل متغير مفسر في النموذج أي أن النموذج مقبول جملة من الناحية الاحصائية.

• **جودة النموذج:** تقدر احصائية معامل التحديد بـ $R^2 = 0,5827$ أي أن 58.27% من التغير في كفاءة التكاليف يتم التحكم فيه بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

2. نموذج التأثيرات العشوائية (REM): يمكن تحليل هذا النموذج وفق النقاط الآتية:

- **معنوية المعلمات:** يظهر أن جميع المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المفسرة تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها أقل من 0,05، ما عدا المعلمة المرتبطة بمؤشر هيرشمان وهيرفندال الخاص بالقروض والتمويلات الإسلامية وحجم المصرف، واللذان أظهرهما عدم تأثيرهما على كفاءة التكاليف للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي عند درجة حرية 5%.
 ● **المعنوية الكلية:** تقدر احصائية فيشر بـ $F = 6,74$ باحتمال خطأ قدره $Prob. = 0,0$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض فرضية العدم ونقر بوجود على الأقل متغير مفسر في النموذج أي أن النموذج مقبول جملة من الناحية الاحصائية.
 ● **جودة النموذج:** تقدر احصائية معامل التحديد بـ $R^2 = 0,7873$ أي أن 78.73% من التغير في كفاءة التكاليف يتم التحكم فيه بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

3. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM): يمكن تحليل هذا النموذج وفق النقاط الآتية:

- **معنوية المعلمات:** يظهر أن جميع المعلمات المرتبطة بكل من: مؤشر هيرشمان وهيرفندال الخاص بالأصول، الودائع والقروض والتمويلات الإسلامية، إضافة للحصة السوقية من الودائع $(MS_d, HHI_f, HHI_d, HHI_a)$ أظهرت قيم احتمالية أكبر من 0,05، وبالتالي حسب نموذج التأثيرات الثابتة فإن هذه المتغيرات لا تؤثر على كفاءة التكاليف للمصارف الإسلامية محل الدراسة وليست لها دلالة احصائية، في حين أظهرت المتغيرات المفسرة الأخرى قيم احتمالية أقل من 0,05.
 ● **المعنوية الكلية:** تقدر احصائية فيشر بـ $F = 5,96$ باحتمال خطأ قدره $Prob. = 0,0$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض فرضية العدم ونقر بوجود على الأقل متغير مفسر في النموذج أي أن النموذج مقبول جملة من الناحية الاحصائية.
 ● **جودة النموذج:** تقدر احصائية معامل التحديد بـ $R^2 = 0,6207$ أي أن 62.07% من التغير في كفاءة التكاليف يتم التحكم فيه بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

ثانياً: اختيار النموذج المناسب

من أجل اختيار النموذج الأنسب من بين هذه النماذج بغرض تحليل بيانات هذه الدراسة، سوف نقوم باختبار فرضية العدم لاختبار LM (المفاضلة بين نموذج التأثير التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة) واختبار هوسمان من أجل المفاضلة بين النموذج تأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

1. اختبار **Lagrange Multiplier (LM)**: سيتم المقارنة بين النموذج التجميعي والآثار الثابتة استناداً إلى احصائية فيشر تحت قيد الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \text{commun_effect} \\ H_1 : \text{fixed_effect} \end{cases}$$

$$F^{cal} = \frac{(R_2^2 - R_1^2) / (m-1)}{(1-R_2^2) / (T-m-k)} \square F_{(m-1), (T-m-k)}^{tab}$$

حيث: H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم؛ و H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة/العشوائية هو الملائم.

الجدول رقم (51): نتائج اختبار LM لنموذج المصارف الإسلامية

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	10.43549	0.0262
Pesaran scaled LM	2.393079	0.0153
Bias-corrected scaled LM	2.461448	0.0163
Pesaran CD	-2.645356	0.0100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

يظهر الجدول رقم (51) نتائج المفاضلة بين نموذجي التأثير التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث تم رفض نموذج التأثير التجميعي لأن القيمة الاحتمالية ل Breusch-Pagan تساوي 0,0262 وهي أقل من 0,05 ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة/العشوائية هو الأنسب.

2. اختبار **Hausman**: يتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج العشوائي من خلال استخدام اختبار (Hausman)، المقترح عام 1978 حيث نفترض الفرضية الصفرية H_0 ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة H_1 التي نفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة، وتكون صيغة الاختبار على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0 : random_effect \\ H_1 : fixed_effect \end{cases}$$

وتحسب احصائية Hausman بالعلاقة التالية:

$$H = (\beta_{LSDV} - \beta_{GLS})' [\text{var}((\beta_{LSDV} - \beta_{GLS}))]^{-1} (\beta_{LSDV} - \beta_{GLS})$$

حيث تتبع احصائية Hausman توزيع χ^2 بدرجة حرية k.

والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (52): نتائج اختبار Hausman لنموذج المصارف الإسلامية

	<i>Chi. Sq Statistic</i>	<i>Prob.</i>
Hausman Test	3.610635	0.3064

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

اعتمادا على مخرجات الجدول رقم (52): نجد أن قيمة كاي تربيع المحسوبة تقدر $\chi^2 = 3,61$ وهي أكبر من القيمة الجدولة عند درجة ثقة 95%، ما يوافق حد خطأ قدره $Prob. = 0,3064$ وهو أكبر من 5% ومنه قبول الفرضية الصفرية؛ أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأنسب الذي يفسر أثر متغيرات هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية.

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة القياسية لنموذج المصارف الإسلامية

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية (REM) باعتباره النموذج الأنسب، والذي يفسر أثر متغيرات هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية. وانطلاقا من الجدول رقم (48)، يمكن استنتاج النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) من الأصول المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث كلما زادت نسبة تركيز الأصول المصرفية (HHI_a) بـ 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 2,05%، أي بتعبير آخر كلما انخفضت المنافسة في السوق المصرفي تحسنت الكفاءة، وبالتالي كلما اتجه السوق المصرفي للاحتكار في الأصول المصرفية كلما ارتفعت كفاءة المصارف الإسلامية؛

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) من الودائع المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف للمصارف الإسلامية، بحيث كلما زادت نسبة تركيز الودائع المصرفية (HHI_d) بـ 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 2,01% في دول مجلس التعاون الخليجي، أي كلما ارتفع تركيز الودائع لدى المصارف (منافسة منخفضة) كلما ارتفعت الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي كلما اتجه السوق المصرفي للاحتكار في الودائع المصرفية كلما ارتفعت كفاءة المصارف الإسلامية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) من مختلف التمويلات الإسلامية وكفاءة التكاليف، حيث يمكن القول بأن منح المصرف الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي لمختلف صيغ التمويل الإسلامية "صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع" لا يؤثر على كفاءة التحكم في التكاليف، أي لا توجد أية علاقة بين شدة المنافسة داخل القطاع المصرفي فيما يخص منح التمويلات الإسلامية والكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية، وبالتالي لا توجد علاقة بين نوع السوق المصرفي وكفاءة المصارف الإسلامية؛
- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية للودائع المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف على مستوى المصارف الإسلامية، بحيث كلما زادت الحصة السوقية من الودائع المصرفية (MS_d) بـ 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,29%، أي أن استقطاب وزيادة ودائع العملاء لدى المصرف الإسلامي من شأنه الرفع من كفاءته الاقتصادية؛
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية لمختلف التمويلات الإسلامية "صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع" وكفاءة التحكم في التكاليف على مستوى المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث كلما زادت الحصة السوقية من التمويلات الإسلامية (MS_f) بـ 1%، تراجع كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,15%، أي أن المصارف الإسلامية تتحمل تكاليف إضافية في عملية منح صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع لعملائها، ما جعلها تخسر جزءا من كفاءتها الاقتصادية كلما زادت حصصها السوقية في منح مختلف الصيغ الإسلامية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وكفاءة التكاليف، أي لا يوجد أي تأثير لكبير أو صغر المصرف الإسلامي من حيث موجوداته على كفاءة التحكم بتكاليفه؛

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكفاءة التحكم في التكاليف للمصارف الإسلامية، حيث كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بـ 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,16%، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يحفز على زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية بدرجة أكبر بحكم الوازع الديني في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يحسن من كفاءتها الإقتصادية.

المطلب الرابع: تقدير نماذج البائل ومناقشة النتائج في المصارف التقليدية

بعد التأكد من خاصية تجانس المعلمات واستقرارية السلاسل الزمنية في المطلب الأسبق، سيتم تقدير النماذج الثلاث للمصارف التقليدية، ثم اختبار صلاحيتها من الناحية الإحصائية، والمفاضلة بين هذه النماذج وفق المنهجية السابقة.

أولاً: تقدير نموذج البائل في المصارف التقليدية

لتقدير نموذج البائل في المصارف التقليدية محل الدراسة، سيتم استخدام نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، والجدول الموالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (53): تقدير النماذج الثلاث لمتغيرات المصارف التقليدية

نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)		نموذج التأثيرات العشوائية (REM)		نموذج الانحدار التجميعي (PRM)		المتغير
Prob.	β	Prob.	β	Prob.	β	
0.0000	-6.609627	0.0000	-6.609627	0.000	-5.88524	الثابت C
0.0036	0.038561	0.0036	0.038561	0.0000	0.052040	HHI_a
0.8616	0.014896	0.8616	0.014896	0.0148	0.259273	HHI_d
0.7007	0.017265	0.7007	0.017265	0.1357	0.079913	$HHI_{f/l}$
0.001	.1290164	0.038	.1710306	0.039	.001384	MS_d
0.005	-.1993585	0.000	-.6430821	0.049	-.6082704	$MS_{f/l}$
0.001	.5964968	0.007	.2917039	0.015	.0754548	SZE
0.000	.9195879	0.043	.0675909	0.000	0.891593	GDP
0.781972		0.554570		0.645317		معامل التحديد R^2
0.0000	10.17540	0.032321	3.001794	0.0000	6.863588	احصائية فيشر F
1.046601		0.988830		0.974424		قيمة dw

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال مخرجات الجدول رقم (53) نستنتج ما يلي:

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM): يمكن تحليل هذا النموذج وفق النقاط الآتية:

- **معنوية المعلمات:** يظهر أن جميع المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المفسرة تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها أقل من 0,05، ما عدا المعلمة المرتبطة بمؤشر هيرشمان وهيرفندال الخاص بالقروض والتمويلات الإسلامية، والذي أظهر عدم تأثيره على كفاءة التكاليف للمصارف التقليدية عند درجة حرية 95% وبالتالي ليست لها دلالة احصائية (القيمة الاحتمالية 0,1357 أكبر من 0,05).

- **المعنوية الكلية:** تقدر احصائية فيشر بـ $F = 6,86$ باحتمال خطأ قدره $Prob. = 0,0$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض فرضية العدم ونقر بوجود على الأقل متغير مفسر في النموذج أي أن النموذج مقبول جملة من الناحية الاحصائية.

- **جودة النموذج:** تقدر احصائية معامل التحديد بـ $R^2 = 0,6453$ أي أن 64,53% من التغير في كفاءة التكاليف يتم التحكم فيه بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

2. نموذج التأثيرات العشوائية (REM): يمكن تحليل هذا النموذج وفق النقاط الآتية:

- **معنوية المعلمات:** يظهر أن جميع المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المفسرة تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها أقل من 0,05، ما عدا المعلمة المرتبطة بمؤشر هيرشمان وهيرفندال الخاص بالودائع والقروض والتمويلات الإسلامية، واللذان أظهرهما عدم تأثيرهما على كفاءة التكاليف للمصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي عند درجة حرية 95%، وبالتالي ليست لها دلالة إحصائية؛

- **المعنوية الكلية:** تقدر احصائية فيشر بـ $F = 3,00$ باحتمال خطأ قدره $Prob = 0,03$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض فرضية العدم ونقر بوجود على الأقل متغير مفسر في النموذج أي أن النموذج مقبول جملة من الناحية الاحصائية.

- **جودة النموذج:** تقدر احصائية معامل التحديد بـ $R^2 = 0,5545$ أي أن 55,45% من التغير في كفاءة التكاليف يتم التحكم فيه بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

3. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM): يمكن تحليل هذا النموذج وفق النقاط الآتية:

● **معنوية المعلمات:** يظهر أن جميع المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المفسرة تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها أقل من 0,05، ما عدا المعلمة المرتبطة بمؤشري هيرشمان وهيرفندال الخاص بالودائع والقروض والتمويلات الإسلامية، واللذان أظهرتا عدم تأثيرهما على كفاءة التكاليف للمصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي عند درجة حرية 95%، وبالتالي ليست لها دلالة إحصائية؛

● **المعنوية الكلية:** تقدر احصائية فيشر بـ $F = 10,17$ باحتمال خطأ قدره $Prob = 0,0$ وهو أقل من 0,05، ومنه نرفض فرضية العدم ونقر بوجود على الأقل متغير مفسر في النموذج أي أن النموذج مقبول جملة من الناحية الاحصائية.

● **جودة النموذج:** تقدر احصائية معامل التحديد بـ $R^2 = 0,7819$ أي أن 78,19% من التغير في كفاءة التكاليف يتم التحكم فيه بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

ثانياً: اختيار النموذج المناسب

من أجل اختيار النموذج الأنسب من بين هذه النماذج بغرض تحليل بيانات هذه الدراسة، سوف نقوم باختبار فرضية العدم لاختبار LM (المفاضلة بين نموذج التأثير التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة) واختبار هوسمان من أجل المفاضلة بين النموذج تأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

1. اختبار **Lagrange Multiplier (LM)**: سيتم المقارنة بين النموذج التجميعي والآثار الثابتة استناداً إلى احصائية فيشر تحت قيد الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \text{commun_effect} \\ H_1 : \text{fixed_effect} \end{cases}$$

$$F^{cal} = \frac{(R_2^2 - R_1^2) / (m - 1)}{(1 - R_2^2) / (T - m - k)} \square F_{(m-1), (T-m-k)}^{tab}$$

حيث: H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم؛ و H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة/العشوائية هو الملائم.

الجدول رقم (54): نتائج اختبار LM لنموذج المصارف التقليدية

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	14.42854	0.0000
Pesaran scaled LM	7.597901	0.0000
Bias-corrected scaled LM	7.586523	0.0000
Pesaran CD	4.764539	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

يظهر الجدول رقم (54) نتائج المفاضلة بين نموذجي التأثير التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث تم رفض نموذج التأثير التجميعي لأن قيمة الاحتمال تساوي 0,0000 وهي أقل من 0,05 ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة/ العشوائية هو الأنسب.

2. اختبار Hausman: يتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج العشوائي وفق الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : random_effect \\ H_1 : fixed_effect \end{cases}$$

وتحسب احصائية Hausman بالعلاقة التالية:

$$H = (\beta_{LSDV} - \beta_{GLS})' [\text{var}((\beta_{LSDV} - \beta_{GLS}))]^{-1} (\beta_{LSDV} - \beta_{GLS})$$

حيث تتبع احصائية Hausman توزيع χ^2 بدرجة حرية k.

والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (55): نتائج اختبار Hausman لنموذج المصارف التقليدية

	Chi. Sq Statistic	Prob.
Hausman Test	0,057125	0,9358

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews.

اعتمادا على مخرجات الجدول رقم (55): نجد أن قيمة كاي تربيع المحسوبة تقدر $\chi^2 = 0,0571$ وهي أكبر من القيمة الجدولة عند درجة ثقة 95%، ما يوافق حد خطأ قدره $Prob. = 0,9358$ وهو أكبر من 5% ومنه قبول الفرضية الصفرية؛ أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأنسب الذي يفسر أثر متغيرات هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف التقليدية.

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة القياسية لنموذج المصارف التقليدية

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية (REM) باعتباره النموذج الأنسب، والذي يفسر أثر متغيرات هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف التقليدية. وانطلاقاً من الجدول رقم (51)، يمكن استنتاج ما يلي:

● وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) من الأصول المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف للمصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث كلما زادت نسبة تركيز الأصول المصرفية (HHI_a) بـ 1%، زادت كفاءة المصارف التقليدية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,03%، أي بتعبير آخر كلما انخفضت المنافسة في السوق المصرفي تحسنت الكفاءة، وبالتالي كلما اتجه السوق المصرفي للاحتكار في الأصول المصرفية كلما ارتفعت كفاءة المصارف التقليدية؛

● لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) الودائع المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف للمصارف التقليدية، أي أن تركز الودائع لدى المصارف التقليدية لا يؤثر على كفاءتها، بتعبير آخر لا توجد أية علاقة بين شدة المنافسة داخل القطاع المصرفي فيما يخص تركز الودائع وكفاءة التحكم في التكاليف، وبالتالي لا توجد علاقة بين نوع السوق المصرفي السائد وكفاءة المصارف التقليدية؛

● لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) للقروض الربوية ومختلف التمويلات الإسلامية وكفاءة التكاليف، حيث يمكن القول بأن منح المصارف للقروض والصيغ الإسلامية لا يؤثر على كفاءة التحكم في التكاليف، أي لا توجد أية علاقة بين شدة المنافسة داخل القطاع المصرفي فيما يخص تركز القروض الربوية، التمويلات الإسلامية والكفاءة الاقتصادية للمصارف، وبالتالي لا توجد علاقة بين نوع السوق المصرفي السائد وكفاءة المصارف التقليدية؛

● وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية للودائع المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف على مستوى المصارف التقليدية، بحيث كلما زادت الحصة السوقية من الودائع المصرفية (MS_d) بـ 1%، زادت كفاءة المصارف التقليدية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,17%، أي أن استقطاب وزيادة ودائع العملاء لدى المصرف التقليدي من شأنه الرفع من كفاءته الاقتصادية؛

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية من القروض الربوية والتمويلات الإسلامية وكفاءة التحكم في التكاليف على مستوى المصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث كلما زادت الحصة السوقية من القروض والتمويلات الإسلامية ($MS_{f/I}$) بـ 1%، تراجعت كفاءة المصارف التقليدية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,64%، أي أن المصارف التقليدية تتحمل تكاليف إضافية في عملية منح القروض، ما جعلها تخسر جزءاً من كفاءتها الاقتصادية كلما زادت حصصها السوقية في منح مختلف القروض والصيغ الإسلامية؛
- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف التقليدي وكفاءة التكاليف، بحيث كلما ارتفع حجم المصرف مقاساً بموجوداته بـ 1%، زادت كفاءة المصارف التقليدية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,29%، وعليه يمكن القول أن المصارف التقليدية الكبيرة تعتبر أكفأ اقتصادياً من المصارف الصغيرة؛
- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكفاءة التحكم في التكاليف للمصارف التقليدية، حيث كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بـ 1%، زادت كفاءة المصارف التقليدية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,06%، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يحفز على زيادة الطلب على المنتجات المصرفية، الأمر الذي يحسن من كفاءتها الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل وتقدير الكفاءة الحجمية والإقتصادية للمصارف محل الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2010-2021)، ومقارنتها وفق عدة مستويات (حسب السنة، حسب نوع المصرف، حسب البلد) في الشق الأول، وكذا بناء النماذج القياسية لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية، وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل لها في الشق الثاني؛ خلص الفصل للنتائج التالية:

- يعتبر بنك الراجحي السعودي الأكثر منحاً لمختلف التمويلات والصيغ الإسلامية "المرايحة والاجارة والسلم والاستصناع" والأكثر استثماراً في الصكوك الإسلامية والفروع والشركات الزميلة، وصيغ المضاربة والمشاركة، مقارنة بالمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- يمكن اعتبار المصرف الأهلي التجاري السعودي، المصرف السعودي البريطاني، بنك قطر الوطني، بنكي الخليج الأول والإمارات دبي الوطني؛ كأكبر المصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتسجيلها متوسط مبالغ قياسية لمدخلاتها ومخرجاتها خلال فترة الدراسة، والمصارف العمانية والبحرينية بصفة عامة كأصغر المصارف في المنطقة؛
- تفوّق المصارف التقليدية على نظيرتها الإسلامية بشكل واضح لمتوسط كل من: الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية البحتة، الكفاءة الحجمية وفق التوجهين المدخلي والمخرجي؛ أي يمكن القول على أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من ناحية التعامل مع العوامل الخارجية وكذا العمليات الداخلية لإدارة هذه المصارف، وأكثر كفاءة أيضاً في التحكم في حجم نشاطها مقارنة مع مواردها الفعلية المتاحة الداخلة في العملية المصرفية؛
- تحقق المصارف الإسلامية كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي)، في حين تحقق نسب كفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات والمحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي)، عكس المصارف التقليدية التي عرفت نسب كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات والمحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي)، وكفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي).
- تفوّق المصارف التقليدية في نسب الكفاءة التخصيصة؛ أي أنها أكثر كفاءة في تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد. وباعتبار تفوق المصارف التقليدية على المصارف

الإسلامية في كلتا الكفاءتين التقنية والتخصيضية، يمكن القول أن المصارف التقليدية أكفأ من ناحية الكفاءة الاقتصادية؛

● تحقيق كل من بنك الجزيرة، بنك البلاد، بيت التمويل الكويتي، بنك وربة، بنك قطر الإسلامي، بنك الدخان، مصرف السلام وبنك العز بالنسبة للمصارف الإسلامية، و كل من بنك الشارقة، المصرف الأهلي التجاري، بنك قطر الوطني، بنك قطر التجاري، بنك الدوحة، المصرف الأهلي المتحد وبنك البحرين الوطني بالنسبة للمصارف التقليدية لمستوى الكفاءة التامة "Best Practice" (الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية البحتة، الكفاءة الحجمية)، حيث حققت هذه المصارف الإسلامية والتقليدية كفاءة العمليات الداخلية والخارجية الخاصة بكل مصرف، وتجلت ذلك في الاستخدام الأمثل لمواردها الفعلية المتاحة مقارنة بباقي المصارف الأخرى، وبالتالي وصولها للحجم الأمثل للأنشطة والخدمات المقدمة مع مدخلاتها المتاحة؛

● تحقيق بنك الشارقة الإسلامي، مصرف الراجحي، بنك البلاد، بنك وربة، بنك قطر الإسلامي وبنك الدخان بالنسبة للمصارف الإسلامية، وكل من بنك الشارقة، المصرف الأهلي التجاري والمصرف الأهلي المتحد بالنسبة للمصارف التقليدية لمستوى الكفاءة الاقتصادية التامة (100%)، أي تعتبر هذه المصارف أكثر كفاءة في تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد، وبالتالي كفاءة أكبر في التحكم في التكاليف مقارنة بباقي المصارف محل الدراسة؛

● تعتبر المصارف الإسلامية السعودية أكفأ المصارف محل الدراسة تقنيا بمتوسط كفاءة تقنية قاربت 77%، بينما حازت المصارف الإسلامية العمانية (بنكي العز ونزوى) على الكفاءة التقنية البحتة التامة 100%، في حين تعتبر المصارف الإسلامية البحرينية الأكفأ فيما يخص الكفاءة الحجمية بمتوسط تجاوز 98%، أما فيما يخص المصارف الإسلامية الكويتية والقطرية فقد عرفت متوسطات كفاءة تقنية مقبولة إلى حد بعيد مقارنة بباقي المصارف، ومن جانب آخر تعتبر المصارف الإسلامية الإماراتية ثم السعودية الأكفأ في تخصيص الموارد وبالتالي التحكم في التكاليف، أما فيما يخص المصارف الإسلامية البحرينية فتعتبر الأقل كفاءة تقنيا، والأقل كفاءة فيما يخص تخصيص الموارد والتحكم في التكاليف بعد المصارف الإسلامية العمانية في دول مجلس التعاون الخليجي؛

● تحقيق المصارف التقليدية القطرية للكفاءة التامة "Best Practice"، حيث يشمل ذلك كلا من الكفاءتين التقنية الكلية والتقنية البحتة، إضافة للكفاءة الحجمية، أي وصول المصارف القطرية لأفضل ممارسة ممكنة للنشاط المصرفي مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، لتأتي المصارف التقليدية البحرينية في

المرتبة الثانية من ناحية الكفاءة في إدارة العمليات الداخلية والخارجية الخاصة بمهاته المصارف، إضافة لوصولها للحجم الأمثل من الخدمات، ثم المصارف السعودية بمستويات كفاءة تقنية تراوحت بين 78% و 83%، في حين عرفت المصارف العمانية والكويتية مستويات كفاءة تقنية وتقنية بحتة متدنية إلى حد بعيد مقارنة بباقي الدول، حيث سجلت نسب لا كفاءة وصلت إلى غاية 66%، الأمر الذي يجعلها غير كفؤة في إدارة عملياتها الداخلية والخارجية، وبالتالي عدم تناسب حجم الأنشطة والخدمات المقدمة مع الموارد الفعلية في أغلب هذه المصارف؛

● تعتبر المصارف التقليدية السعودية الأكفأ بنسب 77%، 64% على التوالي فيما يخص الكفاءة في تخصيص الموارد في ظل أسعارها والكفاءة في التحكم في التكاليف، ثم المصارف الإماراتية بنسب 65%، 43%، أما القطرية والبحرينية فقد شهدت مستويات متوسطة للكفاءة التخصيصية وكفاءة التكاليف، في حين عرفت المصارف التقليدية العمانية لمستويات لا كفاءة قياسية مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، فقد بلغت نسب اللاكفاءة 78% تخصيصيا و 84% كنسبة لا كفاءة في التحكم في التكاليف، أي فشلها بنسبة كبيرة في استخدام مواردها في ظل أسعارها، وبالتالي فشلها أيضا في المزج بين الكفاءتين التقنية والتخصيصية؛

● يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية الأنسب لقياس الأثر بين متغيرات هيكل السوق والكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة بين 2010-2021؛

● وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) من الأصول المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف لدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث كلما زادت نسبة تركيز الأصول المصرفية (HHI_a) ب 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 2,05%، و 0,03% بالنسبة للمصارف التقليدية، أي بتعبير آخر كلما انخفضت المنافسة في السوق المصرفي ككل تحسنت الكفاءة، وبالتالي كلما اتجه السوق المصرفي للاحتكار في الأصول المصرفية ارتفعت شدة المنافسة بين المصارف المحتكرة فيما بينها؛

● وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) من الودائع المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف للمصارف الإسلامية، بحيث كلما زادت نسبة تركيز الودائع المصرفية (HHI_a) ب 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 2,01% في دول مجلس التعاون الخليجي، أي كلما ارتفع تركيز الودائع لدى المصارف (منافسة

منخفضة) كلما ارتفعت الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي كلما اتجه السوق المصرفي للاحتكار في الودائع المصرفية كلما ارتفعت كفاءة المصارف الإسلامية، في حين لا توجد أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز الودائع المصرفية وكفاءة التكاليف الخاصة بالمصارف التقليدية، وبالتالي لا توجد علاقة بين نوع السوق المصرفي السائد من جانب تركيز الودائع وكفاءة المصارف التقليدية؛

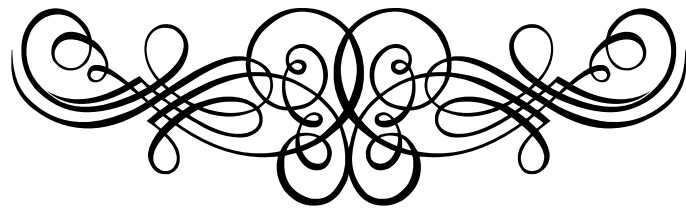
● لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز (مؤشر هيرشمان وهيرفندال) من مختلف التمويلات الإسلامية وكفاءة التحكم في التكاليف، حيث يمكن القول بأن تركيز صيغ التمويل الإسلامية "صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع" والقروض الربوية للبنك الإسلامي والتقليدي على التوالي في دول مجلس التعاون الخليجي، لا يؤثر على كفاءة التحكم في التكاليف، أي لا توجد أية علاقة بين شدة المنافسة داخل القطاع المصرفي فيما يخص تركيز هذه الأخيرة والكفاءة الاقتصادية للمصارف، وبالتالي لا توجد علاقة بين نوع السوق المصرفي السائد من جانب تركيز القروض والتمويلات الإسلامية وكفاءة المصارف؛

● وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية للودائع المصرفية وكفاءة التحكم في التكاليف، بحيث كلما زادت الحصة السوقية من الودائع المصرفية (MS_d) بـ 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,29%، و 0,17% بالنسبة للمصارف التقليدية، أي أن استقطاب وزيادة ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه الرفع من كفاءتها الاقتصادية بنسب متفاوتة؛

● وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية لكل من التمويلات الإسلامية "صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع" والقروض الربوية، وكفاءة التحكم في التكاليف على مستوى المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث كلما زادت الحصة السوقية من التمويلات الإسلامية ($MS_{f/l}$) بـ 1%، تراجعت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,15%، وكلما زادت الحصة السوقية من القروض الربوية (MS_l) بـ 1%، تراجعت كفاءة المصارف التقليدية أيضا بنسبة 0,64%، أي أن المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي تتحمل تكاليف إضافية في عملية منح صيغ التمويل الإسلامية والقروض الربوية، ما جعلها تخسر جزءا من كفاءتها الاقتصادية كلما زادت حصصها السوقية، وبالتالي تركز بنوك دول مجلس التعاون الخليجي على مخرجات

- الاستثمارات في صيغ المضاربة والمشاركة، إضافة للاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية والاستثمارات في الفروع والشركات الزميلة، في تحسين كفاءتها؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وكفاءة التحكم بتكاليف المصارف الإسلامية، أي لا يوجد أي تأثير لكبر أو صغر المصرف الإسلامي من حيث موجوداته على كفاءة التحكم بتكاليفه، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف التقليدي وكفاءة التكاليف، بحيث كلما ارتفع حجم المصرف مقاسا بموجوداته بـ 1%، زادت كفاءة المصارف التقليدية في التحكم في تكاليفها بنسبة 0,29%؛ وعليه يمكن القول أن المصارف التقليدية الكبيرة تعتبر أكفأ اقتصاديا من المصارف الصغيرة؛
 - وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكفاءة التحكم في التكاليف لمصارف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بـ 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم بتكاليفها بنسبة 0,16%، و 0,06% بالنسبة للمصارف التقليدية، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يحفز على زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية بدرجة أكبر بحكم الوازع الديني في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يحسن من كفاءتها الاقتصادية.

السلامة



خاتمة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات هيكل السوق والكفاءة الإقتصادية، وكيفية قياسها وتطبيقها في الأسواق المصرفية، وكذا معرفة طبيعة المنافسة ونوع السوق السائد في القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي. من هذا المنطلق حاولنا الإلمام عموماً بأهم الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، والتي لها علاقة مباشرة بهيكل السوق والكفاءة الإقتصادية، بحيث تم التركيز على المحدد الأول لهيكل السوق وذلك باعتباره المحدد الأكثر أهمية واستخداماً في تحليل تنافسية القطاع داخل السوق، وتقدير الكفاءة الإقتصادية باستخدام أسلوب البيانات المغلفة DEA، ومقارنة النتائج حسب مستويات مختلفة (حسب السنة، حسب المصرف، حسب البلد).

ليتم في الأخير قياس الأثر بين متغيرات هيكل السوق والكفاءة الإقتصادية للمصارف محل الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي، بحيث تمثل نسب التركيز والتي تم قياسها بالحصص السوقية ومؤشر هيرشمان وهيرفندال للأصول، الودائع، القروض والتمويلات الإسلامية؛ المتغيرات المفسرة لهذا النموذج، وكفاءة التحكم في التكاليف التي تم تقديرها بواسطة المزج بين مدخلات ومخرجات العملية المصرفية كمتغير تابع للدراسة.

بناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج

1. نتائج الجانب النظري:

- يعتبر هيكل السوق المكون الأول لنموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP)، ويشير إلى طبيعة ودرجة المنافسة في سوق السلع والخدمات، أي أن هيكل السوق يتحدد تبعاً لطبيعة المنافسة السائدة؛
- يقسم هيكل السوق حسب حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة، حيث يأخذ السوق هيكلًا واحدًا بين أربع هياكل والتي تتمثل في: المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام؛
- يعتبر التركيز السوقي، عوائق الدخول إلى السوق، تمييز المنتجات والتكامل العمودي محددات هيكل السوق، أي أنها تساهم في تحديد شكل وطبيعة المنافسة داخل الصناعة، بحيث يعتبر تركيز السوق أهم

- محدد وأكثره استخداما في تحليل تنافسية القطاع داخل السوق، من خلال توفير فكرة عامة عن توزيع المنتجين، وذلك وفق مؤشرات عديدة تساهم في قياس مقدار المنافسة في الصناعة؛
- تعتبر نسبة التركيز CR ومؤشر هيرشمان وهيرفندال HHi من أكثر المؤشرات شيوعا واستعمالا في قياس نسبة التركيز، وذلك لسهولة حسابها وجمع بياناتها؛
 - تعتبر عوائق الدخول إلى السوق المحدد الثاني لهيكل السوق، حيث يمكن اعتبار عائق دخول: كل مؤسسة تقوم ببيع منتجها بسعر أعلى دون جذب مؤسسات جديدة للصناعة، أو كل مؤسسة تتحمل تكاليف إضافية لا تتحملها المؤسسات القائمة في الصناعة، وتنقسم عوائق الدخول إلى عوائق هيكلية وأخرى استراتيجية؛
 - يتميز القطاع المصرفي بشبه تجانس المنتجات والخدمات؛ وذلك من حيث جوهر هذه الخدمات المقدمة من قبل المصارف، غير أن التمييز بين منتجاتها وخدماتها يتأتى من الخصائص الأخرى الإضافية للخدمة، كالجودة وطريقة أدائها والسرعة في الحصول عليها، بالإضافة إلى خصائص الموظف الذي يقدمها، وموقع المصرف الذي تقدم فيه هذه الخدمة؛
 - يعتبر تحقيق أقصى المخرجات بأقل تكلفة ممكنة مع المحافظة على نفس الجودة المبدأ الأساسي لمفهوم الكفاءة؛
 - تعتبر الكفاءة المصرفية اسقاط مباشر لمفاهيم الكفاءة على المصارف، أي تنطبق على المؤسسات الإقتصادية والمؤسسات المصرفية نفس مفاهيم الكفاءة من حيث المبدأ، ويظهر الاختلاف في طبيعة المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية؛
 - تعتبر كل من الكفاءة الإقتصادية، الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية مصطلحات تعبر عن نفس المفهوم؛
 - يعتبر أهم ما يميز المصارف الإسلامية هو اعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في معاملتها، وذلك تماشيا مع الشريعة الإسلامية مع تجنب التعامل بالربا عكس نظيرتها التقليدية والتي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذا وعطاء، وعليه تبرز خصوصية الكفاءة في المصارف الإسلامية من خلال الكفاءة في الاستثمار، الكفاءة في تخصيص الموارد المالية، الكفاءة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والكفاءة في تحقيق التنمية البشرية؛

- يعتبر تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية من أصعب المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي، وذلك لإنتاجها خدمة مصرفية غير ملموسة تختلف من بنك لآخر؛
- تتأثر الكفاءة المصرفية بعوامل داخلية تتعلق بالمصرف بحد ذاته وتختلف من بنك لآخر وعوامل خارجية تشترك فيها جميع المصارف داخل القطاع المصرفي؛
- تركز عملية قياس الكفاءة المصرفية وتقييمها على أدوات التحليل المالي، إضافة لطريقتين تركزان على الطرق الكمية والمعروفة بالأساليب المعلمية واللامعلمية.

2. نتائج الجانب التطبيقي واختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** "يسود سوق احتكار القلة جميع دول مجلس التعاون الخليجي"؛ وهو ما توصلت إليه كل من: دراسة (علام محمد حمدان وآخرون) في القطاع المصرفي الأردني والفلسطيني؛ دراسة (حسن مفتاح) و(محمد رضا بوسنة) في القطاع المصرفي الجزائري؛

يعتبر سوق احتكار القلة السوق السائد في كل من: القطاع المصرفي الإماراتي والسعودي في معظم سنوات الدراسة؛ وذلك لانحصار نسب التركيز CR_5 بين 50% و 70%، ليتجه هذين القطاعين نحو الاحتكار أكثر في السنوات الأخيرة؛ حيث انحصرت نسب التركيز CR_5 بين 70% و 100%، وهو ما يمكن اعتباره بين سوق احتكار القلة والاحتكار التام، أما فيما يخص القطاع المصرفي الكويتي، البحريني، العماني والقطري فيسوده بين سوق احتكار القلة والاحتكار التام لانحصار نسب التركيز CR_5 بين 70% و 100% على طول فترة الدراسة؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- **الفرضية الثانية:** "تعتبر المصارف التقليدية أكفأ اقتصادياً من المصارف الإسلامية نظراً للخبرة المكتسبة في المجال المصرفي"؛ وهو ما توصلت إليه كل من: دراسة (شوقي بورقبة) ودراسة (علي خليل وزينب عمراوي)؛

تفوق المصارف التقليدية على نظيرتها الإسلامية بشكل واضح لكل من: الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية البحتة، الكفاءة الحجمية وفق التوجهين المدخلي والمخرجي، وأكثر كفاءة أيضاً في تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لمواردها، وباعتبار تفوق المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية في كلتا الكفاءتين التقنية والتخصيفية، يمكن القول أن المصارف التقليدية أكفأ من ناحية الكفاءة الاقتصادية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

• **الفرضية الثالثة:** "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من: تركيز الأصول، الودائع المصرفية، القروض/التمويلات الإسلامية والكفاءة الاقتصادية للمصارف"؛ وهو ما توصلت إليه دراسة (حسن مفتاح)؛

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز الأصول المصرفية والكفاءة الاقتصادية للمصارف، ويشمل ذلك كلا من المصارف الإسلامية والتقليدية، ويتجلى ذلك عبر توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع نتيجة توسع وكبر حجم المصارف المسيطرة على الصناعة المصرفية، وبالتالي الكفاءة في تخصيص الموارد، وهو ما خلق منافسة شديدة بين المصارف المحتكرة فيما بينها، ما أوجب عليها في كل قطاع مصرفي حسن إدارة تكاليفها بشكل فعال دون التأثير على جودة الخدمة المصرفية، للمحافظة على مكانتها وعدم خسارة عملائها لمنافسيها، وبالتالي كلما اتجه السوق المصرفي للاحتكار في الأصول المصرفية قابله زيادة شدة المنافسة بين المصارف المحتكرة فيما بينها، الأمر الذي أدى إلى زيادة كفاءتها الاقتصادية من جهة، وتحفيز بقية المصارف الأخرى على تحسين كفاءتها من أجل ضمان مكانتها في السوق المصرفي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة في شقها الأول؛

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز الودائع المصرفية والكفاءة الاقتصادية للمصارف، أي كلما زادت نسبة تركيز الودائع المصرفية زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم في تكاليفها، وبالتالي يشهد سوق استقطاب الودائع المصرفية للمصارف الإسلامية المسيطرة على الصناعة المصرفية منافسة شديدة فيما بينها، ما أوجب عليها الاستغلال الأمثل لهذا المورد من أجل الوصول إلى أعظم إنتاج (صيغ المربحة والاجارة والسلم والاستصناع، وكذا صيغ المضاربة والمشاركة، إضافة للاستثمارات في الصكوك الإسلامية) بأقل تكلفة ممكنة، للمحافظة على مكانتها وعدم خسارة عملائها لمنافسيها، في حين لا توجد أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز الودائع المصرفية وكفاءة التكاليف الخاصة بالمصارف التقليدية، وهو ما يدل على عدم وجود أية منافسة بين المصارف التقليدية المسيطرة على الصناعة المصرفية فيما بينها، وبالتالي لا توجد علاقة بين نوع السوق المصرفي السائد من جانب تركيز الودائع وكفاءة المصارف التقليدية، مما تنفي صحة الفرضية الثالثة في شقها الثاني؛

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز القروض/التمويلات الإسلامية والكفاءة الاقتصادية للمصارف، حيث يمكن القول بأن تركيز صيغ التمويل الإسلامية "صيغ المربحة والاجارة والسلم والاستصناع" والقروض الربوية للمصرف الإسلامي والتقليدي في دول مجلس التعاون الخليجي لا يؤثر على كفاءة التحكم في

التكاليف، أي لا توجد أية علاقة بين شدة المنافسة داخل القطاع المصرفي فيما يخص تركيز هذه الأخيرة والكفاءة الاقتصادية للمصارف، وبالتالي لا توجد علاقة بين نوع السوق المصرفي السائد من جانب تركيز القروض والتمويلات الإسلامية وكفاءة المصارف، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة في شقها الثالث؛

• **الفرضية الرابعة:** "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الحصة السوقية للودائع، القروض/التمويلات الإسلامية والكفاءة الاقتصادية للمصارف"؛

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية للودائع وكفاءة التكاليف، أي كلما زادت الحصة السوقية للودائع زادت الكفاءة في التحكم في التكاليف؛ ويتجلى ذلك من خلال تدنية التكاليف الوحيدة الناتجة عن ارتفاع حجم إنتاج الخدمات المصرفية، وبالتالي استقطاب وزيادة ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه الرفع من كفاءتها الاقتصادية، مما يثبت صحة الفرضية الرابعة في شقها الأول؛

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية لكل من التمويلات الإسلامية "صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع" والقروض الربوية، والكفاءة الاقتصادية للمصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث كلما زادت الحصة السوقية من التمويلات الإسلامية والقروض الربوية تراجعت كفاءة المصارف في التحكم في تكاليفها بنسب متفاوتة، أي أن المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي تتحمل تكاليف إضافية في عملية منح صيغ التمويل الإسلامية والقروض الربوية، ما جعلها تخسر جزءا من كفاءتها الاقتصادية كلما زادت حصصها السوقية، وبالتالي تركز مصارف دول مجلس التعاون الخليجي على مخرجات الاستثمارات في صيغ المضاربة والمشاركة، إضافة للاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية والاستثمارات في الفروع والشركات الزميلة، في تحسين كفاءتها؛ مما ينفي صحة الفرضية الرابعة في شقها الثاني.

• يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى من حيث اجمالي الأصول والوساطة المالية المجمعة، تليها السعودية ثم قطر ثم الكويت ثم البحرين ثم سلطنة عمان، في حين تعتبر قطر الأكبر نموا في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الصناعة المصرفية؛

- يعتبر القطاع المصرفي البحريني الأكثر تركيزا بالنسبة للوساطة المالية (التمويلات الإسلامية/القروض الممنوحة والودائع المجمعة)، تليها قطر ثم عمان ثم الكويت ثم الإمارات والسعودية، وبالتالي يعتبر هذا الترتيب من القطاع الأقل منافسة إلى الأكثر؛
- يتميز القطاع المصرفي البحريني والقطري بمستويات عالية من التركيز (منافسة منخفضة جدا) وصلت إلى مستويات مفرطة جدا في بعض السنوات، في حين يشهد القطاع الإماراتي، السعودي، الكويتي والعماني نسب تركيز متوسطة (منافسة متوسطة)، وهو ما يتوافق مع دراسة (Luis Otero Gonzalez & Others) ودراسة (لامية لعلام) في دراستهما لبعض هذه القطاعات المصرفية؛
- يسيطر القطاع الخاص على نسبة القروض والتمويلات الإسلامية الممنوحة وكذا الودائع المجمعة، إذا تمت مقارنته مع القطاع العمومي، حيث يشمل كل دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تأثر القطاع المصرفي الإماراتي، الكويتي، البحريني، العماني وبصفة أقل بالنسبة للقطاع المصرفي القطري بالجائحة العالمية (كورونا) في السنوات الأخيرة، في حين لم يشهد القطاع السعودي أي تبعات للجائحة فيما يخص نمو إجمالي الأصول والوساطة المالية؛
- تشهد القطاعات المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي ككل مستويات متفاوتة لعوائق الدخول إلى الصناعة، حيث يعتبر القطاع المصرفي السعودي الأكثر حرية لدخول مصارف جديدة، في حين يعرف القطاع المصرفي البحريني مستويات عالية من عوائق الدخول، يليه القطاع القطري ثم العماني ثم الكويتي ثم الإماراتي؛ حيث تشهد هذه القطاعات كلا من عوائق الدخول الهيكلية والاستراتيجية للصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تعتبر المصارف الإسلامية أقل تركزا من نظيرتها التقليدية، ويشمل ذلك كل القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تعتبر المصارف الإسلامية الأقل منحاً لمختلف التمويلات واستقطاباً للودائع، نظراً لخصصها السوقية المتواضعة في كل دولة مقارنة بالمصارف التقليدية باستثناء كبريات المصارف الإسلامية (بنك دبي الإسلامي، مصرف الراجحي، بيت التمويل الكويتي وبنك قطر الإسلامي)؛
- يعتبر الاندماج المصرفي أحد أهم الأسباب المؤدية لزيادة التركيز المصرفي؛
- سيطرة المصارف المحلية على حصص سوقية عالية في أسواقها مقارنة بالأجنبية؛

- يعتبر بنك الراجحي السعودي الأكثر منحاً لمختلف التمويلات والصيغ الإسلامية "المراجحة والاجارة والسلم والاستصناع" والأكثر استثماراً في الصكوك الإسلامية والفروع والشركات الزميلة وصيغ المضاربة والمشاركة مقارنة بالمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- يمكن اعتبار المصرف الأهلي التجاري السعودي، المصرف السعودي البريطاني، بنك قطر الوطني، بنكي الخليج الأول والإمارات دبي الوطني، كأكبر المصارف التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتسجيلها متوسط مبالغ قياسية لمدخلاتها ومخرجاتها خلال فترة الدراسة، والمصارف العمانية والبحرينية بصفة عامة كأصغر المصارف في المنطقة؛
- تفوّق المصارف التقليدية على نظيرتها الإسلامية بشكل واضح لكل من: الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية البحتة، الكفاءة الحجمية وفق التوجهين المدخلي والمخرجي، أي يمكن القول على أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من ناحية التعامل مع العوامل الخارجية وكذا العمليات الداخلية لإدارة هذه المصارف، وأكثر كفاءة أيضاً في التحكم في حجم نشاطها مقارنة مع مواردها الفعلية المتاحة الداخلة في العملية المصرفية، وهو ما يتوافق مع دراسة (علي خليل وزينب عمراوي)؛
- تحقق المصارف الإسلامية كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي)، في حين تحقق نسب كفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات والمحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي)، عكس المصارف التقليدية التي عرفت نسب كفاءة تقنية بحتة أعلى إذا كان هدفها تقليص المدخلات والمحافظة على نفس المخرجات (التوجه المدخلي)، وكفاءة حجمية أعلى إذا كان هدفها تعظيم المخرجات والمحافظة على نفس المدخلات (التوجه المخرجي)؛
- تحقيق كل من: بنك الجزيرة، بنك البلاد، بيت التمويل الكويتي، بنك وربة، بنك قطر الإسلامي، بنك الدخان، مصرف السلام وبنك العز بالنسبة للمصارف الإسلامية، و كل من بنك الشارقة، المصرف الأهلي التجاري، بنك قطر الوطني، بنك قطر التجاري، بنك الدوحة، المصرف الأهلي المتحد وبنك البحرين الوطني بالنسبة للمصارف التقليدية لمستوى الكفاءة التامة "Best Practice" (الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية البحتة، الكفاءة الحجمية) حيث حققت هذه المصارف الإسلامية والتقليدية كفاءة العمليات الداخلية والخارجية الخاصة بكل بنك، وتجلّى ذلك في الاستخدام الأمثل

لمواردها الفعلية المتاحة مقارنة بباقي المصارف الأخرى، وبالتالي وصولها للحجم الأمثل للأنشطة والخدمات المقدمة مع مدخلاتها المتاحة؛

- تحقيق بنك الشارقة الإسلامي، مصرف الراجحي، بنك البلاد، بنك وربة، بنك قطر الإسلامي وبنك الدخان بالنسبة للمصارف الإسلامية، وكل من بنك الشارقة، المصرف الأهلي التجاري والمصرف الأهلي المتحد بالنسبة للمصارف التقليدية مستوى الكفاءة الإقتصادية التامة (100%)، أي تعتبر هذه المصارف أكثر كفاءة في تخصيص الموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد وبالتالي كفاءة أكبر في التحكم في التكاليف مقارنة بباقي المصارف محل الدراسة؛
- تعتبر المصارف الإسلامية السعودية أكفأ المصارف محل الدراسة تقنيا بمتوسط كفاءة تقنية قاربت 77%، بينما حازت المصارف الإسلامية العمانية (بنكي العز ونزوى) على الكفاءة التقنية البحتة التامة 100%، في حين تعتبر المصارف الإسلامية البحرينية الأكفأ فيما يخص الكفاءة الحجمية بمتوسط تجاوز 98%، أما فيما يخص المصارف الإسلامية الكويتية والقطرية فقد عرفت متوسطات كفاءة تقنية مقبولة إلى حد بعيد مقارنة بباقي المصارف، ومن جانب آخر تعتبر المصارف الإسلامية الإماراتية ثم السعودية الأكفأ في تخصيص الموارد وبالتالي التحكم في التكاليف، أما فيما يخص المصارف الإسلامية البحرينية فتعتبر الأقل كفاءة تقنيا، والأقل كفاءة فيما يخص تخصيص الموارد والتحكم في التكاليف بعد المصارف الإسلامية العمانية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- تحقيق المصارف التقليدية القطرية للكفاءة التامة "Best Practice"، حيث يشمل ذلك كلا من الكفاءتين التقنية والتقنية البحتة، إضافة للكفاءة الحجمية، أي وصول المصارف القطرية لأفضل ممارسة ممكنة للنشاط المصرفي مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، لتأتي المصارف التقليدية البحرينية في المرتبة الثانية من ناحية الكفاءة في إدارة العمليات الداخلية والخارجية الخاصة بمهاته المصارف، إضافة لوصولها للحجم الأمثل من الخدمات، ثم المصارف السعودية بمستويات كفاءة تقنية تراوحت بين 78% و83%، في حين عرفت المصارف العمانية والكويتية مستويات كفاءة تقنية وتقنية بحتة متدنية إلى حد بعيد مقارنة بباقي الدول، حيث سجلت نسب لا كفاءة وصلت إلى غاية 66%، الأمر الذي يجعلها غير كفؤة في إدارة عملياتها الداخلية والخارجية، وبالتالي عدم تناسب حجم الأنشطة والخدمات المقدمة مع الموارد الفعلية في أغلب هذه المصارف؛

- تعتبر المصارف التقليدية السعودية الأكفأ بنسب 77%، 64% على التوالي فيما يخص الكفاءة في تخصيص الموارد في ظل أسعارها والكفاءة في التحكم في التكاليف، ثم المصارف الإماراتية بنسب 65%، 43%، أما القطرية والبحرينية فقد شهدت مستويات متوسطة للكفاءة التخصيصية وكفاءة التكاليف، في حين عرفت المصارف التقليدية العمانية لمستويات لا كفاءة قياسية مقارنة بباقي الدول محل الدراسة، فقد بلغت نسب اللاكفاءة 78% تخصيصيا و84% كنسبة لا كفاءة في التحكم في التكاليف، أي فشلها بنسبة كبيرة في استخدام مواردها في ظل أسعارها وبالتالي فشلها أيضا في المرح بين الكفاءتين التقنية والتخصيصية؛
- رغم المنافسة المنخفضة التي تشهدها معظم القطاعات المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي، الا أنه توجد منافسة شديدة بين المصارف المسيطرة على الصناعة المصرفية في كل قطاع، غلب عليها الطابع غير السعري، ما جعلها في سباق مستمر من أجل تحسين كفاءتها الإقتصادية، وذلك للمحافظة على عملائها وعدم خسارتها لصالح المنافسين، وهو ما يتوافق مع دراسة (Paolo Coccorese)؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وكفاءة التحكم في تكاليف المصارف الإسلامية، أي لا يوجد أي تأثير لكبير أو صغر المصرف الإسلامي من حيث موجوداته على كفاءة التحكم في تكاليفه، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف التقليدي وكفاءة التكاليف، بحيث كلما ارتفع حجم المصرف مقاسا بموجوداته ب 1%، زادت كفاءة المصارف التقليدية في التحكم في تكاليفها بنسبة 0,29%، وعليه يمكن القول أن المصارف التقليدية الكبيرة تعتبر أكفأ اقتصاديا من المصارف الصغيرة، وهو ما لا يتوافق مع دراسة (شريفة جعدي)؛
- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكفاءة التحكم في التكاليف لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي ب 1%، زادت كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم في تكاليفها بنسبة 0,16%، و0,06% بالنسبة للمصارف التقليدية، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يحفز على زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية بدرجة أكبر بحكم الوازع الديني في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يحسن من كفاءتها الإقتصادية.

ثانياً: المقترحات

على ضوء النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، وهي

كالتالي:

- اختيار الوسائل وتقديم الخدمات المصرفية التي من شأنها زيادة ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية، من أجل استقطاب مزيداً من الودائع ومنح مختلف صيغ التمويل الإسلامي، الأمر الذي يخص جميع المصارف الإسلامية محل الدراسة باستثناء كبريات المصارف الإسلامية (بنك دبي الإسلامي، مصرف الراجحي، بيت التمويل الكويتي وبنك قطر الإسلامي)؛
- تسهيل عمليات الاندماج المصرفي خاصة بالنسبة للمصارف الإسلامية، وذلك من أجل تشكيل كيان مصرفي قادر على منافسة كبار المصارف التقليدية؛
- يجب على إدارة كل من: مصرف السلام البحريني وبنكي العز ونزوى العمانيين العمل على تحسين الأهداف الاستراتيجية لهذه المصارف من خلال إيجاد التوليفة المثلى لأفضل تخصيص ممكن للموارد، والتخلي على التكاليف الإضافية التي تتحملها في عملية انتاج الخدمة المصرفية؛
- استفادة المصارف الإسلامية من نظيرتها التقليدية من جانب التعامل مع العوامل الداخلية والخارجية والتي تؤثر على كفاءتها، وأيضا الاستفادة من خبرتها في تخصيص الموارد المتاحة والتحكم في تكاليفها وحجم نشاطها، باعتبارها أكثر خبرة وكفاءة في المجال المصرفي؛
- ضرورة الرفع من كفاءة المصارف العمانية سواء الإسلامية منها أو التقليدية، باعتبارها الأقل كفاءة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال الاستثمار في العنصر البشري بصفة خاصة، والاستفادة من خبرات المصارف في قطاعات مصرفية أخرى تشترك في نفس الأبعاد، إضافة للتحديث والتطوير المستمر للخدمات المالية والاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة والابتكارات المالية؛
- مراجعة الأسباب التي أدت إلى تحمل المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي لتكاليف إضافية في عملية منح صيغ التمويل الإسلامية والقروض الربوية، ما جعلها تخسر جزءاً من كفاءتها الإقتصادية كلما زادت حصصها السوقية، والعمل على حلها؛

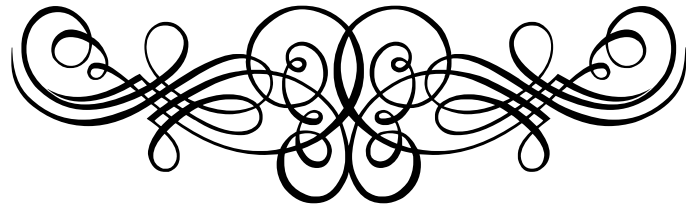
- تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية لهذا الموضوع على مختلف القطاعات المصرفية من أجل كشف العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة الإقتصادية، والتي من شأنها تساهم في صياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة.

ثالثاً: أفاق الدراسة

تقدم هذه الدراسة بعض المشاريع البحثية المقترحة وهي كالاتي:

- تطبيق هذه الدراسة على القطاعات المصرفية لدول شمال افريقيا والشرق الأوسط (MENA)، ومقارنتها بنتائج هذه الدراسة؛
- تقدير الكفاءة الإقتصادية بأساليب أخرى وقياس أثرها على محددات هيكل السوق؛
- تحليل السياسات التنظيمية والحكومية ودورها في تشكيل هيكل السوق؛
- دراسة تأثير عملية الاندماج المصرفي على هيكل السوق والكفاءة الإقتصادية للمصارف الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية.

1. الكتب:

- أحمد سعيد بلخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، 1994.
- أحمد يوسف الشحات، التخصص والكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر، دون طبعة، مصر، 2001.
- توفيق عبد الرحيم حسن، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
- حسن خلف فليح، الاقتصاد الجزئي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- عمر العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 2002.
- حسين عمر، اقتصاد السوق طابق الاقتصاد الحر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1999.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د ط، عمان، الأردن.
- روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.
- عبد الجبار السبهاني، الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار العلوم الهندسية، الطبعة الأولى، اردب، الأردن، 2014.
- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
- علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2006.

- فلاح حسن، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فاينانشل للنشر، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- محسن أحمد الخضيرى، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007.
- محمد البنا وجمال عبد الباقي، الاقتصاد التحليلي مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، د ط، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019.
- محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الجزئي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
- مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.
- نبيل إبراهيم الطائي، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الإنتاجية والكفاءات - التغير التقني - العمل ورأس المال، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

2. المقالات والملتقيات:

- أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، العراق، العدد 2، المجلد 19، 2013.
- عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثالث والأربعون، العدد الثاني، 2023.
- زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، 2012.

- أنيس كشاط وتوفيق برباش، التحول من الكفاءة الفردية الى الكفاءة الجماعية ضمن الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد الثاني، المجلد 8، ديسمبر 2017.
- بسام الحسين، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية"، مجلة جامعة البعث، دمشق، سوريا، العدد 33، المجلد 38، 2016.
- بلقاسم ميموني وآخرون، قياس كفاءة الأرباح وتحليل محدداتها لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، دفاتر MECAS، العدد الثاني، المجلد 16، الجزائر، ديسمبر 2020.
- جاسم الفارس وأحمد إبراهيم منصور، الكفاءة الاقتصادية في المنظور الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، تنمية الرفادين، مجلد 32، العدد 98، 2010.
- حدة راييس وفاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية -دراسة حالة البنوك الجزائرية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، المجلد الأول، فلسطين، 2012.
- خديجة عباسية وصالح مفتاح، واقع عوائق الدخول للسوق على بعض القطاعات في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2021.
- سرمد حمزة الشمري ومحمد عيدان الخزرجي، استراتيجيات التكامل العمودي وتأثيرها في الخيار التسويقي للشركة -دراسة حالة في شركة بغداد للمشروبات الغازية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد مئة وعشرة، العراق، 2017.
- سميرة عطوي ومحمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج ال SCP، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010.
- صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية -بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خنشلة، الجزائر، العدد 12، 2012.

- عادل بوعافية، عوائق الدخول والخروج في قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، 2018.
- عادل صالح مهدي الراوي، مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي في المصارف العراقية الإسلامية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الرمادي، العراق، العدد الثالث، 2011.
- عبد القادر حران، استراتيجية التكامل العمودي وأثرها على القوة السوقية للمؤسسة الصناعية - حالة مجمع سوناطراك-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، المجلد السادس، الجزائر، 2022.
- عبد الكريم قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل للهندسة المالية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 9، 2012.
- عبد الملوك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001.
- عبيرات مقدم ومحمد الأمين حساب، إستراتيجيات وضع حواجز الدخول أمام تهديد المنافس المحتمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد الرابع، العدد الخامس، 2008.
- علام محمد حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد الثالث، جانفي 2013.
- علي خليل وزينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك العربية باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية-، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثالث، المجلد الثاني، 2016.
- العيد قريشي ولخضر مرغاد، التكامل العمودي كاستراتيجية لتحسين أداء المؤسسات في الصناعة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني عشر، المجلد السابع، الجزائر، 2017.
- قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، الكوفة، العراق، العدد 2، المجلد 13، 2014.
- لونيس يحيى صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والسبعون، بغداد، العراق، 2009.

- مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 27، جوان 2007.
- محمد خلف، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، 2017.
- محمد عبد العليم، تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني عشر، جامعة الأزهر، مصر، يوليو 2014.
- محمد عبد الكريم فضل، المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وآليات مقترحة للحد منها، الندوة العلمية الدولية لمخبر الشراكة والاستثمار بعنوان: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 18-20 أبريل 2010.
- مراد تھتان وزين الدين شروقي، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، العدد الأول، أبريل 2014.
- مراد حطاب ومبارك قرقب، عواقب الدخول للصناعة وأثرها على تركيز المؤسسات في القطاع، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد السابع، العدد الأول، 2022.
- مصباح حراق، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ميله، الجزائر، ديسمبر 2016.
- منذر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل متعدد المتغيرات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، العدد 2، المجلد 36، 2014.
- نضال الفيومي وعزالدين الكور، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، المجلد 35، الأردن، 2008.

3. الرسائل العلمية:

- إبراهيم علي عبد الله المنصوري، تجربة المصارف الإسلامية في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2011.
- أحمد رحمان، قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات -دراسة حالة بعض البنوك العربية-، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018-2019.
- تامر حلمي، قياس الكفاءة الاقتصادية للبنوك المصرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، الإسكندرية، مصر، 2022.
- خالد عبد المصلح عمارة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005.
- شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر 2006-2012-، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.
- شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.
- صالح السعيد، تحسين الكفاءة الفنية والاقتصادية بالمؤسسة الإنتاجية -دراسة اقتصادية قياسية-، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
- لامية لعلام، علاقة هيكل السوق المصرفي بأداء المصارف الإسلامية -دراسة حالة: ماليزيا والامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خير، بسكرة، الجزائر، 2020-2021.
- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

- محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- ياسمينه إبراهيم سالم، دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015-2016.

4. التقارير والنصوص القانونية:

التقارير السنوية للمصارف المركزية

- التقارير السنوية، مصرف الامارات العربية المتحدة، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك المركزي السعودي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الكويت المركزي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، مصرف قطر المركزي، 2010-2020.
- التقارير السنوية، مصرف البحرين المركزي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك المركزي العماني، 2010-2021.

التقارير السنوية للمصارف التجارية

- التقارير السنوية، بنك الامارات دبي الوطني، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك أبو ظبي التجاري، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الشارقة، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الخليج الأول، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك المشرق، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك دبي الاسلامي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك أبو ظبي الاسلامي، 2010-2021.

- التقارير السنوية، مصرف الامارات الاسلامي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الشارقة الاسلامي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك رأس الخيمة، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك الأهلي التجاري، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك السعودي البريطاني، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك العربي الوطني، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الرياض، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك الأول، 2010-2021.
- التقارير السنوية، مصرف الراجحي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، مصرف الانماء، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الجزيرة، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك البلاد، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الكويت الوطني، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك برقان، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك التجاري الكويتي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك الأهلي الكويتي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بيت التمويل الكويتي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك الأهلي المتحد، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الكويت الدولي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك بوبيان، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك وربة، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك قطر الوطني، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك قطر التجاري، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الدوحة، 2010-2021.

- التقارير السنوية، قطر الاسلامي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك الدخان، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك قطر الدولي الاسلامي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، مصرف الريان، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك الأهلي المتحد، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك البحرين الوطني، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك البحرين والكويت، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك البحرين الاسلامي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك البركة الاسلامي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، مصرف السلام، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك ظفار، 2010-2021.
- التقارير السنوية، البنك الوطني العماني، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك صحار، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك عمان العربي، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك مسقط، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك العز، 2010-2021.
- التقارير السنوية، بنك نزوى، 2010-2021.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1. Books :

- Allen N. Berger & David B. Humphrey, **Output Measurement in the Service Sectors: Chapter Title: Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking**, University of Chicago Press, The National Bureau of Economic Research, USA, January 1992.
- Arne Henningsen & Géraldine Henningsen, **Analysis of Panel Data Using R**, Panel Data Econometrics: Theory, 2019.
- Chinecherem U. & Uju Regina E, **Economic study material “MARKET STRUCTURE”**, Amaka dreams Ltd, Awka, Nigeria, 2018.
- George J. Stigler, **The Organisation of Industry**, The University Of Chicago Press, Chicago, USA, 1968.
- Godefroy Dang Nguyen, **Economie industrielle appliquée**, Vuibert, Paris, France, 1995.
- Harold O. Fried & all, **The Measurement of Productive Efficiency and Productivity Change**, Oxford University Press, 2nd issue, 2008.
- Jean Lambin & Ruber Chumpitaz, **Marketing stratégique et opérationnel**, 5^{ém} édition, Paris, France, 2002.
- Jean levet, **Economie industrielle en évolution**, economica, paris, France, 2004.
- Jean pierre A, **Economie industruelle : éléments de methode**, presses universitaires, gronoble, France, 1991.
- Kim Huynh & Damien Besancenot, **Economie Industrielle**, Rosny : Bréal, Vol.01, Paris, France, 2004.
- Maria Criveanu & Ion Elena I, **Organizational Performance: A Concept that Self-Seeks to find itself**, Academica Brancusi, University of Targu jiu, Issue 4, 2016.

- **Michael E. Porter, *Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors*, The Free Press, New York, USA, 1980.**
- **Michael Parkin, *Economics*, Pearson, Emeritus of university of western ontario, 10th Edition, london, UK, 2012.**
- **Peter Drucker, *Managing for business Effectiveness*, Harvard Business Review, USA, may-june 1963.**
- **Regis Bourbonnais, *Econométrie : cours & Exercices Corrigés*, Dunod, 9^e Edition, Paris, France, 2015.**
- **Ronald W. Shephard, *Lecture Notes in Economics and Mathematical Systems: cost and production Functions*, Princeton University Press, USA, 1953.**
- **Steven A. Greenlaw & David Shapiro, *Principles of microeconomics 2e*, published by timothy taylor, 2nd edition, USA, 2011.**
- **Subal C. & Knox L, *Stochastic Frontier Analysis*, The press Syndicate of the University of Cambridge, Cambridge, UK, 2000.**
- **William H. Greene, *Econometric Analysis*, New York University, 5th Edition, 2002.**
- **William w Cooper & Al, *Data Envelopment Analysis: A comprehensive Text with Models, Applications, References, & DEA-Solver Software*, Springer Science, 2nd edition, USA, 2007.**

2. Articles & Conferences:

- **Abacar Mbengue, *Paradigme SCP théorie évolutionniste et management stratégique*, XIV^{ème} conférence Internationale de management stratégique, pays de la Loire, Angers, 2005.**
- **Bin Zhou, *Simulation of the Hirfindahl-Hirshman Index: The case of the ST.Louis banking geographic market*, journal of Southern Illinois, Vol.4, N 1, USA, 2003.**

- *Boda M. & Zimkova E., Efficiency in the Slovak banking Industry: A comparison of Three Approaches, Prague Economic Paper, Vol.4, N 24, 2015.*
- *Carl C. von Weizsacker, A welfare analysis of Barriers to entry, The Bell Journal of Economics, Vol. 11, No. 2, 1980.*
- *Caudill S, SFA, TFA and a new thick Frontier: graphical and analytical comparisons, applied Financial Economics, Vol. 12, Issue 5, 2002.*
- *Cliff Pratten, A Survey of the Economies od Scale, Economic Papers, No 67, October 1988.*
- *Colwell R. J. & Davis E. P., Output and Productivity in Banking, The Scandinavian Journal of Economics, Vol. 94, 1992.*
- *David S. & Joe Z., Service Productivity Management Improving Service Performance using Data Envelopment Analysis, Springer Science, USA, 2006.*
- *Diana Marieta M & all, Efficiency, Effectiveness and Performance of the Public Sector, Romanian Journal of Economic Forecasting, Vol. 4, 2010.*
- *Filzah M & All, Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6, Issue 3, 2016.*
- *Gary Wolff, Economies of Scale & scope in River Basin Management, Final paper for IDE, The pacific Institute, Oakland California, USA, November 2004.*
- *George Norman, Monopolistic Competition: Some Extensions from Spatial Competition, Regional Science and Urban Economics, Vol. 19, Issue 1, North-Holland, 1989.*
- *Hall. M & Tideman. N, Measures of concentration, Journal of the American statistical association, 1967.*

- *Harold Demsetz, Barriers to Entry, The American Economic Review, Vol. 72, N. 1, 1982.*
- *Hichem hamza & Safia kachtouli, Competitive conditions and market power of Islamic and conventional commercial banks, journal of Islamic accounting & business Research, vol.5, N 1, April 2014.*
- *Ismail Ukav, Market structures and concentration measuring Techniques, Asian journal of agricultural extension economics & sociology, 20th September 2017.*
- *Jacob A. Bikker & Katharina Haaf, Measures of competition and concentration in the banking industry: a Review of the literature, journal of Economic & financial Modelling, vol 9, N 2, 2002.*
- *Joaquin Maudos & all, Cost & Profit Efficiency in European Banks, Journal of International Financial Markets institutions and money, Vol. 12, Issue 1, Spain, February 2002.*
- *John Ashton, Cost Efficiency, Economies of Scale & Economies of scope in the British retail banking sector, Working Paper Series, No. 13, Bournemouth University, UK, 1998.*
- *John C. Hilke, Excess Capacity and Entry: Some Empirical Evidence, The Journal of Industrial Economics, Vol. 33, No. 2, 1984.*
- *Kent Matthews, Banking Efficiency in Emerging Market Economies, Cardiff Economics working papers, No. E2010/12, UK.*
- *Klenio Barbosa & Bruno Rocha, Assessing competition in the banking industry: A Multi-product approach, journal of banking & finance, Vol. 50, June 2014.*
- *Luis Otero Gonzalez & al, Market Structure, Performance, and Efficiency: Evidence from the MENA banking sector, International Review of economics & Finance, Vol. 64, November 2019.*
- *M. O. Lorenz, Methods of Measuring the Concentration of Wealth, American Statistical Association, Vol. 9, N. 70, June 1905.*

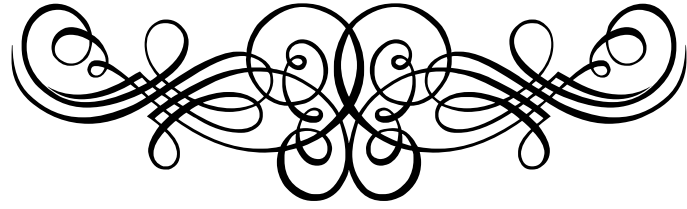
- **Mark Armstrong, *Recent Development in the Economics of Price Discrimination*, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2006.**
- **Megan Martorana, *Jargon alert: Pareto Efficiency*, *Econ focus*, issue win 8, vol. 11, 2007.**
- **Michael Huil, *Critical view on Leibenstein's X-Efficiency Theory*, *International Business Administration*, University of Twente, Netherland, 2014.**
- **Mohamed Z & all, *Measuring competition along the supply chain of the Malaysian poultry industry*, *International Conference on Social Science Research*, Penang, Malaysia, 4-5 June, 2013.**
- **Neal Timothy, *Panel cointegration analysis with xtpedroni*, *The stata Journal*, Vol. 14, No. 3, 2014.**
- **Olivier de bandt & Philip E. davis, *Competition, contestability and market structure in European banking sectors on the eve of EMU*, *journal of banking and finance*, Vol. 24, No. 06, 2000.**
- **Paolo Cocorese, *Competition Among firms in Concentrated markets: Evidence from the Italian Banking Industry*, *Centre for Studies in economics and finance*, Working Paper No. 89, November 2002.**
- **Rendi Wijaya, *Analysis of Development of Return on Assets & Return On Equity to measure Financial Performance*, *Jurnal Ilmu Manajemen*, Indonesia, vol. 9, No. 1, 2019.**
- **Roderick Hill & Anthony Myatt, *Overemphasis on Perfectly Competitive Markets in Microeconomics Principles Textbooks*, *the journal of economic education*, Vol. 38, No. 01, 2017.**
- **Rolf Fare & al, *The Measurement of Efficiency of Production*, Springer Dordrecht, *Studies in Productivity Analysis*, New-York, USA, 1985.**

- **Sathye Milind, *The impact of foreign banks on market concentration: The case of India*, Applied Econometrics and International development, Vol. 02, No.01, 2002.**
- **Steven C. Salop, *Strategic Entry Deterrence*, the American Economic Association, Vol. 69, No. 2, 1979.**
- **Steven F. & Anita T., *Cost Efficiency of banks in transition: Evidence from 289 banks in 15 post-communist countries*, Journal of Banking & finance, Vol. 29, Issue 1, 2005.**
- **Tesfaye L. & Abdurezak K., *The Structure Conduct Performance Model and competing Hypothesis- A Review of Literarure*, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 9, N. 1, 2018.**
- **Tushaj Arjan, *Market concentration in the banking sector: Evidence from Albania*, Bamberg economic research group on government and growth, Bamberg university, working paper No. 73, April 2010.**
- **Utton M.A., *The Effect of Mergers on Concentration: U.K. Manufacturing Industry, 1954-65*, The Journal of Industrial Economics, Vol. 20, N. 1, Nov 1971.**

3. Thesis

- **Ana Maria C., *Performance Measurement and Improvement in the management of bank branch networks using Data Envelopment Analysis*, PhD thesis, Unpublished, Warwick Business School, University of Warwick, England, September 1999.**

العلاج الحقيق



الملحق رقم (01): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الاماراتي.

السنة	اجمالي الأصول	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الائتمان الأجنبي	الائتمان المحلي	اجمالي القروض	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	ودائع غ المقيمين	ودائع المقيمين	الودائع المصرفية	اجمالي
2021	3332200	673000	1121000	175000	1619000	1794000	1191000	806000	231000	1766000	1997000	2021
2020	3188000	671000	1108000	182000	1597000	1779000	1100000	785000	202000	1682000	1885000	2020
2019	3086000	624000	1135000	165000	1594000	1759000	1058000	812000	221000	1649000	1870000	2019
2018	2869000	526000	1130000	147000	1509000	1656000	1009000	747000	213000	1542000	1756000	2018
2017	2694000	494000	1086000	127000	1453000	1580000	1001000	626000	192000	1436000	1627000	2017
2016	2611000	499000	1075000	141000	1433000	1574000	981000	582000	199000	1364000	1563000	2016
2015	2478000	465000	1020000	104000	1381000	1485000	923800	547800	171500	1300100	1471600	2015
2014	2304900	439000	939000	100000	1278000	1378000	868800	552500	154000	1267300	1421300	2014
2013	2100300	423787	753513	101892	1075408	1177300	473573	173685	111767	1165261	1278300	2013
2012	1791600	370068	729032	75641	1023459	1099100	378871	69137	134097	1033700	1167800	2012
2011	1662100	340139	730861	81222	989778	1071000	393686	60938	112422	957328	1069700	2011
2010	1605600	310439	720861	62855	968445	1031300	380354	67216	120353	929275	1049600	2010

الملحق رقم (02): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي السعودي.

السنة	الودائع	القطاع الخاص	القطاع العام	تحت الطلب	ودائع ادخارية	ودائع أخرى شبه نقدية	القروض	القطاع الخاص	القطاع العام	الأصول
2010	984850	779564	205286	530072	298283	156495	992034	775756	216278	1415267
2011	1103634	890244	213390	641056	305441	157136	1019343	798235	221108	1544434
2012	1260608	998255	262354	753970	324428	182211	1083940	999127	84813	1734141
2013	1401980	1103216	298764	857280	345035	199664	1220141	1123645	96496	1893283
2014	1575579	1221838	353740	989174	398743	178661	1357413	1256210	101203	2132577
2015	1604768	1256308	348459	976231	434501	194036	1499806	1371925	127881	2208768
2016	1629385	1316052	313333	976086	496019	157279	1637338	1405474	231864	2289001
2017	1633125	1283622	349503	1002468	454152	176505	1697434	1393699	303735	2350891
2018	1673513	1330444	343069	1040665	443022	189826	1805213	1445252	358919	2398147
2019	1795979	1390494	405485	1099151	501667	195161	1993235	1546519	445318	2631128
2020	1942984	1518294	424689	1282591	473967	186425	2281386	1762440	517527	2979625
2021	2104454	1668675	435779	1360108	495334	249011	2539969	1964147	575822	3277846

الملحق رقم (03): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي

الأصول	القطاع العام	القطاع الخاص	القروض	القطاع الخاص	القطاع العام	الودائع	السنة
42598,500	1863,9	27093	25235,200	26035,2	3826,8	29862	2010
45329,200	1815	27652,8	25995,300	27965,7	3926,8	31892,5	2011
48760,500	1905,7	28629,9	27321,500	29674	4815,3	34489,3	2012
54133,200	NA	NA	29519,200	32298,5	5208,8	37507,3	2013
56734,400	NA	NA	31077,800	33543,9	5212,2	38756,1	2014
59791,800	NA	NA	33689,400	34950	5991,6	40941,6	2015
61957,400	NA	NA	34887,600	35058,2	6886	41944,2	2016
63876,200	4050,1	36718,6	35559,100	35371,2	6793,7	42164,9	2017
67431,400	4828	37365,7	37420,800	37144	6025,7	43169,7	2018
72774	2005,5	40959,6	42965,1	35897,1	7560	43457,1	2019
73896	1345,7	42210,5	43556,2	36596,1	7288	43884,1	2020
NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	2021

الملحق رقم (04): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي القطري

الأصول	القطاع العام	القطاع الخاص	القروض	القطاع الخاص	القطاع العام	الودائع	السنة
567482,3			314480,5			307835,3	2010
694300,5	149170,4	227524,8	376695,2	237736,8	125875,6	363612,4	2011
816633,3	218553,4	258332,3	476885,7	277336,6	180729,1	458065,7	2012
910071,5	239744,9	293330,2	533075,1	318252,9	230130,9	548383,8	2013
1004769,5	233564	352967	586531	324819	276255,2	601074,2	2014
1112729,4	238283	422467	660750	354523	209106	563629	2015
1000043,1	293876	450065	743941	357736	185920	543656	2016
1132723,5	341561	478995	820556	370512	315397	685909	2017
1184392,8	318675	541225	859900	359261	451082	810343	2018
	317484	646708	964192	367847	481302	849149	2019
	352872	700413	1053285	397061	508447	905508	2020
	270378,37	437202,73		336508,53	296424,48	632933,01	2021

الملحق رقم (05): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي البحريني

الأصول	قطاع الاعمال	قطاع الحكومة	قطاع الأشخاص	القروض	القطاع العام	القطاع الخاص	الودائع	السنة
24610,3	3663,7	261,5	1751,4	5676,6	1976	11284,9	13260,9	2010
25335,2	4056,8	225,5	2162,1	6444,4	1999	11276,3	13275,3	2011
26963,6	4282,7	197,9	2368,1	6848,7	2181,3	11965,3	14146,6	2012
28317,9	4301,9	174,8	2693,8	7170,5	1395,5	13168,8	14564,3	2013
30083,2	3969,8	185,1	2961,5	7116,4	1134,5	14383,1	15517,6	2014
30902,3	4159,4	297,1	3389,2	7845,7	1111,1	14750,2	15861,3	2015
31213,5	4161,6	293,4	3607,7	8062,7	1380	14452,8	15832,8	2016
31389	4630,6	333,2	3735,3	8699,1	1109,8	14285,5	15395,3	2017
32569	5096,4	261,1	4162,4	9519,9	1462,2	14736,6	16198,8	2018
35369,8	5138,6	301,6	4296,2	9736,4	1197,9	16402,2	17600,1	2019
35447,3	5326,9	369,6	4717,3	10413,8			16908,3	2020
37374	5341,2	454,4	5110,7	10906,3			18704,2	2021

الملحق رقم (06): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي العماني

الأصول	الحكومة	المؤسسات العامة	القطاع الخاص	القروض	ودائع إسلامية	ودائع غ مقيمين	ودائع المؤسسات العامة	ودائع الحكومة	القطاع الخاص 2	الودائع	السنة
15647,7	47,9	621,8	9557,3	10724,3		114,5	864,2	2301,2	7236,9	10516,8	2010
18407,6	32,9	1460,3	10800	12514,9		188,4	980,5	3373,1	8031,3	12573,3	2011
20855,7	31,3	1699,8	12414,2	14319,6		230,6	969,2	3955,1	9016,8	14171,7	2012
23170,8	18,4	1731,1	13262,1	15177,4	171,9	288,9	935,4	4504,3	9857,6	15586,2	2013
26192,3	21,7	1973,1	14704	16898,4	688,9	255,5	879,7	4959,4	11184,3	17278,9	2014
30443	12,1	1903,7	16207,4	18315,7	1539,4	264,3	950,2	4789,5	11868,9	17873	2015
30131,4	107,3	1796,3	17539,2	19704,6	2169,8	251,9	901,9	4898,8	12201,1	18253,7	2016
31726,4	34,6	1997,2	18207,5	20511,5	2968,2	265,7	878,1	4937,5	12520,4	18601,7	2017
34393,2	39,5	2406,2	18718,4	21486	3259,5	354,1	1751,5	5351,9	12538,4	19995,8	2018
35691	136,9	2524	18898,5	21864,2	3595,1	371,5	1270,1	5389,1	13031,4	20062,1	2019
36279,8	477,8	2927,2	18772,3	22331,4	3788,5	474,6	1082	4368,3	14452,2	20377	2020
											2021

الملحق رقم (07): متغيرات الدراسة لجميع عينة الدراسة

County	Bank	year	CE	HHIa	HHId	HHII	MSd	MSI	SZE	GDP
UAE	DIB	2010	0,067	0,0675	0,066425	0,0727156	0,0604488	0,0554359	4,953684	2,898E+11
UAE	DIB	2011	0,06	0,0705	0,0689	0,07534103	0,0605509	0,0481663	4,957073	3,507E+11
UAE	DIB	2012	0,357	0,0729	0,073846	0,07839013	0,0571378	0,0502072	4,993926	3,846E+11
UAE	DIB	2013	0,501	0,0629	0,076581	0,08204763	0,0618482	0,0476265	5,054186	4,002E+11
UAE	DIB	2014	0,139	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0649725	0,0536913	5,093027	4,141E+11
UAE	DIB	2015	0,2	0,0681	0,080942	0,06906447	0,074736	0,0654677	5,175794	3,703E+11
UAE	DIB	2016	0,451	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0782962	0,0730417	5,242965	3,693E+11
UAE	DIB	2017	0,199	0,1097	0,115562	0,10016609	0,0904616	0,0843888	5,316677	3,905E+11
UAE	DIB	2018	0,908	0,1157	0,13998	0,09311405	0,0886431	0,0874025	5,349631	4,27E+11
UAE	DIB	2019	0,288	0,1455	0,149384	0,13108711	0,0879243	0,085795	5,365105	4,18E+11
UAE	DIB	2020	0,376	0,1584	0,174891	0,14128214	0,1092441	0,1105616	5,461733	3,495E+11
UAE	DIB	2021	0,33	0,1600	0,177748	0,1391073	0,1030772	0,1040639	5,445731	4,15E+11
UAE	ADI	2010	1	0,0675	0,066425	0,0727156	0,0538463	0,0464972	4,87655	2,898E+11
UAE	ADI	2011	1	0,0705	0,0689	0,07534103	0,0515769	0,0455942	4,871194	3,507E+11
UAE	ADI	2012	0,029	0,0729	0,073846	0,07839013	0,0525143	0,0465806	4,934921	3,846E+11
UAE	ADI	2013	0,044	0,0629	0,076581	0,08204763	0,0590814	0,0524485	5,013513	4,002E+11
UAE	ADI	2014	0,046	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0596471	0,0529799	5,048845	4,141E+11
UAE	ADI	2015	0,457	0,0681	0,080942	0,06906447	0,0645061	0,0527968	5,07327	3,703E+11
UAE	ADI	2016	0,125	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0632206	0,049689	5,08739	3,693E+11
UAE	ADI	2017	0,266	0,1097	0,115562	0,10016609	0,061465	0,0484365	5,090884	3,905E+11
UAE	ADI	2018	0,052	0,1157	0,13998	0,09311405	0,0571775	0,0475101	5,097583	4,27E+11
UAE	ADI	2019	0,23	0,1455	0,149384	0,13108711	0,0542269	0,0461103	5,100326	4,18E+11
UAE	ADI	2020	0,809	0,1584	0,174891	0,14128214	0,0537274	0,0468855	5,106586	3,495E+11
UAE	ADI	2021	1	0,1600	0,177748	0,1391073	0,0548879	0,0491931	5,136303	4,15E+11
UAE	EIB	2010	0,001	0,0675	0,066425	0,0727156	0,0230782	0,0141818	4,515165	2,898E+11
UAE	EIB	2011	0,074	0,0705	0,0689	0,07534103	0,0160093	0,0121093	4,356794	3,507E+11
UAE	EIB	2012	1	0,0729	0,073846	0,07839013	0,0219842	0,0180379	4,571287	3,846E+11
UAE	EIB	2013	1	0,0629	0,076581	0,08204763	0,0226026	0,0184177	4,599544	4,002E+11
UAE	EIB	2014	1	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0221253	0,0189419	4,632591	4,141E+11
UAE	EIB	2015	1	0,0681	0,080942	0,06906447	0,0267064	0,0230171	4,725929	3,703E+11
UAE	EIB	2016	0,803	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0263154	0,0230893	4,772528	3,693E+11
UAE	EIB	2017	0,059	0,1097	0,115562	0,10016609	0,0257053	0,0214148	4,79156	3,905E+11

UAE	EIB	2018	0,134	0,1157	0,13998	0,09311405	0,0236957	0,0218429	4,76626	4,27E+11
UAE	EIB	2019	0,841	0,1455	0,149384	0,13108711	0,0242367	0,021317	4,811411	4,18E+11
UAE	EIB	2020	0,11	0,1584	0,174891	0,14128214	0,024869	0,0229393	4,848628	3,495E+11
UAE	EIB	2021	0,042	0,1600	0,177748	0,1391073	0,02367	0,0237536	4,812274	4,15E+11
UAE	SIB	2010	0,008	0,0675	0,066425	0,0727156	0,0098877	0,0020539	4,221862	2,898E+11
UAE	SIB	2011	0	0,0705	0,0689	0,07534103	0,0097213	0,0022135	4,248786	3,507E+11
UAE	SIB	2012	0,002	0,0729	0,073846	0,07839013	0,0097136	0,0025283	4,262836	3,846E+11
UAE	SIB	2013	0,198	0,0629	0,076581	0,08204763	0,00931	0,0033648	4,337098	4,002E+11
UAE	SIB	2014	0,011	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0102666	0,0039708	4,415189	4,141E+11
UAE	SIB	2015	0,003	0,0681	0,080942	0,06906447	0,0115201	0,0038622	4,47542	3,703E+11
UAE	SIB	2016	0,003	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0117268	0,0035031	4,525553	3,693E+11
UAE	SIB	2017	0,051	0,1097	0,115562	0,10016609	0,0137176	0,0049965	4,583069	3,905E+11
UAE	SIB	2018	0,001	0,1157	0,13998	0,09311405	0,015056	0,0145675	4,650749	4,27E+11
UAE	SIB	2019	0,003	0,1455	0,149384	0,13108711	0,0146059	0,0142939	4,666429	4,18E+11
UAE	SIB	2020	0,064	0,1584	0,174891	0,14128214	0,0178293	0,0164523	4,729171	3,495E+11
UAE	SIB	2021	0,247	0,1600	0,177748	0,1391073	0,0192758	0,01617	4,740021	4,15E+11
UAE	RAK	2010	0,008	0,0675	0,066425	0,0727156	0,0155965	0,0159039	4,330007	2,898E+11
UAE	RAK	2011	1	0,0705	0,0689	0,07534103	0,0170984	0,0171508	4,389211	3,507E+11
UAE	RAK	2012	0,032	0,0729	0,073846	0,07839013	0,0177425	0,0184546	4,435369	3,846E+11
UAE	RAK	2013	0,03	0,0629	0,076581	0,08204763	0,0180467	0,0186522	4,478953	4,002E+11
UAE	RAK	2014	0,041	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0173443	0,0183356	4,541955	4,141E+11
UAE	RAK	2015	0,035	0,0681	0,080942	0,06906447	0,0189047	0,0187193	4,608024	3,703E+11
UAE	RAK	2016	0,074	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0188088	0,0182502	4,628493	3,693E+11
UAE	RAK	2017	0,058	0,1097	0,115562	0,10016609	0,0197762	0,0203989	4,686074	3,905E+11
UAE	RAK	2018	0,011	0,1157	0,13998	0,09311405	0,0194418	0,0198434	4,721607	4,27E+11
UAE	RAK	2019	0,39	0,1455	0,149384	0,13108711	0,0196932	0,0196422	4,756785	4,18E+11
UAE	RAK	2020	0,013	0,1584	0,174891	0,14128214	0,0195991	0,0168867	4,722409	3,495E+11
UAE	RAK	2021	0,004	0,1600	0,177748	0,1391073	0,0188518	0,0179953	4,750537	4,15E+11
KSA	ALR	2010	0,165	0,0868	0,108811	0,68947935	0,1456522	0,1213515	4,693	5,282E+11
KSA	ALR	2011	0,167	0,0862	0,104803	0,68055797	0,1610434	0,1757169	4,768908	6,766E+11
KSA	ALR	2012	0,226	0,09	0,108038	0,69003439	0,1756253	0,1960293	4,852178	7,418E+11
KSA	ALR	2013	0,225	0,0876	0,101027	0,66443617	0,1651872	0,1855411	4,872002	7,539E+11
KSA	ALR	2014	0,226	0,0862	0,097296	0,65293689	0,1625289	0,151715	4,913189	7,666E+11
KSA	ALR	2015	0,211	0,0852	0,09189	0,64003094	0,1572838	0,1401634	4,924209	6,695E+11

KSA	ALR	2016	0,567	0,0806	0,089164	0,62688794	0,1672982	0,1374146	4,956156	6,66E+11
KSA	ALR	2017	0,286	0,0771	0,08699	0,62006994	0,1671987	0,1375815	4,960487	7,15E+11
KSA	ALR	2018	0,288	0,0786	0,090695	0,63040707	0,175624	0,1283827	4,986183	8,466E+11
KSA	ALR	2019	0,231	0,0837	0,098417	0,66515725	0,1739474	0,1252651	5,009474	8,386E+11
KSA	ALR	2020	0,401	0,0883	0,110251	0,68479791	0,1969296	0,1383861	5,096055	7,343E+11
KSA	ALR	2021	0,379	0,1342	0,159149	0,77605374	0,2433278	0,178282	5,220001	8,686E+11
KSA	ALI	2010	0,005	0,0868	0,108811	0,68947935	0,0084438	0,0157185	3,849089	5,282E+11
KSA	ALI	2011	0,074	0,0862	0,104803	0,68055797	0,016107	0,0247792	3,990696	6,766E+11
KSA	ALI	2012	1	0,09	0,108038	0,69003439	0,025554	0,0343068	4,157555	7,418E+11
KSA	ALI	2013	0,615	0,0876	0,101027	0,66443617	0,0305016	0,0368184	4,224435	7,539E+11
KSA	ALI	2014	0,037	0,0862	0,097296	0,65293689	0,0377181	0,0395141	4,332789	7,666E+11
KSA	ALI	2015	0,073	0,0852	0,09189	0,64003094	0,0408418	0,0377182	4,373089	6,695E+11
KSA	ALI	2016	0,112	0,0806	0,089164	0,62688794	0,049474	0,0429428	4,445115	6,66E+11
KSA	ALI	2017	0,498	0,0771	0,08699	0,62006994	0,0545364	0,0465777	4,485762	7,15E+11
KSA	ALI	2018	0,065	0,0786	0,090695	0,63040707	0,0538557	0,0464705	4,509757	8,466E+11
KSA	ALI	2019	0,332	0,0837	0,098417	0,66515725	0,0568285	0,0475616	4,54509	8,386E+11
KSA	ALI	2020	0,503	0,0883	0,110251	0,68479791	0,0614798	0,0487404	4,620604	7,343E+11
KSA	ALI	2021	0,134	0,1342	0,159149	0,77605374	0,0575259	0,0497138	4,664284	8,686E+11
KSA	ALJ	2010	0,004	0,0868	0,108811	0,68947935	0,0277656	0,0188546	3,943799	5,282E+11
KSA	ALJ	2011	0,006	0,0862	0,104803	0,68055797	0,0282327	0,0228652	4,014975	6,766E+11
KSA	ALJ	2012	0,11	0,09	0,108038	0,69003439	0,0322664	0,0275816	4,13075	7,418E+11
KSA	ALJ	2013	0,688	0,0876	0,101027	0,66443617	0,0342962	0,0286809	4,203025	7,539E+11
KSA	ALJ	2014	0,267	0,0862	0,097296	0,65293689	0,0346344	0,0303847	4,248219	7,666E+11
KSA	ALJ	2015	0,185	0,0852	0,09189	0,64003094	0,0309538	0,0279126	4,226202	6,695E+11
KSA	ALJ	2016	0,379	0,0806	0,089164	0,62688794	0,0316698	0,0257117	4,246685	6,66E+11
KSA	ALJ	2017	0,529	0,0771	0,08699	0,62006994	0,0307866	0,0234412	4,259386	7,15E+11
KSA	ALJ	2018	1	0,0786	0,090695	0,63040707	0,0309553	0,0226549	4,288387	8,466E+11
KSA	ALJ	2019	0,504	0,0837	0,098417	0,66515725	0,0349095	0,0249143	4,362284	8,386E+11
KSA	ALJ	2020	0,9	0,0883	0,110251	0,68479791	0,0349996	0,0236528	4,389252	7,343E+11
KSA	ALJ	2021	0,117	0,1342	0,159149	0,77605374	0,0372378	0,0245808	4,437153	8,686E+11
KSA	ALB	2010	1	0,0868	0,108811	0,68947935	0,0171929	0,0123885	3,749671	5,282E+11
KSA	ALB	2011	0,018	0,0862	0,104803	0,68055797	0,0208746	0,0135183	3,86795	6,766E+11
KSA	ALB	2012	0,001	0,09	0,108038	0,69003439	0,0188335	0,016842	3,898933	7,418E+11
KSA	ALB	2013	1	0,0876	0,101027	0,66443617	0,0207619	0,0191908	3,98523	7,539E+11

KSA	ALB	2014	0,006	0,0862	0,097296	0,65293689	0,0233081	0,0208892	4,080471	7,666E+11
KSA	ALB	2015	1	0,0852	0,09189	0,64003094	0,0262838	0,0228394	4,134488	6,695E+11
KSA	ALB	2016	1	0,0806	0,089164	0,62688794	0,0246932	0,0220959	4,155413	6,66E+11
KSA	ALB	2017	0,954	0,0771	0,08699	0,62006994	0,0292586	0,0255959	4,225815	7,15E+11
KSA	ALB	2018	1	0,0786	0,090695	0,63040707	0,034165	0,0280233	4,292136	8,466E+11
KSA	ALB	2019	0,102	0,0837	0,098417	0,66515725	0,0371928	0,029782	4,359924	8,386E+11
KSA	ALB	2020	0,092	0,0883	0,110251	0,68479791	0,0368263	0,0307335	4,406203	7,343E+11
KSA	ALB	2021	1	0,1342	0,159149	0,77605374	0,0385423	0,0326513	4,469795	8,686E+11
kuwait	KFH	2010	0,12	0,1539	0,1181	0,09920428	0,2441043	0,1972423	4,61314	1,154E+11
kuwait	KFH	2011	0,315	0,1572	0,1307	0,09982624	0,2690742	0,1997631	4,643587	1,541E+11
kuwait	KFH	2012	0,177	0,1842	0,1638	0,11710304	0,2677326	0,2007504	4,681963	1,74E+11
kuwait	KFH	2013	0,189	0,1996	0,1714	0,13002236	0,2677432	0,2171571	4,722446	1,742E+11
kuwait	KFH	2014	0,222	0,2009	0,1621	0,15388235	0,262934	0,2564626	4,749619	1,627E+11
kuwait	KFH	2015	0,589	0,2119	0,1917	0,15435266	0,2783419	0,2403548	4,782345	1,146E+11
kuwait	KFH	2016	0,425	0,1841	0,1422	0,13665395	0,2259954	0,2217458	4,732015	1,094E+11
kuwait	KFH	2017	0,127	0,1940	0,1629	0,13674647	0,2483985	0,2268826	4,754047	1,207E+11
kuwait	KFH	2018	0,48	0,1978	0,1614	0,11724267	0,2444377	0,1664952	4,764242	1,382E+11
kuwait	KFH	2019	0,183	0,2032	0,1883	0,12190946	0,2711218	0,1640251	4,802145	1,362E+11
kuwait	KFH	2020	0,596	0,1887	0,1969	0,12552542	0,2867744	0,1783752	4,847033	1,059E+11
kuwait	KFH	2021	0,579	0,2138	0,2077	0,14875486	0,2897128	0,1849976	4,852769	1,368E+11
kuwait	AHL	2010	0,002	0,1539	0,1181	0,09920428	0,0410887	0,0444553	3,904462	1,154E+11
kuwait	AHL	2011	0,007	0,1572	0,1307	0,09982624	0,0508605	0,0440102	3,934147	1,541E+11
kuwait	AHL	2012	0,002	0,1842	0,1638	0,11710304	0,0512023	0,0442568	3,934986	1,74E+11
kuwait	AHL	2013	0,005	0,1996	0,1714	0,13002236	0,0554622	0,0520504	4,014918	1,742E+11
kuwait	AHL	2014	0,218	0,2009	0,1621	0,15388235	0,0592917	0,0560902	4,070479	1,627E+11
kuwait	AHL	2015	0,022	0,2119	0,1917	0,15435266	0,0683251	0,0569038	4,106091	1,146E+11
kuwait	AHL	2016	0,009	0,1841	0,1422	0,13665395	0,0551205	0,0542888	4,081828	1,094E+11
kuwait	AHL	2017	0,069	0,1940	0,1629	0,13674647	0,0519702	0,0499447	4,07869	1,207E+11
kuwait	AHL	2018	0,023	0,1978	0,1614	0,11724267	0,0503079	0,0507246	4,10713	1,382E+11
kuwait	AHL	2019	0,047	0,2032	0,1883	0,12190946	0,0539527	0,0530337	4,153177	1,362E+11
kuwait	AHL	2020	0,01	0,1887	0,1969	0,12552542	0,0563206	0,0516774	4,155029	1,059E+11
kuwait	AHL	2021	0,047	0,2138	0,2077	0,14875486	0,0567839	0,0549329	4,17479	1,368E+11
kuwait	KIB	2010	0,003	0,1539	0,1181	0,09920428	0,0219943	0,0197246	3,572161	1,154E+11
kuwait	KIB	2011	0,039	0,1572	0,1307	0,09982624	0,0210401	0,0188376	3,563133	1,541E+11

kuwait	KIB	2012	0,007	0,1842	0,1638	0,11710304	0,022369	0,0200228	3,611283	1,74E+11
kuwait	KIB	2013	0,008	0,1996	0,1714	0,13002236	0,0248896	0,0238208	3,691635	1,742E+11
kuwait	KIB	2014	0,005	0,2009	0,1621	0,15388235	0,0238917	0,0242564	3,73533	1,627E+11
kuwait	KIB	2015	0,016	0,2119	0,1917	0,15435266	0,0261436	0,0249015	3,767412	1,146E+11
kuwait	KIB	2016	0,003	0,1841	0,1422	0,13665395	0,0248814	0,0254478	3,780787	1,094E+11
kuwait	KIB	2017	0,016	0,1940	0,1629	0,13674647	0,0257725	0,0243744	3,796952	1,207E+11
kuwait	KIB	2018	0,082	0,1978	0,1614	0,11724267	0,0273592	0,0290921	3,850726	1,382E+11
kuwait	KIB	2019	0,076	0,2032	0,1883	0,12190946	0,0293989	0,0327753	3,943916	1,362E+11
kuwait	KIB	2020	0,159	0,1887	0,1969	0,12552542	0,0307943	0,0329452	3,961953	1,059E+11
kuwait	KIB	2021	0,02	0,2138	0,2077	0,14875486	0,0376431	0,0373184	4,010795	1,368E+11
kuwait	BOB	2010	0,007	0,1539	0,1181	0,09920428	0,0300309	0,0227682	3,633889	1,154E+11
kuwait	BOB	2011	0,018	0,1572	0,1307	0,09982624	0,0364274	0,0280235	3,705382	1,541E+11
kuwait	BOB	2012	0,005	0,1842	0,1638	0,11710304	0,0398196	0,0325255	3,78978	1,74E+11
kuwait	BOB	2013	0,023	0,1996	0,1714	0,13002236	0,043919	0,0359504	3,855386	1,742E+11
kuwait	BOB	2014	0,008	0,2009	0,1621	0,15388235	0,050551	0,0408192	3,937317	1,627E+11
kuwait	BOB	2015	0,037	0,2119	0,1917	0,15435266	0,0616048	0,0461074	4,010492	1,146E+11
kuwait	BOB	2016	0,068	0,1841	0,1422	0,13665395	0,0651455	0,0504912	4,056352	1,094E+11
kuwait	BOB	2017	0,176	0,1940	0,1629	0,13674647	0,0728002	0,0537557	4,113382	1,207E+11
kuwait	BOB	2018	0,021	0,1978	0,1614	0,11724267	0,0772082	0,0591013	4,152515	1,382E+11
kuwait	BOB	2019	0,102	0,2032	0,1883	0,12190946	0,0869666	0,0655073	4,238869	1,362E+11
kuwait	BOB	2020	0,16	0,1887	0,1969	0,12552542	0,095628	0,080051	4,323241	1,059E+11
kuwait	BOB	2021	0,021	0,2138	0,2077	0,14875486	0,1025931	0,090615	4,380947	1,368E+11
kuwait	WAR	2010	1	0,1539	0,1181	0,09920428	0,002229	0,0021231	2,863825	1,154E+11
kuwait	WAR	2011	1	0,1572	0,1307	0,09982624	0,002229	0,0021231	2,863825	1,541E+11
kuwait	WAR	2012	1	0,1842	0,1638	0,11710304	0,002229	0,0021231	2,863825	1,74E+11
kuwait	WAR	2013	0,427	0,1996	0,1714	0,13002236	0,0065425	0,0053	3,122539	1,742E+11
kuwait	WAR	2014	0,004	0,2009	0,1621	0,15388235	0,0083628	0,0087775	3,288922	1,627E+11
kuwait	WAR	2015	0,028	0,2119	0,1917	0,15435266	0,0111314	0,0115448	3,404469	1,146E+11
kuwait	WAR	2016	0,009	0,1841	0,1422	0,13665395	0,0166011	0,0057753	3,566457	1,094E+11
kuwait	WAR	2017	0,211	0,1940	0,1629	0,13674647	0,0216093	0,0236065	3,763267	1,207E+11
kuwait	WAR	2018	0,009	0,1978	0,1614	0,11724267	0,0218531	0,0291304	3,855878	1,382E+11
kuwait	WAR	2019	0,02	0,2032	0,1883	0,12190946	0,0341249	0,0397385	4,011986	1,362E+11
kuwait	WAR	2020	0,021	0,1887	0,1969	0,12552542	0,0440619	0,0414484	4,055534	1,059E+11
kuwait	WAR	2021	0,017	0,2138	0,2077	0,14875486	0,0417932	0,0406557	4,068456	1,368E+11

QATAR	QIB	2010	0,005	0,1846	0,227669	0,20824324	0,0283611	0,0933342	4,14634	1,251E+11
QATAR	QIB	2011	0,243	0,219	0,322171	0,26034916	0,0247612	0,0733365	4,199899	1,678E+11
QATAR	QIB	2012	0,191	0,2297	0,361762	0,269268	0,0198266	0,0848111	4,295828	1,868E+11
QATAR	QIB	2013	0,041	0,2709	0,394329	0,32210464	0,0227392	0,0819255	4,319848	1,987E+11
QATAR	QIB	2014	0,594	0,2687	0,37642	0,30481393	0,0251631	0,0917881	4,414116	2,062E+11
QATAR	QIB	2015	0,433	0,2708	0,387898	0,21930204	0,0218246	0,0987028	4,535272	1,617E+11
QATAR	QIB	2016	0,865	0,3296	0,501595	0,28475467	0,0193302	0,0965159	4,576977	1,517E+11
QATAR	QIB	2017	0,081	0,3646	0,520647	0,33123885	0,0201682	0,0972642	4,608539	1,611E+11
QATAR	QIB	2018	0,397	0,3733	0,539296	0,33718195	0,0180495	0,0930039	4,616714	1,833E+11
QATAR	QIB	2019	0,148	0,393	0,796109	0,33309615	0,0193302	0,0936722	4,644926	1,764E+11
QATAR	QIB	2020	0,052	0,4156	0,748666	0,321447	0,0202292	0,0902874	4,672801	1,444E+11
QATAR	QIB	2021	0,088	0,2963	0,45531	0,28728426	0,0202292	0,0902874	4,718977	1,797E+11
QATAR	DUK	2010	0,01	0,1846	0,227669	0,20824324	0,0017077	0,0301433	3,833794	1,251E+11
QATAR	DUK	2011	0,013	0,219	0,322171	0,26034916	0,0030141	0,0336241	3,833794	1,678E+11
QATAR	DUK	2012	0,015	0,2297	0,361762	0,269268	0,0017077	0,0301433	3,833794	1,868E+11
QATAR	DUK	2013	0,009	0,2709	0,394329	0,32210464	0,0030141	0,0336241	3,95805	1,987E+11
QATAR	DUK	2014	0,342	0,2687	0,37642	0,30481393	0,0027099	0,0342206	4,013399	2,062E+11
QATAR	DUK	2015	0,049	0,2708	0,387898	0,21930204	0,0026893	0,0322487	4,086518	1,617E+11
QATAR	DUK	2016	0,057	0,3296	0,501595	0,28475467	0,002188	0,0292766	4,09459	1,517E+11
QATAR	DUK	2017	0,061	0,3646	0,520647	0,33123885	0,0020335	0,0300255	4,118332	1,611E+11
QATAR	DUK	2018	0,068	0,3733	0,539296	0,33718195	0,003294	0,0254215	4,07837	1,833E+11
QATAR	DUK	2019	0,066	0,393	0,796109	0,33309615	0,0069594	0,0427577	4,318591	1,764E+11
QATAR	DUK	2020	0,25	0,4156	0,748666	0,321447	0,0085205	0,0443784	4,367358	1,444E+11
QATAR	DUK	2021	0,073	0,2963	0,45531	0,28728426	0,0085205	0,0443784	4,475618	1,797E+11
QATAR	QIIB	2010	0,002	0,1846	0,227669	0,20824324	0,0092131	0,0291838	3,690932	1,251E+11
QATAR	QIIB	2011	0,21	0,219	0,322171	0,26034916	0,0108688	0,0262387	3,799792	1,678E+11
QATAR	QIIB	2012	0,084	0,2297	0,361762	0,269268	0,0123115	0,0288523	3,887107	1,868E+11
QATAR	QIIB	2013	0,049	0,2709	0,394329	0,32210464	0,0103409	0,0330574	3,968193	1,987E+11
QATAR	QIIB	2014	0,32	0,2687	0,37642	0,30481393	0,010341	0,033588	4,015666	2,062E+11
QATAR	QIIB	2015	0,114	0,2708	0,387898	0,21930204	0,0101265	0,0282659	4,039248	1,617E+11
QATAR	QIIB	2016	0,004	0,3296	0,501595	0,28475467	0,0085544	0,0267743	4,060273	1,517E+11
QATAR	QIIB	2017	0,301	0,3646	0,520647	0,33123885	0,0083764	0,0308058	4,099927	1,611E+11
QATAR	QIIB	2018	0,07	0,3733	0,539296	0,33718195	0,0080898	0,0254699	4,132586	1,833E+11
QATAR	QIIB	2019	0,021	0,393	0,796109	0,33309615	0,00829	0,0304769	4,185952	1,764E+11

QATAR	QIIB	2020	0,008	0,4156	0,748666	0,321447	0,0092752	0,0307199	4,218921	1,444E+11
QATAR	QIIB	2021	0,022	0,2963	0,45531	0,28728426	0,0092752	0,0307199	4,222296	1,797E+11
QATAR	RAY	2010	0,006	0,1846	0,227669	0,20824324	0,0041982	0,0796996	3,971485	1,251E+11
QATAR	RAY	2011	0,013	0,219	0,322171	0,26034916	0,011472	0,0861473	4,173864	1,678E+11
QATAR	RAY	2012	0,019	0,2297	0,361762	0,269268	0,0054637	0,0840874	4,221145	1,868E+11
QATAR	RAY	2013	0,028	0,2709	0,394329	0,32210464	0,0064087	0,0720205	4,254496	1,987E+11
QATAR	RAY	2014	0,118	0,2687	0,37642	0,30481393	0,0081159	0,0890588	4,334965	2,062E+11
QATAR	RAY	2015	0,015	0,2708	0,387898	0,21930204	0,0095082	0,0708022	4,352173	1,617E+11
QATAR	RAY	2016	0,138	0,3296	0,501595	0,28475467	0,0144871	0,0664946	4,392931	1,517E+11
QATAR	RAY	2017	1	0,3646	0,520647	0,33123885	0,008044	0,0683386	4,443986	1,611E+11
QATAR	RAY	2018	0,154	0,3733	0,539296	0,33718195	0,0085079	0,065664	4,419451	1,833E+11
QATAR	RAY	2019	0,406	0,393	0,796109	0,33309615	0,009713	0,061626	4,458291	1,764E+11
QATAR	RAY	2020	0,07	0,4156	0,748666	0,321447	0,0098639	0,0651974	4,514561	1,444E+11
QATAR	RAY	2021	0,024	0,2963	0,45531	0,28728426	0,0098639	0,0651974	4,671998	1,797E+11
BAHRAIN	BIS	2010	0,003	0,188	0,215839	0,29834602	0,0064101	0,0608656	3,348718	2,571E+10
BAHRAIN	BIS	2011	0,01	0,2038	0,291636	0,24705325	0,0064101	0,0608656	3,348718	2,878E+10
BAHRAIN	BIS	2012	0,012	0,2024	0,300141	0,21983082	0,0061592	0,0605696	3,345424	3,075E+10
BAHRAIN	BIS	2013	0,013	0,2159	0,376978	0,24599522	0,0072734	0,0609666	2,385324	3,254E+10
BAHRAIN	BIS	2014	0,006	0,2054	0,36235	0,32806414	0,0088559	0,0717073	3,366992	3,339E+10
BAHRAIN	BIS	2015	0,039	0,2017	0,364959	0,27287104	0,0089049	0,0756732	3,414486	3,105E+10
BAHRAIN	BIS	2016	0,005	0,1726	0,313922	0,22002656	0,0083666	0,0816362	3,434336	3,223E+10
BAHRAIN	BIS	2017	0,018	0,1902	0,344372	0,1978035	0,0085524	0,0834821	3,514309	3,547E+10
BAHRAIN	BIS	2018	0,005	0,1977	0,348132	0,14153392	0,0076082	0,0783418	3,532097	3,78E+10
BAHRAIN	BIS	2019	0,021	0,2119	0,33328	0,15893505	0,0103234	0,0775141	3,512507	3,865E+10
BAHRAIN	BIS	2020	0,246	0,2162	0,370602	0,15229573	0,0111627	0,075242	3,508234	3,462E+10
BAHRAIN	BIS	2021	0,641	0,2124	0,304937	0,16434512	0,0133526	0,0794816	3,546945	3,93E+10
BAHRAIN	ALB	2010	0,003	0,188	0,215839	0,29834602	0,0033947	0,0116834	3,133891	2,571E+10
BAHRAIN	ALB	2011	0,002	0,2038	0,291636	0,24705325	0,0036966	0,0112566	3,207771	2,878E+10
BAHRAIN	ALB	2012	0,051	0,2024	0,300141	0,21983082	0,0034579	0,0116734	3,15606	3,075E+10
BAHRAIN	ALB	2013	0,006	0,2159	0,376978	0,24599522	0,0043807	0,0106395	3,217175	3,254E+10
BAHRAIN	ALB	2014	0,021	0,2054	0,36235	0,32806414	0,0051869	0,0181735	3,268307	3,339E+10
BAHRAIN	ALB	2015	0,585	0,2017	0,364959	0,27287104	0,0055722	0,0203742	3,272909	3,105E+10
BAHRAIN	ALB	2016	0,003	0,1726	0,313922	0,22002656	0,0070396	0,0281498	3,382199	3,223E+10
BAHRAIN	ALB	2017	0,004	0,1902	0,344372	0,1978035	0,0072725	0,0239615	3,365814	3,547E+10

BAHRAIN	ALB	2018	0,003	0,1977	0,348132	0,14153392	0,0064649	0,0222169	3,343206	3,78E+10
BAHRAIN	ALB	2019	0,03	0,2119	0,33328	0,15893505	0,0059309	0,0203018	3,346446	3,865E+10
BAHRAIN	ALB	2020	0,005	0,2162	0,370602	0,15229573	0,008565	0,0243414	3,424793	3,462E+10
BAHRAIN	ALB	2021	0,043	0,2124	0,304937	0,16434512	0,0071236	0,0272731	3,458112	3,93E+10
BAHRAIN	ALSA	2010	0,001	0,188	0,215839	0,29834602	0,0043256	0,0350146	3,357659	2,571E+10
BAHRAIN	ALSA	2011	0,004	0,2038	0,291636	0,24705325	0,0050157	0,042095	3,39051	2,878E+10
BAHRAIN	ALSA	2012	0,004	0,2024	0,300141	0,21983082	0,0059322	0,0478237	3,401056	3,075E+10
BAHRAIN	ALSA	2013	0,01	0,2159	0,376978	0,24599522	0,0048428	0,0545954	3,461611	3,254E+10
BAHRAIN	ALSA	2014	0,002	0,2054	0,36235	0,32806414	0,0146059	0,0859887	3,716094	3,339E+10
BAHRAIN	ALSA	2015	0,002	0,2017	0,364959	0,27287104	0,0141455	0,085429	3,644111	3,105E+10
BAHRAIN	ALSA	2016	0,002	0,1726	0,313922	0,22002656	0,0176601	0,0827617	3,650525	3,223E+10
BAHRAIN	ALSA	2017	0,016	0,1902	0,344372	0,1978035	0,0184398	0,0846999	3,626077	3,547E+10
BAHRAIN	ALSA	2018	0,494	0,1977	0,348132	0,14153392	0,015547	0,0867443	3,657974	3,78E+10
BAHRAIN	ALSA	2019	0,305	0,2119	0,33328	0,15893505	0,0164463	0,11007	3,734121	3,865E+10
BAHRAIN	ALSA	2020	0,22	0,2162	0,370602	0,15229573	0,0215261	0,1232799	3,77925	3,462E+10
BAHRAIN	ALSA	2021	0,002	0,2124	0,304937	0,16434512	0,0258091	0,1249624	3,853757	3,93E+10
OMAN	ALI	2010	0,041	0,1741	0,156198	0,1799549	3,09E-05	0,0002533	2,420308	6,499E+10
OMAN	ALI	2011	0,403	0,1894	0,186755	0,19080692	0,0006211	0,0028889	2,420308	7,75E+10
OMAN	ALI	2012	0,43	0,1804	0,185677	0,19449182	0,0013231	0,0086117	2,420308	8,741E+10
OMAN	ALI	2013	0,664	0,1724	0,176439	0,19803814	3,09E-05	0,0002533	2,413743	8,994E+10
OMAN	ALI	2014	1	0,1763	0,181535	0,18603682	0,0006211	0,0028889	2,49277	9,27E+10
OMAN	ALI	2015	0,068	0,2043	0,187148	0,17923322	0,0013231	0,0086117	2,817627	7,871E+10
OMAN	ALI	2016	1	0,1711	0,178645	0,17095042	0,001064	0,0110708	2,996634	7,513E+10
OMAN	ALI	2017	1	0,1654	0,163443	0,16922866	0,0012658	0,0136401	3,170053	8,086E+10
OMAN	ALI	2018	1	0,1641	0,1715	0,16861855	0,0015903	0,0147356	3,249274	9,151E+10
OMAN	ALI	2019	0,388	0,1577	0,157032	0,158485	0,0012282	0,0134796	3,271601	8,806E+10
OMAN	ALI	2020	1	0,1593	0,168499	0,15820329	0,0035229	0,0130377	3,352328	7,591E+10
OMAN	ALI	2021	0,15	0,1734	0,173304	0,17704642	0,0035229	0,0130377	3,402343	8,819E+10
OMAN	NIZ	2010	0,001	0,1741	0,156198	0,1799549	2,554E-05	0,0010821	2,586308	6,499E+10
OMAN	NIZ	2011	0,011	0,1894	0,186755	0,19080692	0,0010721	0,00285	2,586308	7,75E+10
OMAN	NIZ	2012	0,012	0,1804	0,185677	0,19449182	2,554E-05	0,0037696	2,586308	8,741E+10
OMAN	NIZ	2013	0,025	0,1724	0,176439	0,19803814	0,0010721	0,0010821	2,707221	8,994E+10
OMAN	NIZ	2014	0,013	0,1763	0,181535	0,18603682	0,0027098	0,00285	2,818274	9,27E+10
OMAN	NIZ	2015	0,033	0,2043	0,187148	0,17923322	0,0036568	0,0037696	2,954167	7,871E+10

OMAN	NIZ	2016	0,055	0,1711	0,178645	0,17095042	0,0033842	0,0045594	3,127619	7,513E+10
OMAN	NIZ	2017	0,048	0,1654	0,163443	0,16922866	0,0031669	0,0079477	3,25798	8,086E+10
OMAN	NIZ	2018	0,008	0,1641	0,1715	0,16861855	0,0032607	0,007274	3,355573	9,151E+10
OMAN	NIZ	2019	0,086	0,1577	0,157032	0,158485	0,0063085	0,0081709	3,429646	8,806E+10
OMAN	NIZ	2020	0,056	0,1593	0,168499	0,15820329	0,0012488	0,0078387	3,496414	7,591E+10
OMAN	NIZ	2021	0,551	0,1734	0,173304	0,17704642	0,0012488	0,0078387	3,562595	8,819E+10
UAE	ENB	2010	0,114	0,0675	0,066425	0,0727156	0,1905221	0,1902681	5,456485	2,898E+11
UAE	ENB	2011	0,164	0,0705	0,0689	0,07534103	0,180718	0,1896735	5,454255	3,507E+11
UAE	ENB	2012	0,144	0,0729	0,073846	0,07839013	0,1831893	0,198491	5,488968	3,846E+11
UAE	ENB	2013	0,156	0,0629	0,076581	0,08204763	0,1874566	0,2024498	5,534104	4,002E+11
UAE	ENB	2014	0,08	0,0643	0,076696	0,0668017	0,1817059	0,1785005	5,559932	4,141E+11
UAE	ENB	2015	0,192	0,0681	0,080942	0,06906447	0,1951834	0,1822093	5,609125	3,703E+11
UAE	ENB	2016	0,098	0,1077	0,116828	0,09615434	0,1988179	0,1844957	5,651282	3,693E+11
UAE	ENB	2017	0,15	0,1097	0,115562	0,10016609	0,2006935	0,1924637	5,672442	3,905E+11
UAE	ENB	2018	0,112	0,1157	0,13998	0,09311405	0,2226252	0,1679131	5,699268	4,27E+11
UAE	ENB	2019	0,282	0,1455	0,149384	0,13108711	0,2063156	0,2188112	5,834624	4,18E+11
UAE	ENB	2020	0,371	0,1584	0,174891	0,14128214	0,2462589	0,2493207	5,84391	3,495E+11
UAE	ENB	2021	0,508	0,1600	0,177748	0,1391073	0,2285848	0,2353804	5,837233	4,15E+11
UAE	ADC	2010	0,198	0,0675	0,066425	0,0727156	0,1011187	0,1190457	5,251081	2,898E+11
UAE	ADC	2011	0,065	0,0705	0,0689	0,07534103	0,1027274	0,1164843	5,26417	3,507E+11
UAE	ADC	2012	0,255	0,0729	0,073846	0,07839013	0,0935237	0,1120877	5,257188	3,846E+11
UAE	ADC	2013	0,159	0,0629	0,076581	0,08204763	0,0902978	0,1118225	5,262789	4,002E+11
UAE	ADC	2014	0,236	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0886591	0,1020047	5,309672	4,141E+11
UAE	ADC	2015	0,231	0,0681	0,080942	0,06906447	0,0975308	0,1034865	5,358443	3,703E+11
UAE	ADC	2016	0,887	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0994512	0,100672	5,412106	3,693E+11
UAE	ADC	2017	0,182	0,1097	0,115562	0,10016609	0,0756474	0,1033432	5,423251	3,905E+11
UAE	ADC	2018	0,588	0,1157	0,13998	0,09311405	0,1006002	0,1004986	5,446895	4,27E+11
UAE	ADC	2019	0,485	0,1455	0,149384	0,13108711	0,1401571	0,1421361	5,607599	4,18E+11
UAE	ADC	2020	0,949	0,1584	0,174891	0,14128214	0,1333663	0,1343315	5,614007	3,495E+11
UAE	ADC	2021	0,759	0,1600	0,177748	0,1391073	0,1327253	0,1361663	5,643727	4,15E+11
UAE	BOS	2010	1	0,0675	0,066425	0,0727156	0,0136979	0,0117394	4,31424	2,898E+11
UAE	BOS	2011	0,177	0,0705	0,0689	0,07534103	0,0139667	0,0112412	4,32086	3,507E+11
UAE	BOS	2012	0,301	0,0729	0,073846	0,07839013	0,0141088	0,0113223	4,358557	3,846E+11
UAE	BOS	2013	0,011	0,0629	0,076581	0,08204763	0,0143738	0,0111567	4,397462	4,002E+11

UAE	BOS	2014	1	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0125244	0,0102178	4,398884	4,141E+11
UAE	BOS	2015	1	0,0681	0,080942	0,06906447	0,0132453	0,0101257	4,440703	3,703E+11
UAE	BOS	2016	0,118	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0126276	0,0108482	4,432921	3,693E+11
UAE	BOS	2017	1	0,1097	0,115562	0,10016609	0,0132947	0,011061	4,484459	3,905E+11
UAE	BOS	2018	1	0,1157	0,13998	0,09311405	0,0114574	0,0104475	4,464244	4,27E+11
UAE	BOS	2019	1	0,1455	0,149384	0,13108711	0,0114044	0,0100829	4,50157	4,18E+11
UAE	BOS	2020	0,081	0,1584	0,174891	0,14128214	0,0125584	0,0115342	4,55803	3,495E+11
UAE	BOS	2021	0,059	0,1600	0,177748	0,1391073	0,0118966	0,0118807	4,525849	4,15E+11
UAE	FGB	2010	0,127	0,0675	0,066425	0,0727156	0,1173119	0,1326806	5,325161	2,898E+11
UAE	FGB	2011	0,144	0,0705	0,0689	0,07534103	0,1419247	0,1489469	5,407676	3,507E+11
UAE	FGB	2012	0,144	0,0729	0,073846	0,07839013	0,162959	0,1497583	5,477988	3,846E+11
UAE	FGB	2013	0,115	0,0629	0,076581	0,08204763	0,165139	0,1561297	5,511966	4,002E+11
UAE	FGB	2014	0,091	0,0643	0,076696	0,0668017	0,1711002	0,1409865	5,575302	4,141E+11
UAE	FGB	2015	0,145	0,0681	0,080942	0,06906447	0,1588846	0,1386623	5,609129	3,703E+11
UAE	FGB	2016	0,061	0,1077	0,116828	0,09615434	0,2425882	0,2124714	5,812325	3,693E+11
UAE	FGB	2017	0,11	0,1097	0,115562	0,10016609	0,2432967	0,2091556	5,824756	3,905E+11
UAE	FGB	2018	0,093	0,1157	0,13998	0,09311405	0,2649414	0,213144	5,871507	4,27E+11
UAE	FGB	2019	0,11	0,1455	0,149384	0,13108711	0,2776267	0,2318948	5,914855	4,18E+11
UAE	FGB	2020	0,236	0,1584	0,174891	0,14128214	0,2869401	0,2173378	5,963344	3,495E+11
UAE	FGB	2021	0,225	0,1600	0,177748	0,1391073	0,3076912	0,2286258	6,000149	4,15E+11
UAE	MAS	2010	0,043	0,0675	0,066425	0,0727156	0,0498553	0,0407979	4,937641	2,898E+11
UAE	MAS	2011	0,088	0,0705	0,0689	0,07534103	0,0433477	0,0359335	4,907962	3,507E+11
UAE	MAS	2012	0,075	0,0729	0,073846	0,07839013	0,041486	0,0384642	4,892009	3,846E+11
UAE	MAS	2013	0,165	0,0629	0,076581	0,08204763	0,0468061	0,0437343	4,961584	4,002E+11
UAE	MAS	2014	0,047	0,0643	0,076696	0,0668017	0,0481869	0,0421232	5,024651	4,141E+11
UAE	MAS	2015	0,299	0,0681	0,080942	0,06906447	0,0500376	0,0405156	5,061291	3,703E+11
UAE	MAS	2016	0,236	0,1077	0,116828	0,09615434	0,0492902	0,0387507	5,089246	3,693E+11
UAE	MAS	2017	1	0,1097	0,115562	0,10016609	0,0467493	0,0397048	5,097564	3,905E+11
UAE	MAS	2018	0,658	0,1157	0,13998	0,09311405	0,047391	0,0418296	5,154001	4,27E+11
UAE	MAS	2019	0,386	0,1455	0,149384	0,13108711	0,0486464	0,0432445	5,202573	4,18E+11
UAE	MAS	2020	1	0,1584	0,174891	0,14128214	0,0468226	0,0402095	5,200093	3,495E+11
UAE	MAS	2021	0,684	0,1600	0,177748	0,1391073	0,0508177	0,0454214	5,248105	4,15E+11
KSA	SNB	2010	1	0,0868	0,108811	0,68947935	0,2333059	0,1269432	4,877023	5,282E+11
KSA	SNB	2011	1	0,0862	0,104803	0,68055797	0,2175505	0,1330762	4,905054	6,766E+11

KSA	SNB	2012	1	0,09	0,108038	0,69003439	0,2175613	0,1512215	4,964423	7,418E+11
KSA	SNB	2013	1	0,0876	0,101027	0,66443617	0,2149838	0,1542343	5,002874	7,539E+11
KSA	SNB	2014	1	0,0862	0,097296	0,65293689	0,2114115	0,1626052	5,063412	7,666E+11
KSA	SNB	2015	1	0,0852	0,09189	0,64003094	0,2014511	0,167709	5,07762	6,695E+11
KSA	SNB	2016	1	0,0806	0,089164	0,62688794	0,1937037	0,1548808	5,071112	6,66E+11
KSA	SNB	2017	1	0,0771	0,08699	0,62006994	0,1891724	0,14683	5,072297	7,15E+11
KSA	SNB	2018	1	0,0786	0,090695	0,63040707	0,1904383	0,1468314	5,080353	8,466E+11
KSA	SNB	2019	1	0,0837	0,098417	0,66515725	0,196767	0,1416234	5,130279	8,386E+11
KSA	SNB	2020	1	0,0883	0,110251	0,68479791	0,2143192	0,1519713	5,202793	7,343E+11
KSA	SNB	2021	1	0,1342	0,159149	0,77605374	0,2789058	0,1952379	5,386062	8,686E+11
KSA	SAB	2010	0,116	0,0868	0,108811	0,68947935	0,0961292	0,0748447	4,523248	5,282E+11
KSA	SAB	2011	0,406	0,0862	0,104803	0,68055797	0,0956626	0,0832019	4,566988	6,766E+11
KSA	SAB	2012	0,149	0,09	0,108038	0,69003439	0,0955362	0,0886565	4,619982	7,418E+11
KSA	SAB	2013	0,406	0,0876	0,101027	0,66443617	0,099118	0,0869694	4,673759	7,539E+11
KSA	SAB	2014	0,436	0,0862	0,097296	0,65293689	0,0925822	0,0848826	4,698299	7,666E+11
KSA	SAB	2015	0,344	0,0852	0,09189	0,64003094	0,0926231	0,083627	4,698626	6,695E+11
KSA	SAB	2016	0,475	0,0806	0,089164	0,62688794	0,0863146	0,073879	4,694688	6,66E+11
KSA	SAB	2017	0,388	0,0771	0,08699	0,62006994	0,0858719	0,0689312	4,698313	7,15E+11
KSA	SAB	2018	0,45	0,0786	0,090695	0,63040707	0,0779836	0,0611152	4,66728	8,466E+11
KSA	SAB	2019	0,382	0,0837	0,098417	0,66515725	0,1069982	0,077601	4,849064	8,386E+11
KSA	SAB	2020	0,253	0,0883	0,110251	0,68479791	0,0973297	0,067171	4,866664	7,343E+11
KSA	SAB	2021	0,763	0,1342	0,159149	0,77605374	0,0887454	0,0659679	4,860246	8,686E+11
KSA	ANB	2010	0,248	0,0868	0,108811	0,68947935	0,0854938	0,0667346	4,489633	5,282E+11
KSA	ANB	2011	0,704	0,0862	0,104803	0,68055797	0,0796087	0,0714615	4,495358	6,766E+11
KSA	ANB	2012	0,86	0,09	0,108038	0,69003439	0,0853243	0,0796433	4,56062	7,418E+11
KSA	ANB	2013	0,439	0,0876	0,101027	0,66443617	0,0758732	0,0724966	4,564721	7,539E+11
KSA	ANB	2014	0,098	0,0862	0,097296	0,65293689	0,0822753	0,076413	4,641655	7,666E+11
KSA	ANB	2015	0,18	0,0852	0,09189	0,64003094	0,0845521	0,0767728	4,656569	6,695E+11
KSA	ANB	2016	0,197	0,0806	0,089164	0,62688794	0,0834103	0,0705484	4,655516	6,66E+11
KSA	ANB	2017	0,197	0,0771	0,08699	0,62006994	0,0833054	0,06748	4,659819	7,15E+11
KSA	ANB	2018	0,6	0,0786	0,090695	0,63040707	0,0848847	0,0670493	4,67633	8,466E+11
KSA	ANB	2019	0,603	0,0837	0,098417	0,66515725	0,0791373	0,0596202	4,688545	8,386E+11
KSA	ANB	2020	0,17	0,0883	0,110251	0,68479791	0,0717207	0,0496902	4,681271	7,343E+11
KSA	ANB	2021	0,099	0,1342	0,159149	0,77605374	0,0644889	0,0538094	4,709479	8,686E+11

KSA	RIA	2010	0,129	0,0868	0,108811	0,68947935	0,1288983	0,1068862	4,664486	5,282E+11
KSA	RIA	2011	0,796	0,0862	0,104803	0,68055797	0,1266928	0,110829	4,682453	6,766E+11
KSA	RIA	2012	0,134	0,09	0,108038	0,69003439	0,1159873	0,1083738	4,704212	7,418E+11
KSA	RIA	2013	0,146	0,0876	0,101027	0,66443617	0,1092739	0,1075208	4,737321	7,539E+11
KSA	RIA	2014	0,165	0,0862	0,097296	0,65293689	0,1041391	0,0983417	4,756653	7,666E+11
KSA	RIA	2015	0,492	0,0852	0,09189	0,64003094	0,1041208	0,0964617	4,773964	6,695E+11
KSA	RIA	2016	0,829	0,0806	0,089164	0,62688794	0,0961612	0,0872815	4,762742	6,66E+11
KSA	RIA	2017	0,353	0,0771	0,08699	0,62006994	0,0945216	0,0817926	4,760066	7,15E+11
KSA	RIA	2018	0,353	0,0786	0,090695	0,63040707	0,1014764	0,0836604	4,786583	8,466E+11
KSA	RIA	2019	0,275	0,0837	0,098417	0,66515725	0,1083074	0,0872862	4,849582	8,386E+11
KSA	RIA	2020	0,62	0,0883	0,110251	0,68479791	0,1044987	0,083873	4,91653	7,343E+11
KSA	RIA	2021	0,236	0,1342	0,159149	0,77605374	0,1005859	0,0855484	4,93791	8,686E+11
KSA	AWA	2010	0,002	0,0868	0,108811	0,68947935	0,0422436	0,0353203	4,156492	5,282E+11
KSA	AWA	2011	0,54	0,0862	0,104803	0,68055797	0,0407965	0,037029	4,185081	6,766E+11
KSA	AWA	2012	0,054	0,09	0,108038	0,69003439	0,042768	0,04177	4,26077	7,418E+11
KSA	AWA	2013	0,144	0,0876	0,101027	0,66443617	0,0441343	0,0439722	4,330669	7,539E+11
KSA	AWA	2014	0,304	0,0862	0,097296	0,65293689	0,0487528	0,0479941	4,410108	7,666E+11
KSA	AWA	2015	0,176	0,0852	0,09189	0,64003094	0,0553551	0,0507691	4,458751	6,695E+11
KSA	AWA	2016	0,079	0,0806	0,089164	0,62688794	0,0523871	0,0444277	4,446193	6,66E+11
KSA	AWA	2017	1	0,0771	0,08699	0,62006994	0,0479296	0,0374916	4,424479	7,15E+11
KSA	AWA	2018	0,043	0,0786	0,090695	0,63040707	0,0385851	0,0320002	4,339008	8,466E+11
KSA	AWA	2019	0,462	0,0837	0,098417	0,66515725	0,0344373	0,0279882	4,326029	8,386E+11
KSA	AWA	2020	0,253	0,0883	0,110251	0,68479791	0,0973297	0,067171	4,866664	7,343E+11
KSA	AWA	2021	0,763	0,1342	0,159149	0,77605374	0,0887454	0,0659679	4,860246	8,686E+11
KUWAIT	NBK	2010	0,17	0,1539	0,1181	0,09920428	0,2059806	0,2225978	4,648943	1,154E+11
KUWAIT	NBK	2011	0,17	0,1572	0,1307	0,09982624	0,2059806	0,2225978	4,648943	1,541E+11
KUWAIT	NBK	2012	0,272	0,1842	0,1638	0,11710304	0,2710128	0,252534	4,731833	1,74E+11
KUWAIT	NBK	2013	0,14	0,1996	0,1714	0,13002236	0,2776554	0,2600261	4,784064	1,742E+11
KUWAIT	NBK	2014	0,296	0,2009	0,1621	0,15388235	0,2720762	0,2692925	4,852688	1,627E+11
KUWAIT	NBK	2015	0,329	0,2119	0,1917	0,15435266	0,3096812	0,2876886	4,887416	1,146E+11
KUWAIT	NBK	2016	0,441	0,1841	0,1422	0,13665395	0,2788926	0,2730736	4,899059	1,094E+11
KUWAIT	NBK	2017	0,436	0,1940	0,1629	0,13674647	0,295155	0,2709968	4,930099	1,207E+11
KUWAIT	NBK	2018	0,503	0,1978	0,1614	0,11724267	0,2985638	0,2808679	4,952741	1,382E+11
KUWAIT	NBK	2019	0,171	0,2032	0,1883	0,12190946	0,3186925	0,2907969	4,980982	1,362E+11

KUWAIT	NBK	2020	0,535	0,1887	0,1969	0,12552542	0,320229	0,2905169	4,987558	1,059E+11
KUWAIT	NBK	2021	0,481	0,2138	0,2077	0,14875486	0,3337914	0,3241663	5,036425	1,368E+11
KUWAIT	BUR	2010	0,076	0,1539	0,1181	0,09920428	0,081851	0,058974	4,13233	1,154E+11
KUWAIT	BUR	2011	0,037	0,1572	0,1307	0,09982624	0,0846977	0,0612752	4,172728	1,541E+11
KUWAIT	BUR	2012	0,025	0,1842	0,1638	0,11710304	0,1084626	0,0864308	4,290736	1,74E+11
KUWAIT	BUR	2013	0,06	0,1996	0,1714	0,13002236	0,1229565	0,0961509	4,369142	1,742E+11
KUWAIT	BUR	2014	0,023	0,2009	0,1621	0,15388235	0,1137704	0,0991915	4,403929	1,627E+11
KUWAIT	BUR	2015	0,219	0,2119	0,1917	0,15435266	0,0994934	0,0851677	4,348632	1,146E+11
KUWAIT	BUR	2016	0,1	0,1841	0,1422	0,13665395	0,0826686	0,0847436	4,376015	1,094E+11
KUWAIT	BUR	2017	0,042	0,1940	0,1629	0,13674647	0,0889862	0,0823601	4,384671	1,207E+11
KUWAIT	BUR	2018	0,29	0,1978	0,1614	0,11724267	0,0781753	0,0772261	4,378589	1,382E+11
KUWAIT	BUR	2019	0,22	0,2032	0,1883	0,12190946	0,0798406	0,0752672	4,364643	1,362E+11
KUWAIT	BUR	2020	0,076	0,1887	0,1969	0,12552542	0,0765997	0,0721143	4,366178	1,059E+11
KUWAIT	BUR	2021	0,07	0,2138	0,2077	0,14875486	0,0759888	0,0703265	4,364269	1,368E+11
KUWAIT	CBK	2010	0,174	0,1539	0,1181	0,09920428	0,0725245	0,0648434	4,073568	1,154E+11
KUWAIT	CBK	2011	0,024	0,1572	0,1307	0,09982624	0,0682836	0,0587903	4,084424	1,541E+11
KUWAIT	CBK	2012	0,012	0,1842	0,1638	0,11710304	0,0643426	0,054492	4,078988	1,74E+11
KUWAIT	CBK	2013	0,031	0,1996	0,1714	0,13002236	0,0697037	0,0563312	4,108882	1,742E+11
KUWAIT	CBK	2014	0,046	0,2009	0,1621	0,15388235	0,06172	0,0524547	3,897062	1,627E+11
KUWAIT	CBK	2015	0,016	0,2119	0,1917	0,15435266	0,0653857	0,0487755	4,120644	1,146E+11
KUWAIT	CBK	2016	0,236	0,1841	0,1422	0,13665395	0,0491428	0,0451489	4,130002	1,094E+11
KUWAIT	CBK	2017	0,083	0,1940	0,1629	0,13674647	0,0472135	0,0417919	4,157466	1,207E+11
KUWAIT	CBK	2018	0,214	0,1978	0,1614	0,11724267	0,047556	0,0408178	4,164617	1,382E+11
KUWAIT	CBK	2019	0,016	0,2032	0,1883	0,12190946	0,0490711	0,0398208	4,202364	1,362E+11
KUWAIT	CBK	2020	0,027	0,1887	0,1969	0,12552542	0,0443505	0,0378252	4,156889	1,059E+11
KUWAIT	CBK	2021	0,339	0,2138	0,2077	0,14875486	0,0387019	0,0374434	4,146961	1,368E+11
KUWAIT	ABK	2010	0,004	0,1539	0,1181	0,09920428	0,0645295	0,0553843	3,984237	1,154E+11
KUWAIT	ABK	2011	0,084	0,1572	0,1307	0,09982624	0,0636814	0,0562159	4,00307	1,541E+11
KUWAIT	ABK	2012	0,062	0,1842	0,1638	0,11710304	0,0524103	0,0508844	3,957501	1,74E+11
KUWAIT	ABK	2013	0,015	0,1996	0,1714	0,13002236	0,0516015	0,0532293	4,018766	1,742E+11
KUWAIT	ABK	2014	0,008	0,2009	0,1621	0,15388235	0,0468363	0,0547756	4,058497	1,627E+11
KUWAIT	ABK	2015	0,204	0,2119	0,1917	0,15435266	0,0641046	0,0646912	4,153941	1,146E+11
KUWAIT	ABK	2016	0,117	0,1841	0,1422	0,13665395	0,0641463	0,0607755	4,14648	1,094E+11
KUWAIT	ABK	2017	0,136	0,1940	0,1629	0,13674647	0,06296	0,0574609	4,154206	1,207E+11

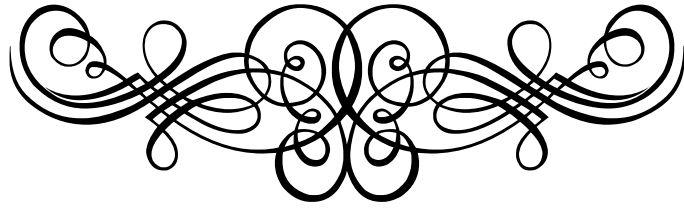
KUWAIT	ABK	2018	0,017	0,1978	0,1614	0,11724267	0,064625	0,0548205	4,172409	1,382E+11
KUWAIT	ABK	2019	0,027	0,2032	0,1883	0,12190946	0,0664123	0,0564935	4,203243	1,362E+11
KUWAIT	ABK	2020	0,032	0,1887	0,1969	0,12552542	0,0652571	0,051734	4,200452	1,059E+11
KUWAIT	ABK	2021	0,356	0,2138	0,2077	0,14875486	0,0714534	0,0556701	4,264851	1,368E+11
QATAR	QNB	2010	0,314	0,1846	0,227669	0,20824324	0,4550706	0,4187732	4,780413	1,251E+11
QATAR	QNB	2011	0,404	0,219	0,322171	0,26034916	0,5503741	0,4805779	4,911306	1,678E+11
QATAR	QNB	2012	0,315	0,2297	0,361762	0,269268	0,5895223	0,4913929	4,995857	1,868E+11
QATAR	QNB	2013	0,383	0,2709	0,394329	0,32210464	0,6118692	0,5399985	5,078244	1,987E+11
QATAR	QNB	2014	0,313	0,2687	0,37642	0,30481393	0,59949	0,5200319	5,118319	2,062E+11
QATAR	QNB	2015	0,424	0,2708	0,387898	0,21930204	0,6076464	0,4394026	5,162636	1,617E+11
QATAR	QNB	2016	0,376	0,3296	0,501595	0,28475467	0,6968657	0,5116461	5,288512	1,517E+11
QATAR	QNB	2017	0,387	0,3646	0,520647	0,33123885	0,7113781	0,5538581	5,340426	1,611E+11
QATAR	QNB	2018	0,342	0,3733	0,539296	0,33718195	0,7263771	0,5615406	5,366971	1,833E+11
QATAR	QNB	2019	0,315	0,393	0,796109	0,33309615	0,8833203	0,5588713	5,406657	1,764E+11
QATAR	QNB	2020	0,428	0,4156	0,748666	0,321447	0,8580803	0,5488219	5,442094	1,444E+11
QATAR	QNB	2021	0,401	0,2963	0,45531	0,28728426	0,8580803	0,5488219	5,469999	1,797E+11
QATAR	CBQ	2010	0,55	0,1846	0,227669	0,20824324	0,1044758	0,1033589	4,286507	1,251E+11
QATAR	CBQ	2011	0,55	0,219	0,322171	0,26034916	0,1044758	0,1033589	4,286507	1,678E+11
QATAR	CBQ	2012	0,412	0,2297	0,361762	0,269268	0,0903485	0,0955403	4,334659	1,868E+11
QATAR	CBQ	2013	0,327	0,2709	0,394329	0,32210464	0,1156488	0,116203	4,484872	1,987E+11
QATAR	CBQ	2014	0,23	0,2687	0,37642	0,30481393	0,1024187	0,1115658	4,494518	2,062E+11
QATAR	CBQ	2015	0,385	0,2708	0,387898	0,21930204	0,1073058	0,0866845	4,522753	1,617E+11
QATAR	CBQ	2016	0,406	0,3296	0,501595	0,28475467	0,0975463	0,0764864	4,546576	1,517E+11
QATAR	CBQ	2017	0,411	0,3646	0,520647	0,33123885	0,0943202	0,0844759	4,572654	1,611E+11
QATAR	CBQ	2018	0,56	0,3733	0,539296	0,33718195	0,0840229	0,0770187	4,561465	1,833E+11
QATAR	CBQ	2019	0,629	0,393	0,796109	0,33309615	0,0984593	0,0724728	4,600263	1,764E+11
QATAR	CBQ	2020	0,538	0,4156	0,748666	0,321447	0,0881378	0,0733219	4,617771	1,444E+11
QATAR	CBQ	2021	0,585	0,2963	0,45531	0,28728426	0,0881378	0,0733219	4,650068	1,797E+11
QATAR	DOH	2010	0,274	0,1846	0,227669	0,20824324	0,0940332	0,0844151	4,105578	1,251E+11
QATAR	DOH	2011	0,346	0,219	0,322171	0,26034916	0,0871776	0,0768853	4,153539	1,678E+11
QATAR	DOH	2012	0,356	0,2297	0,361762	0,269268	0,0751008	0,0664038	4,173401	1,868E+11
QATAR	DOH	2013	0,293	0,2709	0,394329	0,32210464	0,0775415	0,0714451	4,257243	1,987E+11
QATAR	DOH	2014	0,151	0,2687	0,37642	0,30481393	0,0764408	0,0746813	4,309412	2,062E+11
QATAR	DOH	2015	0,237	0,2708	0,387898	0,21930204	0,0811342	0,0629129	4,351951	1,617E+11

QATAR	DOH	2016	0,33	0,3296	0,501595	0,28475467	0,0766464	0,0581887	4,387364	1,517E+11
QATAR	DOH	2017	0,455	0,3646	0,520647	0,33123885	0,0722507	0,0566865	4,402153	1,611E+11
QATAR	DOH	2018	0,548	0,3733	0,539296	0,33718195	0,064914	0,0544123	4,414234	1,833E+11
QATAR	DOH	2019	0,698	0,393	0,796109	0,33309615	0,0754465	0,0541711	4,465625	1,764E+11
QATAR	DOH	2020	0,668	0,4156	0,748666	0,321447	0,0639479	0,0496279	4,446473	1,444E+11
QATAR	DOH	2021	0,724	0,2963	0,45531	0,28728426	0,0639479	0,0496279	4,436129	1,797E+11
BAHRAIN	AHU	2010	0,018	0,188	0,215839	0,29834602	0,4251297	0,4691595	4,002332	2,571E+10
BAHRAIN	AHU	2011	0,054	0,2038	0,291636	0,24705325	0,4964945	0,4137337	4,032027	2,878E+10
BAHRAIN	AHU	2012	0,458	0,2024	0,300141	0,21983082	0,5041849	0,3862183	4,055056	3,075E+10
BAHRAIN	AHU	2013	0,397	0,2159	0,376978	0,24599522	0,5747488	0,4171131	4,093692	3,254E+10
BAHRAIN	AHU	2014	0,382	0,2054	0,36235	0,32806414	0,5633972	0,4859653	4,104113	3,339E+10
BAHRAIN	AHU	2015	0,409	0,2017	0,364959	0,27287104	0,5628912	0,4373553	4,110819	3,105E+10
BAHRAIN	AHU	2016	0,534	0,1726	0,313922	0,22002656	0,5208981	0,3769538	4,07564	3,223E+10
BAHRAIN	AHU	2017	0,557	0,1902	0,344372	0,1978035	0,5432662	0,3517556	4,101469	3,547E+10
BAHRAIN	AHU	2018	0,752	0,1977	0,348132	0,14153392	0,5550296	0,2785276	4,130105	3,78E+10
BAHRAIN	AHU	2019	0,838	0,2119	0,33328	0,15893505	0,5509563	0,3095494	4,184874	3,865E+10
BAHRAIN	AHU	2020	0,928	0,2162	0,370602	0,15229573	0,5659577	0,2560692	4,182616	3,462E+10
BAHRAIN	AHU	2021	0,914	0,2124	0,304937	0,16434512	0,5120506	0,2691478	4,202136	3,93E+10
BAHRAIN	NBB	2010	0,817	0,188	0,215839	0,29834602	0,1435365	0,1508395	#####	2,571E+10
BAHRAIN	NBB	2011	0,817	0,2038	0,291636	0,24705325	0,1435365	0,1508395	3,803034	2,878E+10
BAHRAIN	NBB	2012	1	0,2024	0,300141	0,21983082	0,1468834	0,1296961	3,848874	3,075E+10
BAHRAIN	NBB	2013	0,427	0,2159	0,376978	0,24599522	0,143058	0,1198508	3,864093	3,254E+10
BAHRAIN	NBB	2014	0,836	0,2054	0,36235	0,32806414	0,1388649	0,1097423	3,862388	3,339E+10
BAHRAIN	NBB	2015	1	0,2017	0,364959	0,27287104	0,1416668	0,1340505	3,901961	3,105E+10
BAHRAIN	NBB	2016	1	0,1726	0,313922	0,22002656	0,1319002	0,1279881	3,898675	3,223E+10
BAHRAIN	NBB	2017	1	0,1902	0,344372	0,1978035	0,140641	0,1410318	3,916459	3,547E+10
BAHRAIN	NBB	2018	1	0,1977	0,348132	0,14153392	0,1352322	0,1250118	3,92942	3,78E+10
BAHRAIN	NBB	2019	1	0,2119	0,33328	0,15893505	0,1189766	0,1246559	3,929285	3,865E+10
BAHRAIN	NBB	2020	0,91	0,2162	0,370602	0,15229573	0,1824134	0,208675	4,064508	3,462E+10
BAHRAIN	NBB	2021	0,924	0,2124	0,304937	0,16434512	0,1702398	0,2196712	4,081516	3,93E+10
BAHRAIN	BBK	2010	1	0,188	0,215839	0,29834602	0,120171	0,2248381	3,813547	2,571E+10
BAHRAIN	BBK	2011	0,05	0,2038	0,291636	0,24705325	0,1563968	0,2182855	3,866585	2,878E+10
BAHRAIN	BBK	2012	0,191	0,2024	0,300141	0,21983082	0,1558532	0,2188364	3,917301	3,075E+10
BAHRAIN	BBK	2013	0,646	0,2159	0,376978	0,24599522	0,161553	0,2257214	3,934173	3,254E+10

BAHRAIN	BBK	2014	0,016	0,2054	0,36235	0,32806414	0,1592435	0,2594657	3,969066	3,339E+10
BAHRAIN	BBK	2015	0,067	0,2017	0,364959	0,27287104	0,1666252	0,2249384	3,986751	3,105E+10
BAHRAIN	BBK	2016	0,019	0,1726	0,313922	0,22002656	0,1575031	0,2191745	3,993383	3,223E+10
BAHRAIN	BBK	2017	0,121	0,1902	0,344372	0,1978035	0,1704142	0,2000955	4,000427	3,547E+10
BAHRAIN	BBK	2018	0,455	0,1977	0,348132	0,14153392	0,1465849	0,1861889	3,978971	3,78E+10
BAHRAIN	BBK	2019	0,596	0,2119	0,33328	0,15893505	0,1232663	0,1716137	4,012031	3,865E+10
BAHRAIN	BBK	2020	0,935	0,2162	0,370602	0,15229573	0,1281856	0,1493979	4,000116	3,462E+10
BAHRAIN	BBK	2021	0,708	0,2124	0,304937	0,16434512	0,1136429	0,1473644	3,989867	3,93E+10
OMAN	DHO	2010	0,055	0,1741	0,156198	0,1799549	0,1188199	0,1176521	3,70736	6,499E+10
OMAN	DHO	2011	0,047	0,1894	0,186755	0,19080692	0,1208369	0,1195104	3,746164	7,75E+10
OMAN	DHO	2012	0,051	0,1804	0,185677	0,19449182	0,1153445	0,1167985	3,830844	8,741E+10
OMAN	DHO	2013	0,042	0,1724	0,176439	0,19803814	0,1289334	0,1218259	3,919326	8,994E+10
OMAN	DHO	2014	0,184	0,1763	0,181535	0,18603682	0,138146	0,125625	3,970438	9,27E+10
OMAN	DHO	2015	0,122	0,2043	0,187148	0,17923322	0,133542	0,1358066	4,011795	7,871E+10
OMAN	DHO	2016	0,203	0,1711	0,178645	0,17095042	0,1412681	0,135044	4,043026	7,513E+10
OMAN	DHO	2017	0,147	0,1654	0,163443	0,16922866	0,1422542	0,1379886	4,039615	8,086E+10
OMAN	DHO	2018	0,046	0,1641	0,1715	0,16861855	0,1257565	0,1260633	4,051044	9,151E+10
OMAN	DHO	2019	0,417	0,1577	0,157032	0,158485	0,1244098	0,1185948	4,044079	8,806E+10
OMAN	DHO	2020	0,087	0,1593	0,168499	0,15820329	0,118405	0,1224125	4,044079	7,591E+10
OMAN	DHO	2021	0,241	0,1734	0,173304	0,17704642	0,118405	0,1224125	4,044079	8,819E+10
OMAN	NBO	2010	0,032	0,1741	0,156198	0,1799549	0,1243424	0,1254773	3,250777	6,499E+10
OMAN	NBO	2011	0,079	0,1894	0,186755	0,19080692	0,1255873	0,1317693	3,342447	7,75E+10
OMAN	NBO	2012	0,059	0,1804	0,185677	0,19449182	0,1314063	0,131759	3,398783	8,741E+10
OMAN	NBO	2013	0,05	0,1724	0,176439	0,19803814	0,1364922	0,130757	3,456173	8,994E+10
OMAN	NBO	2014	0,08	0,1763	0,181535	0,18603682	0,1196284	0,127409	3,467969	9,27E+10
OMAN	NBO	2015	0,266	0,2043	0,187148	0,17923322	0,1143912	0,1244558	3,507998	7,871E+10
OMAN	NBO	2016	0,076	0,1711	0,178645	0,17095042	0,1159547	0,1190937	3,542428	7,513E+10
OMAN	NBO	2017	0,136	0,1654	0,163443	0,16922866	0,1126246	0,1112534	3,534696	8,086E+10
OMAN	NBO	2018	0,068	0,1641	0,1715	0,16861855	0,1040852	0,1106737	3,547346	9,151E+10
OMAN	NBO	2019	0,083	0,1577	0,157032	0,158485	0,1056186	0,1070511	3,555984	8,806E+10
OMAN	NBO	2020	0,045	0,1593	0,168499	0,15820329	0,1032198	0,1068506	3,554547	7,591E+10
OMAN	NBO	2021	0,247	0,1734	0,173304	0,17704642	0,1032198	0,1068506	3,605097	8,819E+10
OMAN	SOH	2010	0,153	0,1741	0,156198	0,1799549	0,0937699	0,0831109	3,094216	6,499E+10
OMAN	SOH	2011	0,12	0,1894	0,186755	0,19080692	0,0919587	0,0804092	3,150259	7,75E+10

OMAN	SOH	2012	0,156	0,1804	0,185677	0,19449182	0,0931456	0,0789818	3,246488	8,741E+10
OMAN	SOH	2013	0,224	0,1724	0,176439	0,19803814	0,0866012	0,0808161	3,269777	8,994E+10
OMAN	SOH	2014	0,162	0,1763	0,181535	0,18603682	0,0852383	0,0782706	3,311424	9,27E+10
OMAN	SOH	2015	0,216	0,2043	0,187148	0,17923322	0,0744607	0,0809035	3,338248	7,871E+10
OMAN	SOH	2016	0,164	0,1711	0,178645	0,17095042	0,0740224	0,0853225	3,395741	7,513E+10
OMAN	SOH	2017	0,276	0,1654	0,163443	0,16922866	0,0751746	0,087982	3,447483	8,086E+10
OMAN	SOH	2018	0,182	0,1641	0,1715	0,16861855	0,0771754	0,088703	3,436678	9,151E+10
OMAN	SOH	2019	0,218	0,1577	0,157032	0,158485	0,0875028	0,0937764	3,539024	8,806E+10
OMAN	SOH	2020	0,354	0,1593	0,168499	0,15820329	0,0911458	0,0926291	3,551949	7,591E+10
OMAN	SOH	2021	0,502	0,1734	0,173304	0,17704642	0,0911458	0,0926291	3,610692	8,819E+10
OMAN	OAB	2010	0,023	0,1741	0,156198	0,1799549	0,0731935	0,0615747	3,394365	6,499E+10
OMAN	OAB	2011	0,065	0,1894	0,186755	0,19080692	0,0723485	0,0663086	3,462118	7,75E+10
OMAN	OAB	2012	0,042	0,1804	0,185677	0,19449182	0,0727608	0,0652821	3,551824	8,741E+10
OMAN	OAB	2013	0,057	0,1724	0,176439	0,19803814	0,0729246	0,0689413	3,578241	8,994E+10
OMAN	OAB	2014	0,05	0,1763	0,181535	0,18603682	0,0817191	0,0701941	3,674111	9,27E+10
OMAN	OAB	2015	0,198	0,2043	0,187148	0,17923322	0,0824814	0,0756118	3,71223	7,871E+10
OMAN	OAB	2016	0,082	0,1711	0,178645	0,17095042	0,0801602	0,0720634	3,730098	7,513E+10
OMAN	OAB	2017	0,174	0,1654	0,163443	0,16922866	0,0809858	0,0702505	3,745184	8,086E+10
OMAN	OAB	2018	0,112	0,1641	0,1715	0,16861855	0,0804358	0,0731442	3,782109	9,151E+10
OMAN	OAB	2019	0,66	0,1577	0,157032	0,158485	0,0844747	0,0776732	3,812414	8,806E+10
OMAN	OAB	2020	0,113	0,1593	0,168499	0,15820329	0,1140183	0,0991659	3,933801	7,591E+10
OMAN	OAB	2021	0,12	0,1734	0,173304	0,17704642	0,1140183	0,0991659	3,950983	8,819E+10
OMAN	MUS	2010	0,105	0,1741	0,156198	0,1799549	0,3353637	0,3737238	4,182213	6,499E+10
OMAN	MUS	2011	0,112	0,1894	0,186755	0,19080692	0,377744	0,3850955	4,273992	7,75E+10
OMAN	MUS	2012	0,135	0,1804	0,185677	0,19449182	0,3756794	0,3911389	4,313351	8,741E+10
OMAN	MUS	2013	0,13	0,1724	0,176439	0,19803814	0,3582837	0,3934654	4,343699	8,994E+10
OMAN	MUS	2014	0,124	0,1763	0,181535	0,18603682	0,366328	0,3781119	4,403011	9,27E+10
OMAN	MUS	2015	0,365	0,2043	0,187148	0,17923322	0,3793167	0,3647437	4,513428	7,871E+10
OMAN	MUS	2016	0,197	0,1711	0,178645	0,17095042	0,3651542	0,3550453	4,449203	7,513E+10
OMAN	MUS	2017	0,136	0,1654	0,163443	0,16922866	0,343966	0,3537436	4,462218	8,086E+10
OMAN	MUS	2018	0,165	0,1641	0,1715	0,16861855	0,3639035	0,3567347	4,504456	9,151E+10
OMAN	MUS	2019	0,211	0,1577	0,157032	0,158485	0,3400092	0,3437051	4,504547	8,806E+10
OMAN	MUS	2020	0,349	0,1593	0,168499	0,15820329	0,350024	0,3367304	4,510274	7,591E+10
OMAN	MUS	2021	0,332	0,1734	0,173304	0,17704642	0,350024	0,3367304	4,531333	8,819E+10

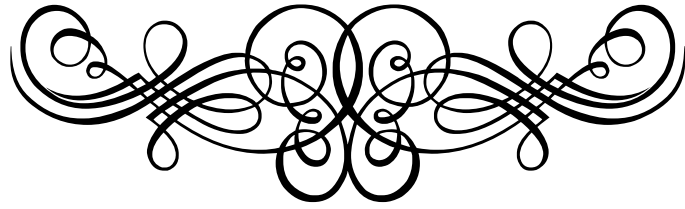
المختصرات



الجدول رقم (56): قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة
CE	كفاءة التحكم في التكاليف
AE	الكفاءة التخصيضية
TE	الكفاءة التقنية
CRS	عوائد الحجم الثابتة
VRS	عوائد الحجم المتغيرة
CRSTE	الكفاءة التقنية في ظل عوائد الحجم الثابتة
VRS_{TE}	الكفاءة التقنية في ظل عوائد الحجم المتغيرة
SE	كفاءة الحجم
HHI_a	مؤشر هيرشمان وهيرفندال لتركيز الأصول
HHI_d	مؤشر هيرشمان وهيرفندال لتركيز الودائع
HHI_{l/f}	مؤشر هيرشمان وهيرفندال لتركيز القروض والتمويلات الاسلامية
CR_a	نسبة تركيز الأصول
CR_d	نسبة تركيز الودائع
CR_{l/f}	نسبة تركيز القروض والتمويلات الاسلامية
MS_a	الحصة السوقية من الأصول
MS_d	الحصة السوقية من الودائع
MS_{l/f}	الحصة السوقية من القروض والتمويلات الاسلامية
DEA	أسلوب تحليل البيانات المغلفة
SZE	حجم البنك
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
v_i	حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة
ϵ_{it}	الخطأ العشوائي للنموذج
PRM	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	نموذج التأثيرات العشوائية

الفهارس



فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	أهم الاختلافات بين هياكل السوق	10
(02)	ملخص لمقاييس تركيز السوق.	21
(03)	النسب المالية الأكثر شيوعا في تقييم الكفاءة المصرفية	72
(05)	تطور هيكل الجهاز المصرفي الاماراتي للفترة 2016-2021.	82
(06)	تطور الأصول، الودائع والقروض المجمع للقطاع المصرفي الاماراتي للفترة 2010-2021.	84
(07)	تطور هيكل الجهاز المصرفي السعودي للفترة 2016-2021.	87
(08)	تطور الأصول، الودائع والقروض المجمع للقطاع المصرفي السعودي للفترة 2010-2021.	88
(09)	تطور الأصول، الودائع والقروض المجمع للقطاع المصرفي الكويتي للفترة 2010-2021.	92
(10)	تطور الأصول، الودائع والقروض المجمع للقطاع المصرفي القطري للفترة 2010-2020.	95
(11)	تطور هيكل الجهاز المصرفي البحريني للفترة 2016-2021.	98
(12)	تطور الأصول، الودائع والقروض المجمع للقطاع المصرفي البحريني للفترة 2010-2021.	99
(13)	تطور هيكل الجهاز المصرفي العماني للفترة 2016-2021.	101
(14)	تطور الأصول، الودائع والقروض المجمع للقطاع المصرفي العماني للفترة 2010-2021.	102
(15)	متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (الامارات)	106
(16)	متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (السعودية)	109
(17)	متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (الكويت)	113
(18)	متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (قطر)	116
(19)	متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (البحرين)	119
(20)	متوسط الحصص السوقية للأصول، القروض والودائع للمصارف عينة الدراسة (عمان)	122
(21)	نسب التركيز للقطاع المصرفي الاماراتي خلال الفترة (2010-2021)	126
(22)	نسب التركيز للقطاع المصرفي السعودي خلال الفترة (2010-2021).	127
(23)	نسب التركيز للقطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة (2010-2021)	129
(24)	نسب التركيز للقطاع المصرفي القطري خلال الفترة (2010-2020).	131
(25)	نسب التركيز للقطاع المصرفي البحريني خلال الفترة (2010-2021).	133

تابع لفهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
135	نسب التركيز للقطاع المصرفي العماني خلال الفترة (2010-2020).	(26)
140	مجتمع الدراسة	(27)
142	مدخلات ومخرجات المصارف.	(28)
143	متوسط مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية.	(29)
146	متوسط مدخلات ومخرجات المصارف التقليدية.	(30)
151	تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب السنة.	(31)
153	تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب السنة.	(32)
154	تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب السنة.	(33)
156	تطور متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب السنة.	(34)
157	مقارنة كفاءة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ظل دالتي الإنتاج والتكاليف.	(35)
159	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب كل بنك.	(36)
161	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب كل بنك.	(37)
163	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب كل بنك.	(38)
165	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب كل بنك.	(39)
166	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد.	(40)
168	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.	(41)
169	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد.	(42)
170	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.	(43)
174	متغيرات الدراسة "تسميتها واختصارها".	(44)
179	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.	(45)
181	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.	(46)
181	نتائج اختبار التجانس (Hsiao Test).	(47)
182	نتائج اختبارات IPS، LLC، لدراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة	(48)
184	نتائج اختبار علاقات التكامل المتزامن للمصارف الإسلامية والتقليدية.	(49)
186	تقدير النماذج الثلاث لمتغيرات المصارف الإسلامية	(50)
188	نتائج اختبار LM لنموذج المصارف الإسلامية	(51)

تابع لفهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
189	نتائج اختبار Hausman لنموذج المصارف الاسلامية	(52)
191	تقدير النماذج الثلاث لمتغيرات المصارف التقليدية	(53)
193	نتائج اختبار LM لنموذج المصارف التقليدية	(54)
194	نتائج اختبار Hausman لنموذج المصارف التقليدية	(55)
252	قائمة الاختصارات والرموز	(56)

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
03	نموذج هيكل-سلوك-أداء.	(01)
19	رسم تخطيطي لمنحنى لورنز.	(02)
30	ملخص لأهم أشكال عوائد الدخول الى السوق.	(03)
47	أنواع الكفاءة حسب التصنيف الرأسي.	(04)
50	أنواع الكفاءة حسب التصنيف الأفقي.	(05)
52	رسم تخطيطي يوضح نظرية الكفاءة اكس.	(06)
54	رسم تخطيطي يوضح تعريف الأداء (مثلث الأداء).	(07)
55	العلاقة بين الكفاءة والفاعلية والأداء.	(08)
76	طريقة تحليل البيانات المغلفة	(09)
77	نموذج CCR بالتوجيه المخرجي	(10)
77	نموذج CCR بالتوجيه المدخلي	(11)
78	نموذج BCC بالتوجيه المدخلي	(12)
78	نموذج BCC بالتوجيه المخرجي	(13)
85	تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمععة للقطاع المصرفي الاماراتي	(14)
85	متوسط الودائع المصرفية المجمععة حسب القطاع (الإمارات)	(15)
85	متوسط الودائع المصرفية المجمععة حسب المودعين (الإمارات)	(16)
86	متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع (الإمارات)	(17)
86	متوسط القروض الممنوحة حسب نوع السوق (الإمارات)	(18)
89	تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمععة للقطاع المصرفي السعودي	(19)
90	متوسط الودائع المصرفية المجمععة حسب القطاع (السعودية)	(20)
90	متوسط الودائع المصرفية المجمععة حسب النوع (السعودية)	(21)
91	متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع (السعودية)	(22)
93	تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمععة للقطاع المصرفي الكويتي	(23)
94	متوسط الودائع المصرفية المجمععة حسب القطاع (الكويت)	(24)

تابع لفهرس الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
(25)	متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع (الكويت)	94
(26)	تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي القطري	96
(27)	متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب القطاع (قطر)	97
(28)	متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع (قطر)	97
(29)	تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي البحريني	100
(30)	متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع (البحرين)	100
(31)	تطور كل من الأصول والقروض والودائع المجمعة للقطاع المصرفي العماني	103
(32)	متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب القطاع (عمان)	104
(33)	متوسط الودائع المصرفية المجمعة حسب الجهة (عمان)	104
(34)	متوسط القروض الممنوحة حسب القطاع (عمان)	104
(35)	متوسط القروض الممنوحة والتمويلات الإسلامية (عمان)	104
(36)	تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة (الإمارات)	107
(37)	تطور الحصة السوقية للقروض المصرفية للمصارف محل الدراسة (الإمارات)	107
(38)	تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة (الإمارات)	108
(39)	تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة (السعودية)	110
(40)	تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة (السعودية)	111
(41)	تطور الحصة السوقية للودائع للمصارف محل الدراسة (السعودية)	111
(42)	تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة (الكويت)	114
(43)	تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة (الكويت)	114
(44)	تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة (الكويت)	115
(45)	تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة (قطر)	117
(46)	تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة (قطر)	117
(47)	تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة (قطر)	118
(48)	تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة (البحرين)	120

تابع لفهرس الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
120	تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة (البحرين)	(49)
121	تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة (البحرين)	(50)
123	تطور الحصة السوقية للأصول المصرفية للمصارف محل الدراسة (عمان)	(51)
124	تطور الحصة السوقية للقروض والتمويلات الممنوحة للمصارف محل الدراسة (عمان)	(52)
124	تطور الحصة السوقية للودائع المصرفية للمصارف محل الدراسة (عمان)	(53)
144	مجموع متوسطات مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية حسب البلد	(54)
144	متوسط مدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية حسب البنك	(55)
147	مجموع متوسطات مدخلات ومخرجات المصارف التقليدية حسب البلد	(56)
147	متوسط مدخلات ومخرجات المصارف التقليدية حسب البنك	(57)
151	متوسط مؤشرات الكفاءة في المصارف الإسلامية وفق التوجه المدخلي حسب السنة	(58)
151	متوسط مؤشرات الكفاءة في المصارف الإسلامية وفق التوجه المخرجي حسب السنة	(59)
153	متوسط مؤشرات الكفاءة الاقتصادية في المصارف الإسلامية حسب السنة.	(60)
155	متوسط مؤشرات الكفاءة في المصارف التقليدية وفق التوجه المدخلي حسب السنة	(61)
155	متوسط مؤشرات الكفاءة في المصارف التقليدية وفق التوجه المخرجي حسب السنة	(62)
156	متوسط مؤشرات الكفاءة الاقتصادية في المصارف التقليدية حسب السنة.	(63)
158	متوسط نسب الكفاءة للمصارف الإسلامية والتقليدية.	(64)
167	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد حسب التوجه المدخلي.	(65)
168	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف الإسلامية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.	(66)
169	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة الإنتاج حسب البلد حسب التوجه المخرجي.	(67)
171	متوسط مؤشرات كفاءة المصارف التقليدية في ظل دالة التكاليف حسب البلد.	(68)

فهرس الولااق:

الصفءة	العنوان	الرقم
231	الميزانية المءمة للقاء المصرفي الاماراتي.	(01)
231	الميزانية المءمة للقاء المصرفي السعودي.	(02)
232	الميزانية المءمة للقاء المصرفي الكويتي	(03)
232	الميزانية المءمة للقاء المصرفي القطري	(04)
232	الميزانية المءمة للقاء المصرفي البحريني	(05)
233	الميزانية المءمة للقاء المصرفي العماني	(06)
234	متغيرات الدراسة لجميع العينة	(07)

فهرس المحتويات

أ-ن	المقدمة
38-1	الفصل الأول: ماهية هيكل السوق
10-3	البحث الأول: نظرية هيكل السوق
3	المطلب الأول: مدخل لنموذج هيكل-سلوك-أداء SCP
3	أولاً: ظهور وتطور النموذج.
4	ثانياً: تحليل عناصر نموذج SCP.
5	المطلب الثاني: أنواع هيكل السوق
6	أولاً: سوق المنافسة التامة Perfect competition
7	ثانياً: سوق الاحتكار Monopoly
8	ثالثاً: سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition
9	رابعاً: سوق احتكار القلة Oligopoly
24-11	البحث الثاني: تركيز السوق: المفهوم والقياس
11	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تركيز السوق
11	أولاً: تعريف تركيز السوق
11	ثانياً: عناصر قياس التركيز
12	ثالثاً: معايير ومقاييس تركيز السوق
14	المطلب الثاني: مؤشرات تركيز السوق
14	أولاً: نسبة التركيز 'Cr' Concentration ratio
15	ثانياً: مؤشر هيرشمان وهيرفندال 'The Herfindahl- HHI' Hirschman Index
17	ثالثاً: مؤشر H-Statistic
18	رابعاً: مؤشر The Hall-Tideman Index ومؤشر Rosenbluh
18	خامساً: مؤشر هانا وكاي The Hannah and Kay Index
19	سادساً: منحنى لورنز ومعامل جيني Lorenz Curve & Gini Coefficient
20	سابعاً: معامل الاختلاف Coefficient of Variation
22	المطلب الثالث: أهمية قياس مؤشرات التركيز والعوامل المؤثرة فيها
22	أولاً: أهمية قياس مؤشرات التركيز
23	ثانياً: العوامل المؤثرة في التركيز السوقي
37-25	البحث الثالث: المحددات الأخرى لهيكل السوق

25	المطلب الأول: عوائق الدخول الى السوق
25	أولاً: مفهوم عوائق الدخول الى السوق
26	ثانياً: أنواع عوائق الدخول الى السوق
30	المطلب الثاني: تمييز المنتجات
30	أولاً: مفهوم تمييز المنتجات
31	ثانياً: أشكال تمييز المنتجات
33	ثالثاً: اهم النماذج الهفسرة لتمييز المنتجات
34	المطلب الثالث: التكامل العمودي (الرأسي)
34	أولاً: مفهوم التكامل العمودي
35	ثانياً: أنواع التكامل العمودي
37	ثالثاً: مزايا وعيوب التكامل العمودي
38	خلاصة الفصل الأول
79-39	الفصل الثاني: الكفاءة الاقتصادية: مفهومها، خصائصها وأساليب قياسها
55-41	المبحث الأول: ماهية الكفاءة
41	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الكفاءة
41	أولاً: تعريف الكفاءة Efficiency
42	ثانياً: الكفاءة من منظور إسلامي
42	ثالثاً: خصائص الكفاءة
43	رابعاً: أهمية الكفاءة
44	المطلب الثاني: أنواع الكفاءة
44	أولاً: التصنيف الرأسي
47	ثانياً: التصنيف الأفقي
50	ثالثاً: أنواع أخرى للكفاءة
52	المطلب الثالث: الكفاءة وعلاقتها ببعض المصطلحات الاقتصادية
52	أولاً: الكفاءة والإنتاجية Efficiency & Productivity
53	ثانياً: الكفاءة والفعالية Efficiency & Effectiveness
53	ثالثاً: الكفاءة والأداء Efficiency & Performance
54	رابعاً: العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء
55	خامساً: الكفاءة والتنافسية
68-56	المبحث الثاني: الكفاءة في القطاع المصرفي
56	المطلب الأول: الكفاءة في المصارف الإسلامية

56	أولاً: الكفاءة في الاستثمار
57	ثانياً: الكفاءة في تخصيص الموارد
57	ثالثاً: الكفاءة في تحقيق الاستقرار
57	رابعاً: الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية
58	الهطلب الثاني: طرق تحديد مدخلات ومخرجات المصارف
58	أولاً: منهج الإنتاج
59	ثانياً: منهج الوساطة
59	ثالثاً: منهج الأصول
59	رابعاً: منهج التكلفة المستخدمة
60	خامساً: منهج القيمة المضافة
60	الهطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية
60	أولاً: العوامل الداخلية
66	ثانياً: العوامل الخارجية
78-69	الهبحث الثالث: أساليب تقييم الكفاءة المصرفية
69	الهطلب الأول: أدوات التحليل الهالي (طريقة النسب الهالية)
69	أولاً: نسب تقييم كفاءة الأرباح
71	ثانياً: نسب تقييم كفاءة التكاليف
73	الهطلب الثاني: الأساليب الهعملية Parametric Model
73	أولاً: طريقة حد التكلفة العشوائية Stochastic Frontier Approach
74	ثانياً: طريقة الحد السهيك The Thick Frontier Approach
74	ثالثاً: طريقة التوزيع الحر Distribution Free Approach
74	الهطلب الثالث: الأساليب اللاهعملية Non Parametric Model
74	أولاً: مفهوم طريقة تحليل البيانات الهملفة Data Envelopment Analysis
76	ثانياً: تطبيقات تحليل البيانات الهملفة
78	ثالثاً: شروط استخدام DEA
79	خلاصة الفصل الثاني
137-80	الفصل الثالث: تحليل هكل السوق في دول مجلس التعاون الهلجي
104-82	الهبحث الأول: تطور الصناعة المصرفية الهلمعة في دول مجلس التعاون الهلجي

82	الطلب الأول: القطاع المصرفي في دولتي الإمارات والسعودية
82	أولاً: الإمارات العربية المتحدة
87	ثانياً: المهلكة العربية السعودية
91	الطلب الثاني: القطاع المصرفي في دولتي الكويت وقطر
91	أولاً: الكويت
94	ثانياً: قطر
97	الطلب الثالث: القطاع المصرفي في دولتي البحرين وعمان
97	أولاً: المهلكة البحرينية
101	ثانياً: سلطنة عمان
124-105	المبحث الثاني: الحصص السوقية للمصارف عينة الدراسة
105	الطلب الأول: الحصص السوقية للمصارف العاملة في دولتي الإمارات والسعودية
105	أولاً: الإمارات العربية المتحدة
108	ثانياً: المهلكة العربية السعودية
112	الطلب الثاني: الحصص السوقية للمصارف العاملة في دولتي الكويت وقطر
112	أولاً: الكويت
115	ثانياً: قطر
118	الطلب الثالث: الحصص السوقية للمصارف العاملة في دولتي البحرين وعمان
118	أولاً: المهلكة البحرينية
121	ثانياً: سلطنة عمان
136-125	المبحث الثالث: تركيز الصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي
125	الطلب الأول: تركيز الصناعة المصرفية في دولتي الإمارات والسعودية
125	أولاً: الإمارات العربية المتحدة
127	ثانياً: المهلكة العربية السعودية
129	الطلب الثاني: تركيز الصناعة المصرفية في دولتي الكويت وقطر
129	أولاً: الكويت
130	ثانياً: قطر
132	الطلب الثالث: تركيز الصناعة المصرفية في دولتي البحرين وعمان
132	أولاً: المهلكة البحرينية
134	ثانياً: سلطنة عمان
137	خلاصة الفصل الثالث

-138 200	الفصل الرابع: قياس أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الاسلامية
140	الوبحث الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الكفاءة الاقتصادية
140	الطلب الأول: مجتوع الدراسة وتحديد مدخلاتها ومخرجاتها
140	أولا: عرض مجتوع الدراسة
141	ثانيا: تحديد مدخلات ومخرجات المصارف
143	الطلب الثاني: التحليل الوصفي لمدخلات ومخرجات المصارف الإسلامية
146	الطلب الثالث: التحليل الوصفي لمدخلات ومخرجات المصارف التقليدية
150	الوبحث الثاني: تقدير الكفاءة الاقتصادية
150	الطلب الأول: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف حسب السنة
150	أولا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية حسب السنة
154	ثانيا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف التقليدية حسب السنة.
157	ثالثا: مقارنة كفاءة المصارف الإسلامية والتقليدية (2010-2021)
159	الطلب الثاني: تقدير الكفاءة المصرفية حسب كل بنك
159	أولا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية حسب كل بنك
162	ثانيا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف التقليدية حسب كل بنك
166	الطلب الثالث: تقدير الكفاءة المصرفية حسب البلد
166	أولا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية حسب البلد.
169	ثانيا: تقدير الكفاءة المصرفية للمصارف التقليدية حسب البلد
172	الوبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية
172	الطلب الأول: وصف متغيرات ونهوذج الدراسة
172	أولا: مجتوع الدراسة
172	ثانيا: متغيرات الدراسة
174	ثالثا: الإطار النظري للأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية
179	الطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية ومؤشرات هيكل السوق
179	أولا: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة
180	ثانيا: تحليل الارتباط بين كفاءة التكاليف والمتغيرات المفسرة
181	ثالثا: اختبار تجانس بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Hsiao Test)
182	رابعا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات
184	خامسا: دراسة علاقات التكامل المتزامن
185	الطلب الثالث: تقدير نماذج البائل ومناقشة النتائج في المصارف الإسلامية

185	أولاً: تقدير نهوذج البائل في الهمصارف الالسلامية
187	ثانياً: اختيار النهوذج الهمناسب
189	ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة القياسية لنهوذج الهمصارف الإلسلامية
191	الهمطلب الرابع: تقدير نهاذج البائل ومناقشة النتائج في الهمصارف التقليلية
191	أولاً: تقدير نهوذج البائل في الهمصارف التقليلية
193	ثانياً: اختيار النهوذج الهمناسب
194	ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة القياسية لنهوذج الهمصارف التقليلية
196	خلاصة الفصل الرابع
202	الخاتمة
203	أولاً: النتائج
212	ثانياً: الهمقترحات
213	ثالثاً: أفاق الدراسة
214	قائمة الهمصادر والمراجع
230	الهملاحق
251	الهمختصرات
253	الفهارس
268	ملخص الدراسة

الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد وقياس أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-2021)، حيث تم تقدير الكفاءة الاقتصادية باستخدام أسلوب البيانات المغلفة (DEA)؛ والتي تم التعبير عنها بكفاءة التحكم في التكاليف (CE)، وكذا قياس نسب التركيز والحصة السوقية للمصارف كمتغيرات مفسرة لهيكل السوق.

وللتوصل الى هذا المبتغى تم الاعتماد على الأساليب القياسية "نماذج البانل" لقياس العلاقة بين المتغير التابع "كفاءة التحكم في التكاليف" والمتغيرات المفسرة له. وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: أن السوق المصرفي السائد في دول مجلس التعاون الخليجي هو سوق احتكار القلة، وأن المصارف التقليدية أكفأ اقتصاديا من المصارف الإسلامية، إضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لكل من التركز السوقي للأصول والودائع (HHI_a, HHI_d)، الحصة السوقية من الودائع (MS_d) وكفاءة التحكم في تكاليف المصارف الإسلامية، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية لمختلف التمويلات الإسلامية "صيغ المراجعة والاجارة والسلم والاستصناع" (MS_f) وكفاءة التحكم في التكاليف، في حين شهدت المصارف التقليدية نفس النتائج بتأثيرات متفاوتة ماعدا مؤشر HHI_d والذي تم التوصل على عدم تأثيره على كفاءة التحكم في التكاليف للمصارف التقليدية.

الكلمات المفتاحية: هيكل السوق، الكفاءة الاقتصادية، كفاءة التحكم في التكاليف، نسب التركيز، مؤشر HHI ، CR_5 .

Résumé :

Cette étude vise à déterminer et mesurer l'impact de la structure du marché sur l'efficacité des banques islamiques dans les pays du Conseil de coopération du Golfe au cours de la période (2010-2021). L'efficacité économique a été estimée en utilisant la méthode d'analyse enveloppement des données (DEA), exprimée par l'efficacité des coûts (CE). De plus, les taux de concentration et les parts de marché des banques ont été mesurés en tant que variables explicatives de la structure du marché.

Afin d'atteindre cet objectif, les modèles de panel data ont été adoptés pour mesurer la relation entre la variable dépendante "l'efficacité des coûts" et les variables explicatives associées. Cette étude a conduit à plusieurs résultats significatifs, parmi lesquels : le marché bancaire dominant dans les pays du Conseil de coopération du Golfe est un marché caractérisé par le monopole d'une minorité (Oligopole), et les banques conventionnelles se sont avérées être plus efficaces économiquement que les banques islamiques, L'étude a révélé l'existence d'une relation positive statistiquement significative entre HHI_a , HHI_d , MS_d et l'efficacité des coûts dans les banques islamiques. De plus, il existe une relation négative statistiquement significative entre MS_f et l'efficacité des coûts. Cependant, les banques conventionnelles ont montré des résultats similaires avec des impacts variables, à l'exception de HHI_d , qui n'a pas été trouvé comme ayant un effet significatif sur l'efficacité des coûts dans les banques conventionnelles.

Mots-clés : structure du marché, L'efficacité économique, L'efficacité des coûts, ratios de concentration, HH Indice, CR_5 .

Abstract :

This study aims to identify and measure the impact of market structure on the economic efficiency of Islamic banks in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries during the period (2010-2021). Economic efficiency was estimated using the Data Envelopment Analysis (DEA) method, expressed as cost efficiency (CE). Additionally, measures of concentration ratios and market share for banks were used as explanatory variables for market structure.

To achieve this objective, the "panel data models" were employed to measure the relationship between the dependent variable, "cost efficiency," and the explanatory variables. Through this study, several significant results were obtained, including: the prevailing banking market in the Gulf Cooperation Council countries is characterized by the monopoly of a minority (Oligopoly). Additionally, Conventional banks proven to be more economically efficient compared to Islamic banks. And it was found that there is a statistically significant positive relationship between all of HHI_a , HHI_d , MS_d and cost efficiency in Islamic banks. Additionally, there is a statistically significant negative relationship between the market share of various Islamic financing modes (Murabaha, Ijarah, Salam, Istisnaa) MS_f and cost efficiency. However, conventional banks showed similar results with varying impacts, except for HHI_d , which was found to have no significant effect on cost efficiency in conventional banks.

Keywords: Market Structure, Economic Efficiency, Cost Efficiency, Concentration ratios, HH Index, CR_5 .